موسوعة
المجالس القومية المتخصصة

Bibliotheca Alexandrina

رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

موسوعة
المجالس القومية المتخصصة
١٩٧٤ - ١٩٩٥

المجلد الحادى والعشرون

تقديـــم :

انعقدت دورة عمل المجالس القومية فى الفترة مابين سبتمبر ١٩٩٤ ويوليه ١٩٩٥ ، فى ظل تحولات عالمية بارزة ؛ توشك أن تمتد فعالياتها منذ الآن وحتى مطالع القرن الحادى والعشرين ، بما تحمله من سمات ومؤشرات واتجاهات : سياسية ، واقتصادية ، وثقافية ؛ كان من أوضحها دلالة على رؤى المستقبل :

- اتجاه العمليات الانتاجية والحركة الاقتصادية نحو التدويل ، وذلك بفعل التحرر الاقتصادى الذى يعتمد التبادل التجارى فيه على : آليات السوق ، وحركة رؤوس الأموال ، ونشاط الشركات متعددة الجنسيات .

- تحول « الجات » الى منظمة التجارة العالمية منذ بداية عام ١٩٩٥ ، وما يقتضيه هذا التحول من التزام الدول المنضمة إليها بما توصلت إليه دورة أوروجواى من اتفاقيات فى مختلف المجالات ، خاصة تحرير التجارة الدولية ، وما يترتب على ذلك من ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لإدخال التعديلات التشريعية المواكبة لروح اتفاقية الجات ونصوصها .

- التلاحق المتسارع الإيقاع للتقدم العلمى الذى تؤازره قدرات تكنولوجية هائلة ، وتفوق إعلامى كاسح ، وبخاصة فى مجالات الاتصالات والمعلومات ، والبث المباشر من خلال عشرات القنوات الفضائية التى يعمل كثير منها بلا انقطاع ؛ على مدار الليل والنهار .

ولاشك أن هذه الأوضاع تتطلب منا نظرة واعية للمستقبل تدفعنا إلى تطوير كافة وسائلنا وبرامجنا : الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والتشريعية – بما يكفل الافلات من طوق التخلف ، وإيقاظ قوى الابتكار والابداع ، وإعداد جيل قادر على التعامل مع منجزات القرن الحادى والعشرين فى ميادين التفوق العلمى والتكنولوجى ، حتى نتمكن من اللحاق بركب التطور .

وعلى هدى من ذلك ؛ بذل خبراء المجالس القومية وعلماؤها ومفكروها جهودهم لمتابعة البحث والدراسة ، سواء بالنسبة للموضوعات الملحة والعاجلة ، أو بالنسبة للسياسات والاستراتيجيات طويلة المدى . ثم صدرت دراساتهم فى تقارير المجالس الأربعة ؛ كل فى مجال اختصاصه .

ويشتمل هذا المجلد الحادى والعشرون من « موسوعة المجالس القومية المتخصصة » على مجموعة دراسات التقارير التى تم إنجازها ، ويبلغ مجموعها ٤٧ دراسة ، وفيما يلى بيان أقسامها :

فى الانتاج والشئون الاقتصادية : عشر دراسات تتناول موضوعات : استراتيجية الواردات فى ظل المتغيرات الدولية ، وسوق الأوراق المالية ، واستكمال الاصلاح الاقتصادى ، ومدخلا لاستراتيجية التصنيع ، والاتجاه

نحو استراتيجية للمناجم والمحاجر ، ونقل التكنولوجيا المتقدمة ، ونهر النيل والسياسات المائية ، ومشروعات النقل والتنمية الاقليمية فى ظل السلام ، والآفاق الحالية والمستقبلية للحياة البرية ، وتنشيط حركة السياحة الى مصر فى ظل المتغيرات الاقليمية والعالمية .

ويدرس الموضوع الافتتاحى : أهمية تنمية مواردنا ومنتجاتنا فى مختلف المجالات لمواجهة تدفق الواردات الأجنبية ، واجتذاب الشركات متعددة الجنسيات الى مصر لإقامة مشروعاتها الانتاجية بما يمكن من خفض الواردات وتوفير فرص عمل جديدة ، مع رسم سياسات متعددة لصناعاتنا ذات الأهمية ، ومنها صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وانشاء مصانع جديدة تستفيد من المزايا النسبية لمواردنا ، وتوفير أدوات ووسائل الانتاج المتقدمة من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة ، مع ضرورة ترجمة الدراسات البحثية والتكنولوجية الى واقع عملى قابل للتنفيذ .

فى الخدمات والتنمية الاجتماعية : احدى عشرة دراسة تبحث فى : تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة ، وحماية صحة المستهلك ، وضوابط تعيين الخريجين أعضاء بالهيئات القضائية ، والضبطية القضائية فى ظل التحرر الاقتصادى بين الواقع والقانون ، واستخدام التشريع كأداة لمجابهة مشكلة المخدرات ، والقانون ٤٨ لسنة ٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ، والفائض والعجز فى سوق العمالة فى ظل اقتصاد السوق ، والعمالة وتهيئة فرص العمل فى المجتمعات العمرانية الجديدة ، وحالة البيئة الريفية ، والأمراض المشتركة وأثرها على الانتاج ، والاطار العام للاستراتيجية القومية للشباب .

وتلقى الدراسة الأولى الضوء على أهمية المشروعات الصغيرة ، ومدى اسهامها فى الاقتصاد القومى ، ومن ثم تظهر أهمية العمل على تيسير اقامتها ، وإزالة المعوقات التشريعية والادارية التى تتصل ببدأ المشروع الصغير ، مع العمل على انشاء مجمعات نوعية لهذه المشروعات فى مختلف المحافظات وفقا لاحتياجات كل منها ، ورسم سياسة شاملة محددة الأهداف لتوزيع منتجات المشروعات الصغيرة على أساس الدراسات الميدانية .

فى التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا : أربع عشرة دراسة ؛ أولاها عن استراتيجية تطوير التعليم ، تليها دراسة عن التعليم الجامعى والعالى : وظائفه وسياساته والتوزيع الجغرافى لخدماته ، ثم أربع دراسات عن التعليم العام ، وخمس دراسات عن التعليم الفنى ، ودراستان عن التعليم الأزهرى ، ويأتى فى الختام دراسة عن مقومات وضوابط إنشاء جامعة أهلية .

وتهتم الدراسة الخاصة بالاستراتيجية ، بعرض مبادئها وأهدافها ومرتكزاتها المحورية ، ثم تخلص إلى مجالات ووسائل التنفيذ ومنها : المناهج ، والسلم التعليمى ، وسياسة تربية الطفل قبل سن المدرسة ، والتعليم الأساسى ، والتعليم الثانوى ، والتعليم الجامعى والعالى ، والتعليم الخاص ، وغيرها .

فى الثقافة والفنون والآداب والاعلام : اثنتا عشرة دراسة ، منها اثنتان فى مجال الثقافة ، وثلاث فى مجال الفنون ، وواحدة فى مجال الآداب ، وثلاث عن الاعلام ، وثلاث فى موضوعات حماية التراث الحضارى .

واختصت الدراسة الأولى بالحديث عن دور مصر الريادى فى بناء الثقافة العربية المعاصرة ، وتعدد وتنوع ميادين هذه الريادة فى النشر والصحافة والفنون والتعليم والآثار ، مما جعل مصر بمثابة « ديوان العرب » الثقافى ، مع توضيح أهمية تعاظم دور الثقافة المصرية فى ظل الظروف الراهنة ، واستثمار عناصر القوة فى ريادة مصر الثقافية فى تزكية النشاط الثقافى العربى . وفى هذا الاتجاه ينبغى الاهتمام بالانتاج الاذاعى والتليفزيونى والسينمائى المصرى لما له من تأثير جماهيرى بين الشعوب العربية ، وكذلك ضرورة تذليل العقبات أمام تصدير الكتاب المصرى باعتباره أهم وسائل التثقيف . على أن تولى الصحف والمجلات المصرية اهتمامها للحياة الثقافية والاجتماعية لشعوب العالم العربى ، من أجل بناء ثقافة عربية موحدة .

* * *

وأرجو أن تكون المادة المعروضة فى هذا المجلد عونا للقارئ المتخصص فى التعرف على قضايا العمل الوطنى فى مختلف ميادين الانتاج والخدمات والتعليم والثقافة . وأن تشارك فى إلقاء الضوء أمام المعنيين بشئون التخطيط والتنفيذ ؛ على طريق وضع السياسات والبرامج من خلال التوصيات والمقترحات التى عرضتها الدراسات المختلفة ، وذلك لحل المشكلات الراهنة ، وبناء مستقبل أفضل .

والله ولى التوفيق ،،،

المشرف العام
على المجالس القومية المتخصصة

د / محمد عبد القادر حاتم

الكتاب السنوى

١٩٩٤ - ١٩٩٥

الانتاج والشئون الاقتصادية

الدورة الحادية والعشرون

السياسات المالية والاقتصادية

نحو استراتيجية للواردات فى ظل المتغيرات الدولية

تعد القوة الاقتصادية هى المعيار الأول لقياس قدرة الأمم ومكانتها ، باعتبارها محصلة لتفوق معرفى وإنتاجى وسياسى وعسكرى . ومن ثم ينبغى أن تعدل العبارة الشهيرة فى القاموس العسكرى التى تقول « الحرب أمتداد للسياسة بوسائل أخرى » لتصبح « الحرب الاقتصادية امتداد للسياسة بوسائل أخرى » تمشيا مع واقع الحال فى عالم اليوم . وليست الظواهر المتعددة التى يشهدها العالم سوى تعبير عن الصراع الذى يدور على موائد المفاوضات ومختبرات المعامل وورش الانتاج فى الوقت ذاته . هذه الظواهر التى أصبحت تمثل مرتكزات لسياسات تم التخطيط لها وإعدادها لتاخذ طريقها الى حيز التطبيق العملى .

ومن هذه الظواهر :

أولا : الاتفاق الذى حدث فى آخر سبتمبر ١٩٩٤ بين أكبر دولتين فى العالم ، الولايات المتحدة وروسيا (بعد أن انتهى الاتحاد السوفيتى) وبمقتضاه تم توحيد السياسات الخاصة بالدولتين تجاه الموقف العالمى .

ثانيا : الحرب التجارية بين الولايات المتحدة واليابان والتى تصاعدت بانذار وبتهديد من الولايات المتحدة فى آخر سبتمبر ١٩٩٤ - مع اتفاق مؤقت وافقت عليه اليابان فى أول أكتوبر ١٩٩٤ ;

وتتمثل خطورة هذا الصراع فى انه جرى بين اكبر قطبين اقتصاديين فى العالم .. فقد قاطع الشعب اليابانى أى واردات امريكية ، بالرغم من حث الحكومات اليابانية للشعب بدفع مائة دولار لكل فرد يابانى ليشترى أى منتجات امريكية مستوردة ، إلا أن الشعب اليابانى تمسك بالمنتجات اليابانية ورفض أى منتجات امريكية ، مما اضطر حكومة الولايات المتحدة الى توجيه انذار يعتبر بمثابة اعلان للحرب التجارية على اليابان .

ومن مظاهر هذا الصراع أيضا ما قام به بعض العمال الامريكيين من حرق للسيارات اليابانية فى الميادين والشوارع الامريكية - كما أشعلت وسائل الاعلام الامريكية الحرب التجارية بنشرها « ان اليابان تغزو الولايات المتحدة ، والشعب اليابانى ينتقم اقتصاديا من امريكا لارتكابها جريمة هيروشيما وناجازاكى » وأن منتجات الشعب اليابانى المستوردة تحتل كل بيت امريكى وتتسبب فى وجود ملايين من العمال الامريكيين العاطلين .. الخ.

ثالثا : اتساع الفجوة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب - حتى شبه أحد السياسيين بمؤتمر السكان الذى انعقد فى طوكيو سنة ١٩٦٤ ؛ هذه الحرب الاقتصادية المستمرة بين الشمال والجنوب - « بأن أهل الشمال يزدادون ثراء وبسرعة ، وأهل الجنوب يزدادون فقرا وبسرعة ، وكأن كلاً منهما يركب قاطرة سريعة تسير عكس القاطرة الأخرى على خط واحد ، وهكذا فان ساعة انفجار التصادم بين القاطرتين آتية لا ريب فيها » .

وقد حدا هذا الأمر بالمنظمتين الدوليتين : البنك الدولى وصندوق النقد الدولى - الى الدعوة فى سبتمبر ١٩٩٤ بضرورة اتباع سياسة اقتصادية جديدة نحو دول العالم الثالث ، بزيادة القروض لها ،

وتخفيض سعر الفائدة عليها ، وكذلك العمل على تقديم المعونات الاقتصادية .

رابعا : إنشاء منظمة التجارة العالمية W.T.O فى أول يناير ١٩٩٥ حسب مبادىء اتفاقية الجات ، وتنص هذه الاتفاقية على السماح بحرية التجارة الدولية – مع منع الاغراق ... ووضعت الاتفاقية الكثير من التوقيتات بالنسبة للمواد التجارية لتحقيق الحرية الاقتصادية ، بما يتيح لكل دولة أن توائم أوضاع انتاجها المحلى ليتلاءم مع الحرية التجارية الدولية القادمة . مما يتطلب إعداد جدول زمنى محدد ، يتفق مع ما سبق أن وقعنا عليه ، وماذا نعمل لحماية الانتاج المحلى وزيادة الانتاجية المصرية كما وكيفا ، وتشجيع الاستثمار .

خامسا : ظهرت فى العالم ، قبل ذلك ، التكتلات الاقتصادية العالمية المعروفة ، وكل تكتل يعمل على حماية الانتاج الاقليمى واقتصاديات الدول الاعضاء فى هذه التكتلات .. وبدأت نتائج هذه التكتلات تظهر جلية وبسرعة فى عام ١٩٩٤ .

سادسا : احتمال انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية خاصة بعد اتفاقها مع الولايات المتحدة على حماية حقوق الملكية الفكرية . وهذا يعنى أن الصين – التى اشتهرت بالانتاج الصناعى الضخم وملاءمة منتجاتها مع طبيعة دول العالم الثالث ، بالاضافة الى أنها أكبر مصدر للمنتجات الرخيصة – حال انضمامها الى الاتفاقية ، سوف تتدفق منتجاتها الرخيصة الثمن على مصر ، وتشكل بالتالى خطورة على الانتاج المحلى .

سابعا : اتجهت بعض دول الخليج مؤخراً إلى رفع حظر التعامل مع اسرائيل ، كما تم الاتفاق بين الاردن واسرائيل على انشاء منطقة حرة فى إيلات . وطرحت فكرة شق قناة بين البحر الاحمر والبحر الميت . ولا شك أن كل هذه التطورات ستكون لها آثار اقتصادية على المنطقة ، وبالتالى يستلزم الامر ان تكون موضع البحث .

والسؤال الآن أين نحن من كل هذا ؟

– لقد تناولت المجالس القومية بالبحث والدراسة موضوع التكتلات الاقتصادية وآثرها ، كما درست أيضا المشروعات التى لا تزال فى حيز البحث والتفكير المستقبلى مثل : مشروع السوق الشرق أوسطية ، وكان الهدف الذى سعت اليه المجالس هو تكوين رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى – على ضوء التكتلات الاقتصادية الدولية الموجودة حاليا ، وحتى تلك التى ما تزال فى حيز الفكر والبحث .

يحدث هذا كله فى ضوء حقيقة مرة هى : غياب أى تكتل اقتصادى عربى ، أو وجود شركات متكاملة اقتصادية عربية ، أو حتى اتفاقيات اقتصادية عربية يمكنها أن تقف أمام هذه الظواهر الاقتصادية الدولية . مع الأخذ فى الاعتبار **أن عصر الكيانات الصغيرة قد انتهى ، وأن العالم لا يهتم إلا بالكيانات العملاقة .**

وأصبح من الواضح ان النظام العالمى الجديد – ومعه المنظمات الاقتصادية الدولية – يسير فى خط واحد يستهدف زيادة الصادرات للدول الأخرى .

والخلاصة : ان عجلة الزمن تسير بسرعة – وقد وافقت مصر على اتفاقية الجات ، وطالبت « المجالس القومية » بالبدء فى تشكيل لجان للتحضير لتنفيذ ما سبق أن وقعنا عليه دولياً ، وحماية المستهلك المصرى ، وحماية الانتاج المصرى فى ظل منافسة عالمية عاتية ، تقف وراءها دول عملاقة ، وتكتلات اقتصادية عالمية .

لقد اهتمت مصر باستراتيجية الصادرات المصرية ، واتخذت خطوات فى هذا الميدان لتلافى آثار البيروقراطية فى التصدير والمعوقات المختلفة التى يشكو منها المصدرون المصريون . إلا أن ما وضعته الدول المجاورة من خطط للتصنيع والانتاج الزراعى – بعد أن كانت تستورد الكثير من مصر – أصبح عاملا يتعين بحثه لمعرفة مدى قدرة مصر المستقبلية على التصدير لهذه الدول من جديد . ولكن الوقت قد حان لدراسة جانب الواردات لمصر وهو موضوع بحثنا ، باعتباره

الجناح الثانى للميزان التجارى المصرى : فقد بلغت الصادرات المصرية فى عام ١٩٩٣ حوالى ٩٠٧١ مليون جنيه ، بينما تزايدت الواردات لمصر حيث بلغت فى عام ١٩٩٣ حوالى ٣٧١٧٠ مليون جنيه ، أى أن هناك عجزا فى الميزان التجارى يبلغ ٢٨٠٩٩ مليون جنيه .

وتوضح الدراسات المستقبلية للمجالس القومية أن هذه الواردات ستزداد نتيجة عدة عوامل رئيسية ، من أبرزها :

– أن مصر سوق تجارى هام بالنسبة للدول المصدرة ، وتطمع كل الدول الكبرى فى التصدير اليها بسبب تزايد عدد سكان مصر ، حيث بلغ حوالى ٥٨ مليون ، وقد يصل الى ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، وحوالى ٧٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٥ .

– ان الانتاج المصرى الصناعى والزراعى ، بالرغم من تقدمه كماً وكيفاً ، فإن كثيرا منه لا يكفى لسد احتياجات السكان المتزايدة بالنسبة لكثير من المنتجات المطلوبة .

وهذا يتطلب العمل وبسرعة لوضع استراتيجية خاصة بالواردات لمصر .

وتؤكد مؤشرات الميزان التجارى على ضرورة الاهتمام بزيادة الصادرات فى ظل هذه الظواهر والمنافسة الاقتصادية الدولية الحادة – كما يجب أن نعمل على وضع استراتيجية للجناح الثانى للميزان التجارى وهو الواردات ، وخاصة من ناحية زيادة الانتاج المحلى وتشجيعه كماً وكيفاً ، لمقابلة هذا السيل المتدفق المرتقب للواردات من السلع المختلفة ، فى السنوات القادمة .

الواردات المعنوية :

وهنا ينبغى توجيه اهتمام خاص لبحث بند محدد من بنود الواردات طرح نفسه على مصر ، وهو مايمكن أن نطلق عليه الواردات المعنوية ، وهى : المواد الثقافية العالمية التى يسعى النظام العالمى الجديد ليسود بها العالم فى هذا المضمار ، فهذا النظام يعمل ويحث على نشر ثقافة عالمية واحدة ، مكملا شعاراته لنشر الديمقراطية ، وحقوق الانسان ، وتطبيق اقتصاديات السوق .

ان هذه الظاهرة الجديدة – بما لها وما عليها – تقتضى أن نبحثها على ضوء مبدأ إنسانى أساسى هو : أن الثقافة لها وطن والعلم لا وطن له ، ومن ثم فان ثقافتنا الوطنية يجب أن نحافظ عليها ، وهناك مبدءان فى هذا الصدد هما « المنح والمنع » ، فمبدأ الانفتاح الثقافى على العالم الذى نأخذ به ، يمنح الانسان المصرى حرية الاستفادة من الثقافة العالمية ، ولكن فى الوقت نفسه يمنعه من الثقافات التى لاتتفق مع قيمنا ومبادئنا وعقائدنا وتقاليدنا . أما العلم .. فنحن أول من طبق المبدأ الانسانى الذى تقرره المقولة الاسلامية « اطلبوا العلم ولو فى الصين » .

ولاغرابة فى أن نحافظ على ثقافتنا ونرسخ قيمنا ، فان فرنسا – اثناء مناقشة اتفاقية الجات – عارضت استيراد أى ثقافة امريكية مثل الأفلام وغيرها ، مما لا يتفق مع ثقافتها .. بل وصل الحال الى فرض عقوبة على كل مواطن فرنسى لا يستخدم مفردات اللغة الفرنسية فى موضوع ما ، طالما ان هناك مصطلحات فرنسية يمكن ان يتعامل بها .

إن مصر لها ريادة ثقافية واعلامية وعلينا أن نحافظ عليها فهى لمصر ولكل عربى . وهذه الريادة تتطلب أن نبحث موضوع الواردات المعنوية لمصر – ونضع لها استراتيجية خاصة بها ، فان صح تعبير « الميزان الثقافى المصرى » على وزن « الميزان التجارى المصرى » .. فان الأول دائما كان فى مصلحتنا ولنا الريادة فيه ، بينما كان الثانى يعانى من عجز دائم .

إن خطورة « الواردات المعنوية لمصر » تأتى من انها تتجه الى عقل وثقافة المصرى ، وتهدد بزعزعة الريادة الثقافية لمصر .

أما العنصر الأخير فى استراتيجية الواردات فهو : الاستهلاك المصرى المتزايد ، ويلزم ان نضع له استراتيجية خاصة به ، بعد بحثه ودراسته دراسة مستفيضة .

وعلى ضوء هذه المرتكزات ، وما يضاف اليها من اقتراحات ، وكذلك على ضوء الجداول التفصيلية للواردات الى مصر حتى ابريل ١٩٩٤ ؛ يمكن أن نناقش ونبحث خططا أساسية نحو استراتيجية مصرية للواردات تشمل : الاستثمار ، والانتاج بأنواعه ، والاستهلاك بأنواعه ، خاصة وأن المرحلة التالية للاصلاح الاقتصادى هى مرحلة التنمية الاقتصادية الحقيقية ، والتى تؤدى الى زيادة الانتاج ، ومن ثم يجب تحقيق الموازنة بين الانتاج المحلى والاحتياجات ، لا سيما فى ظل التزايد السكانى .

على أن تسير التنمية بالأسلوب المتكامل ، حتى تتم التنمية الصناعية جنبا الى جنب مع التنمية فى قطاعات : الزراعة ، والسياحة ، والبترول ، والطاقة ، وكذلك الخدمات ، بحيث تكون تنمية شاملة .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة وما دار حولها فى اجتماعات المجلس من مناقشات مستفيضه - يوصى بما يأتى :

* أن تصل مسيرة التحرر الاقتصادى الى صيغة ايجابية تتمثل فى : **ادارة الاقتصاد بأسلوب المناطق الحرة ، ليكون ذلك** بديلا مستقبليا عن انشاء هذه المناطق فى مواقع متفرقة من البلاد . **وبذلك تكون مصر كلها بمثابة منطقة حرة .**

- ومن ثم ينبغى اعتبار المناطق الحرة المزمع انشاؤها فى : رفح ، وطابا ، والعريش ، وخليج السويس ، بمثابة خط دفاع للاقتصاد المصرى ، وخاصة مع احتمالات انشاء السوق الشرق أوسطية .

• مع مراعاة أن تكون هذه المناطق روافد مغذية لاقتصادنا ، لا أن تكون جيوبا منفصلة عن الهيكل الرئيسى للاقتصاد القومى .

* **وضع أسس سليمة للنظام الجمركى ، دون الخلط بين الهدف الحمائى والهدف المالى للضريبة الجمركية .**

- وألا تنصب السياسة الحمائية على الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة التى يستخدمها قطاع التصدير، **بل ينبغى تقليل الضرائب الجمركية عليها الى أدنى حد ممكن ، مع النظر فى إمكان إعفائها نهائيا .**

* إذا كان الاستيراد ضرورة لازمة ، فمن الممكن الاستعاضة عن جانب كبير من الواردات عن طريق **تشجيع امتداد نشاط الشركات متعددة الجنسيات الى مصر ، لإقامة مشروعاتها الانتاجية بها .**

- على أن يكون اجتذاب هذه الشركات فى اطار سياسة عامة تقوم على : تحقيق مصالحنا القومية وخدمة مجتمعنا ، وتراعى فى الوقت نفسه أهداف هذه الشركات ، وبذلك نتمكن من خفض الواردات ، ونتيح فرص عمل جديدة تحد من ظاهرة البطالة .

* أن اتفاقية الجات وما تقرره من حرية التجارة الدولية تقتضى أن نعمل على تحقيق ما يأتى :

- التوسع الزراعى الأفقى والرأسى فى زراعة المحصولات التى يتزايد استيرادنا لها من الخارج ، وخاصة القمح ، بحيث نتمكن - تدريجيا - من الاستغناء عن استيراد الجانب الأكبر من هذه المحصولات .

• مع التوسع ، بالقدر الممكن ، فى انتاج السلع الزراعية التى يمكن تصديرها ، والاستفادة من حصيلتها فى استيراد ما نحتاج اليه من مواد غذائية .

- أن تكون حماية الصناعة الوطنية ، لا عن طريق الحظر المطلق للواردات الصناعية ، ولكن عن طريق سياسة صناعية سليمة ، تدفع بصناعتنا الى الأمام ، وتثبت أقدامها فى الاقتصاد الخارجى ، وتساعد على الحد من الاسراف فى الاستيراد . ويقتضى ذلك :

• أن يتم ، فى إطار السياسة الصناعية العامة ، رسم سياسة خاصة لكل صناعة على حدة ، مثل : الغزل والنسيج ، الملابس الجاهزة ، الأسمنت ، الطاقة ، البترول ومنتجاته ، الأدوية ، وغيرها .

• انشاء مصانع جديدة تستفيد من المزايا النسبية الموجودة فى مصر ، حتى تتعامل بحرية مع فرص التصدير ، وتتيح فرص الاقلال من الواردات .

• الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية فى منتجاتنا ، مع ما يستلزمه ذلك من إدارة وسائل الانتاج إدارة اقتصادية سليمة وحازمة .

* أن يراعى فى جميع الأحوال : حماية المستهلك فى ظل حرية التجارة ، وتدفق السلع من الخارج ، ووضع القواعد الواضحة التى تكفل ذلك . مع أهمية دور الدولة فى مجال الرقابة والالتزام بالمواصفات القياسية ، حتى تكون الحماية حقيقية وفعالة .

* ضرورة إنشاء قاعدة تكنولوجية أساسية تخدم الانتاج على أسس حديثة ، وتربط البلاد بالتطورات المتلاحقة فى هذا المجال الهام .

– ومما يساعد على ذلك : أن مصر تزخر بقوة ضاربة من العلماء فى كافة التخصصات ، ولهم دراسات وبحوث مستفيضة فى استخدام البحث العلمى والتكنولوجيا فى شتى المجالات .

• ويستدعى الأمر : سرعة ترجمة هذه الدراسات النظرية الى واقع عملى قابل للتنفيذ .

* العمل على تطوير النشاط المهنى ، حتى يمكن مواجهة الواردات المهنية ، خاصة بعد أن ترفع الحواجز التى تعوق انتقال هذا النشاط ، والمتمثل في المكاتب الاستشارية ، وبيوت الخبرة ، والعمالة المهنية رفيعة المستوى .

– ومن الممكن أن نتحول من مستوردين « للواردات المهنية » الى مصدرين لها ، خاصة مع تزايد حاجة الدول المجاورة الى هذه الواردات ، والتى تبلغ قيمة ما تستورده منها دول الخليج سبعين مليون دولار فى العام الواحد .

– ويقتضى ذلك :

• سرعة إصدار التشريع الخاص بالمكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة المصرية ، بعد أن ظل تحت الدراسة لسنوات طويلة . مع تعديل قانون المناقصات والمزايدات بما يكفل عدم خضوع الأعمال المهنية له .

• أن يكون من أولى مهام النقابات المهنية : وضع أسس العمل المهنى الخاص بكل منها ، والارتقاء بمستوى المهن التى تمثلها .

* اذا كان الميزان التجارى فى غير صالحنا ، فان « الميزان الثقافى المصرى » كان دائما فى صالحنا ولنا فيه الريادة . على أن استمرارها يستدعى مواجهة تدفق « الواردات المعنوية الثقافية » بأسلوب ايجابى يضمن الحفاظ على هذه الريادة ، مما يقتضى :

– أن تتضمن مناهج التعليم مواد معروضة بطريقة عصرية عن : قيمنا الدينية ، ومبادئنا الأصيلة ، وثقافتنا العريقة ، وبذلك ينشأ الفرد وهو مدرك للتيارات الوافدة غير المرغوبة ، مستمسك بأعرافنا وسلوكياتنا الحميدة .

– انتقاء المواد الصالحة التى تناسب العمل الفنى : المنشور ، أو المذاع ، أو المرئى الذى يكفل جذب المواطنين ، سواء بالداخل أو الخارج .

– **أن مواجهة الواردات المعنوية عن طريق البث المباشر ، لايكون عن طريق الحظر ، ولكن عن طريق انتاجنا الفنى الغزير والمتميز ، وبهذا يمكن أن تكون لمصر** ريادتها في مجال الإرسال عن طريق القنوات الفضائية .

– أن ريادة مصر فى مجال الثقافة والاعلام تنبع من شخصيتها وقدراتها ، ومن ثم فهى لاتسعى إليها ، بل هى محصلة الابداع والحضارة والقيم والثقافة . ولذلك فليست المشكلة فى موضوع الريادة ، ولكنها تكمن فى العقبات التى ينبغى إزالتها لتنطلق مصادر الابداع فى جميع المجالات : الكتاب ، السينما ، المسرح ، الموسيقى والغناء ، وذلك حتى تستعيد مصر مكانتها من المحيط إلى الخليج .

بيان
أهم الواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام
(خلال شهر يناير ١٩٩٤)

(القيمة بالألف جنيه)

الاصـــــناف	يناير ١٩٩٤	يناير ١٩٩٣
١- الوقود	١٩٨٠٠	٩٦٦٦
٢- المواد الخام (جمله) واهمها :	٦١٣٢٥٦	١٣١٣٢٨
أ- قمح	٤٣٤٣٤٠	٦٦٣٨٧
ب-ذره	٧٤٣٠٦	٢٩٥٤
جـ- تبغ ورق (دخان)	٦٢٦٨٩	٢٢٦٨٨
د- صوف خام	٢١٥٧	٢٤٥٩
هـ-سمسم	٣٠٩٥	٣١٠٣
× و- خامات الحديد ومركزاتها	١٦١٦٨	١٦١٢٥
٣- السلع الوسيطة (جملة) واهمها :	٧٩١٩٥٦	٨٤٧٠٤٠
أ- شحوم ودهون حيوانية وزيوت نباتية وشموع ×	٢٥٩٤١	٩٢٥٤٩
ب- زيوت تشحيم وفازلين	٥٤١	١١٤٩
جـ- مواد كيماوية عضوية وغير عضوية .	٤٧٣٢٠	٥٧٤١٣
د- مواد صباغة عضوية تركيبية .	٣١٦٣	١٠٦٩١
هـ-اسمدة	٢٥٦٩	٢٥٩٧
و- أخشاب	١١٣٠٨١	١٥٤٦١٦
ز-اسمنت	٩٠١	٨٦٠
و- ورق صحف وطباعة	١٨٦١٦	٦٤٨١٩
ط- قضبان وعيدان من حديد (تشمل حديد تسليح)	٤٢٣٠٨	٤٤٢٥
ى- منتجات مسطحة بالدرفله من حديد أو صلب	٢٣٢٧٨	٢٠٣٥٠
ك- منتجات عمليات التكثيف الكيماوى والبلمره	١٧٤٨٣	٦٠٠٤٦
× ل- خيوط الياف تركيبيه لغير البيع بالتجزئه	٢١٥٥١	٢٩٦٣٠
٤- السلع الاستثمارية (جملة) واهمها :	٥٣٢٧٤١	٤٤٥١١٣
أ- قاطرات ومركبات ذاتية الحركة وعربات للمسافرين والبريد والترام واجزاؤها .	٢١٤	٨١٦٦
ب- آلات وماكينات للحليج والنسيج وأجزاؤها وقطعها المنفصلة	١٧٧٥٩	١٦٣٣٠
جـ- جرارات وان كانت مجهزة ببكرات رافعة	٢٣	٤٢٥٤
د- سيارات اتوبيس	١١٤٣٣	٩٧٣٨
هـ- سيارات نقل للبضائع	١٢٨٠	١٦٦٩
و- اجزاء السيارات والجرارات	٦٥٩٤٢	٤١٩٣٩

تابع

(القيمة بالألف جنيه)

الاصـــــناف	يناير ١٩٩٤	يناير ١٩٩٣
ز- اجهزة اتوماتيكية لمعالجة المعلومات	٢٤٥٨	٩٠٦١
ح- مضخات للسوائل ومضاغط هواء	٤٢٤٩٠	٢٣١٠٤
× س- مواسير وانابيب من حديد أو صلب	١٥١٦٢	١٨٨٢١
ط- مخركات انفجارية واجزاؤها .	٣١٧٠	١٩٨٣٠
ي- الات ثابتة ومتحركة للحفر والتسوية واجزاؤها	٣٨٢٤٠	١٣٩٥٤
ك- مولدات ومحركات محولات كهربائية .	٢١٤٠٨	١٥٨٧٣
ل- اجهزة كهربائية لوصل وقطع وصيانة التيار الكهربائى	١٩٨٤٤	٣٠٨٦٧
٥- السلع الاستهلاكية :	٥٨٢٦٩٦	٤١٥٥٦٣
أ - معمرة (جملة) واهمها :	١٣٨٣٩٠	٧١٢٨١
١- سيارات ركوب	١٠٠٠١٣	٢٠٦٧٥
٢- ثلاجات كهربائية	١٠٦٩	١٥٠
٣- تلفزيونات واجزاؤها .	١٢٤٨١	٥٧٠٨
ب- غير معمرة (جملة) واهمها :	٤٤٤٣٠٦	٣٤٤٢٨٢
١- سكر قصب وسكر بنجر .	٢٩١٨٦	٣٨٩١٥
٢- لحوم واحشاء صالحة للاكل	٧٨٤٠٩	٢٧٦٣٣
٣- شاى	٢٩٠٠٠	٥٥٣٦٤
٤- اداوية للطب البشرى	٧٢١٥	١٥٨٣٦
٥- مطهرات ومبيدات حشرية	٤٩٩٧	٥٩٢١
٦- البان ومنتجات صناعة الالبان	٧٢٨٣١	٣٤٣٦٩
٧- دقيق قمح	٥٨٨٥	٤٥٠١١
٨- ورق حزم وتغليف كرافت	٢٠١٧٦	٦٨٠٧
٩- أسماك	١٨١٢٧	٧٠٩٠
١٠- بقول يابسة	٢٣٢١٨	٨٨٧٠
١١- كسب	٣٩٤١٨	٣٤٨٨٤
الجملة العمومية	٢٥٤٠٤٤٩	١٨٤٨٧١٠

× بنود مضافة لأهميتها النسبية .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

بيان
أهم الواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام
(خلال شهر فبراير ١٩٩٤)

(القيمة بالألف جنيه)

الاصناف	فبراير		يناير/ فبراير	
	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣
١- الوقود	٣٠٠	٣٥٨٩٩	٢٠١٠٠	٤٥٥٦٥
٢- المواد الخام (جمله) واهمها :	١٧٧٦٥٧	١٧٨٦١٦	٧٩٠٨٩٨	٣٠٩٩٤٤
أ- قمح	٦١٤٩٨	٣٩٢٣٨	٤٩٥٨٢٧	١٥٩٦٢٥
ب- ذره	٦٥٨٦٨	٢٩٤٢٣	١٤٠١٧٤	٤٢٣٧٧
جـ- تبغ ورق (دخان)	٢١٥٥٢	٢٦٨٥٢	٨٤٢٤٠	٤٩٥٤٠
د- صوف خام	٤٧٨	٩٢٩	٢٦٣٥	٤٣٨٨
هـ- سمسم	—	—	٣٠٩٥	٣١٠٣
× و- خامات الحديد ومركزاتها	١٨٣١٩	—	٣٤٤٨٦	١٦١٢٥
٣- السلع الوسيطة (جملة) واهمها :	٨٨٦٠٢٧	٧٢٨٩١٩	١٦٦٨٥٩٦	١٥٧٥٩٥٧
أ- شحوم ودهون حيوانية وزيوت نباتية	٧٥٧٨٢	٥١٨٢٨	١٠١٨٤٨	١٤٤٣٦٤
× ب- زيوت تشحيم وفازلين	٢٨٣٨	٢٣٢٣	٣٣٧٩	٣٤٧٢
جـ- مواد كيماوية عضوية وغير عضوية .	٦٨٢٠١	٥١٥٩٧	١٣٣٥٢١	١٠٩٠١٠
د- مواد صباغة عضوية تركيبية .	٤٣٧	٥٩٥٨	٣٦٠٠	١٦٦٥٠
هـ- اسمدة	٤٥٧٤	١١٦٢	٧١٤٢	٣٧٦٠
و- أخشاب	١٣٠٩٢١	١١٩٧١٣	٢٤٤٠٠٢	٢٧٤٣٢٩
ز- اسمنت	٦٣	٨٣	٩٦٤	٩٤٤
ح- ورق صحف وطباعة	٢٨١٣٢	١٦٤٥٣	٤٦٧٥١	٨١٢٧٢
ط- قضبان وعيدان من حديد (تشمل حديد تسليح)	٧٨٣٨	٢٠١٢٤	٥٥٤٠٨	٢٤٥٤٩
× ى- منتجات مسطحة بالدرفله من حديد أو صلب	١٤١٩٠	٢٧٦٥١	٢٢٢٠٦	٤٨٠٠١
ك- منتجات عملية التكثيف الكيماوى والبلمره	١٩٢٠٠	٦٨٨٢٢	٣٦٦٨٣	١٢٨٨٦٨
× ل- خيوط الياف تركيبيه لغير البيع بالتجزئه	٢٤٤٧٦	١٠٣٥٤	٥٤٧٣٠	١٣٢٥١٥
٤- السلع الاستثمارية (جملة) واهمها :	٥٥١٤١٤	٣٨١٩٤١	١٠٨٤٨٣٣	٨٢٧٠٥٤
× أ- قاطرات ومركبات ذاتية الحركة وعربات المسافرين والبريد والترام .	—	٤٢١٥	٢١٤	١٢٢٨١
ب- الات وماكينات الحليج والنسيج واجزائها وقطعها المنفصلة	٥٩٨٩	٧٠٩٨	٢٣٧٤٨	٢٣٤٢٨
جـ- جرارات وان كانت مجهزة ببكرات رافعة	٢٤٦	١٩٩٠	٢٦٨	٦٢٤٤
د- سيارات اتوبيس	٨٧٣٧	٤٠٤٦	٢٠١٧٠	١٣٧٨٤

تابع

(القيمة بالألف جنيه)

الاصـــــناف	فبرايـــر		يناير / فبراير	
	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣
هـ- سيارات نقل البضائع	٧٩٢٧	٣٤٢٩	٩٢٠٦	٥٠٩٧
و- اجزاء السيارات والجرارات	٨٤٢٦٩	٣١٧٣٢	١٥٠٢١١	٧٣٦٧٠
× ز- اجهزة اتوماتيكية لمعالجة المعلومات	٢٠٠٤٦	١٠٥٨٤	٢٢٥٠٥	١٩٦٤٦
ح- مضخات السوائل ومضاغط هواء	٢٤٢٦٧	٢٨٥٩٣	٦٦٧٥٨	٥١٦٩٧
× س- مواسير وانابيب من حديد أو صلب ولوازمها	٤٢٩٣٧	١٣٦٠٨	٥٨٠٩٩	٣١٤٣٠
ط- محركات انفجارية واجزاؤها .	٣١٨٠	٢٠٨٢١	٦٣٥٠	٤٠٦٥١
ى- الات ثابتة ومتحركة للحفر والتسوية واجزاؤها	٦٦٥٨	٢٣٨٥٢	٤٤٨٩٨	٣٧٨٠٧
ك- مولدات ومحركات محولات كهربائية .	١٥٢٢٥	١٧٥٧١	٣٦٦٣٣	٣٣٤٤٤
ل- اجهزة كهربائية لوصل وقطع وصيانة التيار الكهربائى	٣٤٧٠٩	٢٦٥٤٩	٥٤٥٥٣	٥٧٤١٦
هـ- السلع الاستهلاكية :	٥١٥٢٤٣	٤٤٤٣٨٧	١١٠٦٦٦٢	٨٥٩٩٥٠
١- معمرة (جملة) وأهمها :	٨٦٤٠٦	٥٢٣٠٧	٢٢٩٨٦٢	١٢٣٥٨٨
١- سيارات ركوب	٢٨٢٩٣	٢٣٦١١	١٢٨٣٠٧	٤٤٢٨٦
٢- ثلاجات كهربائية	٧٠٦	٢١٣	١٧٧٥	٣٦٣
٣- تلفزيونات واجزاؤها .	١٢٠٤٠	١٧١١	١٤١٨٤	٧٤١٩
ب- غير معمرة (جملة) وأهمها :	٤٢٨٨٣٧	٣٩٢٠٨٠	٨٧٦٩٨٠	٧٣٦٣٦٢
١- سكر قصب وسكر بنجر .	١٢٩٥١	٢٨١٧٠	٤٢١٣٧	٦٧٠٨٥
٢- لحوم واحشاء صالحة للاكل	٣٥٨٠٩	٣٤٥٢٧	١١٤٢١٨	٦٢١٦١
٣-شاى	٢٦٦٤٨	٣٢٧٣٣	٥٥٦٤٨	٨٨٠٩٧
٤- ادوية للطب البشرى	٣٠٣٩٤	١٥٨٩٤	٣٧٦٠٩	٣١٧٣٠
٥- مطهرات ومبيدات حشرية	٨٦٧٥	٤٤٦٨	١٣٦٧٢	١٠٣٨٩
٦- ألبان ومنتجات صناعة الالبان	٤٧١٠٣	٧٧٧٢٠	١٢٠٩٣٤	١١٢٠٨٩
٧- دقيق قمح	٥٨٦٠٢	٦٢٦٨٢	٦٤٤٨٧	١٠٧٦٩٤
٨- ورق حزم وتغليف كرافت	٨٩٢٤	٣٧٦٦	٢٨١٠٩	١٠٥٧٣
٩- اسماك	٦٧٣٨	١٤٨٠٣	٢٤٨٦٥	٢١٨٩٣
١٠- بقول يابسة	١١٩٦٣	٤٨٧٣	٣٥١٨٢	١٣٧٤٣
× ١١- كسب	٣٥٧٧٤	٢٣٠٦٦	٧٥١٩٣	٤٧٩٤٨
الجملة العمومية	٢٣١٠٦٤١	١٧٦٩٧٦١	٤٦٧١٠٨٩	٣٦١٨٤٧٠

× بنود مضافة نظرا لأهميتها النسبية .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

بيان
أهم الواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام
(خلال شهر مارس ١٩٩٤)

(القيمة بالألف جنيه)

الأصناف	مارس		يناير/ مارس	
	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣
١- الوقود	**١٩٥٧٩**	**٢٢٢٠٢**	**٣٩٦٧٩**	**٦٧٧٦٧**
٢- المواد الخام (جمله) واهمها :	**٢٦٥٠٥٠**	**٢٩٩٦٢٨**	**١٠٥٥٩٤٨**	**٦٠٩٥٧٢**
أ- قمح	١٣٣٦٣٦	٩٥٦٣١	٦٢٩٤٧٣	٢٥٥٢٥٦
ب- ذره	٥٠٠٣٥	١٠٨٧٦٠	١٩٠٧٠٨	١٥١١٣٦
جـ- تبغ ورق (دخان)	١٥٤٧٩	٢٣٢٢٣	٩٩٧١٩	٧٢٧٦٢
د- صوف خام	٥٠٥٨	٨٤٤	٧٦٩٣	٥٢٣٢
هـ- سمسم	١٢٦٣	١٨٥٧	٤٣٥٨	٤٩٦٠
× و- خامات الحديد ومركزاتها	١٨٢٦٥	١٧٥٤٦	٥٢٧٥٢	٣٣٦٧١
٣- السلع الوسيطة (جملة) واهمها :	**٨٧٠٧٧٢**	**٦٩٨٩١٢**	**٢٥٣٩٣٦٨**	**٢٢٧٤٨٦٩**
أ- شحوم ودهون حيوانية وزيوت نباتية	٨٧١٤٤	٤٢٢٣٠	١٨٨٩٩٢	١٨٦٥٩٤
× ب- زيوت تشحيم وفازلين	١١٢٣	٢٩٤	٤٥٠٢	٣٧٦٦
جـ- مواد كيماوية عضوية وغير عضوية .	٥٠٩٢٢	٦٠٠١٧	١٨٤٤٤٣	١٦٩٠٢٧
د- مواد صباغة عضوية تركيبية .	١٦٤	٤٢٨٨	٣٧٦٤	٢٠٩٣٨
هـ- اسمدة	١٣١٥	١٠٦	٨٤٥٨	٣٨٦٦
و- اخشاب	٩٥٦٠٤	٩٣٧٨٣	٣٣٩٦٠٦	٣٦٨١١٢
ز- اسمنت	١١٠٩	٨٦٨	٢٠٧٣	١٨١٢
ح- ورق صحف وطباعة	٣٢٩٥٤	٣٢٨٩٩	٧٩٧٠٤	١١٤١٧١
ط- قضبان وعيدان من حديد (تشمل حديد تسليح)	١٦٥٤٥	٥٦٦١	٩١٧٥٣	٣٠٢١٠
× ى- منتجات مسطحة بالدرفلة من حديد أو صلب	٢٣٥٣٦	٢١٨٤٩	٥٥٧٤٢	٦٩٨٥٠
ك- منتجات عملية التكثيف الكيماوى والبلمره	١٧٥١٣	٦٧٧٣٧	٥٤١٩٦	١٩٦٦٠٥
× ل- خيوط الياف تركيبيه لغير البيع بالتجزئه	٣٩١١٥	٤٥٩١٠	٩٤٢٧٣	٥٩١٢٥
٤- السلع الاستثمارية (جملة) واهمها :	**٨٩٢٧٣٧**	**٣٣٨٣٤٥**	**١٩٧٧٥٧٠**	**١١٦٥٣٩٩**
× أ- قاطرات ومركبات ذاتية الحركة وعربات المسافرين والبريد والترام واجزاؤها .	٤٣٤١	٧٥٢٨	١١٨٦٩	١٩٢٠٨
ب- الات وماكينات الحليج والنسيج واجزاؤها وقطعها المنفصله	٦٣٠٣	٧٢٦٧	٣٠٠٥١	٣٠٦٩٥
جـ- جرارات وان كانت مجهزة ببكرات رافعة	١١	١١٤٥	٢٨٠	٧٣٨٩
د- سيارات اتوبيس	١٩٤٠٧	—	٣٩٥٧٦	١٣٧٨٤

تابع

(القيمة بالألف جنيه)

الاصناف	مارس		يناير / مارس	
	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣
هـ- سيارات نقل للبضائع	٨١٨	٧٢١٥	١٠٠٢٤	١٢٣١٢
و- اجزاء السيارات والجرارات	٢٩٥١٥	٣٥٠٩٦	١٧٩٧٢٤	١٠٨٧٦٦
× ز- اجهزة اتوماتيكية لمعالجة المعلومات	٣٦٢٧	٣٩٥٥	٢٦١٣٢	٢٣٦٠١
ح- مضخات السوائل ومضاغط هواء	٢٤٦٧٣٤	٢٠٠٢٤	٣١٣٤٩٢	٧١٧٩٢
× س- مواسير وأنابيب من حديد أو صلب ولوازمها	٢٨٣٩٦	١٣٧٢٧	٨٦٤٩٥	٤٥١٤٧
ط- محركات انفجارية واجزاؤها .	٢٥٧٥٧	١٩٧٦٨	٣٢١٠٧	٦٠٤١٩
ى- آلات ثابتة ومتحركة للحفر والتسوية واجزاؤها	٢٠١٣٥	٧١٤٤	٦٥٠٣٣	٤٤٩٥١
ك- مولدات ومحركات ومحولات كهربائية .	١٩٤٢٥	١٨٥١٨	٥٦٠٥٨	٥١٩١٢
ل- اجهزة كهربائية لوصل وقطع وصيانة التيار الكهربائى	٧٢١٩	٢٥٧٩٢	٦١٧٧٢	٨٣٢٠٨
٥- **السلع الاستهلاكية :**	٤٥٦٤٧١	٤٤٣٥٢٤	١٥٦٣١٣٤	١٣٠٣٤٧٤
١- معمرة (جملة) واهمها :	١١١٧٢١	١١٢٩٦٠	٣٤١٤٠٤	٢٣٦٥٤٨
١- سيارات ركوب	٧٣٤٤٠	٥٨٢٨٨	٢٠١٧٤٦	١٠٢٥٧٥
٢- ثلاجات كهربائية	٨٢٢	٣٥٠	٢٥٩٧	٧١٣
٣- تلفزيونات واجزاؤها .	٨٤٩١	٣٨٨٧	٤١٥٧٧	١١٣٠٦
ب- غير معمرة (جملة) واهمها :	٣٤٤٧٥٠	٣٣٠٥٦٤	١٢٢١٧٣٠	١٠٦٦٩٢٦
١- سكر قصب وسكر بنجر .	١٨٣٧	١٨٧٨٠	٤٣٩٧٤	٨٥٨٦٥
٢- لحوم واحشاء صالحة للاكل	٤٥٩٢٢	٢٧٠٤٦	٦٠١٤٠	٨٩٢٠٧
٣- شاى	٢٢٨١٢	٢١٠٥٢	٧٨٤٦٠	١٠٩١٤٩
٤- ادوية للطب البشرى	٧٤٤٧	١٤٩٢٦	٤٥٠٥٦	٤٦٦٥٦
٥- مطهرات ومبيدات حشرية	٩٢١٢	١٤٧٠٩	٢٢٨٨٤	٢٥٠٩٨
٦- البان ومنتجات صناعة الالبان	٣١٨٣٢	٢٩٣٠٤	١٥٢٧٦٥	١٤١٣٩٣
٧- دقيق قمح	٢٦٧٠٣	٩٤٧١٠	٩١١٩٠	٢٠٢٤٠٣
٨- ورق حزم وتغليف كرافت	٣٨٨٧	٩١١٣	٣١٩٩٦	١٩٦٨٧
٩- اسماك	٦٤٧١	٦٩٦١	٣١٣٣٦	٢٨٨٥٤
١٠- بقول يابسة	١٤٥٩٥	١٣٦٩٩	٤٩٧٧٧	٢٧٤٤٢
× ١١- كسب	٣٩٥٦٠	٦٤٩٣	١١٤٧٥٣	٥٤٤٤١
الجملة العمومية	٢٥٠٤٦٠٩	١٨٠٢٦١١	٧١٧٥٦٩٩	٥٤٢١٠٨١

× بنود مضافة نظرا لأهميتها النسبية .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

بيان
أهم الواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام
(خلال شهر ابريل ١٩٩٤)

(القيمة بالألف جنيه)

الاصناف	ابريل		يناير/ ابريل	
	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣
١- الوقود	٢٥٣٧٠	١٠٢٠٩	٦٥٠٤٩	٧٧٩٧٦
٢- المواد الخام (جمله) واهمها :	٢٢٣٩٧٠	٢٧٩٥٢٩	١٢٧٩٩١٨	٨٨٩١٠١
أ- قمح	٩١٨٠٢	١٩١٥٠٦	٧٢١٢٧٦	٤٤٦٧٦١
ب- ذره	٤٨١٧٩	٢٩٧٢٨	٢٣٨٨٨٨	١٨٠٨٦٤
جـ- تبغ ورق (دخان)	٥١٦٤٤	٢٠٧٤٩	١٥١٣٦٣	٩٣٥١١
د- صوف خام	٢٢٦٩	١٩٦٣	٩٩٦٢	٧١٩٥
هـ- سمسم	٢٦٠٠	١٢٢٣٧	٦٩٥٨	١٧١٩٧
× و- خامات الحديد ومركزاتها	١٥٣٥١	١٢٨٤٢	٦٨١٠٢	٤٦٥١٣
٢- السلع الوسيطة (جملة) واهمها :	٨٨١٩٧٤	٩٦٩٤٩٩	٣٤٢١٣٤٢	٣٢٤٤٣٦٨
أ- شحوم ودهون حيوانية وزيوت نباتية	٣٢١٢٢	٧٢٩٦٦	٢٢١١١٤	٢٥٩٥٦٠
× ب- زيوت تشحيم وفازلين	٦٤٠	٢٥١١	٥١٤٢	٦٢٧٧
جـ- مواد كيماوية عضوية وغير عضوية .	٨٠٢٠٥	٩١٣٢٠	٢٦٤٦٤٨	٢٦٠٣٤٧
د- مواد صباغة عضوية تركيبية .	١٢	١٨٠٣٥	٣٧٧٦	٣٨٩٧٣
هـ- اسمدة	١٣٢٦	٢٧٤٨	٩٧٨٤	٦٦١٤
و- أخشاب	٨٧١٣٥	١٠٢٣٨٣	٤٢٦٧٤١	٤٧٠٤٩٥
ز- اسمنت	٩٤	—	٢١٦٧	١٨١٢
ح- ورق صحف وطباعة	٣١٨١٥	٥٥٦٤٩	١١١٥١٩	١٦٩٨١٩
ط- قضبان وعيدان من حديد (يشمل حديد تسليح)	١٠١٧٦	١٦٨٠٠	٨٢١٢٩	٤٧٠١٠
× ى- منتجات مسطحة بالدرفله من حديد او صلب	٢٣٩٣٧	٣٧١٩٦	٧٩٦٧٩	١٠٧٠٤٦
ك- منتجات عملية التكثيف الكيماوى والبلمره	١٧٠٩٧	١١٤٩٣٥	٧١٢٩٤	٣١١٥٤٠
× ل- خيوط الياف تركيبيه لغير البيع بالتجزئه	٤٤٣٧٢	٤٠٢٦	١٣٨٦٤٥	٦٣١٥٠
٤- السلع الاستثمارية (جملة) واهمها :	٥٦١٦١٦	٤٧١٣١٣	٢٥٣١٨٧	١٦٣٦٧١٢
× أ- قاطرات ومركبات ذاتية الحركة وعربات المسافرين والبريد والترام واجزاؤها .	٤٢٦	١٤٩	١٢٢٩٥	٢٠٠٥٧
ب- آلات وماكينات الحليج والنسيج واجزاؤها وقطعها المنفصلة	٩٨١٨	١٢٦٨١	٣٨٩٦٩	٤٣٣٧٦
جـ- جرارات وان كانت مجهزة ببكرات رافعة	٤٤٦٧	٢٥٧٨	٤٧٤٧	٩٩٦٧
د- سيارات اتوبيس	٦٣٠٨	٥٢٦٠	٤٥٨٨٤	١٩٠٤٤

تابع

(القيمة بالألف جنيه)

الاصناف	ابريل		يناير / ابريل	
	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣
هـ- سيارات نقل البضائع	٢٦٤٧	٤٩٨٤	١٢٦٧٢	١٧٢٠٦
و- اجزاء السيارات والجرارات	٤٣٧٦٤	٥١٧١٩	٢٢٣٤٩١	١٦٠٤٨٥
× ز- اجهزة اتوماتيكية لمعالجة المعلومات	٧٤٨٤	٣٨٧٥٣	٣٣٦١٦	٦٢٣٥٤
ح- مضخات للسوائل ومضاغط هواء	٢٠٣٧٨	٣١٧٣٣	٣٣٣٨٧٠	١٠٣٥٢٥
× س- مواسير وانابيب من حديد او صلب ولوازمها	٢٩٦٢٩	١٧٣٦٢	١١٦١٢٤	٦٢٥١٩
ط- محركات انفجارية واجزائها .	٣٥٠٦	١٦٧٥١	٣٥٦١٣	٧٧١٧٠
ى- الات ثابتة ومتحركة للحفر والتسوية واجزائها	٢٠٠١١	١٣٠٦٠	٨٥٠٤٤	٥٨٠١١
ك- مولدات ومحركات محولات كهربائية .	٢٢١٠٠	١٧٩٢٨	٧٨١٥٨	٦٩٨٩٠
ل- اجهزة كهربائية لوصل وقطع وصيانة التيار الكهربائى .	٢٠٠٠٨	٣٥٣٢٤	٨١٧٨١	١١٨٥٣٢
٥- السلع الاستهلاكية :	٤٩٥٠٨٧	٤٨٨٦٥٢	٣٠٥٨٢٢٠	١٧٩٢١٢٧
أ- معمرة (جملة) واهمها :	٩١٩٧٤	٧٤٧٧٤	٤٣٣٣٧٨	٣١١٣٢٣
١- سيارات ركوب	٤٣٣٥٩	٤٠٤٦٦	٢٥١٠٦	١٤٣٠٤١
٢- ثلاجات كهربائية	١٥١	٢٣٤	٢٧٤٨	٩٤٧
٣- تلفزيونات واجزائها .	٥٧٢٦	٢٦٩٥	٣٨٠٦٩	١٤٠٠١
ب- غير معمرة (جملة) واهمها :	٤٠٣١١٣	٤١٣٨٧٨	١٦٢٤٨٤٢	١٤٨٠٨٠٤
١- سكر قصب وسكر بنجر .	٢٢٠٠	٢٥٦٤	٤٦١٧٤	٨٨٤٢٩
٢- لحوم واحشاء صالحة للاكل	٤٧١٦١	٣٧٣٨٩	٢٠٧٣٠٢	١٢٦٥٩٥
٣- شاى	١٩٠٨١	٢٩٥٧٦	٩٧٥٤٠	١٣٨٧٢٥
٤- ادوية للطب البشرى	٢٩٩٨٤	٣٥٢٩٧	٧٥٠٤١	٨١٩٥٣
٥- مطهرات ومبيدات حشرية	١٧٣١٤	٣٥٩٢٤	٤٠١٩٨	٦١٠٢٣
٦- البان ومنتجات صناعة الالبان	٤١٧٤٨	٥٥٩١٩	١٩٤٥١٤	١٩٧٣١٢
٧- دقيق قمح	٢٩٥٣	٥٦٧٨٠	٩٤١٤٢	٢٥٩١٨٣
٨- ورق حزم وتغليف كرافت	١٠٧٠٧	٢٩٨٣	٤٢٧٠٣	٢٢٦٧٠
٩- اسماك	٥٩٠٧٥	٢٧١٢٠	٩٠٤١١	٥٥٩٧٤
١٠- بقول يابسة	٣٠٧٠٦	١٤٦٩٨	٨٠٤٨٣	٤٢١٤٠
× ١١- كسب	٢٦٦٤٦	٥١٢٠	١٤١٣٩٩	٦٢٥٦١
الجملة العمومية	٢١٨٨٠١٧	٢٢١٩٢٠٢	٩٣٦٣٧١٦	٧٦٤٠٢٨٤

× بنود مضافة نظرا لأهميتها النسبية .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

سوق الأوراق المالية

يعتبر نمو الأسواق المالية أحد مقومات التنمية الاقتصادية الناجحة ، وهو ما تؤكده التجارب فى كثير من الدول ، ومن بينها دول جنوب شرقى آسيا . ومن ثم فإن الاسراع بعملية التنمية فى مصر تحتاج الى مزيد من تطور هذه الاسواق . وتوجد عدة أنواع من المؤسسات المالية ، بعضها بنكى والأخر غير بنكى . وينصب هذا التقرير على سوق الاوراق المالية ومايرتبط بها من أمور . إذ تشهد هذه السوق فى الوقت الحالى تطورات سريعة يرجى أن تكون فى اتجاه الاطراد وعدم التعرض لمخاطر زائدة ، لقد ارتفعت أسعار بعض الاسهم ارتفاعاً كبيراً ، جزء منه مبرر وجزء آخر لا يوجد ما يبرره على المدى الطويل .

وقد سبق أن نشطت بورصة الأوراق المالية فى مصر مع نهاية عام ١٩٥٨ ، ثم تعرضت لنكسة شديدة منذ عام ١٩٥٩ . غير أن الظروف الحالية تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التى سادت من قبل . ولا يتوقع أن تتكرر التجربة من جديد ، فقد تتعرض أسعار بعض الأسهم لذبذبة شديدة فى اتجاه الهبوط نتيجة لارتفاعها بطريقة غير سليمة ، الا أن نشاط البورصة سوف يستمر . ولذلك يهتم هذا التقرير باقلال مخاطر الذبذبات الشديدة ، واتاحة ظروف أفضل لعمل سوق الأوراق المالية – بحيث تسهم فى توافر المتطلبات الملائمة لاطراد التنمية الاقتصادية .

دور المؤسسات المالية فى الاقتصاد :

على الرغم من أن المؤسسات المالية لا تنتج السلع أو تقوم بخدمات النقل والتوزيع أو التخزين ، الا أنها تقدم خدمات رئيسية هامة للاقتصاد القومى ، ومن هذه الخدمات أنها توفر وسائل الدفع والامكانات المالية للقطاعات المختلفة ، وهى بذلك تعمق التخصص وتقسيم العمل فى المجتمع ، ومن ثم ترفع مستوى الانتاجية ومستوى الدخل ومستوى الرفاهية الاقتصادية .

كما تقوم هذه المؤسسات بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين ، مما يؤدى الى رفع معدل الادخار والاستثمار . وهذا مطلب أساسى لتنمية المجتمع وتطويره .

هذا وتتعدد المزايا التى تترتب على وجود المؤسسات المالية المتطورة ، من أهمها :

– تخفيض تكاليف الحصول على الأموال والمعلومات المتعلقة بها : وفى ظل غيابها تكون سوق الادخار محدودة ، مما يجعل مهمة المستثمرين فى الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشروعات بالغة الصعوبة ، وباهظة التكاليف .

– اتاحة القروض طويلة الأجل : من المعروف أن أحد أسباب تعثر بعض المشروعات فى مصر يرجع الى عدم تناظر مصادر الاموال مع استخداماتها من حيث طول الفترة الزمنية ، بمعنى أن بعض الشركات استخدمت قروضا قصيرة الأجل لتمويل استخدامات طويلة الأجل ، مما أدى الى عدم تمكنها من الوفاء بالتزاماتها . ويعود السبب فى ذلك الى عدم توافر قدر كاف من القروض طويلة الأجل . وهذا ما يمكن أن تسهم المؤسسات المالية فى اتاحته .

– السيولة : تتميز الالتزامات التى تقدمها المؤسسات المالية بدرجة عالية من السيولة ، حيث يستطيع حاملها بيعها بدون خسائر تذكر ، وقد يحقق مكاسب رأسمالية فى بعض الحالات الأخرى . ويرجع السبب فى ذلك الى وجود سوق نشطة للأوراق المالية ، يمكن من خلالها تداول هذه الالتزامات والأوراق من أسهم وسندات .

– توزيع المخاطر : إن القيام بممارسة النشاط الاقتصادى والتجارى ينطوى على درجة أو أخرى من المخاطرة . ويتضح ذلك فى ممارسة الاقراض والاقتراض . ويقلل قيام المؤسسات المالية بتجميع المدخرات من المخاطر نتيجة لما لها من خبرة ، وكذلك لقدرتها على

امتصاص الصدمات عن طريق المخصصات والاحتياطيات وتوزيع وقعها على الأعداد الكبيرة ، مما يقلل من أثرها على أى فرد مدخر .

التطور التاريخى لسوق الاوراق المالية :

تم إنشاء بورصة الأوراق المالية فى كل من الاسكندرية والقاهرة فى عام ١٨٨٣ ، وكانت أول بورصة فى الشرق الأوسط . كما كانت مربوطة بالأسواق العالمية فى ذلك الحين . وبلغ عدد الشركات المساهمة المسجلة بها فى عام ١٩٠٠ نحو ٢٣٠ شركة ورأسمالها المدفوع حوالى ٢٩ مليون جنيه . وقد تقلب نشاط السوق خلال النصف الأول من القرن العشرين تبعا لتغير الآثار المالية على الاقتصاد المصرى الذى كان يعتمد أساسا على القطن .

وقد بلغ نشاط التعامل فى الأسواق المالية ذروته فى نهاية عام ١٩٥٨ ، الا أنه مع صدور قانون بتحديد نسبة الزيادة فى توزيعات الارباح وقوانين التمصير – ثم بعد ذلك قوانين التأميم والمصادرة وسيطرة القطاع العام على الاقتصاد الوطنى – فى ظل كل ذلك توقف تقريبا التعامل فى أسواق الأوراق المالية .

وفى بداية فترة الانفتاح نشط التعامل فى الاسهم والسندات وزاد عدد الشركات الجديدة ، الا ان معظمها لم يحقق النجاح المتوقع ، وتحمل بعضها خسائر كبيرة مما أضعف الثقة من جديد فى الأوراق المالية ، ولم يتم الاقبال على التعامل عليها بالدرجة المتوقعة ، خاصة فى ظل وجود ما سمى بشركات توظيف الأموال .

ومع تطبيق برنامج شامل للتثبيت والاصلاح منذ فبراير ١٩٩١ زاد التعامل من جديد ، وما زال النشاط آخذا فى التزايد . ثم شهد النصف الثانى من عام ١٩٩٣ تكوين اتحادات العاملين بشركات قطاع الاعمال العام ، وسمح لهم بامتلاك نسبة من اسهم هذه الشركات . كما تم تأسيس صناديق للاستثمار . وفى ديسمبر ١٩٩٣ تم ربط بورصتى الاسكندرية والقاهرة بواسطة الحاسب الالكترونى .

القيد بالبورصة والتعامل بها :

زاد عدد الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية من ٥٧٣ شركة فى عام ١٩٩٠ الى ٦٧٤ شركة فى مارس عام ١٩٩٤ ، وكان عدد الشركات ذات الاكتتاب العام ١٥٦ شركة فى ١٩٩٤ ، أى بنسبة ٢٣٪ من مجموع الشركات المقيدة بالبورصة . اما شركات الاكتتاب المغلق فكان عددها ٥١٨ شركة بنسبة ٧٧٪ ، وبلغ مجموع رؤوس أموال هذه الشركات نحو ١ . ٤ مليار جنيه ، بالإضافة الى ٤١٩ مليون دولار امريكى – حيث كان رأس مال بعضها بهذه العملة ، وبذلك يكون مجموع رؤوس أموال الشركات المقيدة بالبورصة فى مارس ١٩٩٤ نحو ٥ . ٥ مليار جنيه .

بيان بالشركات المقيدة بسوق المال

	١٩٩٠	يونيو ١٩٩٣	مارس ١٩٩٤
عدد الشركات			
اكتتاب عام	١٠٠	١٥٥	١٥٦
اكتتاب مغلق	٤١٨	٤٩٩	٥١٨
مجموع	٥٧٣	٦٥٤	٦٧٤
رؤوس الأموال (مليون جنيه)			
اكتتاب عام	غ م	١٦١١.٩	١٦٧١.٩
اكتتاب مغلق	غ م	٣٤٦٠.٧	٣٨٦٦.٩
المجموع		٥٠٧٢.٦	٥٥٣٨.٨

ثم زاد التعامل فى الاسهم زيادة كبيرة فى الفترة الأخيرة ، فقد بلغ ٤ . ١٥٠ مليون جنيه فى شهر سبتمبر ١٩٩٤ وحده ، وذلك بالمقارنة الى ٢ . ٨٢ مليون جنيه فى شهر اغسطس من العام نفسه . وكذلك زادت كمية الاسهم المتداولة زيادة كبيرة . وتم تداول نحو ٢.٧ مليون سهم ؛ مقابل ١.٧ مليون سهم للشهرين المذكورين على التوالى .

اسعار الاسهم :

بلغ المؤشر العام لأسعار الأوراق المالية ١٣٥ ٪ فى نهاية عام ١٩٩٣ (الاساس = ١٠٠ ٪ فى ١٩٩٢/١/٢) ، وكان هذا المؤشر لشركات الاكتتاب العام ١٥٨ ٪ ، وللشركات المغلقة ١١٧ ٪ . وفى ١٩٩٤/١٠/١١ بلغ المؤشر العام ٢٤٦ ٪ تقريبا أى بزيادة نسبتها ٨٢ ٪ خلال عشرة

شهور فقط . وبلغ المؤشر لشركات الاكتتاب العام ٣٨٩ ٪ أى بزيادة نسبتها ١٤٦ ٪ ، وهذا يعنى أن أسهم هذه الشركات قد زادت أسعارها بمقدار ١,٥ مرة خلال عشرة شهور فقط ، وهى قفزة كبيرة فى الأسعار . ويرجع السبب فى ذلك الى عدة عوامل من أهمها :

- زيادة الطلب على الاسهم بدرجة كبيرة نظرا لعدم توافر فرص استثمار أخرى كافية للمستثمر الصغير .

- قلة المعروض من الاسهم الجيدة فى البورصة نظرا لتمسك أصحاب هذه الاسهم بملكيتها ، وخاصة المؤسسات الكبيرة .

- تحسن أحوال عدد من الشركات وتحولها من شركات خاسرة الى شركات رابحة ، وذلك نتيجة لتحرير الأسعار والادارة فى ظل الاصلاح الاقتصادى .

- اتجاه أسعار الفائدة على الودائع وأذون الخزانة نحو الانخفاض مع انخفاض معدل التضخم ، ونتيجة لزيادة السيولة والاموال التى تسعى للتوظيف .

- انخفاض أسعار الاسهم فى الماضى بالنسبة لبعض الشركات ذات الاوضاع المالية الجيدة فى ظل عدم الاقبال على التعامل فى البورصة ، وهذه لم تعكس التنمية الحقيقية لهذه الأسهم . ومن ثم تعدلت هذه الاسعار مع زيادة التعامل فى الأوراق المالية .

- الاهتمام بالمكاسب الراسمالية التى تحققها الاسهم والتى لا تتوافر لأوعية الادخار الأخرى مثل الودائع أو أذون الخزانة .

وبالنسبة لتطور أنشطة الاوراق المالية (عددها ٥٢ سهما) نجد أن متوسط معدل الزيادة كان ٢٧ ٪ عام ١٩٩٣ ، وارتفع الى ١٨٤ ٪ فى الشهور العشرة الاخيرة من عام ١٩٩٤ (انظر الملحق رقم ١) . وتراوحت هذه الزيادة ، بين ٧١٣٪ و ٤٧٠٪ - وهذه زيادات غير طبيعية بالنسبة لكثير من الشركات ، ولا يحتمل أن تتكرر بصفة عامة .

ربحية الأسهم :

تقرر النظرية المقبولة حاليا بالنسبة لتطورات أسعار الاسهم أن تحركات أسعارها تتبع التغيرات العشوائية ، بمعنى أنه لا يمكن التنبؤ بدقة بما سيكون عليه سعر سهم شركة ما فى المستقبل ، ومع ذلك فإن أحد العوامل الرئيسية المؤثرة فى أسعار الاسهم هو ربحيتها . وتقاس ربحية السهم عن طريق قسمة الارباح القابلة للتوزيع (بعد خصم المخصصات والضرائب) على عدد الاسهم ، أى نسبة السعر الى الفائدة . كما يمكن قياسها بناء على كوبون (أى توزيعات الارباح) السهم ، أى بنسبة سعر السهم الى توزيعات الارباح (الكوبون) . ونسبة السعر الى العائد هى الأكثر دقة وشيوعا فى التعبير عن ربحية السهم ، وعادة ما تكون قيمتها اكبر من نسبة سعر السهم الى توزيعات الارباح . ولكن نظرا لعدم توافر البيانات عنها ، فإننا سوف نستخدم نسبة السعر / الكوبون ، ومن ثم يجب قراءة الأرقام بطريقة استرشادية .

ويمكن تقدير السعر المقبول للسهم على أساس مضاعف معين لهذا الكوبون ، فإذا افترضنا مثلا ان العائد المقبول على السهم هو ٨٪ فإن سعر السهم يكون ١٢,٥ ضعف قيمة الكوبون . وإذا انخفضت نسبة العائد زاد المضاعف (فإذا انخفض معدل العائد المقبول الى ٥٪ يكون المضاعف ٢٠ ، أما اذا ارتفعت نسبة العائد المراد تحقيقه فإن المضاعف ينخفض) ، بمعنى أنه إذا أراد المجتمع تحقيق عائد قدره ١٠٪ مثلا فإن المضاعف يصبح ١٠ مرات ، وهكذا (وذلك كما حدث فى بورصة نيويورك خلال الفترة الماضية) .

وبالنسبة للأسهم النشطة الواردة بالملحق رقم ١ نجد أن هذا المضاعف فى عام ١٩٩٣ قد تراوح بين ٦٥ مرة و٦ مرات ، وكان المتوسط البسيط ١٦ مرة . ولكى نقدر هذا المضاعف لعام ١٩٩٤ تم حسابه على افتراض تساوى كوبون عام ١٩٩٤ مع نظيره فى عام ١٩٩٣ ، وهذا افتراض قد لا يكون صحيحا حيث يتوقع زيادة الارباح

لبعض الشركات فى عام ١٩٩٤ . الا أن الفرض من هذا الافتراض هو التعرف على مدى معقولية التطورات التى حدثت فى أسعار الاسهم فى الفترة الأخيرة .

وباجراء ما سبق نجد أن مضاعف سعر السهم فى عام ١٩٩٤ الى الكوبون قد تراوح بين ١١٨ و ٧ أضعاف ، وبمتوسط بسيط قدره ٤٦ ضعفا ، أى أن معدل العائد على قيمة الاسهم فى المتوسط يزيد قليلا على ٢ ٪ وهو عائد منخفض جدا بالنسبة للصور الأخرى للاستثمار .

وجدير بالذكر أن أسواق الأوراق المالية التى سبقت مصر فى هذا المضمار (مثل : سنغافورة – ماليزيا – كوريا الجنوبية) قد حدث بها زيادة كبيرة فى الاسعار خلال السنوات الأولى لنشاطها ، الا أنه عندما تفاقمت الأسعار بدرجة كبيرة حدث انخفاض شديد فى أسعار معظم الأسهم التى تضخمت اسعارها بدرجة غير مبررة ، ثم استقرت هذه الأسواق الآن مع تطورات معتادة من يوم لآخر ، وأصبح سعر السهم الى ربحيته يتراوح بين ١٦ و ٢٤ ضعفا ، بمتوسط نحو ٢٠ مرة ، علما بأن سعر الفائدة على الودائع يبلغ نحو ٨٪ .

فإذا افترضنا أن سوق الأوراق المالية فى مصر هى سوق واعدة Emerging وانها تلحق بالأسواق الواعدة الأخرى ، فإن متوسط المضاعف المقبول للاسهم يكون نحو ١٦ مرة (على أساس ٢٠ × سعر الفائدة فى ماليزيا ÷ سعر الفائدة فى مصر ، أى ٢٠ × ٨ ÷ ١٠) . وحيث ان ربحية السهم لا تتغير بدرجة سريعة فإن تعديل أوضاع الاسهم يتوقع أن يتم عن طريق تغيرات الأسعار . وفى ضوء ما سبق يتوقع أن تنخفض أسعار كثير من الاسهم التى يزيد مضاعف ربحيتها عن ١٦ مرة ، ما لم تكن هناك أسباب موضوعية تبرر هذا الارتفاع (انظر الملحق رقم ٢ لتفصيلات أكبر عن الأسهم النشطة) .

صناديق الاستثمار :

سمح القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بتكوين صناديق استثمار ، وقام عدد من البنوك بتكوين صناديق خاصة بها . ويجرى حاليا تكوين صناديق أخرى تستثمر أموالها فى الأوراق المالية . وتوجد أنواع مختلفة من الصناديق ، بعضها يوزع عائدا على صكوكه والبعض الآخر يحقق ربحا عن طريق ارتفاع القيمة الرأسمالية لصكوكها ، وغير ذلك من الأنواع . ونظرا لتنويع محفظة الأوراق المالية لهذه الصناديق ، فإن العائد الذى تحققه يكون مقاربا لمتوسط عدد من الأوراق المالية ، وتختلف الربحية من صندوق إلى آخر تبعا للكفاءة فى ادارة هذه الصناديق وحظها فى اختيار الأوراق المالية .

ومن مزايا هذه الصناديق : أنها تتيح وعاء ادخاريا جديداً لصغار المدخرين ، يحصلون من خلاله على عائد قد يزيد على عائد دفاتر التوفير أو الودائع الادخارية لدى البنوك ، خاصة إذا ما نظرنا الى العائد الجارى مضافا إليه تغير القيمة الرأسمالية .

الا أنه فى بعض السنوات – قد ينخفض العائد على الاستثمار فى بعض الصناديق عن عائد الودائع ، وعلينا ان نتحمل الخسائر فى بعض الحالات ، ولذلك يحسن عدم المغالاة فى إبراز مزايا صناديق الاستثمار ، مع توعية صغار المستثمرين بما يمكن أن تتعرض له هذه الصناديق من مخاطر ، وكذلك يجب الا تكون هذه الصناديق وسيلة لتخلص بعض البنوك من استثماراتها غير المربحة ، وهذا يتوقف – فى المقام الأول – على كفاءة شركة الادارة التى يوكل اليها مهمة إدارة محفظة الأوراق المالية الخاصة بصندوق الاستثمار .

وكذلك قد يرى البعض أن هذه الصناديق كانت احد العناصر التى أدت الى ارتفاع أسعار الأسهم ارتفاعا كبيرا . ونظرا لما تتمتع به شركات إدارة هذه الصناديق من معرفة فإن عليها مسئولية اجتماعية ؛ تتمثل فى عدم الاقبال على شراء الأسهم التى ترتفع أسعارها بطريقة غير مبررة ولا مربحة .

عقبات التعامل بالبورصة :

يشكو المتعاملون فى بورصة الأوراق المالية من وجود عقبات فى

التعامل ؛ تضر بسرعة وفاعلية التعامل . وأهم هذه العقبات هى :

- البطء الشديد فى تنفيذ التعاملات مع عدم تنفيذ كثير منها ؛ وذلك بسبب :

• قصر وقت التعامل ، اذ يجرى لمدة ساعتين فى اليوم فقط ، وقد تم مؤخرا الاتفاق على التعامل لمدة ٣ ساعات يوميا .

• صغر سعة الكمبيوتر المستخدم ، اذ يجب أن يتم التعامل عن طريق بطاقات يتم ادخالها فى الكمبيوتر لكل عملية ، بغض النظر عن حجمها ، سواء كانت تتناول ٢٥ سهما أو ربع مليون سهم .

- الافتقار إلى مزيد من الشفافية فى المعاملات ، إذ يصعب سحب أو تعديل بطاقة بعد ادخالها فى الكمبيوتر . كما لايعرف المتعامل ماذا تم فيما أصدره من أوامر إلا حين انتهاء يوم التعامل بالبورصة ، وهذا يفتح مجالا للأعمال غير السليمة . وفى الماضى كان يتم اعلام العميل فورا بما تم فى أوامره - بيعا أو شراء - أولا بأول ، مما لا يدع مجالا لهذه الممارسات .

- تشرف إدارة البورصة على جدية التعامل ومراقبته وذلك لمنع الممارسات غير السليمة ، إلا أن ادارة البورصة غالت فى الاشراف والرقابة ، إذ تسمح لنفسها بالتدخل فى الأسعار التى قد يعرضها أو يطلب بها المتعاملون بعض الاسهم . وإذا لم تكن هناك أسباب قوية واضحة تبرر هذا التدخل ؛ فإن هذه الممارسة من لجنة البورصة تعوق التعامل .

- تطلب هيئة سوق المال من السماسرة بيان مسك السجل الوارد ذكره بالقانون كي تسجل اوامر العملاء ، مع بيان طريقة الاتصال أو اسم العميل ومضمون الامر وتاريخ وساعة تسلم الأمر والثمن الذى يرغب التعامل به ، كما أن على السمسار أن يسجل كل ماطلبه أثناء الجلسة ويعيد كتابته فى السجل . وإذا كان قد تم تنفيذ ١٠٪ منه يكتب تاريخ وساعة التنفيذ ، ثم يكرر هذا البيان فى الايام التالية ، مع اضافة الطلبات التى تستجد حتى يتم التنفيذ ، ثم الثمن الذى تم به التنفيذ ثم تاريخ اخطار العميل وكيفيته . كل هذا فى الوقت الذى يجرى فيه اعطاء الاوامر شفويا ، أى بالتليفون أو الفاكس .

- لكى يتم التعامل على أسهم فى البورصة يجب نقل ملكيتها لدى الشركة المصدرة لهذه الأسهم ، وهذه عملية تستغرق وقتا طويلا ، ولتسهيل التعامل أوجدت البورصة بديلا لذلك ، هو شهادة صادرة عنها باتمام عملية البيع والشراء بالبورصة ، يتم على أساسها التعامل ، ويستغرق اصدار هذه الشهادة اكثر من أسبوعين فى الوقت الحالى ، وهذه فترة طويلة تعرض السعر للتقلب ، مما يعرض المتعاملين لمخاطر غير مبررة .

كل هذه العقبات تعوق سرعة التعامل فى الأوراق المالية ، ومع توقع تزايد التعامل فى الأوراق المالية يجب إزالة هذه العقبات بحيث يجرى التعامل فى سهولة وكفاءة ، بما يمكن سوق الأوراق المالية من أداء دورها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، مع عدم التخلى عن الرقابة اللازمة للتأكد من حسن التعامل وسلامته .

• • •

الخلاصة : تعد سوق الأوراق المالية من المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية المطردة ، وتحقق الأسواق الواعدة مزايا عدة للمتعاملين بها وللاقتصاد القومى . وتعتبر بورصة الأوراق المالية فى مصر هى إحدى هذه الأسواق .

- وتتعدد مزايا المؤسسات المالية المتطورة ، والتى من أهمها :

• تخفيض تكاليف الحصول على الأموال والمعلومات المتعلقة بها .

• إتاحة قدر أكبر من القروض طويلة الأجل .

• توفير قدر أكبر من السيولة .

• توزيع المخاطر بحيث يقل وقعها .

- زاد عدد الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية فى مصر ، كما زاد حجم رؤوس أموالها .

- ارتفعت أسعار الاسهم فى الفترة الأخيرة ارتفاعا كبيرا زاد على

١٤٠٪ خلال الشهور العشرة الأولى من ١٩٩٤ ، وقد ترتب على ذلك توقع انخفاض معدل ربحية الاسهم انخفاضا بالغاً ، خاصة للشركات غير الرابحه – مما يعرض أسعار هذه الأسهم للانخفاض الشديد بعد هذا الارتفاع غير المبرر .

– تم تكوين صناديق استثمار تكون محفظة أوراق مالية : كوسيلة لامتصاص السيولة الزائدة المتاحة فى المجتمع ، وكوعاء مجز لصغار المدخرين ، الا أن هناك بعض المخاطر التى قد تتعرض لها هذه الصناديق ، يجب توعية غير المتخصصين بها .

– توجد عدة عقبات تعترض سرعة التعامل فى بورصة الأوراق المالية ، من أهمها :

- البطء فى تنفيذ التعاملات ، مع عدم تنفيذ بعضها .
- الافتقار الى مزيد من الشفافية فى المعاملات .
- الافراط فى الرقابة غير المبررة وخاصة ما يتعلق بمستوى الأسعار .
- الإفراط فى اجراءات تسجيل الاوامر ومتطلباتها .
- طول فترة اصدار شهادات التعامل .

– إن عدد شركات سماسرة الأوراق المالية محدود ، وقليل منه ما يتمتع بالكفاءة العالية ، وخاصة فى مجال تحليل الأوضاع المالية للشركات واسداء النصائح السديدة للمتعاملين العاديين فى هذه السوق .

التوصيات

وعلى ضوء تزايد اسهام سوق الأوراق المالية فى اطراد التنمية ، وحفاظا على سلامة التعامل وتحقيق الأمان للمتعاملين فى هذه السوق – يوصى بما يأتى :

* الاسراع بطرح مزيد من الأوراق المالية الجيدة بأسعار معقولة فى اطار عملية الخصخصة ، وهذا إجراء حيوى لتحقيق الاستقرار فى السوق ، إذ ان زيادة المعروض من الأسهم هى الوسيلة الرئيسية لمنع حدوث انكسارات كبيرة ، أو زيادة حادة غير مبررة فى الأسعار .

* أن تتسم عملية الخصخصة بالوضوح والاسراع فى تنفيذها فور الاعلان عنها ، وأن يتم ذلك بطريقة سهلة وميسرة ، وذلك لتلافى البلبلة التى حدثت فى حالة أو حالتين للخصخصة خلال السنة الماضية .

* عندما يزيد طلب الاكتتاب عن عدد الأسهم المعروضة يجب أن يتم التخصيص بأسرع وقت ممكن ، مع رد الأموال الزائدة بطريقة فورية – منعا للآثار السلبية التى قد تحدث فى الاكتتاب مستقبلا إذا طالت فترة حجز الأموال دون مبرر .

* ضرورة توعية غير المتخصصين بالمخاطر المحتملة للاستثمار فى صناديق الاستثمار بذات القدر الذى يتم به اعلامهم بمزاياها ، حتى لا يحدث إحجام عن الاقبال عليها فى المستقبل ، أو يحصلوا على استثمارات لا تتناسب مع قدراتهم ورغباتهم .

* النظر فى توفير حماية قانونية لشركات إدارة صناديق الاستثمار ؛ بحيث لا تتعرض لضغط زائد من ملاك هذه الصناديق لشراء أسهم ليست رابحة ، أو بأسعار مرتفعة غير مبررة حاليا ، كما تقع على شركات الادارة مسئولية اجتماعية تتمثل فى ضبط ايقاع سوق الأوراق المالية . ولذلك ينبغى عدم قيامها بشراء الأسهم التى ترتفع أسعارها ارتفاعا كبيرا بدون مبرر .

* أن تعيد سوق الأوراق المالية النظر فى سعة كمبيوتر بورصة الأوراق المالية ، ليس بما يوفى الاحتياجات الحالية فحسب ، وانما يأخذ التوسعات المستقبلية فى الاعتبار .

* تحقيق قدر أكبر من الشفافية فى التعامل ، بحيث يعلم العملاء والسماسرة بما تم فعلا من عمليات اولا بأول ، وليس فى نهاية يوم التعامل .

* عدم تدخل إدارة البورصة فى الحكم على معقولية السعر مالم تكن هناك ممارسات غير سليمة تبرر ذلك . وإذا لزم التدخل فينبغى الاكتفاء بوضع حد أدنى وحد أعلى للتقلبات اليومية ، مع وضوح قواعد التدخل

واعلانها لكافة المعنيين (سماسرة ، وعملاء ، وصناديق استثمار ، ووسطاء ماليين .....) .

* تبسيط اجراءات تسجيل أوامر العملاء ، مع الأخذ فى الاعتبار أن ذلك يتم بطريقة شفوية فى غالبية الأحوال ، وأن تأخيرها يكبد خسائر جسيمة .

* ضرورة اصدار شهادة اتمام العمليات من ادارة البورصة فيما لا يزيد على ثلاثة أيام ، أو العودة إلى الطريقة السابقة التى كانت تكتفى بالفاتورة الصادرة من السمسار ، مع تغيير اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ كى تتفق مع هذه الطريقة .

* الانتظام فى اتاحة البيانات والمعلومات عن عمليات البورصة مع تيسيرها للجميع ، سواء عن طريق الكتاب السنوى للبورصة ، أو غيره من المطبوعات والنشرات ، وأن تفصح الشركات عن أوضاعها بصورة دورية - تمكينا للمتعاملين من اتخاذ القرارات السليمة .

* زيادة توعية الجماهير بهذه السوق ، والفرص والمحاذير التى يتيحها الاستثمار فى الأسهم والسندات . كما ينبغى التزام وسائل الاعلام بالمعالجة الموضوعية لما يجرى بالبورصة بدون تهويل أو تهوين ، وذلك نظرا لحساسية هذه السوق لكل ما ينشر فى وسائل الاعلام .

* تشجيع انشاء شركات للتعامل فى الأوراق المالية ، والتوسع فى نشاطها ، حيث تقوم بعمليات الترويج للاصدارات الجديدة وتغطية الاكتتاب فيها وخلو السوق الثانوية ، وتقديم الاستشارات المالية وادارة المحافظ للمؤسسات المستثمرة ، مثل صناديق التأمين الخاصة والنقابات .

ولتسهيل العمل يسمح بان تكون هناك أسهم لحاملها حتى يمكن تحقيق سرعة التعامل .

* للقيام بهذه المهام لابد أن يكون السماسرة مؤهلين بالدراسة والخبرة ، ومن ثم يجب أن يجرى لهم تدريب متصل للالمام بتطورات أسواق المال العالمية ، وبذلك يمكن أيضا تطوير مهنة سمسار الأوراق المالية .

* الانفتاح المالى : يحتاج اصلاح سوق المال الى انفتاح كامل على أسس محاسبية محددة ، والنص على القوائم الواجب نشرها والافادة بما يطرأ من تعديلات (حاليا يقتصر الانفتاح على نشر تقارير مراجعة مقتضبة) وعدم التساهل فى مسئولية مراقب الحسابات عن التقييم فى البيانات أو عدم الانفتاح الكامل .

* من الضرورى أن يتواجد بالبورصة قسم للانفتاح المالى عن المراكز المالية للشركات التى يجرى تداول أسهمها أو سنداتها ، وتلتزم الشركات بارسال صور من ميزانياتها الى القسم المذكور (هناك نص بذلك فى اللائحة ولكنه غير ملزم للشركات) .

* ربط البورصة المصرية بالبورصات العالمية ، مع مراعاة فروق التوقيت الكبيرة - كالفرق بين طوكيو والقاهرة .

* حث الشركات على إصدار أسهم بقيمة منخفضة نسبيا لاجتذاب صغار المدخرين .

* اصدار نشرات دورية - نصف سنوية مثلا - تتضمن كافة البيانات المتاحة عن المراكز المالية للشركات المقيدة بالبورصة حتى يتمكن المتعاملين من الالمام بحقيقة أوضاع الشركات ، وبذلك يمكن دعم الثقة فى السوق المالية .

* تحرى الدقة التامة فى الترخيص لقيام شركات التداول بحيث يكون لديها رأس مال أكثر من المقرر حاليا وذات سمعة طيبة .

* تنشيط البورصة بادخال أجهزة ومؤسسات جديدة تعمل فى مجال الاستثمار ، وضمان مخاطر الاستثمار ، وتأدية خدمات مالية مثل : مؤسسات أمناء الاكتتاب ، وشركات الوساطة Institutional Brokers ، وشركات حفظ

الأوراق المالية ، وشركات المقاصة ، وشركات صناديق الاستثمار Mutual funds المفتوحة والمغلقة . وتشجيع انشاء نوادى الاستثمار لتشجيع صغار المدخرين الذين تجمع بينهم وحدة العمل أو مكان الاقامة ومختلف التجمعات مثل النقابات والروابط العمالية والنوادى الرياضية والاجتماعية والمصانع والشركات - وتكون مملوكة ملكية جماعية لهم .

* فصل ميزانية البورصة عن سوق المال ، بحيث تعامل باعتبارها شركة منفصلة لها ميزانيتها وأرباحها وخسارتها ، ليكون لها الشخصية الاعتبارية ، فتقوم بتطوير نفسها على أحدث النظم ، وشراء الوسائل المنفذة لذلك من أجهزة الاتصال الى الكمبيوتر ، وغيرها .

* أن يكون لدى البورصة المعلومات الكافية عن الشركات المتداولة التى عليها أن تنشر تقارير ربع سنوية تظهر حساب الأرباح والخسائر ، كما يجب إبلاغ البورصة باية حوادث بالشركات تؤثر مستقبلا على الأرباح .

وأن يتضمن النشر كل المعلومات التى قد تؤثر على أرباح الشركة بالزيادة أو الانخفاض .

* العمل على تشجيع الشركات المغلقة على التداول فى البورصة ، وذلك بالغاء حق ٥٪ من المساهمين باهدار قرار الجمعية العمومية . وهذا هو السبب الأساسى فى عدم فتح هذه الشركات للتداول العام .

* يجب اعداد ميزانيات الشركات على حسب المعايير والقواعد الدولية ، وذلك لسهولة مقارنتها عالميا .

* العمل على سرعة عمليات التسوية والمقاصة ، بحيث لاتزيد عن يومين فقط ، وكذلك السماح بالبيع بفاتورة السمسار .

* حتى تجتذب البورصة المستثمرين من الخارج يجب أن تلغى ضريبة ٢٪ على الأرباح الراسمالية Capital gain .

* تيسير تسجيل الشركات فى البورصة ، حيث إن ذلك يستغرق مدة طويلة قد تصل الى أكثر من سنة ، وتتداول هذه الأسهم خارج البورصة أو مايسمى (Otc - over the counter) وهذه فى البورصات العالمية بورصة معترف بها ولها اصولها وقواعدها ، ولكنها تسمى فى مصر السوق السوداء .

* عدم التدخل فى الأسعار وتحديد نسب لارتفاعها أو انخفاضها ، بل يترك ذلك لقوى السوق ، الا اذا لاحظت البورصة حالة معينة تستلزم التدخل . وسيؤدى عدم التدخل فى الأسعار الى القضاء على السوق السوداء فى بيع وشراء الأسهم .

* تشجيع الصحف اليومية على الاهتمام بالبورصة ونشر اخبارها تفصيلا ، كما كان الحال عليه قبل الستينات .

* استخدام سوق رأس المال كوسيلة رئيسية لتنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية ، والتحول الى القطاع الخاص من خلال :

- البيع المباشر للأسهم للجمهور من خلال بورصتى الأوراق المالية .

- زيادة رؤوس أموال شركات قطاع الأعمال العام ، لتصحيح هياكلها التمويلية ، وطرح الأسهم للجمهور فى اكتتاب عام .

- اللجوء الى الاقتراض من الجمهور من خلال شركات قطاع الأعمال العام للسندات ، ومن بينها السندات القابلة للتحول الى أسهم .

* سرعة استصدار قانون التأجير التمويلى .

* توفير الامكانات المادية والمالية للهيئة العامة لسوق المال ، بما يمكنها من اداء دورها فى تطبيق برنامج تطوير وتنشيط سوق رأس المال ، والاشراف والرقابة الفعالة على السوق . وهذا يتطلب - على سبيل المثال لا الحصر : توفير مقر مستقل مناسب للهيئة مجهز بشبكة للاتصالات بين الهيئة والبورصات والشركات والمؤسسات المالية الخارجية ، وكذا الأجهزة والمعدات اللازمة لأمن الهيئة ، ومركزاً علمياً لدراسة أسواق المال فى الداخل والخارج ، ومركز تدريب للمهتمين والمتخصصين فى أسواق المال .

ملحق رقم (١)

ربحية انشطة الاسهم وتطوير اسعارها

	الاقفال الى الكوبون		معدل زيادة الاسعار %	
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤
- ميلار كيجبيت	-	-	٥٧	٤٣٨
- مصروب	٢١,٤	١٠٢,٠٠	١٠٧	٣٧٦
- مصر للألبان	-	-	٢٨	١٩٧
- المهندس للمكرونة	٧,٤	٧,٢	-	(٩)
- الخليج للزيوت جم	-	١١,٥	غ٣	غ٣
- الخليج للزيوت $	-	-	غ٣	٦٥
- دمياط للغزل	٤١,٠٠	١٢٩,٦	(١٠)	٢١٥
- الشرقية للكتان	١٩,٤	١٠١,٣	(١٦)	٤٢٠
- الاسكندرية للغزل	٢٢,٦	٧٧,٤	٨,٥	٤٠٠
- العربية للغزل	٢٢,٨	١١٨,١	٩	٤١٧
- الأهلية للغزل	-	-	١٢	٥٥٠
- الدقهلية للغزل	١٤,٤	٥٢,٦	(٢٦)	٢٦٦
- العربية للسجاد	-	-	-	١٣٩
- كابو	١٤,٥	٢٢,٠٠	٨١	٥٢
- راكتا	٨,٢	٢٣,٥	(٢)	٣٣٠
- ابيكو	٦,٩	٢٣,٨	غ٣	٢٤٣
- مصر للكيماويات	٨,٥	٢١,٩	(١١)	١٥٩
- كيما	١٣,٣	٦٦,٦	٢٧	٤٠٠
- أبو قير	٢٢,٥	٥٢,٦	٢٥	١٣٤
- فايزر	-	-	(٣٣)	١٦٧
- هوكست	-	-	٦٧	١٣١
- باكين	-	-	غ٣	غ٣
- اراسمكو	١٢,١	٤٥,٠٠	(١٧)	١٧٢
- القومية	-	-	٢١٠	٣٢٠
- شيني	-	-	(١٠)	٤٨
- السويس	٧,٢	١٥,٥	١٦٢	٢٤٤
- الحديد والصلب	١٤,٥	٦٨,٢	١٢	٣٦٩
- ايكون	٦,٠٠	٢١,٥	(٢٧)	٢٥٨
- الماكو	-	-	(١٣)	٣٨٥

تابع

البيـــــان	الاقفال الى الكوبون		معدل زيادة الأسعار %	
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤
ايست	—	—	٨	٢٧
التجارية للصادرات	—	—	٥٠	—
التجارى الدولى	٧,٣	٩,٩	٥٠	٣٦
مصر الدولى	٢٤,٠	٢٧,٤	—	١٤
الوطنى المصرى جم	٧,٧	٢٧,٧	١٠	٢٥٣
الوطنى المصرى $	—	—	—	٢٣٣
بنك قناة السويس جم	—	—	٢٢	١٥
بنك قناة السويس $	—	—	٢٠	—
العمال المصرى جم	—	—	٣٣	٣٦
العمال المصرى $	—	—	٣٩	٣٢
مصر العربى الافريقى	٨,٧	٩,٦	(٢٥)	١٠
بنك الدقهلية الوطنى للتنمية	—	—	—	١٠
الأسكندرية ت و ب	—	—	(١)	(٩)
المتحدة للاسكان	١٨,٣	٦٧,٥	٨٨	٢٦٩
القاهرة للاسكان	٨,١	١٣,٦	١٧٢	٢٣٨
الشمس للاسكان	١٣,٤	١٠٩,١	١٢٢	٧١٣
فريبور	—	—	—	٧٢
السعودية للاستثمار	—	—	(١٠)	(٣)
المصريين فى الخارج جم	٣,٩	٧,٨	١٠	٩٨
المصريين فى الخارج $	—	—	,٥	٤٣
بلسم اتصالات	—	—	٦	(٦)
هيلتون	١٥,٨	٤٨,٠	(١٠)	٢٠٤
بلسم تكنولوجى	٦٥,٠	٣٤,٥	(٧)	(٤٧)
الخليج للاستثمارات	—	—	٢٠	(١٠)
الجزيرة للفنادق	١٥,٤	١٥,٤	٢	—
المتوسط	١٦,١	٤٦	٢٧	١٨٤

المصدر :

- تقارير مجالس ادارات الشركات .
- نشرة بورصة الاوراق المالية بالقاهرة - اعداد مختلفة .

ملحق رقم(٢)

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

بيانات عن بعض الاسهم النشطة

السهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
الشرق الاوسط لاستصلاح الاراضى (ميلاركجييت)	١٩٩٠	١.٩٠	١.٢٤	١.٢٤	—	—	١٤٥٦٦٨	٢٠٤٩٨٦	١٩٥
	١٩٩١	١.٢٢	٠.٥٨	١.٠	—	—	٤٦٩٣٠	٣٧١٢٧	٥٥
	١٩٩٢	١.٠٧	٠.٨٠	٠.٩٢	—	—			
	١٩٩٣	٢.٠٨	٠.٥٠	١.٤٥	—	—			
	١٩٩٤	٨.١٥	١.٥٠	٧.٨٠					
مصر للمياه الغازية وحفظ الاغذية (مصروب)	١٩٩٠	٣.٠٥	٢.٠٥	٢.٣٦	٠.٣٤	٦.٩	٤٠٠١٢٦٧	٩٠٥٥٧٩٨	١٧٩
	١٩٩١	٣.٨٥	٢.٣٦	٣.٤٠	٠.٤٠	٨.٥	١١٩٤٨٠	٣٧٣٣٠١	١٦٦
	١٩٩٢	٥.٥٠	٣.٤٠	٥.١٥	٠.٥٠	١٠.٣			
	١٩٩٣	١٤.٥٠	٥.١٥	١٠.٧٠	٠.٥٠	٢١.٤			
	١٩٩٤	٥١.٠٠	٩.٩٠	٥١.٠٠		١٠٢.٠			
مصر للالبان والاغذية	١٩٩٠	٢.٢٤	٠.٩٠	١.٩٠	—	—	٣٥٣٠	٥٧١٨	١٩
	١٩٩١	١.٩٠	١.٥٠	١.٥٥	—	—	١٨١٠	٢٨٧٢	١٨
	١٩٩٢	٢.٥٤	١.٥٨	٢.٥٠	—	—			
	١٩٩٣	٣.٢٠	٢.٢٥	٣.٢٠	—	—			
	١٩٩٤	(٩.٥٠)	٣.٧٤	(٩.٥٠)					

السعر عام ٩٤ حتى ١٩٩٤/١٠/١٥

تابع

السهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
المهندس الوطنية لصناعة المكرونة	١٩٩٠	١٦.٠٠	١١.٨٠	١٦.٠٠	٢.١٣	٧.٥	٢٣٤٤٠	٢٨٦٦٣٨	١٨
	١٩٩١	١٨.٣٠	١٥.٣٨	١٨.٣٠	٣.٠٠	٦.١	٨٧٦٠	١٤٧١٩٤	١٧
	١٩٩٢	١٩.٠٠	١٦.٠٠	١٨.٥٠	–	–			
	١٩٩٣	١٨.٥٠	١٨.٥٠	١٨.٥٠	٢.٥٠	٧.٤			
	١٩٩٤	١٨.٥٠	١٧.٩٠	١٧.٩٠					
مصر الخليج لتصنيع الزيوت جم	١٩٩٠	–	–	–	١٠.٠٠		–	–	–
	١٩٩١	–	–	–	١٠.٨٣		–	–	–
	١٩٩٢	–	–	–	١٠.٨٣		–	–	–
	١٩٩٣	تم التسجيل بالبورصة بالعد رقم ٩٦ فى ١٩٩٣/٥/٢٥			١٠.٧٣		–	–	–
	١٩٩٤	١٢٣.٠	١٠٠.٠٠	١٢٣.٠٠					
مصر الخليج لتصنيع الزيوت $	١٩٩٠	–	–	–	المقابل للتوزيع بالجنيه المصرى بالدولار الامريكى		–	–	–
	١٩٩١	–	–	–			–	–	–
	١٩٩٢	–	–	–			–	–	–
	١٩٩٣	٢٢.٥٠	١٩.٠٠	٢٢.٥٠					
	١٩٩٤	٢٩.٠٠	٢٢.٥٠	٢٧.٠٤					

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

تابـــع

الســــــــــــــــهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
دمياط للغزل والنسيج	١٩٩٠	٩,٥٠	٦.١٠	٩.٥٠	٠.٧٠	١٣.٦	٢١٩٥٢	١٦١١٦٦	٩٤
	١٩٩١	١٥.٩٠	٩.١٥	١٥.٧٠	٠.٧٨	٢٠.١	٢٩٧٦٦	٣٧٧١٦٨	١٢١
	١٩٩٢	٢٠.٧٠	١٤.٨٨	١٧.٣٠	٠.٧٠	٢٤.٧			
	١٩٩٣	٢٠.٥٠	١٤.١٠	١٥.٦٠	٠.٣٨	٤١.٠٠			
	١٩٩٤	(٤٩.٢٥)	١٤.١٠	(٤٩.٢٥)					
الشرقية للكتان والقطن	١٩٩٠	٣.٤٠	٢.١٤	٣.٣٥	٠.٣٨	٨.٨	٤٤٤٠٨	١١٥١٥٢	١١٠
	١٩٩١	٤.٥٥	٢.٧٤	٤.٤٥	٠.٤٤	١٠.١	١٦٦١٣٨	٦٤٤٦٣٥	٢٩٩
	١٩٩٢	٧.٢٠	٤.١٠	٦.٧٢	٠.٤٧	١٤.٣			
	١٩٩٣	٨.٢٠	٥.٤٤	٥.٦٤	٠.٢٩	١٩.٤			
	١٩٩٤	٢٩.٣٨	٥.٧٠	٢٩.٣٨					
الاسكندرية للغزل والنسيج	١٩٩٠	١١.٠٠	٦.٠٥	١١.٠٠	٠.٨٤	١٣.١	١٨٨٠٠	١٥٩٣٨٣	٦٩
	١٩٩١	١٤.٠٦	١١.٠٠	١٣.٩٢	٠.٧٤	١٨.٨	٢٤٣٨٤	٢٩٣٢٧٨	٧٥
	١٩٩٢	٢١.٢٠	١٣.١٨	١٧.٥٠	٠.٨٤	٢٠.٨			
	١٩٩٣	٢٠.٥٠	١٦.٣٦	١٩.٠٠	٠.٨٤	٢٢.٦			
	١٩٩٤	(٦٥.٠٠)	١٨.٠٠	(٦٥.٠٠)					

تابـــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٩٩٤/١٠/١٥

الســــــــــهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
العربية والمتحدة للغزل والنسيج	١٩٩٠	١٣,٣٠	٩,٧٥	١٣,٣٠	١,٠٣	١٢,٩	٩٩٨٤٨	١١٠٦٥٢٤	١٦٣
	١٩٩١	٢٥,٥٠	١٢,٨٠	٢٤,٨٠	١,٢٩	١٩,٢	١٠٤٧٠٢	١٧٧٤٤٢٨	١٩٥
	١٩٩٢	٣٠,٢٤	٢٣,١٢	٢٦,٦٠	١,٣٤	١٩,٨			
	١٩٩٣	٢٩,–	٢٢,٨٠	٢٩,–	١,٢٧	٢٢,٨			
	١٩٩٤	١٥٠,–	٢٩,٠٢	١٥٠,–					
الأهلية للغزل والنسيج	١٩٩٠	–,٧٠	–,٤٠	–,٦٨	–	–	١٩٤١٠	١٠٤٣٩	٤٣
	١٩٩١	١,٠٦	–,٦٦	١,٠٦	–	–	٣٤٥٨٤	٣١٨٣٠	٥٩
	١٩٩٢	١,٠٦	–,٨٥	–,٨٩	–	–			
	١٩٩٣	١,–	–,٨٩	١,–	–	–			
	١٩٩٤	٧,–	–,٩٢	٦,٥٠					
الدقهلية للغزل والنسيج	١٩٩٠	١١,٢٢	٦,٢٨	١١,٢٢	–,٨٢	١٣,٧	٢٤٤٩٠	٢٢٠٧٧٦	٧٨
	١٩٩١	١٢,٥٠	١٠,٤٠	١٢,٢٠	–,٨٢	١٤,٩	٢٩٨١٠	٣٥٦٠١٨	٨٢
	١٩٩٢	٢٠,٦٠	١١,٣٨	١٤,٥٠	–,٨١	١٧,٩			
	١٩٩٣	١٦,٥٠	١٠,–	١٠,٨٠	–,٧٥	١٤,٤			
	١٩٩٤	٣٩,٥٠	١٠,٧٠	٣٩,٥٠					

تابـــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

السهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافي	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
العربية للسجاد والمفروشات	١٩٩٠	٢,١٥	١,٦٠	١,٩٥	-	-	٣٦٤٨	٦٦١٧	١٠
	١٩٩١	١,٨٥	١,٦٤	١,٧٥	-	-	٢٧٥٠	٤٦٥٧	٥
	١٩٩٢	٢,٩٠	١,٧٠	١,٧٥	-	-			
	١٩٩٣	١,٧٥	١,٧٥	١,٧٥	-	-			
	١٩٩٤	٥,٨٧	١,٩٠	٤,١٨					
النصر للملابس والمنسوجات «كابو»	١٩٩٠	١٦,٩٠	١٢,٨٠	١٦,٩٠	١,٢٤	١٣,٦	١٦٨٠٦	٢٧٣٠٦٣	٢٩
	١٩٩١	٣٣,٢٠	١٦,٠٤	٣٢,٩٠	١,٤١	٣٣,٣	٨٩١٨	١٨٥٣٠٨	٣٩
	١٩٩٢	٨٠,-	٣٠,-	٨٠,-	١,٣٦ نقدي ١,- سهم مجاني	٣٥,٤			
	١٩٩٣	١٠٠,-	٥٥,-	٧٢,٥٠	٥,-	١٤,٥			
	١٩٩٤	١١٥,٥١	٧٢,٦٠	(١١٠,-)					
العامة لصناعة الورق «راكتا»	١٩٩٠	٤,٧٥	٣,١٥	٤,٧٥	-,٤٣	١١,-	١١٢١٩٢	٤٣٢٤٦٨	٢٤٨
	١٩٩١	٧,٤٠	٤,٣٥	٧,٣٢	-,٥١	١٤,٣	٤١٤٢٠	٢٤٦٠٣٠	١٨٩
	١٩٩٢	١١,-	٦,٨٤	٨,٤٠	-,٣٩	٢١,٥			
	١٩٩٣	٨,٢٠	٥,٢٠	٨,٢٠	١/٢ سهم على السهم مجاني	٨,٢			
	١٩٩٤	(٢٣,٥٥)	٨,٣٠	(٢٣,٥٥)					

تابـــــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

الســـــــــــهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
المصرية الدولية للصناعات الدوائية «ايبيكو»	١٩٩٠	–	–	–	–		–	–	–
	١٩٩١	–	–	–	٤,٧٠		–	–	–
	١٩٩٢	–	–	–	٥,٧٠		–	–	–
	١٩٩٣	٥٢,–	٢٠,–	٥٢,–	٧,٥٠	٦,٩			
	١٩٩٤	١٧٨,٥٠	٥٢,–	١٧٨,٥٠					
مصر لصناعة الكيماويات	١٩٩٠	٤,٦٠	٣,٠٥	٤,٦٠	–,٤٠	١١,٥	٥٤٨٠	١٩٨٥٢	٢٣
	١٩٩١	٨,٢٠	٣,٩٠	٧,١٦	–,٥٧	١٢,٥	٢٨٤٤	١٩٤١٦	٣٠
	١٩٩٢	١٩,–	٦,٨٠	١٧,٨٠	١,٦٧	١٠,٦			
عام ٩٣ تم زيادة رأس المال وطرح ٥,٥ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠,٢٥ جم شامل علاوة ومصاريف الاصدار	١٩٩٣	١٧,٥٠	١٥,٨٤	١٥,٨٤	١,٨٧	٨,٥			
	١٩٩٤	٤١,٠١	١٤,٢٠	٤١,–					
الصناعات الكيماوية المصرية «كيما»	١٩٩٠	٢,٤٥	١,٩٠	٢,٣٣	–,٢٣	١٠,١	٣١٢٦٨	٦٩٩٨٠	١٥٥
	١٩٩١	٤,–	٢,٢٢	٣,٧٥	–,٣٥	١٠,٧	١٣٦٧٦	٤٣١٣٠	١٤٥
	١٩٩٢	٨,٨٥	٣,٧٦	٤,٧٢	–,٣٩	١٢,١			
	١٩٩٣	٦,٩٠	٤,٥٠	٦,–	–,٤٥	١٣,٣			
	١٩٩٤	٣٠,–	٥,٧٠	٣٠,–					

تابـــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

الســـهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
ابو قير للاسمدة والصناعات الكيماوية	١٩٩٠	١٧,٧٠	١٠,٥٠	١٧,٧٠	-,٠٨	٢٢١,٢	١٣١٩٠	١٧٠٨٦٧	٥٧
	١٩٩١	٣١,٥٠	١٧,٦٦	٣١,٥٠	١,٠٣	٣٠,٦	١٦٥١٠	٤٢٥٥٧٦	٥٨
	١٩٩٢	٤٣,-	٣٣,-	٣٦,-	٣,٥٨	١٠,-			
	١٩٩٣	٥٤,٨٠	٣٤,٥٢	٤٥,-	٢,-	٢٢,٥			
	١٩٩٤	١٠٥,٣٠	٤٧,١٢	١٠٥,٣٠					
فايزر مصر	١٩٩٠	٢٣,٥٠	٢١,-	٢١,-	-,٣٢	٦٥,٦	٣٢٤٤	٧٢٣٧٢	٧
	١٩٩١	٢١,-	١٣,-	١٣,-	-	-	٧٣٦٦٨	١٠٤٧٤٨٤	١٩
	١٩٩٢	١٢,-	٩,-	٩,-	-	-			
	١٩٩٣	٩,-	٦,-	٦,-	-	-			
	١٩٩٤	١٠,٠٢	٦,-	١٠,٠٢					
هوكست الشرقية	١٩٩٠	٥,٧٥	٤,٥٠	٤,٥٠	-,٧٤	٦,١	٣٤٦٠	١٩٨٩٦	٣
	١٩٩١	٦,٦٠	٤,٢٥	٦,٦٠	-,٧٤	٨,٩	٢٧١٥٠	١٣٤٠٧١	٣٦
	١٩٩٢	٨,٨٠	٧,-	٨,٠٦	-	-			
	١٩٩٣	٨,٠٦	٨,-	٨,-	-	-			
	١٩٩٤	١٠,٥١	٦,-	١٠,٥١					

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

تابـــع

الســـهم	العام	الســعر خلال العــام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
التجارية لتنمية الصادرات	١٩٩٠	—	—	—	—	—	—	—	—
تم القيد فى ٨/١٢/٩١	١٩٩١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٣,٨٠	٢,٩	٢٣٦	٢٣٦٠٠	٢
	١٩٩٢	١٠٠,٠	٦٦,٢٠	١٠٠,٠	٢٦,٨٠	٣,٧			
	١٩٩٣	١٥٠,٠	١١٠,٠	١٥٠,٠	—	—			
	١٩٩٤	١٥٠,٠	١٥٠,٠	١٥٠,٠					
التجارى الدولى - مصر	١٩٩٠	—	—	—	٢,٣٩		—	—	—
	١٩٩١	—	—	—	٢,١٣		—	—	—
	١٩٩٢	١٩٠,٠٠	١٥٠,٠	١٩٠,٠٠	٦,٨٠	٢٧,٩			
	١٩٩٣	٢٨٤,٥٠	١٩٠,٠	٢٨٤,٥٠	٣٨,٩٠	٧,٣			
	١٩٩٤	(٣٨٦,١٠)	٢٦١,٣٥	(٣٨٦,١٠)					
بنك مصر الدولى	١٩٩٠		٣٢,٠		٤,٣٨	٩,٦	٥٠١٤	١٧٥٢٧٨	٣٠
	١٩٩١	٤٢,٠٠	٤٢,٠	٤٢,٠٠	٤,٣٥	١٤,٩	٤٧٦٨	٣٦٨٠٨٩	٤٥
	١٩٩٢	٦٥,٠٠	٦٠,٦٦	٦٥,٠٠	٤,١٨	٢٧,٣			
	١٩٩٣	١١٤,٠٠	١١٤,٠	١١٤,٠٠	٤,٧٥	٢٤,٠			
	١٩٩٤	١١٤,٠٠	١١٤,٠	١١٤,٠					

تابـــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

السهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
الصناعات الهندسية والمعمارية «ايكون»	١٩٩٠	٤,٠٠	٣,٣٠	٣,٣٠	—	—	٢١٩٠٠٢	٨٠٤٠٥٣	٣٨٠
	١٩٩١	٣,٢٤	٢,٦٢	٢,٩٢	—	—	٢٣٩١٣٠	٧١٩٥٤٧	٣٨٥
	١٩٩٢	٣,٣٠	٢,٩٠	٣,٣٠	—	—			
	١٩٩٣	٣,٣٢	٢,٤٠	٢,٤٠	٠,٤٠	٦,٠٠			
	١٩٩٤	٨,٦٠	٢,٤٠	٨,٦٠					
النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية «الماكو»	١٩٩٠	٢,٣٠	١,٣٩	٢,٣٠	٠٠,١٩	١٢,١	١٨٠٦٨	٣٤٥٤٢	٤٢
	١٩٩١	٤,٠٠	٢,١١	٣,٨٠	٠٠,٢٠	١٩,٠٠	٩٣٠٠	٢٦٤٨٠	١٥
	١٩٩٢	٣,٨٠	٢,٨٥	٣,٨٠	٠٠,٢٠	١٩,٠٠			
	١٩٩٣	٣,٤٠	٣,٣٠	٣,٣٠	—	—			
	١٩٩٤	١٨,٠٠	٤,٣١	١٦,٠٠					
الشرقية للسيارات والتوريدات والنقل «ايست»	١٩٩٠	٩,٦٠	٤,٥٠	٩,٥٠	—	—	٩٢٥٨	٦٥٤٧	٥٠
	١٩٩١	١٠,٢٠	٦,٢٠	٦,٢٠	—	—	٨٠٨٦	٧٩٤٥٩	٣٩
	١٩٩٢	١٦,٥٠	٦,٠٠	١٧,٥	—	—			
	١٩٩٣	٢٤,٠٠	١٩,٠٠	١٩,٠٠	—	—			
	١٩٩٤	(٢٤,٢٠)	١٩,٠٠	(٢٤,٢٠)					

تابـــــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

السهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافي	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
العامة لمنتجات الخزف والصينى	١٩٩٠	١٤,٢٠	٩,٥٩	١٤,٢٠	١,٤٠	١٠,١	٤٢١٧٤	٤٨٧٠٨٦	٢٠٢
«شينى»	١٩٩١	٢٠,٥٤	١٣,٤٠	٢٠,٣٦	١,٥٠	١٣,٥	٥٨٧٨٠	١٠٧١٩٢١	٢٣٨
	١٩٩٢	٢٢,٥٠	١٨,٧٠	١٩,٥٠	١,٥٠	١٣,٠			
	١٩٩٣	١٩,٠٠	١٥,٣٠	١٧,٥٠	—	—			
	١٩٩٤	٢٦,٠٠	١٨,٠٠	٢٦,٠٠					
السويس للاسمنت	١٩٩٠	٥,٧٠	٤,١٦	٤,٩٨	٠,٩٦	٥,٢	٢١٩٨١١٠	٩٩١٠٣٤٤	٤٢٤
	١٩٩١	٧,٢٤	٤,٩٥	٧,٠٥	١,٣٥	٥,٢	٢٥١٠٨٤٠	١٤٨٣٥٢٢	١٢٦٧
	١٩٩٢	١٢,٦٤	٧,٠٥	١١,٥٠	٢,١٦	٥,٣		٤	
	١٩٩٣	٣٠,٢٠	١١,٥٢	٣٠,٢٠	٨,١ نقدى ٦٠٪ اسهم مجانية	٧,٢			
في ٨/١٠/٩٤ موافقة على طرح ١٫٧٥٠ مليون سهم لمساهمين بواقع ٤ لكل ١٠ سهم بسعر ٣٥٫٥٠ جم	١٩٩٤	٦٥,٠٠	٣٠,٤٢	٦٥,٠٠					
الحديد والصلب المصرية	١٩٩٠	١,٨٣	١,٢٠	١,٤٠	٠,١١	١٢,٧	٣٥٠١٩٢		٥٧٦
	١٩٩١	١,٤٠	١,٢٤	١,٢٩	٠,١١	١١,٧	١٠٨٥٨٨	٤٥٧١٥٥	٤٦٩
	١٩٩٢	١,٤٧	١,١٩	١,٤٢	٠,١١	١٢,٩		١٤٢٣١٧	
	١٩٩٣	٢,٤٨	١,٢٦	١,٦٠	٠,١١	١٤,٥			
	١٩٩٤	٨,٠٠	١,٥٨	٧,٥٠					

تابـــــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٩٩٤/١٠/١٥

الســــــــــــهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
البويات والصناعات الكيماوية	١٩٩٠	—	—	—			—	—	—
«باكين»	١٩٩١	—	—	—			—	—	—
	١٩٩٢	—	—	—			—	—	—
	١٩٩٣	—	—	—			—	—	—
تم التسجيل بالبورصة فى ١٩٩٤/٨/٣	١٩٩٤	(٣٣٢,٧٥)	٢,٥٠	(٣٣٢,٧٥)					
العربية للخزف «أرسكمو»	١٩٩٠		٥,٤٠		٠,٤٠	١٦,٢	٣٠٧٦٩١٨	٤٧٥٣٩١	٩٧
	١٩٩١	٧,٦٠	٥,٠٠	٦,٥٠	٠,٦٠	٩,٧		١٩٩٦١٧	٥٠
	١٩٩٢	٧,١٠	٥,٦٠	٥,٨٥	٠,٤٨	١٤,٥	٣٢٧٣٠		
	١٩٩٣	٨,٥٠	٥,٨٠	٦,٩٦	٠,٤٨	١٢,١			
	١٩٩٤	٨,٤٠	٥,٦٠	٥,٨٠					
القومية لانتاج الاسمنت .	١٩٩٠	٢١,٦٠	١,٣٥	٢١,٦٠	—	—		١٥٤٥٨٥	٢٥٧
	١٩٩١	٢,٧٥	١,٣٠	١,٩٠	—	—	٨١٥٨٠	١٥٧٧٩٤	٣٠٣
	١٩٩٢	٢,٠٥	١,٣٠	١,٣٠	—	—	٩٦٧٦٤		
	١٩٩٣	٢,٠٠	١,٥٠	١,٥٤	—	—			
	١٩٩٤	٦,٥٠	٥,٠٠	٤,٧٨					

تابـــــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

السهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
البنك الوطنى المصرى جم	١٩٩٠	٣,٨٠	٣,٤٣	٣,٧٥	١,٣٤	٢,٨	٢٣١٥٤٠٨	١١٦٧٣٦٩٨	١٠٠
ص١ وص٢	١٩٩١	٨,٩٠	٧,٥٦	٧,٨٠	١,٠٦	٧,٣		١٠٧٩٢٢٤٥	٩٠
	١٩٩٢	١٠,—	٧,٨٠	٩,٣٠	١,١٨	٧,٨	٢٥٢٨٦١٨		
	١٩٩٣	١٠,٢٠	٩,٣٠	١٠,٢٠	١,٣٢	٧,٧			
	١٩٩٤	٣٦,—	١٠,٥٠	٣٦,—					
	١٩٩٠	١,١٠	—,٨٩	١,١٠	—,٤٠	٢,٧		٣٧٥٢١٢٢	٤٠
البنك الوطنى المصرى $	١٩٩١	٢,٧٠	٢,٢٠	٢,٣٠	—,٣٢	٧,٢		٦٣٧٥٢٧	٨١
ص١ وص٢	١٩٩٢	٢,٥٠	٢,١٨	٢,٤٠	—,٣٥	٦,٨	١٠٨٣٦٤٠		
	١٩٩٣	٢,٤٠	٢,٤٠	٢,٤٠	—	—			
	١٩٩٤	٨,—	٢,٤٠	٨,—			٢٧٥٨٤٠		
	١٩٩٠	٢٥,—	١٤,—	١٥,٩٠	١,٤٥	١١,—		١٧٤٤٠٣	٧٣
بنك قناة السويس جم	١٩٩١	١٦,١٠	١٤,٦٠	١٦,—	٢,—	٨,—		١٠٠٠٠٢	٤٤
ص١ وص٢	١٩٩٢	٢٢,٦٠	١٧,—	٢٢,٥٠	—				
	١٩٩٣	٢٧,٤٠	٢٢,٥٠	٢٧,٤٠	—		٩٦٣٦		
	١٩٩٤	٣١,٥٥	٢٧,٢٠	٣١,٥٥			١٠٢٠٤		

تابـــــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٩٩٤/١٠/١٥

السهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		أعلى	ادنى	اقفال					
بنك قناة السويس $	١٩٩٠	٨,–	٤,–	٤,–	¬٤٣	٩,٣	٢٨٨٦٠	١٨١١٤٠	٩
	١٩٩١	٥,٣٠	٣,٩٠	٤,–	¬٦٠	٦,٦	٥١٣٠	٢٠٤٤٨	١٠
	١٩٩٢	٦,٨٠	٥,٨٠	٦,٥٠	–	–			
	١٩٩٣	٧,٨٠	٦,٥٠	٧,٨٠	–	–			
	١٩٩٤	٧,٨٠	٧,٨٠	٧,٨٠					
بنك العمال المصرى جم	١٩٩٠	٥,–	٤,٤١	٤,٩٠	¬٦٥	٧,٥	٢٦٥١٠	١٣٠٢٥٤	٤٧
	١٩٩١	٥,٧٠	٤,٥٠	٥,٧٠	¬٦٨	٨,٤	١٠٩٣٠	٥٤٢٠٦٠	٣٦
	١٩٩٢	٦,٧٥	٥,٧٠	٦,٥٠	¬٦٨	٩,٥			
	١٩٩٣	٨,٧٠	٦,٨٠	٨,٧٠	–	–			
	١٩٩٤	(١١,٨٠)	٩,٧٠	(١١,٨٠)					
بنك العمال المصرى $	١٩٩٠	١,٧٧	١,٥٣	١,٦٠	¬١٩	٨,٤	٥٠٨٦٠	٨٢٧٠٩	٧
	١٩٩١	١,٦٥	١,٤٦	١,٦٠	¬٢٠	٨,–	١٢٨٠٠	١٩٧٥٠	١٧
	١٩٩٢	١,٨٠	١,٦٠	١,٨٠	¬٢٠	٩,–			
	١٩٩٣	٢,٥٠	١,٨٠	٢,٥٠	–	–			
	١٩٩٤	٣,٣٠	٢,٥٠	٣,٣٠					

تابـــــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

السهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى الكوبون	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات عدد
		اعلى	ادنى	اقفال					
بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٩٠	١١,-	٩,-	٩٥٠	١,٤٠	٦,٨	٢٨٠٠٠	٣٧٧٠٠٠	٤
	١٩٩١	٩٥٠	٨,٩٠	٩٥٠	١,٥٠	٦,٣	١٨٠٠٠	١٦١٨٠٠	٥
	١٩٩٢	١٤,-	٩,٥٠	١٤,-	-	-			
	١٩٩٣	١٠,٥٠	١٠,٥٠	١٠,٥٠	١,٢٠	٨,٧			
	١٩٩٤	١١,٥٥	١٠,٥٠	١١,٥٥					
بنك الدقهليه الوطنى للتنميه	١٩٩٠	٨٥٠	٨,٥٠	٨٥٠	-	-	١٢٠٥٦٠	١١٠٩٧٦٠	٧
	١٩٩١	٨٥٠	٧,٥٠	٧,٥٠	-	-	٧٩٠٠٤	٧٤٥٤٩٤	٨
	١٩٩٢	١٠,-	١٠,-	١٠,-	-	-	٦٩٢٣٠	٢٥٢٩٨١	
	١٩٩٣	١٠,-	١٠,-	١٠,-	-	-	مزاد		
	١٩٩٤	١١,-	١١,-	١١,-					
بنك الأسكندرية التجارى البحرى	١٩٩٠	٣٩,-	٣١,٨٨	٣١,٨٨	٧,١١	٤,٥		٩٦١٨	٥
	١٩٩١	٤٠,٥٠	٣٣,-	٣٧,٥٠	٥,٧٧	٦,٥	٢٧٠	٦٩٥٢٤	١١
	١٩٩٢	٤٩,-	٣٧,-	٤٣,٢٤	-	-	١٨٤٠		
	١٩٩٣	٤٣,-	٤٣,-	٤٣,-	-	-			
	١٩٩٤	٤٤,-	٣٩,-	٣٩,-					

تابــــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

السهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون الصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
المتحدة للاسكان والتعمير	١٩٩٠	٣,٤٠	٢,٤٩	٣,٤٠	ـ,٥١	٦,٦		٢٨٣٤٠٥	١٤٢
	١٩٩١	٥,٥٠	٣,٣٥	٥,٤٥	ـ,٤٣	١٣,٧	١٣٨٣٩٦	٨٨٤٩٣٦	١٨٥
	١٩٩٢	٧,٥٠	٥,٢٠	٧,٥٠	ـ,٣٦	٢٨,٨	١٩٦٦٦٤		
	١٩٩٣	١٤,١٠	٧,ـ	١٤,٠٨	,٧٧ محتجزة لاسهم مجانية	١٨,٣			
	١٩٩٤	٥٢,ـ	١٤,١٠	٥٢,ـ					
القاهرة للاسكان والتعمير	١٩٩٠	٢,٥٠	٢,٠١	٢,٣٥	ـ,٢٤	٩,٨		٢٤٥٢٠	٤٠
	١٩٩١	٤,١٦	٢,١١	٣,٧٠	ـ,١٨	٢٠,٥	١١١٢٤	٧٤٤٧٦	١١٠
	١٩٩٢	٦,٧٥	٣,١١١	٥,٧٠	ـ,٤٥	١٢,٦	٢٣٨٧٠		
	١٩٩٣	١٥,٥٠	٦,١٠	١٥,٥٠	,٩٢ وسهم مجانى	٨,١			
	١٩٩٤	(٢٧,ـ)	١٤,ـ بعد وسهم مجانى	٢٦,٢٠					
الشمس للاسكان والتعمير	١٩٩٠	١,٣٠	ـ,٧٥	١,١٥	ـ,٠٢	٥٧,٥		١٠٢٤٨٤	١١٧
	١٩٩١	١,٥٤	١,٠٦	١,٠٧	ـ,٠٨	١٣,٤	١٠٨٢٦٢	١١٧٢٦٤	١٥١
	١٩٩٢	١,٤٢	,ـ٩٢	١,٣٣	ـ,٠٤	٣٣,٢	٩١٢٤٦		
	١٩٩٣	٣,٤٠	١,١٠	٢,٩٥	ـ,٢٢	١٣,٤			
	١٩٩٤	٢٤,ـ	٣,٠٥	٢٤,ـ					

تابـــــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

السهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
بور سعيد الحرة للتجارة والتنمية « فريبور »	١٩٩٠	١.٦٠	٠.٨١	١.٠	٠.٢١	٤.٨	١٦٧٥٠	١٨٢٠٤	١٩
	١٩٩١	١.٧٠	٠.٩٩	١.٧٠	٠.٣٧	٤.٦	١١١٥٠	١٤٨٤٥	٢٧
	١٩٩٢	٣.٢٠	١.٦٥	٣.٢٠	٠.٤٥	٧.١			
	١٩٩٣	٣.٥٠	٢.٨٠	٣.٢٠	—	—			
	١٩٩٤	٥.٥٠	٣.٠٠	٥.٥٠					
السعودية المصرية للاستثمار والتمويل	١٩٩٠	٣.٠٠	٢.٦٨	٢.٦٨	٠.٣٢	٨.٤	٥٦٠٠	١٥٨٥٦	١٧
	١٩٩١	٤.٦٠	٢.٣٦	٤.٦٠	—	—	٩٣٥٠	٢٧٧٧٢	٣٩
	١٩٩٢	٥.١٠	٣.٨٠	٣.٨٠	—	—			
	١٩٩٣	٣.٧٠	٣.٤٠	٣.٤٠	—	—			
	١٩٩٤	٣.٥٠	٣.٤٠	٣.٥٠					
المصريين فى الخارجة للاستثمار والتنمية جم	١٩٩٠	٧.٥٠	٤.٩٥	٦.٧٧	١.٠٥	٦.٤	٣٣٣٤	٢٢١٤٣	١١
	١٩٩١	٦.٧٧	٤.٧٥	٥.٠	١.٢١	٤.١	٥٦٠٠	٣٢٠٧٣	١٦
	١٩٩٢	٧.٣٦	٥.٠	٥.٤٠	١.٣٣	٤.١			
	١٩٩٣	٥.٩٢	٥.٤٠	٥.٩٢	١.٥٠	٣.٩			
	١٩٩٤	١١.٧٠	٦.٥٠	١١.٧٠					

تابـــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

الســـــهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافى	عائد السهم بالنسبة للاقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
المصريين فى الخارج للاستثمار والتنمية $	١٩٩٠	٣.١٨	٢.٩٠	٢.٩٠	٠.٣٧	٧.٨	٣١٩٨	٩٧١٠	٦
	١٩٩١	٢.٩٠	٢.٥٣	٢.٥٣	٠.٤٢	٦.٠	٢٨٧٠	١٠٢٨٤	١١
	١٩٩٢	٢.١١	٢.١١	٢.١١	—	—			
	١٩٩٣	٢.١١	٢.١٠	٢.١٠	—	—			
	١٩٩٤	٣.٢٥	٢.٠٧	٣.٠					
المصرية لمشروعات الاتصالات « يلسم »	١٩٩٠	١٣٠.٠	٩٠.٠	٩٠.٠	—	—	١٥١٣٠	١٨٢١٦٠٠	٤
	١٩٩١	٩٠.٠	٩٠.٠	٩٠.٠	—	—	٤٥٦٦	٤١٠٩٤٠	٤
	١٩٩٢	٩٩.٠	٩٩.٠	٩٩.٠	—	—			
	١٩٩٣	١٠٥.٠	١٠٢.٠	١٠٥.٠	—	—			
	١٩٩٤	٩٩.٠	٩٩.٠	٩٩.٠					
مصر للفنادق « هيلتون »	١٩٩٠	٤١.٠	١٦.٣٨	١٩.١٠	١.٦٦	١١.٥	٤٦٦٢٢	٩٧٩٠٠٧	٤٣٠
	١٩٩١	٢٩.٠	١٧.٣٤	٢٩.٠	١.٨٥	١٥.٧	١٠٢٤٨٨	٢٣٧٣٥٤٤	٣٤٨
	١٩٩٢	٤٦.٣٠	٢٩.٠	٤٣.٧٠	٢.١٠	٢٠.٨			
	١٩٩٣	٤٢.٤٠	٢٩.٦٠	٣٩.٥٠	٢.٥٠	١٥.٨			
	١٩٩٤	١٢٠.٠	٣٢.٥٠	١٢٠.٠					

تابـــــع

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

السهم	العام	السعر خلال العام			الكوبون بالصافي	عائد السهم بالنسبة للإقفال	كمية الاوراق المتداولة	قيمة الاوراق المتداولة	عدد العمليات
		اعلى	ادنى	اقفال					
التكنولوجيا المتطورة « بلسم »	١٩٩٠	١٤,٢٠	١٢,٥٠	١٣,٤٠	٠.٨٨	١٥.٢	١٦٨٢٤٠٠	٢٢١٧٥٧٦٦	٩
	١٩٩١	١٥.٧٥	١٢.٥٢	١٥.٠٠	٠.٩٤	١٥.٩		٥٥٧٣٥٠٤	٤
	١٩٩٢	١٤.٠٦	١٤.٠٦	١٤.٠٦	٠.٨٠	١٧.٥	٤٤٥١٦٨		
	١٩٩٣	١٤.٨٠	١١.٥٠	١٣.٠٠	٠.٢٠	٦٥.٠			
	١٩٩٤	١٢.١٠	٣.٥٠	٦.٩٠					
الخليج للاستثمارات العربية	١٩٩٠	١.٥٠	١.٢٥	١.٥٠	٠.٠٧	٢١.٤		٤٩٣٣٩٥٠	٤
$	١٩٩١	١.٥٨	١.٣٠	١.٥٠	٠.٠٩	١٦.٦	٣٢٨٩٥٠٠	٩٩٩١٣٤	١٦
ص١ ، ص٢	١٩٩٢	١.٥٠	١.٢٥	١.٢٥	—	—			
	١٩٩٣	١.٥٠	١.٢٥	١.٥٠	—	—	٦٥٦٣٠٠		
	١٩٩٤	١.٥٠	١.٢٥	١.٣٥					
الجزيرة للفنادق والسياحة	١٩٩٠	٨٥.٠	٦٨.٠	٨٥.٠	—	—		٢٤٤٥٣٢	٤٤
$	١٩٩١	٨٣.٠	٨٠.٠	٨٠.٠	—	—		٥٩٩٩٠	٦
	١٩٩٢	٩٤.٠	٨٠.٠	٩٤.٠	٧.٠	١٣.٤	٣١٢٨		
	١٩٩٣	٩٦.٠	٩٤.٠	٩٦.٠	٦.٢٣	١٥.٤	٧٣٠		
	١٩٩٤	٩٦.٠	٩٦.٠	٩٦.٠					

استكمال الاصلاح الاقتصادى

وقع آخر اتفاق للإصلاح الاقتصادى بين مصر وصندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١ ، كما تم الاتفاق مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير على اجراءات التعاون بيننا وبينه ، والتى من أهمها تحرير الأسعار وخصخصة القطاع العام . وقد أثمرت برامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى ERSAP عدة انجازات ايجابية فى الاقتصاد المصرى ، كما اتخذت اجراءات لتوفير شبكة الضمان الاجتماعى والتكافل للمتضررين من الآثار الجانبية لهذه البرامج - من ذوى الدخول المنخفضة ، وكان المفروض أن يستكمل البرنامج فى فترة ثلاث سنوات تقريبا أى بحلول منتصف عام ١٩٩٤ . ومن سمات الاصلاح الاقتصادى فى الفترة القصيرة (المقصود هنا ٣ سنوات) التركيز على الاصلاح المالى الذى يستهدف ادارة الطلب عن طريق تحقيق التوازن فى كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات . ومن المعتاد أن يصاحب هذا حدوث ركود اقتصادى يتمثل فى ، انخفاض معدل نمو الدخل القومى ، وبطء عجلة النشاط الاقتصادى وغيرها من السمات إلى أن يتحقق ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية . وبعد ذلك يبدأ الاقتصاد القومى فى المرحلة التالية وهى ،استئناف مسيرة النمو المطرد على أسس سليمة ، وقاعدة اقتصادية متينة .

ومن الممكن أن يمتد تنفيذ البرنامج المالى بعض الوقت ، الا أنه استغرق وقتا طويلا أكثر مما ينبغى . إذ مضى إلى الآن نحو أربع سنوات ولم يستكمل اجراءاته ، ولم يتم بعد اسقاط الشريحة الثالثة من الديون الخارجية المصرية والتى تقدر بنحو ٥ مليار دولار أمريكى . وترتب على ذلك ارتفاع معدل البطالة ومعاناة لا تخفى آثارها فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ومن ناحية أخرى ؛ بدأت تظهر فى الاقتصاد المصرى بعض عناصر التسخين التى تهدد مكاسب برنامج الاصلاح الاقتصادى وانجازاته خلال السنوات الأولى السابقة . وأهم هذه العناصر ما يلى :

الأول : تزايد الضغوط التضخمية ، واتجاه معدل التضخم نحو الارتفاع بعد انخفاضه سنة بعد أخرى خلال السنوات السابقة .

الثانى : تدنى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى عن المعدل المنشود ، لذلك ينبغى تقييم هذه الأوضاع ، واتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة بتصحيح مسار الاقتصاد المصرى ، وتمكينه من المضى قدما فى مسار النمو المطرد .

وسوف نعرض للانجازات التى تحققت فى السنوات الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادى ، ثم نبين عناصر التسخين السلبية التى بدأت تظهر فى اقتصاد مصر ، والاجراءات اللازمة لمواجهة الموقف .

الانجازات:

أدى برنامج الاصلاح الاقتصادى الى نتائج ايجابية ، أهمها :

- **انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة :** انخفض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى من نحو ١٧٪ قبل بداية البرنامج الى نحو ٤٪ فقط فى الوقت الحاضر ، وقد نتج هذا الانخفاض اساسا من زيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة . إذ حلت ضريبة المبيعات محل ضريبة الاستهلاك ، وزادت الحصيلة من ٣ مليار جنيه سنويا الى اكثر من ١٢ مليار جنيه فى السنة الواحدة ، كما توسع نطاق فرض الضريبة ، وكذلك أعيدت صياغة الضرائب على الدخل بحيث تتجه نحو الضريبة الموحدة ، ونحو زيادة فى مجموع حصيلتها . كما أن ضرائب التمغة قد زادت ، وكذا التمغة النسبية على رأس المال .

وكذلك فرضت ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية . وكل هذا أدى الى وضع أعباء إضافية على قطاعات المجتمع المختلفة : انتاجية أو استهلاكية ، محدودة الدخل أو ذات الدخل المرتفع . وتعتبر زيادة الأعباء الضريبية هي المصدر الرئيسي لتعميق الكساد الملموس حاليا .

- **انخفاض معدل التضخم :** انخفض معدل التضخم - مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين - من نحو ٢١٪ في عام ٨٩/١٩٩٠ الى نحو ١١٪ في عام ٩٢/١٩٩٣ ويرجع ذلك الى انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة من ناحية ، واعتماد الحكومة على موارد حقيقية لتمويل العجز المتبقى من ناحية أخرى . وأهم هذه الموارد أذون الخزانة التى يقدر رصيدها القائم وغير المسدد في نهاية عام ١٩٩٤ بنحو ٤٠ مليار جنيه .

- **المديونية الخارجية :** كانت المديونية الخارجية لمصر قد تخطت حدود الأمان . اذ بلغ حجم الدين الخارجى لمصر نحو ٥٥ مليار دولار أمريكى في نهاية الثمانينات ، وهو ما يزيد على ٢٥٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى . وكذلك زادت نسبة خدمة الدين (نسبة أقساط وفوائد الديون الى إجمالى حصيلة الصادرات) على ٦٠٪ ، فى حين أن النسبة الآمنة يجب ألا تزيد على نحو ٢٠٪ . ونتيجة الاتفاق على برنامج الاصلاح الاقتصادى تم اعادة جدولة الدين الخارجى المصرى ، وأعفيت مصر من ٥٠٪ من ديونها الخارجية الرسمية على ثلاث شرائح . ويقدر الدين الخارجى المصرى بنحو ٢٥ مليار دولار فى نهاية عام ٩٣/١٩٩٤ .

كما تدفقت معونات مالية على مصر فى أعقاب غزو العراق للكويت ، ومن ثم انخفضت نسبة خدمة الديون الى حوالى ١٥٪ تقريبا فى الوقت الحالى .

- **استقرار سعر الصرف :** تعرض سعر صرف الجنيه المصرى للتدهور المنتظم خلال الثمانينات بمعدل يصل الى ٣٠٪ تقريبا سنويا ، وزاد سعر الدولار الامريكى من نحو ١٣٥ قرشا فى عام ١٩٨٥ الى ٣٣٠ قرشا فى عام ١٩٩١ ، أى أن الدولار أصبح فى عام ١٩٩١ يعادل ٢,٥ ضعف ما كان عليه فى عام ١٩٨٥ . كما كانت هناك أسعار صرف متعددة للجنيه المصرى ، وترتب على ذلك العديد من الآثار الضارة منها : صعوبة اجراء الحسابات الاقتصادية السليمة لأسعار مستلزمات الانتاج أو السلع النهائية ، كما يصعب حساب العائد على الاستثمار الجديد ، ويزيد من مخاطر تعرضها للفشل بما يؤدى الى الاحجام عن الاستثمار . كما ترتب على ذلك ، هروب المصريين من الاحتفاظ بأصول مالية مقومة بالجنيه المصرى لصالح تلك المقومة بالعملات الأجنبية وخاصة الدولار .. وقد عرفت هذه الظاهرة باسم « دلورة » الاقتصاد المصرى . أما منذ اتباع برنامج الاصلاح الاقتصادى فقد استقر سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار ، وتحول المصريون من جديد الى الاحتفاظ بأصول مالية بالجنية المصرى فى ضوء ارتفاع سعر الفائدة عليه ارتفاعا كبيرا - بالمقارنة لفوائد الدولار خلال الفترة السابقة .

- **الاحتياطيات الاجنبية :** لم تستطع مصر فى الماضى الاحتفاظ باحتياطيات تذكر من العملات الأجنبية ، بل كانت تعانى من عجز هذه العملات عن الوفاء باحتياجات البلاد من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية . مما ترتب عليه معاناة المجتمع من نقص فى السلع ، وانخفاض الطاقات المستغلة فى المصانع بسبب نقص مستلزمات الانتاج . ومنذ بداية برنامج الاصلاح الاقتصادى تم تكوين احتياطيات من العملات الأجنبية ، قدرت فى نهاية عام ١٩٩٤ بنحو ١٧,٥ مليار دولار أمريكى . والمعروف أن حجم الاحتياطيات الآمنة لأية دولة تعادل واردات ٦ شهور تقريبا ، فإذا قدرت وارداتنا فى الشهر بحوالى مليار دولار كان معنى ذلك ان احتياطياتنا الآمنة تعادل ٦ مليارات دولار تقريبا . وعلى ذلك فإن الاحتياطيات الفعلية فى مصر الآن تعادل حوالى ثلاثة أضعاف الحد الآمن . كما تعنى هذه الأوضاع : أن مصر تستطيع التدخل فى أسواق النقد الأجنبى للحفاظ على قيمة

الجنيه المصرى اذا تعرض لضغوط غير مبررة ، وكذلك تستطيع مصر مواجهة احتياجاتها من الواردات ، كما تستطيع استخدام جزء من هذا الاحتياطى للاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى ؛ دون تهديد الحدود الآمنة لاحتياطيات العملات الأجنبية .

- **انخفاض سعر الفائدة :** يفضل المدخرون فى صورة أصول مالية ارتفاع أسعار الفائدة ، الا أن ارتفاعها يؤثر سلبا على الاستثمار وتوسع الأنشطة الانتاجية . والمبدأ الذى يمكن اتباعه فى هذا الصدد - فى ظل الاصلاح الاقتصادى - هو عدم سلبية سعر الفائدة الحقيقى . وبالتالى يعتمد سعر الفائدة الاسمى على معدل التضخم المشاهد فى الاقتصاد القومى .

ومع انخفاض معدل التضخم انخفض سعر الفائدة الاسمى على الجنيه المصرى . فبعد أن ارتفع الى نحو ٢٠٪ سنويا على أذون الخزانة فى عام ٩٢/٩١ أصبح الآن نحو ١٠,٥٪ سنويا . ومن الطبيعى أن تدور أسعار الفائدة الأخرى حول هذا المعدل ، ويشكل هذا الانخفاض حافزا على مزيد من الاستثمار فى مجالات : الصناعة والزراعة والخدمات .

- **نمو الصادرات الصناعية :** يعتبر انخفاض سعر الصرف من اكبر حوافز التصدير . وقد واكب انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى ، والقضاء على تعددية أسعار الصرف مع استقرارها - زيادة الصادرات الصناعية المصرية وخاصة من الأثاث والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية والكيماوية . وبلغت حصيلة الصادرات فى عام ٩٢/٩١ نحو ٣٦٣٣,٥ مليون دولار الا أنه مع ثبات سعر الصرف منذ ذلك الحين نجد أن حصيلة الصادرات قد اتجهت نحو الانخفاض ، إذ بلغت ٣٤١٦,٧ مليون دولار فى ١٩٩٣/٩٢ ثم ٣٠٦٤,٨ مليون دولار فى ١٩٩٤/٩٣ . ويلاحظ ان رصيد المعاملات الجارية قد انخفض ايضا من نحو ٣٧٥٢,٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٢/٩١ الى نحو ٢٨٥٧,١ مليون دولار فى عام ١٩٩٤/٩٣ .

واذا تم استبعاد التحويلات من المعاملات الجارية نجد أن رصيد المعاملات الجارية لميزان المدفوعات قد حقق عجزا قدره ١٠٠٨,٣ مليون دولار فى عام ١٩٩٢/٩١ ، ارتفع الى ٤١٣٦,٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٤/٩٣ .

وإذا كانت هناك محاذير من تخفيض سعر الصرف لتشجيع الصادرات ، بسبب ارتفاع نسبة الواردات من السلع الغذائية وأثر ذلك على محدودى الدخل ، فإنه يلزم استخدام حوافز أخرى لتشجيع الصادرات ، ووقف الضعف الخفى الذى بدأ يظهر فى ميزان المدفوعات .

المحاذير :

بالرغم من التغيرات الايجابية للاصلاح الاقتصادى فان هناك بعض المحاذير التى بدأت تهدد الاقتصاد المصرى ، ويجب العمل على تداركها استكمالا لمسيرة الاصلاح الاقتصادى ، ثم الانطلاق بمعدلات نموه . وأهم هذه المحاذير ما يلى :

الضغوط التضخمية : هناك تعدد فى تقديرات أرقام معدل التضخم فى مصر ، ويحدث هذا فى كثير من الدول نتيجة لتعدد مصادر الاحصاءات وطرق حسابها . ولسنا هنا بصدد التعرض لأى المصادر أكثر دقة ، إذ ان ما يهمنا هو اتجاه هذا المعدل مع ثبات طريقة الحساب .. وباتباع ذلك يعتقد أن بعض الضغوط التضخمية قد بدأت فى التراكم فى الاقتصاد المصرى ، وأخذ الرقم القياسى للأسعار اتجاها فى الصعود بعد اتجاهه النزولى ، ويتوقع أن يزيد هذا الاتجاه مع تحرير أسعار بعض الخدمات ، وخاصة خدمة الاسكان .

ومن ناحية أخرى فإن الأوزان المستخدمة حاليا فى بناء الرقم القياسى لأسعار المستهلكين أصبحت غير ممثلة لنمط انفاق الأسرة

المتوسطة فى مصر . وإذا تم تعديل هذه الأوزان - وباستخدام الأسعار الحالية - يتوقع أن يبلغ معدل التضخم لعام ١٩٩٥/٩٤ حوالى ١٥٪ . وهذا الأمر يتطلب اجراءات ، من أهمها :

الأول : تعويض فئات الدخل المحدود عن هذا الارتفاع فى تكلفة المعيشة وخاصة أولئك الذين لا تتغير دخولهم بتغير المستوى العام للأسعار .

الثانى : اتخاذ اجراءات تقضى على هذه الضغوط التضخمية وتعمل على خفض معدل ارتفاع الأسعار فى المستقبل .

معدل النمو : امتدت فترة الاصلاح المالى لمدة أطول مما ينبغى وانخفض خلالها معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى إلى مستوى يقل عن معدل نمو السكان ، فيقدر الأخير بنحو ٢,٢ ٪ سنويا ، فى حين لم يتعد معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ١٪ سنويا . ومعنى هذا أن متوسط مستوى معيشة الفرد المصرى تنخفض سنة بعد أخرى عما كانت عليه بنسبة تقترب من ١,٢٪ سنويا . ويرجع السبب فى ذلك إلى : أن التدرج فى الاصلاح الاقتصادى كان أبطأ من المعدلات المفروضة ، ولم يتسارع بمرور السنين . ولا يخفى أن كثيرا من الأضرار الاجتماعية المشاهدة حاليا يعود جزء كبير منه إلى تباطؤ معدل النمو . ومن ثم يجب الاسراع فى استكمال اجراءات برنامج الاصلاح المالى كى تدخل مصر فى المرحلة التالية وهى مرحلة النمو الاقتصادى المطرد . وهذه المرحلة تؤدى إلى تحسن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ؛ الذى أصبح ضروريا لتحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى الذى يهدده ارتفاع معدل البطالة ، وصعوبة مواجهة تكلفة المعيشة وخاصة من الطبقة المتوسطة التى تعتبر حجر الزاوية فى تقدم المجتمع .

العبء الضريبى : سبق القول بأن تحسن مؤشرات الموازنة العامة للدولة جاء نتيجة زيادة حصيلة الضرائب أساسا . كما أن الضرائب قد زادت بدرجة كبيرة بحيث أصبحت مثبطة للاستثمار ، وتؤدى إلى العزوف عن العمل خاصة من فئة المنظمين .

كما يسبب ارتفاع الضرائب هجرة بعض الشركات ومكاتب التمثيل الأجنبية إلى خارج مصر ، مما يصعب أن تصبح مصر المركز المالى والتجارى الذى يليق بها فى المنطقة .

ويجب إعادة النظر فى معدلات الضرائب وأوعيتها واعادة صياغتها ، بما يؤدى إلى تشجيع الاستثمار والاقدام على العمل حتى تنتهى إلى زيادة الانتاج . بيد أن هذا **الخفض فى معدلات الضرائب سوف يؤدى إلى زيادة الحصيلة وليس نقصها** ، أى أنه من المقدر أن مرونة حصيلة الضرائب أكبر من واحد صحيح بالنسبة لمعدل الضرائب . ولا توجد دراسات تطبيقية عن هذه المرونة فى مصر ، إلا أن ما يدعم ذلك هو زيادة حجم الاقتصاد الخفى ، والتهرب من دفع الضرائب وتجنبها نظرا لارتفاع سعر الضريبة . أما فى ظل المعدلات المعقولة فإن هذا التهرب سوف يقل كثيرا .

العجز الجارى فى ميزان المدفوعات : سبق أن حساب المعاملات الجارية فى ميزان المدفوعات قد أظهر عجزا متزايدا فى السنوات الأخيرة - وذلك بعد استبعاد التحويلات - ويرجع هذا أساسا إلى عدم نمو الصادرات المصرية بالقدر الكافى ، مع جمود الواردات عند مستواها تقريبا . واستمرار هذا الوضع يهدد بتآكل احتياطيات العملات الأجنبية ، ويؤدى إلى إضعاف قيمة الجنيه المصرى ومن الجدير بالذكر أن أحد أسباب انهيار عملة المكسيك فى الآونة الاخيرة يرجع فى جزء منه إلى استمرار عجز المعاملات الجارية فى ميزان المدفوعات المكسيكى ، مع عدم اتخاذ أى اجراءات لعلاجه .

الاجراءات المقترحة : إن الاصلاح الاقتصادى ليس دواء مكونا من جرعة واحدة تنصلح بعدها أحواله وتستقيم مؤشراته ، ولكنه سياسات مستمرة متجددة تتحدد على ضوء مسار الاقتصاد القومى . وليس ذلك قاصرا على الدول النامية التى تعانى من اختلالات هيكلية وتشوهات جذرية فى اقتصادها فحسب ، بل ينطبق أيضا على الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع ، والتى تسارع إلى تغيير سياساتها المالية والنقدية

والتجارية لهدف أو لآخر ، مثل : محاربة التضخم أو رفع معدل النمو والقضاء على البطالة وغيرها ، ومن ثم يخطىء من يظن ان الاجراءات الاقتصادية تؤخذ مرة واحدة ثم تتوقف . وإنما تحتاج إلى اجراءات سريعة تقضى على المحاذير التى يواجهها الاقتصاد المصري حاليا . وغنى عن القول : **أن هذه الاجراءات تشكل حزمة متكاملة يجب التحرك فى جميع اتجاهاتها بالنسب التى تتلاءم مع العلاج الناجح للمظاهر السلبية التى بدأت تسيطر على الاقتصاد المصرى** . وأهم هذه الاجراءات تشمل :

١ - السياسة المالية :

من الضرورى اعادة النظر فى السياسة المالية المتبعة حاليا من زاويتى الانفاق العام والايرادات العامة .

فى جانب النفقات : فى ضوء شروع الدولة فى الخصخصة ، وترك جانب ملموس من النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص والاتجاه إلى السلام بالمنطقة - يجب اعادة النظر فى اجمالى النفقات العامة . وكذلك فإن أولويات النفقات العامة تحتاج إلى اعادة نظر جذرية إذا أخذنا فى الاعتبار العوامل التى تسبب النمو المطرد فى الدول المختلفة ، والتى تركز كثيرا على التعليم والصحة . وما ينفق عندنا على الصحة أو التعليم يقل كثيرا عن المتوسط العام لقارة افريقيا ، فضلا عن دول أوربا أو اليابان .

فى جانب الايرادات : يحتاج نظام الضرائب إلى إعادة نظر شاملة من عدة زوايا ، أهمها :

- مدى تحقيق العدالة الرأسية والأفقية بين الخاضعين للضرائب . والمقصود بالعدالة الرأسية هو أن أصحاب الدخول الأكبر يدفعون قدرا أكبر من الضرائب . والعدالة الأفقية هى أن يؤدى الأفراد المتساوون فى الظروف الأخرى والدخل ذات القدر من الضرائب بغض النظر عن مصدر الدخل . ويعتقد أن هذا غير متحقق حاليا فى نظامنا الضريبى .

- استخدام الاعفاءات الضريبية بطريقة انتقائية وليس بصورة موحدة ، مع اقتصارها على الأنشطة الحيوية والتى تحقق نفعا صافيا للاقتصاد الوطنى .

- **تخفيض معدلات الضرائب على الدخل (المرتبات والأرباح** التجارية والصناعية والمهن الحرة ... الخ) وذلك بعد فرض ضريبة المبيعات ، وتعميمها على معظم السلع والخدمات .

- **الغاء ضريبة المبيعات على السلع الوسيطة والاستثمارية تشجيعا للانتاج والتصدير والاستثمار .** فالفلسفة الرئيسية وراء ضريبة المبيعات بصورة عامة هى الحد من الانفاق النهائى ، وليس مجرد الجباية . ولذلك لا ينبغى أن تمتد هذه الضريبة إلى خارج السلع والخدمات التى تستهلك بصورة نهائية .

- **اعادة النظر فى الضرائب غير المباشرة التى تحد من الاستثمار ،** وفى مقدمتها الضريبة النسبية على رأس المال ورسوم التمغة على كثير من المعاملات .

٢ - سعر الفائدة :

مع اتجاه معدل التضخم نحو الارتفاع - كما سبق ذكره - فإن الاجراء الأمثل لمحاربته هو رفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى بحيث يقضى على الضغوط التضخمية . وتزيد الحاجة إلى هذا الاجراء فى الفترة الحالية بالنظر إلى الاعتبارات التالية :

- اتجاه سعر الفائدة على الودائع الدولارية نحو الارتفاع ، بحيث انخفض الفارق بين سعر الفائدة على الجنيه المصرى وعلى الدولار إلى نحو ٣٪ بعد ان كان أكثر من ١٢٪ وهذا الاتجاه يهدد بعودة الدلورة فى الاقتصاد المصرى من جديد .

- هناك من الظروف ما لا يشجع على تخفيض قيمة الجنيه المصرى

فى المرحلة الحالية مقابل الدولار . وفى ظل اتفاقيات الجات الجديدة وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية ، فإن تحجيم الطلب على العملات الأجنبية – منعا من تآكل احتياطيات البنك المركزى من تلك العملات – يقتضى رفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى .

٣ – الاصلاح الادارى :

تعانى قطاعات الانتاج معاناة بالغة من التعقيدات الادارية التى تعوق زيادة الانتاج وتمنع توسع الاستثمار . ويضج المجتمع بالشكوى من البيروقراطية . وبالرغم من تخفيف غلوائها إلا أنها مازالت جاثمة على أنفاس الانتاج والاستثمار . وأصبح الموظف العام بصورة عامة معوقا بدلا من أن يكون مشجعا وخادما للمتعاملين مع الأجهزة الحكومية . ولكى يتم الاصلاح لابد من أمرين رئيسيين ، هما :

الأول : اختصار القوانين المنظمة للأعمال حيث توجد ترسانة قوانين يصعب الالمام بها ، وتتيح الفرصة لتدخل أجهزة عديدة فى مجال الأعمال بطريقة لا تتناسب مع طبيعتها . ولذلك نحتاج إلى ثورة تشريعية تؤدى إلى اختصار عدد هذه القوانين وتنقيتها وجعلها مواكبة للعصر الذى نعيش فيه . كما أننا نحتاج إلى وضوح الاجراءات الواجبة الاتباع ، مع تبسيطها إلى أكبر درجة ممكنة .

الثانى : تضخم حجم الجهاز الادارى للدولة بدرجة كبيرة ، تزيد عن المقبول والمقصود . ولا يمكن اتخاذ اجراءات جذرية دفعة واحدة ، ولكن يلزم إعداد خطتين للاصلاح الادارى : احداهما قصيرة الأجل ، والأخرى طويلة الأجل . وفى الأولى يجب التوقف عن زيادة أعداد الجهاز الادارى الحالى ، إذ زادت أعداد الموظفين خلال السنوات القليلة الماضية زيادات كبيرة ، بالرغم من محاولات وقف التعيين . أما الخطة طويلة الأجل فتقوم على أساس فتح مجالات إنتاجية جديدة تمتص الأعداد الجديدة التى تدخل سوق العمل بالاضافة إلى امتصاص جزء من الجهاز الادارى الحالى . وهذا يستوجب إعادة النظر فى سياسات التعليم بما يساعد على تحقيق هذه الأهداف .

٤ – برنامج الخصخصة :

من المسلم به أن عملية الخصخصة معقدة وطويلة الاجل ، إلا أن المعدل الذى نسير به بطىء أكثر من اللازم ولذلك يجب الاسراع فى تنفيذه ، خاصة بعد إقبال المصريين على شراء الأسهم التى تطرح للبيع ، والتى تغطى بنسبة ١٠ أضعاف أكثر من الكميات التى طرحت فى السوق خلال الشهور الماضية .

٥ – برنامج طموح للمناطق الجديدة :

يبلغ عدد السكان المقدر فى عام ٢٠٢٠ نحو ٩٠ مليون نسمة ، وامتصاص هذا العدد بكفاءة يقتضى زيادة الرقعة المستغلة من أرض مصر . وهذا يتطلب فتح مناطق جديدة فى الساحل الشمالى والبحر الأحمر وسيناء والصحراء الغربية والشرقية ، ويجب أن يقتصر دور الحكومة على مد البنية الأساسية لهذه المناطق . أما عن مشكلة التمويل ، فإنه يمكن تمويل هذه الأنشطة من الاحتياطيات الزائدة بطريقة لا تؤثر سلبا على توازن الموازنة العامة للدولة .

هذه هى أهم الاجراءات التى نستطيع بواسطتها الحد من اختلال مسار الاقتصاد المصرى الذى بدأ فى الظهور حديثا ، كما أن هذه الاجراءات تعطى اشارات قوية للاقدام على مزيد من الاستثمار ، وتبعث على التفاؤل فى نفوس مختلف قطاعات المجتمع . وهذا التفاؤل بالنسبة للمستقبل يعتبر محركا رئيسيا لتقدم المجتمعات وازدهارها .

الخلاصة :

– حقق الاقتصاد المصرى فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى فيما بين ٩١ و ٩٤ انجازات كبيرة أهمها تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ، وخفض معدل التضخم والمديونية الخارجية ، واستقرار سعر صرف الجنيه المصرى ، مع تكوين احتياطيات ملموسة من العملات الأجنبية .

– بدأت بعض المحاذير فى الظهور يخشى معها تآكل انجازات

السنوات الأولى لبرنامج الاصلاح ، أهمها : زيادة الضغوط التضخمية ، وانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ، وزيادة الاعباء الضريبية ، وتزايد عجز المعاملات الجارية فى ميزان المدفوعات باستبعاد التحويلات .

– تقتضى هذه الاوضاع ادخال اجراءات تصحيحية فى مجالات السياسة المالية والنقدية والاصلاح الادارى والاستثمار .

– تهدف هذه الاجراءات فى المقام الأول إلى الاسراع بمعدل النمو الاقتصادى بما يحقق المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمصر .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من اتجاهات وآراء – يوصى بما يأتى :

* اعادة النظر فى اجمالى النفقات العامة على ضوء اتباع الحكومة لسياسة الخصخصة ، وكذلك فى أولويات النفقات العامة ، لاعطاء مزيد من الأهمية لكل من الانفاق على التعليم والصحة .

* تعديل النظام الضريبى بحيث يحقق العدالة .

* أن تكون هناك إعفاءات ضريبية عامة لجميع المشروعات الاستثمارية ، ثم تقرر الاعفاءات الانتقائية على أسس جغرافية ونوعية ، باعتبارها اعفاءات اضافية لدفع عجلة الانتاج وتشجيع الصادرات .

* تخفيض معدلات الضرائب على الدخل حفزا لمزيد من الانتاج والاقدام على العمل .

* إعادة النظر فى ضريبة المبيعات المفروضة على مستلزمات الانتاج والسلع الرأسمالية .

* رفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى كاجراء يحافظ على احتياطيات العملة الأجنبية .

* وضع خطة قصيرة ومتوسطة الأجل للاصلاح الادارى بحيث لا تكون هناك أية زيادة فى عدد العاملين بالحكومة .

* وضع خطة طويلة الأجل لمزيد من النمو ذى الكثافة اليدوية العالية بحيث يمتص جزءاً من العمالة الحكومية الحالية ، بالاضافة للوافدين الجدد الى سوق العمل .

* انجاز تصفية القوانين المؤثرة فى الحياة الاقتصادية ، وتبسيط إجراءات التعامل والتقاضى .

* الاسراع ببرنامج الخصخصة على ضوء الاقبال المتزايد على شراء الأوراق المالية لشركات قطاع الأعمال التى تطرح بالسوق .

* البدء فى تنفيذ برنامج طموح لزيادة المستخدم من مساحة مصر مما يتطلب فتح مناطق جديدة فى سيناء والبحر الأحمر ، والصحراء الشرقية والغربية ، والساحل الشمالى ، وجنوب الوادى ، على أن يرتكز دور الحكومة على تنفيذ التخطيط والبنية الأساسية بتمويل من الاحتياطى المتراكم ، وبما لا يأثر سلبا على أوضاع الموازنة العامة للدولة .

* أن تكون المزايا التى تمنح للمستثمرين فى مصر متفوقة على تلك التى تمنحها الدول الأخرى ، وخاصة بالمنطقة ، وذلك لتحقيق هدفين هما : عدم تسرب المستثمرين المصريين الى خارج البلاد ، سعيا الى مزايا أفضل ، وجذب المشروعات الاستثمارية الخارجية التى تغريها التيسيرات المنوعة .

* أن تمثل جميع الجهات التى تصدر الموافقات بتخصيص أراضى المشروعات الاستثمارية – فى لجنة الموافقات بالهيئة العامة للاستثمار ، حتى يمكن اصدار الموافقات النهائية دون الرجوع الى جهات أخرى ، وذلك تحت شعار : أن أرض مصر واحدة ، وينبغى أن يحكم التصرف فيها تشريع واحد ؛ تطبقه جهة واحدة . الأمر الذى يحقق سرعة الاجراءات ، ويكفل عدم تسرب المستثمرين الى بلاد أخرى .

* عدم فرض أية رسوم مقابل الخدمات المختلفة ، وخاصة فى مجال الاستثمار ، الا بتشريع خاص يحدد هذه الرسوم .

الانتاج الزراعى والرى

نهر النيل والسياسات المائية

اهتم المجلس منذ وقت مبكر بإعداد دراسات موسعة عن نهر النيل، شملت جميع مايتصل بهذا الشريان الحيوى لمصر وحضارتها ومستقبلها، وكان من بين هذه الدراسات: استراتيجية مياه النيل، السياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠، حقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل، وسائل تدارك الفواقد عن مياه النيل، سياسة حماية نهر النيل من التلوث.

وقد استدعت التطورات المحلية والاقليمية والعالمية، واحتمالات الصراع من أجل المياه – تحديث هذه الدراسات وجمع عناصرها فى كل واحد، مع اضافة الجديد فى هذا المجال. كما كان من أهم دوافع هذه الدراسة: مالوحظ من كثرة الحديث فى الفترة الأخيرة عن أزمات المياه فى بعض أقطار المناطق الجافة وشبه الجافة، وتزايد عدد السكان، ومحدودية الموارد المائية من حيث الكم، وتدنى صفاتها من حيث الكيف – مما يبرز خطورة هذا الموضوع، وينذر بأن تكون الحروب فى القرن القادم من أجل المياه.

ولما كانت مياه النيل تمثل ٩٥٪ من موارد مصر المائية، فجدير بنا أن نبحث – من وقت لآخر – موقفنا المائى، لنحدد كيف نستخدم نصيبنا من مياه النيل، وما الوسائل الكفيلة بترشيد استخدام هذه المياه والمحافظة عليها من التلوث، وما هى السياسة التى نتبعها لزيادة حصة مصر من مياه النيل لمواجهة الزيادة فى عدد السكان، وللوفاء باحتياجات التنمية الزراعية والصناعية المتواصلة. وهو أمر ليس بالسهل، فإن تسع دول أخرى تشترك معنا فى هذا النهر العظيم، ومشاريع زيادة حصة مصر من مياه النيل تقع خارج مصر فى دولة أو أكثر من هذه الدول.

هيدرولوجية نهر النيل:

بين انهار العالم الكبرى يعتبر نهر النيل أطولها جميعا، والرابع فى مساحة حوضه، والتاسع فى حجم الماء الذى يحمله. والجدول الآتى يوضح معلومات عن الأنهار العشرة الكبرى فى العالم.

اسم النهــر	الطول كم٢	مساحة الحوض كم٢.	التصرف السنوى مليار م٣.
١ – النيل	٦٨٢٥	٣,١٠٠,٠٠٠	٨٤
٢ – الامازون	٦٧٠٠	٧,٠٥٠,٠٠٠	٣٠٠٠
٣ – الكنغو	٤٧٠٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	١٤٠٠
٤ – هوانج هو	٤٦٣٠	٧٧٠,٠٠٠	٢٠٠
٥ – ميكونج	٤٢٠٠	٧٥٥,٠٠٠	٤٠٠
٦ – النيجر	٤١٠٠	١,٨٩٠,٠٠٠	١٨٠
٧ – المسيسبى	٣٩٧٠	٣,٢٢٠,٠٠٠	٦٠٠
٨ – الدانوب	٢٨٠٠	١,١٦٣,٠٠٠	٢٠٠
٩ – زامبيزى	٢٧٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠	٥٠٠
١٠ – الراين	١٣٢٠	١٦٢,٠٠٠	٨٢

ويتغذى النيل من الأمطار التى تسقط على منابعه فى هضبة البحيرات الاستوائية والهضبة الاثيوبية. كما أن هناك مصدرا آخر وهو حوض بحر الغزال، إلا أنه قليل الايراد بالمقارنة بالمصدرين الرئيسيين السابقين.

منابع النيل من الهضبة الاستوائية :

تضم منابع النيل من الهضبة الاستوائية الأحواض الآتية :

حوض بحيرة فكتوريا وحوض بحيرة كيوجا :

وتتجمع مياههما فى نيل فيكتوريا ، وتبلغ مساحة بحيرة فكتوريا ٦٧٦٠٠ كم٢ ، ومساحة حوضها بما فيه البحيرة ٢٦٢٠٠٠ كم مربع . وتشترك فى هذا الحوض : دول تنزانيا وأوغندا وكينيا وبوروندى ورواندا ، ومعدل سقوط الأمطار على البحيرة ١,٥٠ م فى العام ، وعلى الحوض ١,١٥ م فى العام .

وتتغذى بحيرة فكتوريا من مجموعة من الروافد ، أهمها نهر كاجيرا . ويبلغ مجموع المياه الداخلة إلى البحيرة والأمطار الساقطة عليها ١٠٨ مليارات م٣ فى العام ، وكمية التبخر من سطح البحيرة ٨٤,٥ مليار م٣ فى العام ، أى أن صافى إيراد النيل من البحيرة ٢٣,٥ مليار م٣ فى العام .

وتوزيع هذا الايراد وفق مساهمة كل دولة فيه كالآتى :

تنزانيا	١٦,٢
أوغندا	١١,٨
كينيا	٣,٣
بوروندى	١,٢
رواندا	١,-
المجموع	٢٣,٥ مليار م٣ / السنة

ومن بحيرة فكتوريا يخرج نيل فيكتوريا مارا فوق شلالات ريبون التى تسقط المياه فوقها نحو خمسة أمتار ، ثم شلالات أوين وتسقط المياه فوقها نحو خمسة عشر مترا . وفى أوائل الخمسينات من هذا القرن اشتركت مصر وأوغندا فى اقامة سد أوين للانتفاع بجملة السقوط بين سطح البحيرة وخلف الشلالات والمقدر بحوالى عشرين مترا لتوليد الكهرباء ، كما يستعمل هذا السد أيضا للتخزين بالبحيرة كجزء من مشروع التخزين بالبحيرات الاستوائية - مكملا لمشروعات منطقة بحر الجبل .

وتنحدر المياه بعد ذلك فوق جملة شلالات أخرى إلى أن يصل إلى بلدة نمسا جالى على بعد نحو ٨٠ كم من مخرج بحيرة فيكتوريا ، ثم تصب مياه نيل فيكتوريا فى بحيرة كيوجا .

ويبلغ سقوط المياه بين البحيرتين نحو (١٠٢ متر) عند نمسا جالى ، ثم بسقوط منسوب المياه حوالى مترين بين نمسا جالى ومخرج كيوجا عند ماسندى بورت فى مسافة حوالى (١٤٠) كيلو متر .

وتبلغ مساحة بحيرة كيوجا نحو (٣٧٥٠) كم٢ ، وتحيط بها مستنقعات تبلغ مساحتها نحو (٢٥٠٠) كم٢ وتقدر كمية الأمطار التى تسقط على سطح البحيرة والمستنقعات بنحو (٨) مليار م٣ فى العام ، وكمية الأمطار على سطح حوض البحيرة بنحو (١١) مليار م٣ فى العام ، وكمية الفاقد بالتبخر من سطح البحيرة والمستنقعات (٢٠) مليار م٣ ، ومتوسط التصرف الداخل إلى البحيرة (٢٣,٥) مليار م٣ فى العام ، وخارج منها (٢٢,٥) مليار م٣ فى العام .

وفى خروج نيل فكتوريا من بحيرة كيوجا عند ماسندى بورت يسير فى مجرى طبيعى قليل الانحدار مسافة (٨٠) كم حتى نقطة كامدينى ، وبعد ذلك تنحدر مياهه فوق عدة شلالات - تنتهى بشلالات مرشيزون على مسافة ٨٤ كم من كامدينى .

ويبلغ مجموع السقوط بين منسوب مياه بحيرة كيوجا عند ماسندى بورت ومدخل بحيرة البرت نحو (٤١٠) مترات .

بحيرة جورج : تتغذى بحيرة جورج من عدة روافد ، تنبع من الميول الشرقية لجبال رونزورى متجهة جنوبا لتصب فى شمال البحيرة ، بالاضافة إلى بعض روافد تنبع من مرتفعات جنوبية متجهة شمالا وتصب فى جنوب البحيرة . وتخرج من بحيرة جورج قناة كازنجا لتصل إلى بحيرة ادوارد ، ويتغير معدل الدخل المائى فى البحيرتين باختلاف

شدة الأمطار شرق وغرب حوضيهما - مما يجعل منسوب إحداهما أوطى أو أعلى من الأخرى ، ويتسبب ذلك فى انعكاس اتجاه سير المياه فى قناة كازنجا .

بحيرة ادوارد : تتغذى من عدة روافد تنبع من الميول الغربية لجبال رونزورى ، بالاضافة إلى روافد أخرى تأتى من مرتفعات غرب البحيرة . وتبلغ مساحة سطح البحيرة ٢٢٠٠ كم٢ ، ومساحة حوضها ١٢٠٠٠ كم٢ ، ومعدل الأمطار ١,٣٦٥ متر فى العام ومعدل التبخر ١,٢٠٠ متر فى العام ، ومتوسط التصرف عند مخرج البحيرة فى نهر سمليكى ٢,٢ مليار م٣ فى العام ، وهذا النهر هو المخرج الوحيد لبحيرة ادوارد ، ويتغذى فى طريقه إلى بحيرة موبوتو من الجانب الشرقى من عدة روافد تنبع فى الميول الغربية لجبال رونزورى ومن الجانب الغربى من روافد أخرى تنبع من مرتفعات تحد حوض السمليكى غربا . وطول نهر سمليكى ٣٥٠ كم ، وتصرفه السنوى نحو ٣,٩ مليار م٣ ، يصبها فى بحيرة موبوتو (البرت) .

بحيرة موبوتو (البرت) : تتغذى هذه البحيرة من نيل فكتوريا الذى يصب فى طرفها الشمالى ، ونهر سمليكى الذى يصب فى نهايتها الجنوبية ، وتصب فيها روافد صغيرة أخرى من الجانبين الشرقى والغربى . ومساحة البحيرة ٥٣٠٠ كم٢ ، ومتوسط تصرف نيل فكتوريا عن مصبه فى البحيرة ١٩,٨ مليار م٣ فى العام ، ومتوسط تصرف نهر سمليكى ٣,٩ مليار م٣ فى العام ، ومتوسط التصرف الخارج من البحيرة ٢٢,٧ مليار م٣ فى العام .

نيل موبوتو (البرت) : يعرف النهر من مخرج بحيرة البرت حتى بلدة نيمولى عند الحدود الجنوبية لجمهورية السودان (مسافة ٢٢٥ كم) بنيل موبوتو (البرت) . وعلى جانبى النهر فى هذه المسافة مستنقعات وابتداء من بنجولى يعرف النهر ببحر الجبل . وتنحدر مياهه فوق شلالات (فولا) على بعد سبعة كيلومترات شمالى نيمولى ، ويصب فيه فى الجانب الايمن رافد (اسوا) على بعد نحو ٢٠ كم من بنجولى .

ويقدر التصرف المتوسط لروافد السيول بين نيمولى ومنجلا مسافة ٢١٣ كم بنحو ٣ مليارات م٣ فى العام . ويبلغ مجموع التصرف المتوسط عند منجلا من مياه الهضبة الاستوائية ومياه السيول ٢٦,٠ مليار م٣ سنويا .

وشمالى منجلا يدخل بحر الجبل فى منطقة مستنقعات تعرف بمنطقة السدود ، يفقد فيها النهر حوالى نصف ايراده بين منجلا وبداية النيل الأبيض عن طريق فرعيه بحر الجبل وبحر الزراف ، إذ يبلغ مجموع تصرفهما المتوسط عند مصبهما فى النيل الأبيض ١٤ مليار م٣ فى العام .

حوض بحر الغزال :

يتاخم هذا الحوض فى الجنوب الحدود بين السودان وزائير ، وفى الجنوب الغربى الممتد بين السودان وافريقيا الوسطى ، ومن هذه الحدود وتلك تنبع عدة نهيرات تتجه نحو مستنقعات بحر الغزال الواقعة فى الشمال الشرقى للحوض .

وتقدر مساحة حوض بحر الغزال بحوالى ٥٢٦٠٠٠ كم٢ ، ويبلغ معدل الأمطار ١,٣٠٠ متر فى العام عند الحدود الجنوبية ، وينخفض إلى ٠,٣٠٠ متر فى العام بالمنطقة الشمالية من الحوض . وأهم نهيرات حوض بحر الغزال هى : بحر العرب ونهر لول ونهر الجور ، وجميعها تصب فى مستنقعات بحر الغزال الذى يعبر - فى طريقه إلى مصبه ببحيرة (نو) - منطقة مستنقعات تضيع فيها معظم مياهه ، ولا يصل منها إلى النيل سوى نحو ٠,٥ مليار م٣ فى العام .

منابع النيل من الهضبة الاثيوبية :

تمثل روافد النيل الاثيوبية - وعددها ثلاثة أحواض - ١٢٪ من مساحة حوض النيل الاجمالية أى نحو ٣٦٠ الف كم٢ ، ويساهم فى

ايراده المائى الكلى بنحو ٨٤٪ من جملته أى نحو ٧٠,٥ مليار م٣ عند اسوان . أما عن المطر فى اثيوبيا فهناك فصلان أساسيان : الفصل الجاف ويبدأ من اكتوبر حتى مايو من كل عام ، مع وجود أمطار متناثرة أحيانا خلال هذا الفصل . أما الثانى وهو الموسم المطير فيبدأ من أوائل شهر يونيو ويمتد حتى شهر سبتمبر ويبلغ ذروته عادة فى شهر اغسطس .

ويأتى المطر خلال الموسم المطير نتيجة للرياح الموسمية من المحيط الاطلنطى ، وبكميات قليلة جدا من المحيط الهندى فى أوائل الموسم عادة . ويبلغ معدل المطر فى حوض النيل الأزرق والعطبرة ١٢٥٠ مم فى السنة ، وفى منطقة حوض نهر البارو الرافد الأساسى للسوباط يبلغ ١٥٠٠مم فى السنة .

حوض نهر السوباط : يتغذى نهر السوباط من فرعين رئيسيين هما نهر البيبور ونهر البارو ، وبعد التقائهما يكونان مجرى نهر السوباط الذى يلتقى بالنيل الأبيض بعد مسافة ٣٥٠ كيلو مترا من التقاء الفرعين .

وتنبع الروافد الشرقية لنهر البيبور وروافد الأحباس العليا لنهر البارو من الجانب الجنوبى لجبال اثيوبيا المتاخمة للحدود الشرقية لجمهورية السودان . ويمر نهر البارو ببلدة جامبيلا على بعد نحو ٢٠٠ كم أمام ملتقى نهرى البارو والبيبور ، ويبلغ مجموع تصرف البارو والبيبور فى السنة ١٢,٤ مليار م٣ ، ومتوسط التصرف السنوى للسوباط عند الناصر – على بعد نحو ٤٠ كم من ملتقى الفرعين وعلى بعد ٢٠٥ كم من مصب السوباط – ١٢,٩ مليار م٣ فى العام .

ويبلغ متوسط تصرف نهر السوباط عند حلة دوليب بالنيل الأبيض – على بعد ٩٣ كم جنوب ملاكال – ١٣,٦ مليار م٣ فى العام .

حوض النيل الأزرق : يقع الحوض المغذى للروافد العليا للنيل الأزرق فى الجزء الشمالى من جبال اثيوبيا ، وتغذى مياه هذا الحوض بحيرة تانا والروافد التى تصب فيها ، كما تغذى الروافد التى تصب فى النيل الأزرق مباشرة فى المسافة بين مخرجه من بحيرة تانا إلى الروشيد والتى تبلغ نحو ٩٠٠ كم . وتقدر مساحة بحيرة تانا بحوالى ٣١٠٠ كم٢ .

وينحدر النيل الأزرق انحدارا شديدا ، فمنسوب المياه المتوسط عند مخرجه من البحيرة ١٨٤٠ مترا فوق سطح البحر ، يهبط إلى ٥١٠ متر عند قاما كا على حدود السودان وعلى بعد ٨٠٠ كم ، ثم إلى منسوب ٤٤٠ عند الروصيرص على بعد ٩٤٠ كم من البحيرة ، ثم إلى منسوب ٣٧٢ متر عند مقياس الخرطوم .

ويقدر التصرف المتوسط الخارج من بحيرة تانا بنحو ٣,٨ مليار م٣ فى السنة ، والمتوسط المقابل عند الروصيرص بنحو ٥٠,٢ مليار م٣ / السنة ، أى أن متوسط المكتسب فى الطريق من الروافد الأخرى ٤٦,٤ مليار م٣ / السنة .

وفى المسافة بين سنار والخرطوم يتغذى النيل الأزرق ايضا من الميول الشمالية لجبال اثيوبيا بواسطة رافديه الدندر والرهد ، ويبلغ متوسط التصرف السنوى للأول ٣,٠٠ مليار م٣ ، وللثانى ١,٠٠ مليار م٣ .

ويصب النيل الأزرق فى النيل الرئيسى عند الخرطوم على مسافة ٦٢٠ كم من الروصيرص ، ويبلغ متوسط تصرفه عند الخرطوم ٤٩,٦ مليار م٣ سنويا .

والنيل الازرق نهر عنيف شديد الاندفاع فى موسم فيضانه . ولذلك قويت مياهه على حمل الصخور المفتتة من الهضبة الاثيوبية واليه . وإلى نهر العطبرة يرجع الفضل فى تكوين الدلتا . وحين يرتفع النيل الأزرق سريعا يعمل على رد مياه النيل الأبيض وتخفيض تصرفه ، حيث لا ياخذ فى الأزدياد إلا عندما يبدأ النيل الأزرق فى الهبوط .

- **حوض نهر العطبرة :** ينبع نهر العطبرة من الهضبة الاثيوبية على

مقربة من بحيرة تانا ، وله رافدان رئيسيان هما : بحر السلام ونهر سنيت . ويصب نهر العطبرة فى النيل الرئيسى على بعد ٣١٠ كم شمال الخرطوم . ويبلغ متوسط تصرف العطبرة عند بلدة العطبرة ، حيث مصبه فى النيل ، ١٢,٨ مليار م٣ . وتمثل المدة من يناير إلى مايو فترة جفاف فى الحوض ، ويتزايد التصرف من يونيو حتى يصل إلى ذروة الفيضان فى اغسطس وسبتمبر ، ثم يتناقص تدريجيا حتى شهر ديسمبر . وهو فى هذا الشأن يتشابه مع النيل الأزرق فكلاهما نهر موسمى الايراد .

هيدرولوجية النيل الابيض :

فى المسافة بين بحيرة نو (بداية النيل الأبيض) وبين مصب السوباط – والتى تبلغ ١٢٣ كم – تكثر المستنقعات وتصب فيه روافد قليلة الايراد . ويقدر صافى الفاقد خلال هذا الحبس بحوالى ٠,٩ مليار م٣ سنويا .

ويبلغ ايراد النيل الأبيض من بحرى الجبل والزراف ١٥ مليار م٣ فى السنة ، ومن بحر الغزال ٠,٥ مليار م٣ فى السنة ، ومن بحر السوباط ١٣,٥ مليار م٣ . وبذلك يكون مجموع تصرف النيل الأبيض عند ملكال ٢٩,٠ مليار م٣ فى السنة ، يصل منها إلى أسوان ، بعد الفواقد الطبيعية بالنهر ، حوالى ٢٤ مليار م٣ .

ويبلغ طول النيل الأبيض بين مصب السوباط عند ملكال وبين التقائه بالنيل الأزرق عند الخرطوم حوالى ٨٤٠ كم ، ولا يتخلل هذا الحبس أية روافد ذات أهمية .

هيدرولوجية النيل الرئيسى بين الخرطوم وعطبرة : يحمل المجرى فى هذا الحبس المياه الواصلة من كل من النيل الابيض والنيل الأزرق عند الخرطوم . ويقاس تصرف النيل الرئيسى عند موقع (الثمانينات) على بعد ٤١ كم من الخرطوم ، كما يقاس عند محطة الحسنات ، على بعد ٢٧٧ كم خلف الثمانينات . ويلتقى النيل الرئيسى بنهر العطبرة على بعد ٥ كم شمال محطة الحسنات ويفقد النهر فى هذا الحبس نحو ١,٢ مليار م٣ سنويا .

النيل الرئيسى خلف العطبرة :

يقاس تصرف النيل الرئيسى عند دنقله التى تبعد حوالى ٧٦٠ كم خلف مصب العطبرة ، ويقدر متوسط التصرف السنوى عند دنقلة بنحو ٨٥,٦ مليار م٣ سنويا (متوسط السنوات من ١٩١٢ – ١٩٧٣) .

ويجرى النهر خلف دنقله إلى الشمال ثم ينحرف إلى الشرق ثم إلى الغرب ثم مرة أخرى إلى الشرق ثم يتجه شمالا إلى وادى حلفا . ويبلغ طول هذا الحبس حوالى ٤٥٠ كم ، ويقدر الفاقد فى هذا الحبس بنحو ٠,٨ مليار م٣ سنويا .

ثم يسير النهر بعد ذلك إلى الشمال لمسافة ٣٤٥ كم فى منطقة جافة تماما حتى يصل إلى أسوان . وبين اسوان والقاهرة ، حيث لا مطر يذكر ، يصبح النيل خلف أسوان هو المصدر الوحيد للمياه . وقبل انشاء وتشغيل الخزانات والقناطر الكبرى على النيل كانت الزراعة فى مصر تعتمد على التصرف الطبيعى للنهر .

وعلى بعد حوالى ٢٠ كم شمال القاهرة يتفرع النيل إلى فرعى دمياط ورشيد ويحصران بينهما دلتا النيل وينتهيان فى البحر المتوسط عند مدينتى دمياط ورشيد على بعد نحو ٢٢٠ كم من نقطة التفرع .

منشآت التخزين والتحكم فى مياه النيل :

القناطر الخيرية : بدأ العمل فى بناء القناطر الخيرية على فرعى دمياط ورشيد فى عام ١٨٤٣ وتم فى عام ١٨٦٢ ، والغرض من إنشائها رفع منسوب مياه النيل أمامها للدرجة التى تسمح بتغذية المآخذ التى تستمد المياه من أمامها لرى جميع أراضى الوجه البحرى ، وبذلك تعتبر أقدم القناطر الكبرى التى أقيمت للحجز على الأنهار فى العالم .

وقد بدىء فى نفس الوقت بحفر الرياحات الثلاثة : الرياح البحيرى لرى أراضى غرب الدلتا ، والرياح المنوفى لرى أراضى وسط الدلتا ،

والرياح التوفيقى لرى أراضى شرق الدلتا ، وأقيمت بعد ذلك قناطر افمام لهذه الرياحات .

وتتكون القناطر الخيرية من قنطرتين متشابهتين : احداهما على فرع رشيد والأخرى على فرع دمياط ، وتتكون الاولى من ٦٤ عينا والثانية من ٧١ عينا بعرض خمسة أمتار تفصلها بغال بعرض مترين ، وبكل قنطرة هويس للملاحة بعرض ١٢ متر .

وقد انتفع بالحجز على القناطر منذ انتهاء العمل فى انشائها انتفاعا محدودا بسبب ضعف أساساتها ، الا أنه تم تقوية أساساتها فى الفترة من ١٨٦٦ الى ١٨٩٠ . ثم أنشىء بعد ذلك سدان غاطسان خلف القنطرتين ، وبعد ذلك تقرر حفظ منسوب أمام القناطر على درجة ١٥,٥٠ لضمان الرى الصيفى للوجه البحرى .

وظلت القناطر الخيرية تعمل حتى نهاية عام ١٩٣٩ عندما تم انشاء قناطر محمد على (قناطر الدلتا الجديدة لتحل محل القناطر الخيرية القديمة التى بقيت تستخدم للمرور الخفيف) .

وتتكون قناطر رشيد الجديدة من ٤٦ فتحة عرض ، كل منها ثمانية أمتار وهويس ملاحى طوله ٨٠ مترا وعرضه ١٢ مترا ، وتتكون قناطر دمياط من ٣٤ فتحة بعرض ثمانية امتار وهويس بنفس ابعاد هويس فرع رشيد ، كما أنشئت قنطرة فم جديد لرياح البحيرة وتمت تقوية قنطرة فم الرياح التوفيقى . وفى عام ١٩٧٣ أنشئت أمام القناطر قنطرة فم الرياح الناصرى غرب الرياح البحيرى لرى الأراضى المستصلحة غرب الدلتا .

خزان اسوان : فى أواخر القرن التاسع عشر بدت الحاجة ملحة الى تحويل المزيد من الأراضى المزروعة بنظام الرى الحوضى الى نظام الرى المستديم ، والى تدبير المياه الصيفية اللازمة لذلك - بتخزين بعض مياه الفيضان التى تتدفق فى البحر لاستخدامها فى رى المحاصيل الصيفية .

وفى عام ١٨٩٠ بدأت دراسات جادة لتحديد المواقع التى يمكن التخزين فيها ، وتقرر انشاء سد عند أسوان لتخزين مليار متر مكعب ، وبدأ العمل فى انشاء السد سنة ١٨٩٨ ، وتم فى عام ١٩٠٢ . ويبلغ طول السد ١٩٦٦ مترا وهو قسمان : قسم به عيون تفتح وتقفل ببوابات حديدية ترفع بونش متحرك ، وقسم أصم ليس به فتحات . والبناء كله من حجر الجرانيت على أساس من حجر الجرانيت ، وقد أنشىء بالجهة الغربية لهذا السد اربعة أهوسة للملاحة ، عرض كل منها ٩,٥ متر وطوله ٨٠ مترا ، وتفتح بوابات الأهوسة بالضغط المائى .

وفى عام ١٩١٢ تمت التعلية الأولى لسد أسوان لتصبح سعة التخزين أمامه ٢,٦ مليار م ٣ . وفى عام ١٩٣٣ تمت التعلية الختامية لتصبح سعة التخزين ٥,٥ مليار م٣ .

قناطر اسيوط : أنشئت هذه القناطر على النيل عند الكيلو ٤٢٣ تجاه مدينة أسيوط لضمان الرى الصيفى لمساحة ١,٠٨,٠٠٠ فدان من أراضى مصر الوسطى والفيوم . وتتكون من ١١ عينا عرض كل منها خمسة امتار ، وهويس ملاحى طوله ٨٠ مترا وعرضه ١٦ مترا . وتم انشاء هذه القناطر عام ١٩٠٤ وانشئت معها قنطرة فم ترعة الابراهيمية ذات تسع عيون ، وهويس ملاحى طوله ٥٠ مترا وعرضه ٨,٥ مترا . وقد تمت تقوية هذه القناطر فى عام ١٩٣٧ .

قناطر زفتى : أنشئت عام ١٩٠٢ على فرع دمياط عند الكيلو ٨٨,٥٠ تجاه بلدتى ميت غمر وزفتى من أجل تغذية المناطق الشمالية من فرع دمياط بواسطة ترعتى المنصورية والرياح العباسى . وتتكون من ٥٠ عينا سعة كل منها خمسة أمتار ، وهويس ملاحى طوله ٦٥مترا وعرضه ١٢ مترا ، وأنشئت معها على البر الأيمن قنطرة فم ترعة المنصورية ، وعلى البر الأيسر قنطرة فم الرياح العباسى .

قناطر اسنا : أنشئت هذه القناطر على النيل فى السنوات ١٩٠٦ - ١٩٠٩ على بعد ١٦٦ كم من سد اسوان تجاه بلدة اسنا لتحسين الرى

فى مديرية قنا ، ولمنع تخلف أراضى هذه المنطقة بدون رى فى الفيضانات المنخفضة . وتتكون قناطر اسنا من ١٢٠ عينا عرض كل منها ٥ أمتار ، وهويس للملاحة طوله ٨٠ مترا وعرضه ١٦ متراً .

وفى السنوات ٩١- ١٩٩٤ أنشئت قناطر جديدة خلف القناطر القديمة لتحل محلها ، ولرفع المنسوب أمام القناطر لتغذية ترعتى أصفون والكلابية بالمناسيب التى تسمح برى الأراضى المرتبة عليها بعد التوسعات الجديدة ، كما تمت اقامة محطة توليد كهرباء على هذه القناطر مكونة من ٦ تربينات كبسولية طاقة كل منها ٢٨ . ١٤ ميجاوات ، وتشمل قناطر اسنا الجديدة هويسا ملاحيا بطول ١٦٠ متر وعرض ١٧ متر ، وقنطرة مكونة من ١١ فتحة عرض كل منها ١٢ متر ، وسد ركامى بطول ٥٢٠ مترا .

سد سنار : يقع على النيل الازرق على بعد ٣٥٤ كم من الخرطوم ، وتم انشاؤه فى عام ١٩٢٥ . وتبلغ سعة الخزان امامه نحو ٠,٩ مليار م٣ وتأخذ من أمامه ترعة الجزيرة لرى أراضى الجزيرة الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق .

قناطر نجع حمادي : أنشئت هذه القناطر على النيل على بعد ٣٦٥ كم من أسوان – عند بلدة نجع حمادى – لضمان رى الأراضى الواقعة على جانبى النيل بين نجع حمادى وديروط ، وتم انشاؤها فى السنوات ٢٧ – ١٩٣٠ ، وتتكون من مائة فتحة سعة كل منها ستة امتار ، وبها هويس ملاحى بطول ٨٠ مترا وعرض ١٦ مترا . وأنشئت أمام القناطر قنطرتان لفم كل من ترعتى نجع حمادى الشرقية ونجع حمادى الغربية .

خزان جبل اوليا : يتكون سد جبل أوليا الواقع على النيل الأبيض – جنوب مدينة الخرطوم بنحو ٤٥ كم – من جزء بنائى بطول ١٧٠٠ متر . وبه ٥٠ فتحة عرض كل منها (٣,٠٠) متر وارتفاعها (٤,٥) متر . أما الجزء الباقى منه فهو سد ترابى بطول (٢٣٠٨) متر . وفى وسطه حائط من الخرسانة بين صفين من الستائر الحديدية .

والسد مزود بهويس ملاحى طوله ٨٠ مترا وعرضه ١٨ مترا ، وتبلغ سعة التخزين امام السد ٣,٥ مليار م٣ ، يصل منها الى اسوان نحو مليارين من الأمتار المكعبة ، ويضيع الباقى بالتبخر فى حوض الخزان وفى الطريق من جبل أوليا لأسوان .

وقد بدىء فى تنفيذه عام ١٩٢٩ وتم العمل فى عام ١٩٣٧ . وظلت مصر تنتفع بهذا الخزان ، الى أن تم انشاء السد العالي ولم تعد له فائده ، فسلمته فى عام ١٩٧٥ الى حكومة السودان .

قناطر ادفينا : بدىء فى انشاء هذه القناطر على فرع رشيد بالقرب من بلدة ادفينا فى عام ١٩٤٨ وتم العمل عام ١٩٥١ . وتتكون هذه القناطر من ٤٦ فتحة عرض كل منها ثمانية أمتار ، وهويس ملاحى طوله ٨٠ مترا وعرضه ١٢ مترا .

وقد استعيض بهذه القناطر عن السد الترابى الذى كان يقام سنويا منذ عام ١٨٨٥ . ووفر انشاء هذه القناطر ما يزيد على مليار م٣ من المياه التى كانت تصرف إلى البحر لازاحة المياه المالحة التى كانت تتسرب إلى الفرع أثناء ازالة السد . كما أنه أمكن بعد إنشائها حفظ منسوب ثابت أمامها لتلافى الأضرار التى كانت تحدث ؛ بسبب هبوط مناسيب فرع رشيد الى درجة كبيرة لا تسمح بتغذية الترع التى تستمد مياهها منه أمام السد .

سد اوين : على شلالات أوين عند مخرج نيل فكتوريا من بحيرة فكتوريا اقيم هذا السد فى السنوات ٥١ – ١٩٥٤ بعد موافقة الحكومة المصرية فى عام ١٩٤٩ بالاشتراك مع اوغندة فى تكاليف اقامته ، وتنتفع اوغنده بالطاقة الكهربائية الناتجة منه ، ولصالح مصر كجزء من مشروعات التخزين فى البحيرات الاستوائية .

السد العالى :

كان بدء التفكير فى إنشائه على النيل للتخزين طويل المدى

(القرنى) فى عام ١٩٥٢ ، وبعد دراسات مستفيضة وقع الاختيار على موقع السد شمال اسوان بنحو ٦,٥كم ، ووضعت التصميمات للسد فى هذا الموقع ، وبدىء بالتنفيذ فى يناير ١٩٦٠ بعد الاتفاق مع حكومة الاتحاد السوفيتى على المعونة الفنية والاقتصادية لجزء من نفقات المشروع وذلك بعد أن رفضت الحكومة المصرية شرط البنك الدولى لهذه المعونة ، وبعد توقيع اتفاقية مياه النيل مع السودان فى نوفمبر ١٩٥٩ .

ويبلغ الطول الكلى للسد (٣٦٠٠) متر، منها (٥٢٠) مترا بين ضفتى النيل ، ويمتد الباقى على هيئة جناحين على جانبى النهر . ويبلغ طول الجناح الأيمن (٢٢٦٥) مترا على الضفة الشرقية ، والجناح الايسر (٧٥٥) مترا على الضفة الغربية . ويبلغ ارتفاعه (١١١) مترا فوق قاع النيل ، وعرضه عند القاع (٩٨٠) مترا وعند القمة (٣٠) مترا .

ويتكون جسم السد من ركام الجرانيت والرمال ، وبأوسطه نواة مانعة لتسرب المياه تتصل فى الأمام بستارة أفقية مانعة للمياه أيضا ، والستارة من الطين الأسوانى والينتونيت . وأسفل النواة ستارة رأسية قاطعة للمياه ، تمتد بعمق الطبقة الرسوبية لتصل الى سطح الطبقة الصخرية الصماء ، ويخترق نواة السد ثلاث ممرات خرسانية استخدمت فى اتمام عملية الستارة الرأسية وتستعمل فى صيانتها ، كما ركبت بها أجهزة القياس .

وعلى الجانب الأيسر للسد مفيض يسمح بصرف مايزيد عن اعلى منسوب للحجز أمام (١٨٢,٠٠) متر فوق سطح البحر ، بتصرف أقصى قدره (٢٤٠٠) م٣ / الثانيه .

وتبلغ سعة حوض التخزين (١٦٢) مليار م٣ ، تحتويها بحيرة صناعية طولها ٥٠٠ كم تمتد داخل حدود السودان نحو (١٥٠) ، كم ومتوسط عرضها ١٢ كم ، ويبلغ مسطحها (٦٥٠٠) كم ٢ ، وتعتبر ثانى بحيرة صناعية فى العالم .

وسعة حوض التخزين موزعة كالآتى :

٩٠ مليار م٣ سعة التخزين الحى بين منسوبى (١٤٧ ، ١٧٥) .

٣١ مليار م ٣ لتجميع الطمى على مدى ٥٠٠ عام .

٤١ مليار م ٣ احتياطى للوقاية من الفيضانات العالية بين منسوبى ١٧٥ ، ١٨٢ .

ما تحقق من فوائد السد العالى :

– تحويل مساحة (٩٧٠) الف فدان من نظام الرى الحوضى (وشبه الحوضى) الى نظام الرى المستديم .

– زيادة مساحة الارز الى (١,١٠٠,٠٠٠) فدان سنويا .

– توفير المياه اللازمة للتوسع الزراعى الأفقى فى مساحة تقدر حتى الآن بنحو ١,٢ مليون فدان ، وزادت أخيرا الى ١,٤ مليون فدان .

– توفير المياه اللازمة للمحاصيل المختلفة فى السنين التى قل فيها إيراد النهر الطبيعى عن معدله ، كما حدث فى السنوات من ١٩٧٩ – ١٩٨٨ والتى كانت تهدد مصر بمجاعة محققة لولا وجود المياه المخزونة من السنوات السابقة ببحيرة السد العالى .

– تحسين الصرف بأراضى الوادى بسبب استقرار مناسيب النيل خلف أسوان ، وانخفاضها كثيرا عن مناسيب الفيضان .

– الوقاية من الفيضانات العالية التى عانت مصر الكثير من ويلاتها فى القرن الماضى .

– توليد طاقة كهربائية تقدر بنحو (١٠) مليار ك . و. س فى السنة .

الاثار الجانبية للسد العالى :

– حرمت الأراضى الزراعية فى مصر من نحو (١٢) مليون طن من طمى النيل الذى كان يرسب معظمه عليها فى مدة الفيضان ، وتحتوى هذه الكمية من الطمى على نحو (١٨٠٠) طن من الازوت ، وهو أهم ما

يحتويه طمى النيل من مواد الخصوبة ، ويمكن تعويضها بنحو (١٣) ألف طن من سماد نترات الجير .

– أثر حجز الطمى على مواد البناء ، حيث أدى الى انقطاع أهم مصادر صناعة الطوب ، مما نتج عنه تجريف الأراضى الزراعية وشواطى النيل للحصول على الطمى اللازم ، ولخطورة ذلك على انتاجية الأراضى الزراعية أصدرت الحكومة قانونا يحرم تجريف الارض الزراعية ويحرم صناعة الطوب من الطمى . وبدأت بذلك صناعة أنواع اخرى من الطوب مثل الطوب الطفلى والأسمنتى .

– النحر فى مجرى النهر ، إذ تبين بعد مرور ربع قرن على انشاء السد العالى أن معدل النحر فى مجرى النيل بين أسوان والقاهرة لا يزيد عن ٢–٣ سم فى السنة ، وهو بذلك لا يشكل خطرا عاجلا على المنشآت المقامة على النيل . ولكن خطر النحر كان متوقعا لو توالت فيضانات عالية مما يضطرنا الى صرف نحو ٣٥٠ مليون م٣ يوميا خلف أسوان لمدة قد تصل الى ثمانية أشهر . واتقاء لهذا الخطر ؛ تم تنفيذ مفيض توشكى لصرف المياه الزائدة عن منسوب ١٧٨ الى خور توشكى .

– تآكل شواطى الدلتا المطلة على البحر المتوسط ، ورغم أنها ظاهرة قديمة ترجع الى ما قبل انشاء السد العالى بسبب تأثير أمواج البحر على الشواطى ، الا أنها بدت أكثر خطورة بعد السد – مما دعا وزارة الأشغال الى إنشاء هيئة حماية الشواطى .

– أثر السد العالى على الثروة السمكية ، إذ كان الطمى الذى يحمله ويلقيه فى البحر عند مصبيه برشيد ودمياط سببا فى تجمع وتكاثر أسماك السردين عند هذين الموقعين ، فلما انقطع ورود الطمى هجر هذا النوع من الأسماك تلك الشواطىء . بيد ان بحيرة السد العالى تزخر الآن بثروة سمكية وفيرة .

– تزايد نمو الحشائش فى المجارى المائية بعد السد العالى بسبب انقطاع مياه الفيضان ؛ التى كانت بلونها الداكن تبيد معظم هذه الحشائش .

خزان الروصيرص على النيل الأزرق : تنفيذا لاتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان فى نوفمبر ١٩٥٩ ، بدأت السودان فى انشاء سد الروصيرص على النيل الأزرق على بعد ٦٣٠ كم من الخرطوم فى نوفمبر ١٩٦١ بغية زيادة المساحة المزروعة فى منطقة المناقل ، ولتوليد طاقة كهرومائية كبيرة . وتم انشاء السد فى ديسمبر ١٩٦٦ وسعة الخزان أمامه ٣ مليارات م٣ ، ويمكن فى مرحلة ثانية تعلية السد عشرة امتار لتصبح سعة الخزان ٧,٤ مليار م٣ . ويبلغ طول السد الخرسانى الواقع فى مجرى النيل الأزرق (١٠٠٠) متر ، وأقصى ارتفاع له فوق الأساس (٦٨) مترا . وطول الجناحين الركاميين للسد (٤٠٠٠) متر شرقا ، (٨٥٠٠) متر غربا وتأخذ من امام السد ترعة الكنانة وترعة دندر وأقصى تصرف لكل منهما ٣٦٠ م٣ / الثانية ، ويمكنها رى نحو مليون فدان .

وقد لوحظ فى السنوات الأخيرة رسوب كميات كبيرة من الطمى فى حوض الخزان مما ينقص من حجم التخزين . وتبلغ الطاقة المولدة من محطة الكهرباء المقامة على السد (٢١٠) م . و . س .

سد خشم القربة على نهر العطبرة : تم انشاء هذا السد فى عام ١٩٦٤ – على بعد ٤٤٠ كم من مصب العطبرة – من أجل رى نحو ٦٠٠ الف فدان لتوطين نحو خمسين ألفا من أهالى مديرية حلفا الذين غمرت أراضيهم بمياه تخزين السد العالى .

وتبلغ سعة خزان القربة (١,٣) مليار م٣ ، وطول حوض التخزين ٨٠ كم ، ومساحته ١٢٥ كم٢ . ويبلغ طول السد الخرسانى المقام بمجرى النهر ٤٦٦ مترا وارتفاعه ٥٠ مترا ، وطول الجناح الايمن للسد (١٥٥٠) متر وطول الجناح الايسر (١٨٣٠) مترا من الردم الترابى .

وقد أقيمت على السد محطة توليد كهرباء تنتج فى العام نحو ٦٣ مليون ك . و . س .

سد ومفيض وهويس دمياط : بدىء فى عام ١٩٨٥ باستكمال أورنيك سد دمياط على فرع دمياط ، وانشاء قنطرة مفيض مكونة من خمس فتحات كل منها بعرض ٥,٤٥ متر ، وهويس ملاحى بطول ١٥٠ متر وعرض ١٧متر ، وتم بنهاية عام ١٩٨٨ .

مشروعات المستقبل

التخزين وتقليل الفواقد :

أ - المرحلة الثانية من مشروع قناة جونجلى : وتتضمن أعمال التخزين المستمر للبحيرات الاستوائية فكتوريا وكيوجا وموبوتو لمعادلة التصرفات الخارجة منها ، كما تشمل تحسين مجرى بحر الجبل لاستقبال التصرفات الزائدة التى سيتم التحكم فيها بالتخزين فى هذه البحيرات . هذا بالاضافة إلى توسيع مجرى قناة جونجلى لاستيعاب المياه الزائدة . ومن المنتظر الحصول - بتنفيذ هذه المرحلة - على فائدة مائية قدرها ٣ مليار م٣ سنويا ، تقسم مناصفة بين مصر والسودان . وتقع أعمال هذا المشروع فى دول أوغندا وتنزانيا وكينيا والسودان .

ب - مشروع تقليل الفاقد من حوض السوباط ومستنقعات مشار : يمكن تقليل الفاقد فى هذه المنطقة بانشاء قناة تبدأ من مستنقعات مشار لتصب فى النيل الأبيض عند خور ادار . ولإمكان تنظيم تصرفات نهر البارو - وهو أحد فروع نهر السوباط - يمكن انشاء خزان فى منطقة جمبيلا على حدود السودان وأثيوبيا ، تقدر سعته بحوالى ١,٥ مليارم٣ وتقدر الفائدة المائية من المشروع بحوالى ٤ مليار م٣ سنويا . ويقع المشروع فى أراضى أثيوبيا والسودان ، ولازال فى حاجة الى دراسات تفصيلية .

جـ - مشروع تقليل الفاقد من حوض بحر الغزال : رغم ان مجموع تصرفات روافد منطقة بحر الغزال تبلغ فى المتوسط ١٥ مليار م٣ سنويا ، فانها تضيع كلها فى مناطق المستنقعات ، ولايصل منها إلى النيل الأبيض سوى نصف مليار م٣ فقط سنويا .

وقد انتهت الدراسات الى امكان انشاء قناتى تحويل للمياه : احداهما فى شمال الحوض لتجميع مياه الأنهر الشمالية ، والثانية فى جنوب الحوض لتجميع مياه الأنهار الجنوبية وتوصيلها الى بحر الجبل . وهناك اقتراح بالقيام بأعمال تخزين فى الأحباس العليا من الروافد الرئيسية بغية التحكم فى تصرفاتها .

وتقدر الفائدة المائية من هذا المشروع بنحو ٧ مليارات م٣ ، ويقع المشروع فى أراضى السودان .

د - مشروع تطوير مجرى النيل الابيض : لما كان النيل الأبيض هو المجرى الطبيعى للمياه الزائدة التى سنحصل عليها بعد تنفيذ مشروعات أعالى النيل السابق ذكرها - والتى تقدر جملة الفائدة المائية منها بنحو ١٨ مليارم٣ سنويا ، تحصل مصر منها على ٩ مليارات - فلابد من إجراء دراسة كفاءة مجراه ، والعمل على رفعها ليكون قادرا على توصيل هذه المياه بفاقد طبيعى معقول .

هـ - خزان بحيرة تانا: يمكن ان تستخدم بحيرة تانا التى تسهم بنحو ٦ ٪ من مياه النيل الأزرق كخزان لفائدة مصر والسودان . إذ ينطلق منه تصرف ثابت كل عام ، وفى السنة شديدة الانخفاض يمكن السحب من رصيده لمواجهة الطوارئ فى مصر دون ابطاء ، إذ أن فترة الانتقال من تانا الى أسوان لاتزيد عن شهر ، ويمكن اعادة تكوين الرصيد فى المواسم التالية بالاستغناء عن التصرف لمصر من تانا وتعويضه من البحيرات الاستوائية . وتقدر سعة الخزان بنحو ٣ مليار م٣ ، والمشروع يقع فى الاراضى الأثيوبية .

اتفاقيات مياه النيل :

لعل أول اتفاق يشار فيه الى مياه النيل وحقوق الدول المنتفعة بها هو

البرتوكول الذى وقع بين بريطانيا وايطاليا عام ١٨٩١ بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى شرق افريقيا والذى جاء فيه : تتعهد الحكومة الايطالية بعدم اقامة أية أشغال على نهر عطبرة لأغراض الرى ؛ يكون من شأنها تقليل تدفق مياهه الى نهر النيل على نحو ملموس .

وأعقب ذلك فى عام ١٨٩٤ اتفاق بين دولة الكنغو المستقلة وبريطانيا ، تضمن فى البند الثالث منه : تتعهد حكومة الكنغو المستقلة بأن لا تقيم أو تسمح باقامة أية أشغال على نهر سمليكى أو نهر اسانجو أو بجوار اى منهما ؛ يكون من شأنها خفض حجم المياه التى تتدفق فى بحيرة البرت ، مالم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة السودانية .

وفى عام ١٩٠٢ أبرمت معاهدة بين بريطانيا وايطاليا وأثيوبيا ، جاء بالمادة الثالثة منها : يتعهد ملك الحبشة لدى حكومة بريطانيا بأن لايصدر أى تعليمات أو أن يسمح باصدارها فيما يتعلق بعمل أى شئ فى النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها الى النيل مالم توافق على ذلك حكومة بريطانيا مقدما هى وحكومة السودان .

ومن المعلوم أن مصر كانت تحت السيطرة البريطانية منذ عام ١٨٨٢ ثم الحماية منذ ١٤١٤ حتى عام ١٩٢٢ .

اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ : ابرمت هذه الاتفاقية بين مصر وبريطانيا العظمى التى كانت وقتئذ تنوب عن حكومات السودان وتنجانيقا وأوغنده . **وتنص هذه الاتفاقية على تحريم اقامة أى مشروع من أى نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التى تمر بها كلها إلا بموافقة مصر ، وبصفة خاصة إذا ما كانت لهذه المنشآت صلة بالرى أو بتوليد الكهرباء ، أو إذا ما كانت تؤثر على كمية المياه التى تحصل عليها مصر أو على تواريخ وصول تلك المياه الى مصر ، أو إذا ما كانت تضر بمصالح مصر من أى ناحية .**

كما نصت المعاهدة أيضا على أن لمصر الحق فى الرقابة على طول مجرى النيل من منبعه الى مصبه ، وفى إجراء البحوث ، وفى الرقابة على تنفيذ المشروعات التى قد تفيد مصر .

وقد تمت هذه المعاهدة بخطابات متبادلة بين رئيس الوزراء المصرى والمندوب السامى فى مايو ١٩٢٩ ، وبناء على تقرير لجنة مياه الرى التى شكلت فى عام ١٩٢٥ من ثلاثة أعضاء : الأول مصرى والثانى بريطانى والثالث محايد .

وقد ورد فى الفقرة الأخيرة من رد المندوب السامى البريطانى على كتاب رئيس الوزراء المصرى بتاريخ مايو ١٩٢٩ : أن حكومة بريطانيا سبق لها الاقرار بالآتى :

أ – الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل .

ب – أن المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسى من مبادئ السياسة البريطانية .

جـ – ان تفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيا كانت الظروف التى تطرأ فيما بعد .

الاتفاق بشأن خزان أوين بأوغندا : تبودلت المذكرات بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة إبتداء من فبراير ١٩٤٩ بشأن حاجة الحكومة الأوغندية لانشاء محطة توليد كهربائية من شلالات أوين . ومما جاء فى مذكرة الحكومة المصرية « لما كانت سياسة الرى المصرية تقوم على أساس عدة مشروعات للتحكم فى مياه نهر النيل ، تشمل من بينها التخزين السنوى وتكوين احتياطى فى بحيرة فكتوريا ، فانه يبدو أنه من المصلحة المتبادلة لكل من مصر وأوغندا أن تتعاونا فى بناء الخزان عند

مخرج البحيرة لأغراض الرى فى مصر وتوليد الطاقة الكهربائية لصالح أوغندا » .

وجاء فى مذكرة السفارة البريطانية بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٤٩ « تتولى الحكومة المصرية تنظيم تدفق المياه من خلال الخزان بناء على تعليمات المهندس المصرى المقيم على الرغم من أن إدارة وصيانة الخزان سوف يتولاها مجلس كهرباء أوغندا » .

ولازال هذا الوضع قائما حتى الآن .

وفى يناير ١٩٥٣ وافقت الحكومة المصرية على أن تتحمل الجزء الأكبر من تكلفة الخزان الذى يتطلبه رفع منسوب مياه بحيرة فكتوريا واستخدام البحيرة للتخزين ، وعلى أن تتحمل تكاليف التعويضات الخاصة بالمصالح التى ستتأثر من تنفيذ المشروع وعلى دفع مبلغ ٩٨٠,٠٠٠ جنيه كتعويض لمجلس كهرباء أوغندا عن الخسارة المترتبة على فقدان قدر من الطاقة الكهربائية .

اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل : جاءت هذه الاتفاقية متممة لاتفاقية سنة ١٩٢٩ وقد اتفقت الجمهوريتان على ماياتى :

أولا : الحقوق المكتسبة :

- يكون ماتستخدمه مصر من مياه النيل حتى توقيع هذا الاتفاق ومقداره ٤٨ مليار متر مكعب مقدرا عند أسوان هو الحق المكتسب لها .

- يكون ماتستخدمه السودان فى الوقت الحاضر ومقداره ٤ مليارات من الأمتار المكعبة هو حقها المكتسب .

ثانيا : مشروعات ضبط النيل وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين :

- لضبط مياه النهر والتحكم فى منع فقدان مياهه الى البحر ، توافق الجمهوريتان على أن تنشئ مصر السد العالى عند أسوان ، وأن تنشئ السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأى أعمال أخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها .

- يحسب صافى الفائدة من السد العالى على أساس متوسط ايراد النهر عند أسوان فى سنوات القرن الحالى المقدر بنحو ٨٤ مليارم٣ سنويا . ويوزع صافى فائدة السد العالى كالآتى :

٥٢ مليار حقوق الدولتين قبل انشاء السد .

١٠ مليار فواقد التخزين المسفر .

٢٢ مليار صافى الفائدة وتوزع كالآتى :

١٤,٥ مليار متر مكعب للسودان .

٧,٥ مليار متر مكعب لمصر .

وإذا زاد المتوسط فإن الزيادة فى صافى الفائدة تقسم مناصفة بين البلدين ، وتكون هذه الأرقام محل مراجعة من الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل السد العالى .

- تدفع مصر لحكومة السودان مبلغ ١٥ مليونا من الجنيهات المصرية تعويضا شاملا عن الأضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢م٢ .

- تتعهد حكومة السودان باتخاذ اجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم ممن ستغمر أراضيهم بمياه التخزين قبل يوليو ١٩٦٣ .

- يبحث الطرفان ما يتصل باستغناء مصر عن التخزين فى خزان جبل أوليا فى الوقت المناسب وبعد تشغيل السد العالى الكامل للتخزين المستمر .

ثالثا : مشروعات استغلال المياه المفقودة فى حوض النيل :

تتولى السودان بالاتفاق مع مصر انشاء مشروعات لزيادة ايراد النهر فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب البلدين مناصفة وتتحمل كل بلد نصف التكاليف .

إذا دعت الحاجة الى البدء فى أحد مشروعات زيادة ايراد النهر المنوه عنها فى الفقرة السابقة بعد اقراره من الحكومتين فى وقت لاتكون

حاجة السودان قد دعت الى ذلك فان مصر تخطر السودان بالميعاد الذى يناسبها للبدء فى المشروع ، وفى خلال سنتين من تاريخ الاخطار تقدم كل دولة برنامج انتفاعها بنصيبها فى المياه التى يدبرها المشروع ويكون هذا البرنامج ملزما للطرفين .

وعند أنتهاء مدة السنتين فان مصر تبدأ فى التنفيذ متحملة التكاليف . وعندما تتهيأ السودان لاستغلال نصيبها طبقا للبرنامج المتفق عليه فانها تدفع لمصر نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى حصلت عليها من صافى فائدة المشروع ، على ألا تتجاوز حصة أى من البلدين نصف الفائدة من المشروع .

رابعا: التعاون الفنى بين الجمهوريتين:

لتحقيق التعاون الفنى من أجل زيادة ايراد النهر توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من البلدين بعدد متساو من كل منهما ، ويكون اختصاصها رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف الى زيادة ايراد نهر النيل وتشرف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان ، وتضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التى تقع على النيل داخل وخارج السودان بالاتفاق مع الدول الأخرى .

– تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار اليها بواسطة مهندسين من البلدين يناط بهم فى هذا العمل .

– تضع الهيئة نظاما لما ينبغى أن تتبعه البلدان فى حالة توالى السنوات شحيحة الايراد بما لايوقع ضررا على أى منهما .

– تصدر الحكومتان قرارا مشتركا بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدبير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين ، على أن تجتمع فى القاهرة والخرطوم حسب ظروف العمل .

خامسا: احكام عامة :

عندما تدعو الحاجة الى إجراء بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد خارج حدود الجمهوريتين تتم دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشتركة ، وبعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل الهيئة الاشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية .

– اتفقت البلدان على أن يبحثا سويا مطالب الدول الأخرى فى استغلال مياه النيل وأن تتفقا على رأى موحد بشأنها ، وإذا أسفر البحث عن إمكانية قبول أى كمية من مياه النهر تخصص لدولة ما ، فإن هذا القدر محسوبا عند أسوان يخصم مناصفة بينهما ، على أن تراقب الهيئة الفنية المشتركة عدم تجاوز هذه الدول الكميات المتفق عليها .

الدراسات المشتركة مع دول هضبة البحيرات الاستوائية :

فى أغسطس ١٩٦٧ بدأ مشروع الدراسات الهيدرو ميترولوجية حين اشتركت فيه مصر والسودان وأثيوبيا وتنزانيا وأوغندا تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأرصاد العالمية .

والهدف الأساسى من هذه الدراسات هو تجميع المعلومات الميترولوجية والهيدرولوجية الخاصة بأحواض البحيرات الاستوائية لتحديد الميزان المائى لهذه البحيرات وتحليل هذه البيانات حتى تستطيع الحكومات الفنية تخطيط مشروعات المحافظة على المياه واستغلالها كما يمهد ذلك للتعاون الدولى فى حفظ مياه النيل والانتفاع بها . وشملت خطة المشروع الأعمال الآتية :

- اقامة محطات ارصاد هيدرولوجية جديدة من الدرجة الأولى .
- تحسين المحطات الميترولوجية القائمة .
- اقامة محطات لقياس الأمطار .
- اقامة مقاييس عادية للمناسيب
- تحسين المحطات الهيدرولوجية .
- اقامة مقاييس اتوماتيكية لمناسيب الأنهار .
- اقامة مقاييس اتوماتيكية لمناسيب البحيرات .

- اقامة أحواض نموذجية وتجهيزها بالمعدات اللازمة .
- عمل مساحة طبوغرافية للمناطق المنخفضة لشواطئ البحيرات .

وفى عام ١٩٧١ انضمت اثيوبيا الى اللجنة الفنية للمشروع كمراقب ، وفى عام ١٩٧٢ انضمت رواندا وبوروندى كأعضاء فى اللجنة الفنية للمشروع ، كما انضمت زائير للمشروع عام ١٩٧٧ . وانتهى المشروع عام ١٩٨٧ . وقد تضمن التقرير النهائى ما تم من دراسات ابتدائية على الموازنات التى اقترحها خبراء المشروع ، والتى اسفرت جميعها عن :

١ – ان تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع قناة جونجلى يتوقف على تنفيذ مشروعات التخزين المستمر فى البحيرات الاستوائية بسعارة كبيرة تمكن من تنظيم اطلاق تصرفات بحر الجبل ، بحيث تكون ثابتة ومساوية قدر المستطاع الى متوسط الايراد ، وكذا ما يتبع ذلك من تنمية لمنطقة المستنقعات تنمية شاملة مع تامين بحرى ملاحى مستقر وطريق برى صالح للمرور طوال العام .

٢ – أن التخزين فى بحيرة فيكتوريا والموازنة على بحيرة كيوجا والتخزين فى بحيرة ألبرت يعتبر الهدف الذى يجب أن تسعى دول المشروع لتحقيقه ، وذلك للوصول الى الاستغلال الأمثل للموارد المائية بمنطقة البحيرات الاستوائية لصالح دول المنطقة .

٣- أهم الأعمال التى قام بها المشروع :

- تم انشاء شبكة متكاملة للارصاد الهيدرولوجية والميترولوجية تغطى ٨٠٪ من حوض هضبة البحيرات الاستوائية .
- تم عمل مساحة هيدرولوجية وطبوغرافية لبحيرات فكتوريا وكيوجا والبرت .
- تم انشاء مركز معلومات لتجميع البيانات الهيدروميترولوجية وطبعها فى نشرة سنوية رياضية هيدرولوجية
- تم عمل نماذج عن نوعية المياه تمثل أحواض النيل فى مناطقه الاستوائية .
- التدريب الدولى للكوادر الفنية فى المجالات المتعددة للمشروع .

وفى ديسمبر عام ١٩٦٢ وافقت دول حوض نهر النيل على انشاء لجنة فنية مشتركة باسم تكنونيل ، تعتبر تطويرا للجنة البت التى كانت تشرف على مشروع الدراسات الهيدرولوجية . وتتكون اللجنة المذكورة من ممثل فنى فى مجال النيل من المسئولين فى كل دولة من دول حوض النيل ، وتجتمع مرتين فى السنة فى أى من عواصم الدول الممثلة فيها ، ويشرف على اللجنة مجلس من الوزراء المتخصصين بمياه النيل فى دول حوض النيل . ويجتمع المجلس الأعلى مرة واحدة فى السنة لمتابعة نشاط لجنة التكنونيل ودفع العمل المشترك فى مجال التعاون الفنى للمحافظة على مياه النيل وتنميتها لصالح الدول المشتركة .

وقد عقدت لجنة التكنونيل آخر اجتماع لها خلال شهر نوفمبر ١٩٩٤ بالقاهرة ودعت جهات التمويل العالمية للنظر فى تمويل بعض مشروعاتها . ووافقت كل من هيئة المعونة المصرية وبرنامج الامم المتحدة ومنظمة الزراعة والاغذية من جهة المبدأ على مساعدة هذه اللجنة وتمويل ما تتفق عليه من مشروعات .

الاطار القانونى لعلاقات الدول المشتركة فى حوض نهر دولى :

أقر معهد القانون الدولى فى عام ١٩٦١ عدة مبادئ أساسية تتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة بالأنهار الدولية ، أهمها :

- وجوب التعاون فى استغلال مياه النهر الدولى .
- عدالة توزيع مياهه .
- وجوب التعاون والتشاور بشأن المشروعات المقترحة الخاصة بالنهر .
- وجوب سداد التعويضات المناسبة عن أى ضرر محتمل وقوعه

بسبب انتفاع أحد الأطراف بمياه النهر دون الآخرين .

– وجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السليمة كواجب يمليه حسن الجوار .

وفى عام ١٩٦٦ عقدت جمعية القانون الدولى فى هلسنكى وأقرت مجموعة من القواعد لاستغلال وادارة الأنهار الدولية وحل المنازعات بين الدول المنتفعة ، وذلك فى حالة عدم وجود اتفاقات محددة أو سوابق خاصة حول استخدام النهر الدولى الذى تنتفع منه كلها . وأهم قواعد هلسنكى هى :

– عدالة التوزيع .

– العدالة فى التوزيع لا تعنى توزيع المياه بنسبة متساوية وإنما بنسب عادلة ، تأخذ فى الاعتبار العوامل الآتية :

- طبوغرافية الحوض وبصفة خاصة حجم الحوض النهرى الداخلى فى أراضى الدولة المنتفعة .
- الظروف المناخية المحيطة بحوض النهر بصفة خاصة .
- سوابق استعمال مياه حوض النهر الى حين الاستعمالات الراهنة .
- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل من دول الحوض .
- التكاليف المقارنة للوسائل الأخرى البديلة لسد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل من دول الحوض .
- مدى وجود مصادر أخرى للمياه .
- ضرورة تفادى الاسراف غير الضرورى والضرر غير الحتمى للدول الأخرى المنتفعة من نفس النهر .

ولا تزال هذه القواعد دستورا للتعامل بين الدول المشتركة فى حوض نهر واحد ، كما أن الاتفاقيات والمعاهدات التى وقعها الاستعمار تظل سارية المفعول بعد استقلال الدولة التى كانت مستعمرة .

الموقف المائى لدول حوض النيل :

جمهورية مصر العربية :

تبلغ مساحة مصر نحو مليون كيلو متر مربع وتبلغ مساحة الارض المزروعة بها فى الوقت الحاضر ٧,٥ مليون فدان تمثل نحو ٤٪ من المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية ، وكلها زراعة مروية . ويبلغ عدد سكان مصر حوالى ٥٧,٥ مليون نسمة ويزداد بنسبة ٢٪ كل عام .

المصادر المائية : المصدر الرئيسى للمياه هو النيل ، وحصة مصر فيه طبقا لاتفاقية سنة ١٩٥٩ تبلغ ٥٥,٥ مليار سنويا ، وكان من المنتظر زيادتها بمقدار مليارم٣ سنويا بعد اتمام المرحلة الاولى من قناة جونجلى ، ولكن المشروع توقف منذ عام ١٩٨٣ ولا يمكن فى الوقت الحاضر التنبؤ بموعد اتمامه لاضطراب الأحوال الأمنية فى جنوب السودان .

والمصدر الثانى للمياه فى مصر هو المياه الجوفية وهى نوعان : مياه جوفية على عمق قليل تحت وادى النيل والدلتا ومصدرها مياه النيل ، ويستخدم منها ٢,٩ مليار ومن المحتمل زيادتها حتى سنة ٢٠٠٠ الى ٤,٩ مليارم٣ ، وهو أقصى السحب الآمن من هذه المياه . أما المياه الجوفية العميقة بالوادى الجديد وسيناء فيستخدم منها ٠,٥ مليارم٣ ، وينتظر زيادتها فى سنة ٢٠٠٠ الى ٢,٠ مليار م ٣ سنويا .

أما الأمطار فهى قاصرة على الساحل الشمالى فى شريط لا يزيد عرضه على ١٠ كيلو مترات ومتوسطها فى الساحل الشمالى الغربى ١٠٠ مم فى السنة ، وفى الساحل الشمالى الشرقى نحو ١٥٠ مم عند العريش ، تزيد تدريجيا كلما اتجهنا الى الشرق فتصل عند رفح الى ٢٥٠مم .

وقد بدأت مصر فى الخمسينات ، قبل انشاء السد العالى ، اعادة استخدام بعض مياه الصرف الزراعى للرى واستخدمت ٢,٧ مليار م٣ سنويا من مياه الصرف فى الدلتا بعد خلطها بنفس الحجم من مياه

النيل ، وارتفع هذا المقدار فى السنوات الاخيرة الى ٤,٧ مليارم٣ ، سنويا ومن المقرر زيادة هذا المقدار الى ٧,٠ مليار م٣ فى عام ٢٠٠٠ وهو اقصى ما يقدر استخدامه من مياه الصرف التى تبلغ نحو ١٢,٠ مليار م٣ سنويا ويحول دون استخدام باقى هذا المقدار زيادة الملوحة وشدة التلوث فى كثير من المصارف ، واعادة استخدام مياه الصرف الصحى للرى بعد معالجتها ينتظر زياده كميتها من ٠,٥ مليارم٣ الى ١,٥ مليار م ٣ سنويا فى عام ٢٠٠٠ .

كما أن عملية تطوير الرى فى الأراضى القديمة سوف يوفر ١٠ – ١٥٪ من مياه الرى فإذا تم تطوير الرى فى مساحة نصف مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ فانه يمكن توفير نحو ٠,٥ مليار م٣ سنويا من مياه رى الأراضى القديمة .

والجدول الآتى يبين خلاصة ما سبق :

المصدر	المقدار عام ١٩٩٣ مليارم٣/السنة	المقدار عام ٢٠٠٠ مليارم٣/السنة
مياه النيل	٥٥,٥	٥٥,٥
مياه جوفيه ضحلة	٢,٦	٤,٩
مياه جوفية عميقة	٠,٥	٢,٠
مياه صرف زراعى	٤,٦	٧,٠
مياه صرف صحى	٠,٥	١,٥
تطوير الرى	—	٠,٥
المجموع	٦٣,٢	٧١,٤

المطالب المائية : يستهلك القطاع الزراعى فى الوقت الحاضر ٨٤٪ من المياه المتاحة ، وتستهلك الصناعة ٨٪ ، والبلديات ٥٪ ، والملاحة ٣٪ ، والجدول الآتى يبين المطالب المائية عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٠ .

نوع الاستعمال	عام ١٩٩٣ مليارم٣/سنة	عام ٢٠٠٠ مليارم٣/سنة
القطاع الزراعى	٥٢,٥	٤,٠
البلديات	٣,١	٦,٠
الصناعة	٤,٦	١,٥
الملاحة والموازنات	١,٥	٧٠,٥
المجموع	٦١,٧	

ومن هذا يتضح أنه فى عام ٢٠٠٠ لن يكون لمصر فائض من المياه سوى ١,٩ مليار م٣ مما يهدد بتوقف استصلاح الأراضى بعد عام ٢٠٠٠ ، واذا لم نعمل على زيادة حصة مصر من مياه النيل قبل هذا التاريخ فإن زيادة مياه البلديات أو الصناعة سوف تكون على حساب القطاع الزراعى ، خاصة مع زيادة عدد السكان المستمرة .

جمهورية السودان :

تبلغ مساحة السودان نحو ٢,٥ مليون كم٢ ومساحة الأرض القابلة للزراعة بها نحو ٣٠٠ مليون فدان ، وبها فى الوقت الحاضر نحو (٥٥) مليون فدان مراعى ، ونحو ٢٢٠ مليون فدان غابات ، ونحو ٤,٤ مليون زراعة مروية ، ونحو ٢١,٥ زراعة على الأمطار . وعدد السكان حوالى ٢٨ مليون نسمة .

وتقع نحو ٦٠٪ من مساحة السودان فى المنطقة الجافة وشبه الجافة ، وتستلزم تنميتها استخدام جزء من مياه النيل حيث المياه الجوفية محدودة . وفى هذه المنطقة يعيش ٦٠٪ من سكان السودان ، وبها حوالى ٧٠٪ من الثروة الحيوانية والثروة الزراعية . ويقع نحو ٢٠٪ من مساحة السودان فى المنطقة المطيرة وهى منطقة جنوب السودان . أما باقى مساحة السودان فيبلغ معدل المطر فيها نحو ٣٠٠ مم فى العام وبها بعض الزراعات المطرية .

والمصدر الرئيسى للمياه فى السودان هو نهر النيل وروافده ، وحصة السودان من مياه النيل طبقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ تبلغ ١٨,٥ مليار ٣م سنويا عند اسوان ، وهى تعادل ٢١,٥ مليار م٣ عند مواقع الاستخدام ، وتزيد بعد اتمام المرحلة الاولى لقناة جونجلى الى نحو ٢٤ ميار م٣ سنويا .

والمياه المستخدمة فى الوقت الحاضر تبلغ نحو ١٢ مليار من النيل الازرق ، و ٣,٠٠ مليار من النيل الابيض ، و ٢,٠٠ مليار من

عطبره ، و ٥ ، ١ مليار من النيل الرئيسى أى ٥ ، ١٨ مليار م٣ سنويا من مياه النيل ، ويستطيع السودان الحصول على حصته من مياه النيل كاملة بتعلية خزان الروصيرص . ويخطط السودان لزيادة المساحة المروية فى المستقبل القريب بمقدار ١,٧٥ مليون فدان ، تحتاج الى ٧,٥ ميارم٣ سنويا ، وبذلك تكون احتياجاته من مياه النيل ٢٦ مليار م٣ سنويا . وهو ما يزيد عن حصة السودان حتى بعد استكمال المرحلة الأولى من قناة جونجلى .

ويطالب السودان فى الوقت الحاضر بانشاء خزان مروى على النيل الرئيسى ، وهو غير مسموح به فى ظل اتفاقية ١٩٥٩ ، الا إذا تخلى عن تعلية خزان الروصيرص وجعل سعة التخزين فى مروى لا يتجاوز ٣ مليار سنويا ، والا فلابد من تأجيله حتى تتم مشروعات أخرى باعالى النيل .

ويوضح ما سبق حاجة السودان الى مشاركة مصر فى تنفيذ مشروعات أعالى النيل ، ليتمكن من تحقيق خطة تنمية بعيدة المدى فى المستقبل .

اثيوبيا :

تبلع مساحة اثيوبيا ١,٢٢٣,٠٠٠ كم٢ ويختلف منسوب سطحها اختلافا كبيرا ، اذ يتغير من منسوب ١١٦,٠٠ متر ٢ تحت سطح البحر عند منخفض دناقل الى منسوب ٤٦٢٠ مترا فوق سطح البحر ، عند رأس داشان ، ومتوسط الارتفاع بصفة عامة ٢١٤٠ مترا فوق سطح البحر وعدد سكانها نحو ٤٧ مليون نسمة .

وهى تتكون من هضبتين : الهضبة الاثيوبية فى الشمال الغربى والتى تنحدر فى اتجاه سهول السودان ويقع بها أحواض النيل الأزرق ونهر عطبرة ، والهضبة الصومالية فى الجنوب الشرقى وهى تنحدر فى اتجاه المحيط الهندى وبها أنهار جوبا وشبيلى والاواش ، ويفصل بين الهضبتين الوادي المتصدع .

والأمطار فى اثيوبيا تهطل ابتداء من أوائل شهر يونيو حتى نهاية شهر سبتمبر ، وتبلغ ذروتها فى شهر أغسطس ، حيث تحملها الرياح الموسمية .

وتختلف معدلات المطر من منطقة لأخرى ، حيث يختلف المعدل السنوى من ٢٥٠مم الى أكثر من ٢٠٠٠ مم ، بينما المتوسط فى العاصمة اديس أبابا ١٢٥٠مم ، وهى تمثل ايضا المعدل بحوض النيل الازرق وعطبرة . أما فى منطقة جامبيلا – حيث نهر البارو الرافد الرئيسى للسوباط – فإن معدل المطر السنوى يبلغ نحو ١٥٠٠ مم .

وروافد النيل الاثيوبية تمثل ١٢٪ من مساحة حوض النيل أى نحو ٢٦٠ ألف كم٢ وتسهم بنحو ٨٤٪ من جمله ايراده . ومياه الأنهار الاثيوبية بخلاف الأنهار الدولية ، تبلغ نحو ٩٠ مليارم٣ سنويا ، علاوة على ٢٠ مليار م٣ من المياه الجوفية المتجددة . ومن هذا نجد أن أثيوبيا من أضخم الخزانات المائية فى أفريقيا ، وأن المياه لا تعتبر عاملا محددا لتنمية الزراعة ، وانما يقف دون ذلك المشاكل السياسية والعرقية والظروف الاقتصادية والصحية وعدم توفر الكوادر الفنية .

وعلى الرغم من هذه المشاكل فقد قامت اثيوبيا بالتعاون مع مكتب استصلاح الأراضى الأمريكية ، فى الفترة من ٥٩ الى ١٩٦٤ بعمل دراسة شاملة لتنمية حوض النيل الازرق ، انتهت الى امكانية انشاء ٢٤ سدا منها أربعة سدود كبيرة لتنمية حوض الأزرق تبلغ سعتها ٥٠ مليارم٣ ، وهى تمثل تقريبا كل ايراد النيل الأزرق . والغرض الأساسى منها توليد الكهرباء ، أما باقى السدود فمنها ما هو لتوليد الكهرباء ومنها ما هو لأغراض الزراعة ، كما شملت الدراسة حصراً تصنيفيا للأراضى التى يمكن استصلاحها على روافد النيل الأزرق والتى بلغت نحو مليون فدان ، وتبلغ الكهرباء المقترح توليدها نحو ٣٠ مليار ك . و . س ، أى أربعة أمثال كهرباء السد العالى .

كذلك أتمت اثيوبيا بعد الثورة دراسات بمعاونة السوق الأوروبية

المشتركة على نهر البارو أهم روافد السوباط ، انتهت الى إمكان إنشاء سد عند جامبيلا واستصلاح ٢٥٠ الف فدان حتى عام ٢٠٠٠ ، وتوليد الكهرباء من السد . ويمكن زيادة المساحة المنزرعة بعد ذلك الى ٧٥٠ الف فدان .

وفى عام ١٩٨٩ قامت أثيوبيا بتنفيذ مشروع نهر فنشا (أحد روافد النيل الأزرق) ويستهلك ٤ , ٠ مليار م٣ سنويا ، ويجرى حاليا التجهيز لتنفيذ مشروع بليس الأعلى . والسدود المقترحة سدود صغيرة لا تستوعب اكثر من ١٠٠ مليون م٣ سنويا .

وبصفة عامة فإن كل المشروعات التى درسها مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى إن نفذت فانها تستهلك من مياه النيل الأزرق نحو ٦ مليارات ، كما أن مشروعات أثيوبيا على نهر البارو تستهلك نحو مليار واحد .

غير أن الظروف العامة باثيوبيا لن تتيح تنفيذ المشروعات المشار اليها كاملة قبل عام ٢٠٥٠ ، لأن المعونات التى تقدم لها لتنمية الموارد المائية على روافد النيل محدودة جدا ، ولا تؤثر بصورة مباشرة على ايراد النيل . كما انها تتم فى ظروف المجاعات والجفاف بها ، مما يؤكد ان البنك الدولى والدول الكبرى لن تمول أى مشروع لتنمية موارد مائية على أنهار مشتركة الا إذا تحقق التشاور بين الأطراف المعنية ووافقت عليها جميعا .

ولقد حرصت اثيوبيا على الاحتجاج لانفراد مصر والسودان بعقد اتفاقية ١٩٥٩ ، كما احتجت على تنفيذ مصر لمشروع السد العالى ، وهى مع ذلك لا تقدم أى اقتراح عملى للتعاون مع حوض النيل فى شئون مياه النيل . وفى كل اجتماع أو تجمع يناقش هذه الشئون لا تبدى رأيا ولا تعلن عن سياسة أو خطة رغم وضعها الجغرافى والتاريخى كدولة منبع لأهم روافد النيل ، بل تهاجم اتفاقية مياه النيل وتطالب بإعادة النظر فى بنودها بحضور أثيوبيا .

أوغندا :

تبلغ مساحة أوغندا نحو ٣٦٠ الف كم٢ مربع يقع ٩٠٪ منها فى حوض النيل ، وسكانها ١٦ مليون نسمة ، ويتراوح معدل المطر عليها بين ٧٨٠ م – ١٦٠٠ مم فى العام بمتوسط نحو ١٢٠٠ مم فى العام ، وتوجد بها مستنقعات تبلغ مساحتها نحو ٥ , ١ مليون فدان ، يمكن استصلاحها وزراعتها مطريا وبالمياه الجوفية المتوافرة هناك . وتبلغ أكبر مساحة تخصصها أوغندا لريها نحو ٣٠٠ ألف فدان فى مناطق يقل معدل المطر فيها عن (١٠٠) مم فى العام ، وأهمها منطقة كراموجا . وجملة المياه السطحية بأوغندا نحو ٣٠ مليارم٣ ، والمياه الجوفية نحو ٢٠ مليارم٣ .

وتعد أوغندا من أوائل دول حوض النيل التى تعاونت مع مصر فى شئون مياه النيل ، ففى عام ١٩٢٣ سافرت أول بعثة من كبار رجال وزارة الأشغال المصرية إليها لاستكشاف مناطق البحيرات ، وبموافقة أوغندا قامت بعثات مساحية بمسح المنطقة والتعرف على النيل وروافده وانشاء محطات للأرصاد الجوية والمائية وانتهت اعمالها فى عام ١٩٣٤ ، كما تعاونت مصر مع أوغندا فى انشاء سد أوين فى الفترة من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٥٤ .

تنزانيا :

تبلغ مساحة تنزانيا ٩٣٠ الف كم٢ ، وبها نصف بحيرة فكتوريا ، ومساحة الجزء من حوض النيل الواقع فى أراضيها تبلغ نحو ١١٠ ألف كم٢ . ومعدل المطر على تنزانيا ٩٢٠ مم فى العام ، وحجم المياه السطحية بها ٥٣ مليار م٣ ، وحجم المياه الجوفية ٢٣ مليار م٣ ، وعدد سكانها ٢٥ مليون نسمة .

كينيا :

تبلغ مساحة كينيا ٥٨٠ ألف كم٢ ، وسكانها ٢٢ مليون نسمة ، ومعدل المطر ٥١٨ مم فى العام . ويبلغ حجم المياه السطحية بها ٢٣

مليار م٣ ، والمياه الجوفية نحو ١٤ مليار م٣ ، ومساحة حوض النيل فيها لا تتجاوز ٤٪ من مساحتها الكلية . وأهم الأنهار التى تعتمد عليها كينيا هو نهر تانا وهو ليس جزءاً من حوض النيل . أما النهيرات الستة التى تنبع فى كينيا وتصب فى بحيرة فيكتوريا فانها لا تقع بالكامل داخل أراضى كينيا ، وانما تمر أجزاء منها فى أراضى أوغندا وتنزانيا ، فهى روافد دولية لنهر دولى .

رواندا :

تبلغ مساحة رواندا نحو ٣٠ ألف كم ٢ ، وسكانها ٩ مليون ، ومعدل المطر فيها ١٠٠٠ مم فى العام ، ومساحة حوض النيل فيها نحو ٢٧ الف كم٢ ، وتنتشر فيها المستنقعات ، حيث تبلغ مساحتها نحو ٥٠ الف فدان ، وحجم المياه السطحية بها نحو مليارين من الامتار المكعبة ، والمياه الجوفية نحو ١,٨ مليار م٣ .

وأهم مشاكلها زيادة الكثافة السكانية ، وخطة التنمية فيها تتجه الى استصلاح أراضى المستنقعات وزراعتها مطريا .

بوروندى :

تبلغ مساحة بوروندى ٣٠ ألف كم٢ وسكانها ٥ مليون نسمة ، ومعدل المطر فيها ١٠٠٠ مم فى العام ، وبها نحو ٣٠٠ ألف فدان مستنقعات ، وحجم المياه السطحية بها ٢,١ مليارم٣ ، والمياه الجوفية نحو ١,٨ مليار م٣ .

ومساحة حوض النيل فيها تمثل ٤٠٪ من مساحتها الكلية ، وأهم مشاكلها : زيادة الكثافة السكانية ، وارتفاع معدل الزيادة السكانية الى نحو ٤٪ سنويا ، وخطة التنمية فيها موجهة الى استصلاح أراضى المستنقعات وزراعتها مطريا .

ودور رواندا وبوروندى فى مياه النيل لا يتعدى تنمية حوض نهر كاجيرا باستصلاح ما به من مستنقعات .

زائير :

تبلغ مساحة زائير ٢,٩٣٠ مليون كم ٢ وسكانها ٣٥ مليون نسمة ، ومتوسط المطر بها ١٦٦٦ مم سنويا ، وبها نهر زائير أكبر أنهار القارة الافريقية ، ومساحة حوض النيل بها أقل من ١٪ وكمية المياه السطحية بها ٥٩٤ مليارم٣ ، والمياه الجوفية نحو ٤٠٠ مليارم٣ . وليس لدى زائير اهتمامات تذكر بمياه النيل فيها ، اذ انها لاتمثل أكثر من ٠,٠٢ ٪ من مجموع المياه المتوفرة لديها .

حماية مياه النيل من التلوث :

قبل انشاء السد العالى كانت مياه فيضان النيل بسرعتها الكبيرة وكمياتها الهائلة تطهر مجرى النهر من أسباب التلوث .

ولكن بعد انشاء السد العالى أصبحت بحيرة ناصر خزانا للجزء الأكبر من مياه الفيضان ، وأصبح تصرف النهر خلف أسوان محددا بالاحتياجات المائية للزراعة والأغراض الاخرى ، متفاوتا بين ٦٥ مليون م٣/ يوم فى فترة السدة الشتوية ، و٢٥٠ مليون م٣/ يوم فى فترة أقصى الاحتياجات فى شهر يوليو ، والى جانب ذلك ازدادت كميات مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى والصرف الصناعى التى تصب فى النيل وفرعيه دون معالجة لازالة ما فيها من مواد ضارة بالصحة .

ومنذ عام ١٩٧٣ بدأ معهد بحوث الآثار الجانبية للسد العالى (يسمى الآن معهد بحوث النيل) التابع للمركز القومى للبحوث المائية بوزارة الأشغال والموارد المائية – متحدا مع وزارة الصحة – فى تنفيذ برنامج لقياس مقدار التلوث فى مياه النيل ، وحدد ٣٤ موقعا على مجرى النهر من أسوان الى البحر المتوسط لأخذ عينات من المياه ، بالاضافة الى اخذ عينات على بعد ٢٠٠ متر أمام وخلف مصبات مصادر التلوث من صرف زراعى أو صحى أو صناعى .

وفى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ تركزت بحوث المعهد مع كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية فى دراسة تلوث فرعى النيل ، كما أجرى المعهد فى

عام ٩٠ /١٩٩١ أخذ عينات من فرعى رشيد ودمياط لمعرفة صلاحية المياه فى المواقع المختلفة للأغراض المنزلية والزراعة والصناعة .

وقد شملت دراسات المعهد قياسات فى الموقع وتحليلات مختبر مؤقت فى الموقع وفى المختبر الرئيسى فى القناطر ، وتدل النتائج بصفة عامة على أنه : رغم أن النهر يتلقى كميات كبيرة من الملوثات من الصرف الزراعى والصرف الصناعى ، فانه حتى الآن يستطيع التعامل مع هذه الملوثات وتنقية مائه ، وأن مياهه مازالت تحتفظ بدرجة مقبولة من النظافة حتى يصل الى منطقة حلوان . وينطبق ذلك على وسط المجرى ، وإن كان ذلك لا ينطبق تماما على المياه قرب الشاطئين .

وتعتبر منطقة حلوان والحوامدية من أشد مناطق النيل تلوثا ، فهناك ما يزيد على ثلاثين مصنعا أهمها : مصنع الحديد والصلب ومصنع شركة النصر للسيارات ومصانع للمواد الغذائية ومصانع للمنسوجات ومصانع للمنظفات والصابون وغيرها . ويقدر جملة ما تلقيه هذه المصانع من مخلفات سائلة غير معالجة فى النيل بنحو ٤٢ مليون م٣ سنويا .

أما فى منطقة شبرا الخيمة ، حيث توجد مصانع معدنية ومصانع غذائية ومصانع منظفات وصابون وتجهيز منسوجات وورق - فان مخلفات هذه المصانع يلقى بعضها فى النيل وبعضها فى المصارف الزراعية . وتقع هذه المنطقة فى مدى مرمى قناطر الدلتا ، مما يجعل سرعة المياه فى مجرى النيل ضعيفة فيساعد ذلك على التلوث .

وفى فرع رشيد يعتبر مصرف الرهاوى الذى يصب خلف قنطرة فم فرع رشيد ملوثا لمياه فرع رشيد ، لأنه يحمل كثيرا من مياه الصرف الصحى غير المعالجة . كما تعتبر منطقة مصانع كفر الزيات ملوثة بما تصرفه المصانع الموجودة بها من مخلفات سائلة غير معالجة .

يضاف الى ذلك ما تشهده المنطقتان المذكورتان من تلوث بصرى بما اقيم ويقام من منشآت على شاطىء النيل فيهما ، مما يشوه منظر النيل ويحجب رؤية صفحته عن المارة .

وفى محافظة الاسكندرية نجد مئات المصانع موزعة فى مجموعات بالقرب من ترعة المحمودية ، وتسبب تلوث الحبس الأخير من هذه الترعة .

وهناك مجموعات على شواطىء بحيرة مريوط ، تلوث مخلفاتها هذه البحيرة عند العامرية ، وتوجد مجموعات أخرى على الساحل عند المكس وأبو قير ، وهذه تصرف مخلفاتها فى البحر فتلوث الشاطىء .

صفات المياه فى بحيرة ناصر :

قام معهد بحوث النيل فى نوفمبر سنة ١٩٩١ وفى ابريل ومايو سنة ١٩٩٢ بأخذ مجموعتين من عينات المياه على أعماق مختلفة فى عدة مواقع من البحيرة ، وقيس فى الموقع بمختبر عائم : التوصيل الكهربائى والملوحة ودرجة الحرارة ، كما قيس فى مختبر القناطر النتروجين والنترات والكلوريد والكلسيوم والمغنسيوم والصوديوم والبوتاسيوم .

وبمقارنة نتائج هذه التحليلات بتحليلات أجريت عام ١٩٧٢ قبل الفيضان وجد أن :

- قيمة معامل الحموضة PH لم تتغير تقريبا ولا زالت فى الحدود المقبولة .
- مجموعة الأملاح الذائبة زادت خلال العشرين عاما بنحو ١٠٪ .
- الكاتيونات (كلسيوم - مغنسيوم) لم تتغير فى فترة ما بعد الفيضان بين سنتى ٧٢، ٩١ بينما حدثت زيادة طفيفة قبل الفيضان .
- الانيونات (الاكسجين - ثانى أكسيد الكربون ..) لم تحدث فيها تغييرات تذكر قبل الفيضان أثناء المدة من ٧٢ ، ٩١ بينما حدثت تغييرات طفيفة قبل الفيضان فى المدة المذكورة .

هذا وقد دلت التحاليل الفيزيائية والكيمائية للعينات المأخوذة قبل وبعد الفيضان على جودة صفات مياه البحيرة ، ولكن الأمر يتطلب : وضع برنامج مراقبة دورية لأخذ عينات من مياه البحيرة بصفة دورية وتحليلها لمتابعة التاكد من جودتها .

كما انه ينبغى وضع برنامج مراقبة لصفات مياه النيل ، تشترك فيه دول حوض النيل ، لأخذ عينات بصفة دورية على طول المجرى وروافده .

ومما يؤكد ضرورة الاسراع فى تنفيذ هذا الاقتراح ؛ ما حدث فى شهر ابريل الماضى أثناء الحرب الأهلية فى رواندا من القاء الآلاف من الجثث فى نهر كاجيرا الذى حملها الى بحيرة فيكتوريا ، ولم يعرف حتى الآن على وجه التاكيد مدى تلوث مياه البحيرة والنهر من هذه الجثث ، فهو حدث لم يسبق له مثيل ، ولا يمكن الحكم على تاثيره فى مياه النيل إلا أخذ عينات منها للتحليل .

وهناك أمر آخر لابد من أخذه فى الاعتبار عند النظر فى صفات مياه بحيرة السد ، وهو ما يجرى بحثه فى الوقت الحاضر من زراعة أراض على شواطىء البحيرة وانشاء قرى ، وما يتبع ذلك من صرف زراعى وصرف صحى ، فقد يكون ذلك مصدرا للتلوث مياه البحيرة ما لم تعالج مياه الصرف الزراعى والصحى قبل إلقائها فى البحيرة .

قانون حماية النيل والمجارى المائية من التلوث :

استصدرت وزارة الرى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث الذى حظر صرف أو القاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية ومن عمليات الصرف الصحى وغيرها فى مجارى المياه على كامل أطوالها ومسطحاتها إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الرى وفق الضوابط والمعايير التى تضعها وزارة الصحة .

وقسم القانون مجارى المياه الى ثلاثة أقسام :

١ – مسطحات المياه العذبة وهى نهر النيل والرياحات والترع بجميع درجاتها .

٢ – مسطحات المياه غير العذبة وهى المصارف بجميع درجاتها والبحيرات والبرك .

٣ – خزانات المياه الجوفية .

وأعطى القانون مسئولية أخذ عينات من المخلفات السائلة وتحليلها لوزارة الصحة عن طريق اجهزتها ومعاملها الاقليمية ، كما أناط بوزارة الرى التصرف وفق نتائج التحليل : سواء باستمرار الترخيص ، أو باعطاء مهلة لاجراء المعالجة الواجبة ، او بسحب الترخيص وايقاف الصرف على مجارى المياه بالطريق الادارى .

وفى تعامل القانون مع المنشآت الجديدة ، بعد صدور القانون ، أناط بوزارة الرى وحدها الترخيص باقامة المنشآت التى ينتج عنها مخلفات وتصرف فى مجارى المياه بعد استيفاء الشروط التى حددها القانون .

كما أعطى القانون وزارة الرى حق منح تراخيص إقامة العائمات المتحركة والثابتة والوحدات النهرية المستخدمة للنقل أو السياحة . كما وضع القانون محددات لاختبار المبيدات الكيميائية لمقاومة الآفات الزراعية أو لمقاومة الحشائش المائية أو لاعادة استخدام مياه الصرف بخلطها بالمياه العذبة ، وذلك لضمان عدم حدوث تاثير على نوعية المياه وسلامة استخدامها لجميع الأغراض .

وكانت الجهة الثالثة بعد وزارة الرى ووزارة الصحة التى أشركها القانون فى مسئولية تنفيذ أحكامه هى : شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية ، حيث تتولى التفتيش المستمر على طول المجارى المائية

وتعقب المخالفين وضبط المخالفات وإخطار أجهزة الرى التى أعطى القانون مهندسيها صفة مامورى الضبط فى تنفيذ أحكام هذا القانون .

وتيسيرا على أصحاب المنشآت التى يعينها القانون فقط ، أنيط بمرفق الصرف الصحي مسئولية وضع نماذج لوحدات معالجة المخلفات ، بما يحقق مطابقتها للمواصفات والمعايرات المقررة .

وقد فرض هذا القانون عقوبة الحبس بما لايزيد عن سنة وغرامة لاتزيد عن ألفى جنيه لمخالفة القانون ، كما كان القانون ايجابيا عندما نص على انشاء صندوق لوزارة الرى تؤول اليه حصيلة الرسوم والغرامات وإلزام جميع المنشآت المعنية بايداع تأمين دائم يتراوح بين ألف وألفى جنيه لدى الصندوق ، للصرف منه عند تقاعس المخالف عن إزالة المخالفة .

كما أصدر وزير الرى اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى فبراير ١٩٨٣ ، وشملت ثمانية ابواب :

الباب الاول : فى التعريفات .

الباب الثانى : فى الترخيص بصرف المخلفات السائلة المعالجة الى مجارى المياه .

الباب الثالث : فى الرقابة على مراعاة شروط الترخيص .

الباب الرابع : فى العائمات والوحدات النهرية المتحركة .

الباب الخامس : فى أخذ العينات وإجراء التحاليل .

الباب السادس : الضوابط والمعايير والمواصفات الخاصة بصرف المخلفات السائلة المعالجة الى مجارى المياه .

الباب السابع : الصندوق الخاص بحصيلة الرسوم والغرامات .

الباب الثامن : أحكام عامة .

تنفيذ القانون : رغم مضى اثنى عشر عاما على اصدار القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فان أثره على حماية المجارى المائية من التلوث مازال محدودا ، اذ ان معوقات كثيرة حالت دون تنفيذه واهم هذه المعوقات :

– أن كثيرا من المصانع ملك لقطاع الأعمال العام الذى لم يستجب للعمل وفق القانون .

– أن تنفيذ القانون يستلزم تعاون عدة وزارات غير وزارات الرى والصحة والداخلية ، وهى وزارات : الصناعة والزراعة والحكم المحلى والاسكان ، وهو مالم يحدث حتى الآن .

– أن ميزانية المصانع القديمة تنوء بتكاليف إنشاء وحدات لمعالجة مخلفاتها لتصبح مطابقة للقانون .

وهذا يدعو الى ضرورة وضع استراتيجية للحد من دخول الملوثات السامة فى البيئة ، بحيث تتضمن التحكم فى المنتجات ، وفى صرف النفايات الصناعية .

وتدل التجارب التى أجريت خلال العقدين الماضيين على أن اتخاذ الاجراءات الوقائية فى كثير من الحالات أكبر أثرا وأقل نفقة من الاجراءات التصحيحية . لذا يجب العناية باعادة تصميم العمليات الكيمائية لتقليل البضائع من المواد الخام وتقليل المنتجات الجانبية ، ولاستخدام نظم إعادة الدورة لتنقية المنتجات الجانبية والانتفاع بها .

وطبقا للدراسات التى قام بها قسم التحكم فى تلوث المياه بالمركز القومى للبحوث ؛ توجد أدلة واضحة على أن تلوث النفايات فى معظم الصناعات هو نتيجة مباشرة لعمليات انتاج قليلة الكفاءة ، واذا أمكن تحسين الكفاءة الصناعية قلت فى نفس الوقت كميات الملوثات ، كما أن أكثر من نصف الطاقة المستعملة فى كثير من الصناعات تضيع هباء ، وهذه ترفع من درجة حرارة المياه الخارجة ، فتسبب التلوث الحرارى الذى ينتج عنه نقص الاكسجين المذاب –

مما يحول دون تكاثر الأحياء المائية فى هذه المجارى . وبدلا من الانفاق على إقامة صهاريج لتبريد المياه وتصريف الحرارة فى الجو ، يمكن بعد تحسين كفاءة التصنيع استخدام الحرارة المتبقية استخداما أفضل ، مثل تدفئة الصوب الزراعية ، أو فى عمليات صناعية أخرى .

وفى كثير من الصناعات المعدنية والزراعية وصناعات الزيوت والصابون ، تحتوى النفايات على مواد خام ومنتجات مصنعة – تشكل خسارة مالية لهذه الصناعات .

ولا شك أنه فى السنوات القادمة سوف تنشأ تقنيات تمنع أو تحد من التلوث ، فتطور إعادة استخدام النفايات بهدف المحافظة على المواد وعلى الطاقة .

الوحدة القومية لحماية نوعية المياه :

قام المركز القومى لبحوث المياه التابع لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية باستحداث الوحدة القومية لحماية نوعية المياه فى مصر لتوفر المساعدات الفنية للجهات المعنية بنوعية المياه ، فتقدم المعلومات المطلوبة والمشورة الفنية عن نوعية المياه – لصانعى السياسة المائية ومتخذى القرار . وللهيئات الدولية المانحة ، كما تقوم بالمساعدة فى تجميع المعلومات عن نوعية المياه للجامعات والمنظمات العلمية ، وتنشر هذه المعلومات ، وتبين مدى صلاحية المياه للأغراض المختلفة ، وذلك من أجل المحافظة على البيئة ، ونشر الوعى البيئى بين المهتمين بهذا الموضوع ، كما تمد وسائل الاعلام بكافة البيانات اللازمة . وتنشر الوحدة تقارير دورية عن جودة المياه فى مصر ، ومدى صلاحيتها للاستخدامات المختلفة .

وتدل آخر البيانات التى نشرتها هذه الوحدة على أن حالة تلوث المياه قد تجاوزت حد الخطورة فى البحيرات الشمالية ، وأنها تقترب من حالة الخطورة فى الفيوم وغرب الدلتا ، ثم شرق ووسط الدلتا ، وتقل فى القاهرة والوجه القبلى .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة ، وما ثبت من ضرورة ترشيد استخدام مياه النيل والمحافظة عليها من التلوث ، والعمل على زيادة حصة مصر فيها – يوصى بما يأتى :

أولا: ترشيد استخدام المياه:

فى مجال الرى :

* أهمية الاستمرار فى مشروع تطوير الرى فى الأراضى القديمة الذى يوفر ١٠ – ١٥٪ من مياه الرى فى هذه الأراضى ويزيد من انتاجيتها بنسبة ١٥ – ٢٠٪ . وللمساعدة فى تمويل هذا المشروع يطالب حائزو الأراضى المطور ريها بدفع تكاليف تطوير المساقى ؛ مقسطة على ١٠ أو ١٥ سنة بدون فوائد ، على غرار ما تم فى الصرف المغطى .

* يشترط للتصريح برى الأراضى الجديدة من مياه النيل ؛ استعمال الرى بالرش أو بالتنقيط ، ولا يجوز استعمال الرى بالغمر ، مع الرقابة التامة على دوام استعمال هذه الوسائل .

* الانتفاع بكل مياه النيل التى تطلق من فرعيه فى البحر المتوسط برى مساحات جديدة رية تكميلية ، أو بتخزينها فى إحدى البحيرات الشمالية – لاضافتها لمياه الرى فى فصل الصيف .

* الاستمرار فى سياسة إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى للرى بعد خلطها بمياه النيل ، بشرط

صلاحية المياه المخلوطة من حيث نسبة الملوحة ودرجة التلوث .

* العمل على زيادة دور الارشاد الزراعى فى توعية المزارعين على الاستخدام الأمثل للمياه .

* ينبغى استخدام الهندسة الوراثية لانتاج المحاصيل ذات الاحتياجات المائية القليلة ، وأيضا النباتات التى تتحمل الجفاف ونسبة من الملوحة .

فى مجال الصناعة :

* أن يراعى فى استخدام المياه فى الصناعة توظيف التقنيات الصناعية التى تستخدم أقل كمية من المياه والتى تسمح باعادة استخدامها .

فى مجال مياه الشرب والأغراض المنزلية :

* يجب ترشيد استخدام المياه للشرب والاغراض المنزلية ، وذلك بتجديد شبكات المياه القديمة ومداومة صيانتها ، واستخدام كافة وسائل الاعلام للدعوة الى التعريف بقيمة المياه وضرورة المحافظة عليها .

ثانيا : حماية مياه النيل من التلوث :

للمحافظة على مياه النيل من التلوث ؛ لابد من التعاون بين الوزارات المختصة فى تطبيق القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الخاص بحماية النيل والمجارى المائية من التلوث ، بعد اتخاذ اللازم لتعديل القانون المذكور ، وتشديد العقوبات الواردة به على من يخالفونه وذلك ، على النحو الآتى :

* أن تعمل وزارة الصناعة على إلزام المصانع بمعالجة مخلفاتها قبل صرفها فى النيل أو المجارى المائية .

* أن تعمل وزارتا الاسكان والمجتمعات العمرانية على معالجة الصرف الصحى قبل إلقائه فى النيل أو المجارى المائية قبل معالجته معالجة تطابق المواصفات الواردة فى اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه .

* أن ترشد وزارة الزراعة استعمال الأسمدة الكيمائية ومبيدات الحشائش والمبيدات الحشرية ، واختيار الأنواع التى لاتحتوى مواد سامة أو ضارة بالانسان والحيوان .

* أن تعمل وزارة الاشغال والموارد المائية على إبعاد مياه الصرف الملوثة عن النيل والترع .

ثالثا : زيادة حصة مصر من مياه النيل :

لزيادة حصة مصر من مياه النيل - وهى ضرورة ملحة لابد من تحقيقها فى السنوات الأولى من القرن القادم - ينبغى :

* العمل على الاتفاق مع حكومة السودان لاتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال المرحلة الأولى من قناة جونجلى والتى توقف العمل فيها منذ عام ١٩٨٣ بسبب الظروف الامنية فى جنوب السودان .

* دعم هيئة تكنونيل الممثلة لجميع دول حوض النيل ؛ حتى تستطيع القيام بدراسات تفصيلية لبعض مشروعات أعالى النيل ، تمهيدا لتنفيذها ، بعد الاتفاق على نصيب كل من الدول التى سوف تنتفع من كل مشروع . كما يجب تعميم نظام التليمترى على نهر النيل وجميع روافده لتتمكن مصر من معرفة مناسيب النهر وتصرفاته فى حينها ، وأن يتم تحديد مواقع محطات أخذ عينات المياه وتحليلها لمراقبة نوعية المياه .

* أن مصر - مع تمسكها بحقوقها المكتسبة فى مياه النيل طبقا للقوانين والأعراف الدولية - ليس لها أن تسمح باستخدام أية قطرة من مياه النيل خارج حدودها ، ولا أن تساوم على أى جزء من نصيبها .

الآفاق الحالية والمستقبلية للحياة البرية

دأب الانسان والحيوان منذ عصور سحيقة – حيث كانت المحيطات ممتلئة بالاسفنجيات العملاقة والجليد يغطي سطح الكرة الارضية – على الترحال بين القارات المختلفة ، ناقلا معه مختلف النباتات أو بذورها ، ثم ذاب الجليد وانعزلت كل قارة محتفظة بما لديها من كائنات ، سواء الإنسان أو الحيوان أو الطيور أو النباتات ، وكانت كلها فى حالة برية . أى لاسيطرة إلا للطبيعة عليها . ثم دارت دورة الزمن وتعلم الإنسان الزراعة واستأنس بعض الحيوانات والطيور بينما ظل الباقى بريا ، وظهرت القرى والمدن ، وبدأ ضغط الانسان على الطبيعة ، ونشأ التلوث البيئى ، واخترعت الاسلحة الفتاكة واستخدمت فى الصيد ، واتخذ الانسان من صيد الحيوانات والطيور حرفة لاكتساب العيش ، ثم اتخذها للرياضة والترويح عن النفس ، ثم للتجارة والربح السريع . وبدأت أعداد الحيوانات والطيور المتواجدة بالطبيعة فى التناقص ، بل إن كثيرا منها قد انقرض ، الى أن ظهرت الدعوة إلى الحفاظ عليها من الانقراض فيما يسمى « صون الطبيعة والموارد الطبيعية » .

تعريف الحياة البرية :

هى كل كائن حى يعيش طليقا متفاعلا مع الطبيعة دون تدخل الانسان . وتنقسم الحياة البرية الى قسمين رئيسيين هما :

١ – كل الكائنات الحيوانية مثل الثدييات والطيور والزواحف ، وكذلك الكائنات البحرية .. وهى تسمى FAUNA .

٢ – النباتات بكل أنواعها وهى تسمى FLORA .

وعلى الرغم من أن لكل دولة حيواناتها ونباتاتها البرية ، إلا أن علماء الحياة البرية لايعترفون بالحدود الدولية ، ويعتبرون الحياة البرية ملكا للبشرية جميعا . فاذا تعرض حيوان أو نبات للانقراض فى أى مكان فى العالم ، اهتزت لهذا جميع الجمعيات والهيئات العلمية فى شتى بقاع الأرض وسارعت للحفاظ عليه ، وذلك لما لهذه الكائنات من قيم مختلفة عديدة .

الحياة البحرية :

تتميز مصر بمساحات مائية شاسعة ، فسواحلها تطل على البحرين المتوسط والأحمر بالإضافة إلى البحيرات الشمالية والنيل وفروعه والبحيرات الداخلية وبحيرة ناصر التى تعتبر من أكبر البحيرات الصناعية فى العالم . ويبلغ طول السواحل المصرية على البحر المتوسط حوالى ١١٠٠ كيلومتر . وتصل مساحة الرصيف القارى الى ١٤٣٧٠كم٢ حيث لايتجاوز عمق الماء ٢٠٠ متر وهو قاع طينى رملى ، ويصل أقصى عرض الرصيف القارى ٧٠ كيلومتراً أمام الدلتا . وتمتد سواحل مصر على البحر الأحمر بطول ١٢٢٠ كيلومتراً بالاضافة لخليجى السويس والعقبة وقناة السويس . وتبلغ مساحة المياه الداخلية (النيل وروافده والبحيرات والبرك وقنوات الرى الخ) حوالى ٨,٤٧ ألف كم٢ (٢,٢ مليون فدان) ، كما تبلغ مساحة البحيرات المالحة قارون والبردويل وبورفؤاد والبحيرات المرة ، ووادى الريان – حوالى ١١٧٣كم ، (٣٤٦ ألف فدان) ومساحتها عند منسوب ١٨٠ متر فوق سطح البحر حوالى ٥٢٤٨كم٢ (ما يربو على مليون فدان) .

ويتضح من ذلك ماتتمتع به مصر من مساحات مائية متنوعة ، فالبحر الأحمر يتميز بثروة فريدة من الشعاب المرجانية ، ومابها من أعداد هائلة من الكائنات البحرية حيوانية ونباتية . وكل هذه الأحياء تعتبر ثروة قومية لما تحتويه من مواد وراثية هامة يكشف العلم يوما بعد يوم أهميتها

العلمية . وبالرغم من الدراسات المتنوعة والعديدة عن الكائنات التى تعيش فى البحر الأحمر ، إلا أن الكثير منها لم يكتشف بعد ، ولم يتمكن العلماء من تحديد أهميته . كما تتميز المياه المصرية بالبحر المتوسط – والذى يقع فى المنطقة المعتدلة – بثروة من الكائنات البحرية حيوانية ونباتية ، منها الطحالب والحشائش البحرية ، بالإضافة لبعض الانواع الممتازة من الاسفنج والمرجانيات ذات الأهمية الاقتصادية . أما المياه الداخلية (وهى النيل ، والبحيرات منخفضة الملوحة والعذبة ولاسيما بحيرة ناصر) ، فهى بيئة تحتوى على الكثير من الأحياء : نباتية وحيوانية .

ومن المعروف أن المياه البحرية والعذبة من أهم مصادر الغذاء البروتينى للإنسان ، إذ يتزايد الطلب عليه مع الزيادة المطردة فى السكان . ومن أهمها الأسماك والقشريات والصدفيات والرخويات بانواعها وغير ذلك من الأحياء حيوانية كانت أو نباتية . وكذلك المزارع السمكية التى وضعت لها استراتيجيات للتوسع فيها ، سواء بإقامة تلك المزارع بالقرب من مصادر المياه العذبة ، أو المزارع البحرية التى ينبغى التوسع فيها .

أما الطلب على الأسماك والأحياء المائية فيتزايد باستمرار ، بحثا عن الطاقة الإنتاجية للمخزونات السمكية ، والتى بلغت على النطاق العالمى فى السنوات الأخيرة ذروتها لكثير من بعض الأنواع من الأسماك والقشريات .

وجدير بالذكر أن البحار والمياه العذبة لاتمد الانسان بالغذاء من أسماك وغيرها من الأحياء فحسب ، ولكنها تحتوى على ثروة قومية من التنوع البيولوجى (الحيوى) لجميع الكائنات المائية التى تلعب دورا هاما فى الحفاظ على التوازن البيئى ، وتعتبر أساسا فى الشبكة الغذائية ، والتى اذا حدث بها خلل ما فسوف تؤثر على مستوى انتاجية الأسماك وغيرها ، بالاضافة الى أن هذا الخلل يؤدى الى انقراض أنواع معينة من الكائنات التى لها أهمية قصوى فى حفظ التوازن البيئى .

الحياة البرية النباتية (الفلورة):

هذا وتشتمل الفلورة المصرية على مايزيد عن ٢٠٩٠ نوعا نباتيا بريا ، تتبع ٧٣٢ جنسا وتنتمى لـ ١٣٠ فصيلة . وتتوزع هذه الأنواع فى المناطق الجغرافية النباتية السبع على النحو التالى :

منطقة البحر المتوسط ٩٠٠ نوع .
منطقة النيل ٥٣٤ نوعا .
منطقة الواحات ٣٣٥ نوعا .
منطقة البحر الأحمر ١٣ نوعا .
منطقة الصحراء ٧٦٥ نوعا .
منطقة سيناء ٥٢٧ نوعا .
منطقة جبل علبه ٣٢٣ نوعا .

وتصل نسبة الأنواع النادرة جدا الى نحو ٤٠.٥٧٪ (٨٥٠ نوعا) ، أما الأنواع النادرة فتصل نسبتها لنحو ٢٧.٠٦٪ (٥٦٧ نوعا) وهذه الأنواع تقع فى دائرة المعاناة ، إذ تتعرض للانقراض أو يهددها الخطر الذى قد يودى بحياتها . أما بقية الانواع (٦٧٨ نوعا) وهى تمثل نحو ٣٢.٣٦٪ فمن المعتقد أنها شائعه الوجود وتتردد فى كل أو معظم المناطق الجغرافية السبع .

وتجدر الاشارة الى أن عدد الأنواع النباتية التى تمثل الفلورة المصرية قد زاد ليصل الى نحو ٢٥٠٠ نوع ، وذلك نتيجة للمراجعات التصنيفية الدقيقة الجادة والتى أجريت فى غضون السنوات القليلة الماضية .

المحميات الطبيعية فى مصر :

فى اطار التنمية المتواصلة وكخطوة ناجحة لتنفيذ الاستراتيجية القومية لحماية الثروات القومية الطبيعية والبرية المهددة ، تم إعلان أربع عشرة منطقة كمحميات طبيعية ، منها المحميات الاتية :

محمية وادي العلاقى :

الموقع: يقع وادى العلاقى على بعد ١٨٠كم جنوب أسوان فى الجهة الشرقية من بحيرة ناصر بين خطوط عرض ٢٠ – ٢٢ ، ١٠ – ٢٢ شمالا ، وطول ٤٠ – ٣٢ ، ٤٠ – ٣٣ شرقا ، وهى واحة من أعظم شبكات تصريف المياه فى الصحراء الشرقية . ويبدأ الوادى من هضبة الجبال التى تفصل شاطىء البحر الأحمر عن وادى النيل ، ويمتد وادى العلاقى حوالى ٢٧٥كم .

الأغراض هى :

– الحفاظ على المصادر الوراثية للنباتات بالوادى .

– الحفاظ على الحياة البرية وخاصة الحيوانات والطيور .

– منطقة للبحوث العلمية الأساسية .

وقد قسمت المحمية لثلاث مناطق :

– منطقة بحوث علمية أساسية .

– منطقة انتقال و يسمح فيها بالزراعات التقليدية والرعى .

– منطقة تدار بيئيا وتجرى بها المشروعات البحثية التى تهدف الى التوصل لطرق استخدام الأرض بمتطلبات بيئية ، تجعل منها تنمية متواصلة .

الحياة البرية الحيوانية :

يوجد بالمنطقة حوالى ١٥ نوعا من الثدييات منها الغزال والضبع والقط الرملى ، ويوجد حوالى ستة عشر نوعا من الطيور المقيمة . والأنواع الموجودة بكثرة هى : الأبلق الأبيض ، العنز ، القنبرة المتوجة .

وهناك بعض الزواحف الخطيرة مثل الحية القرعاء قد تتواجد بعض الأحيان وكذلك بعض أنواع العقارب (الكربه) .

وتتميز المنطقة بعدد كبير من اللافقاريات ، يعيش معظمها تحت الشجيرات للاختفاء من الحرارة والجفاف ، وهى صغيرة الحجم ومعظمها من النمل والخنافس ، ولها دور فى التوازن البيئى وفى خصوبة التربة .

ومن الطيور التى توجد بالمنطقة : أبو ملعقة – الرخمه المصرية – الاوز المصرى – القنبرة – العنز الابيض – البلشون – الأبلق .

الخطة المستقبلية لمحمية وادى العلاقى:

– عمل تقييم شامل لسلوك النباتات والحيوانات الصحراوية .

– تخصيص مساحة لتكون منطقة تجارب .

– إدخال الأنظمة الزراعية الحديثة التى تفى بمتطلبات حماية الطبيعة والموارد الطبيعية .

– تدريب الطلاب والخريجين .

– الزيارات السياحية والتى يمكن تنظيمها لتحسين اقتصاد المنطقة .

– تشجيع الصناعات الحرفية التقليدية والحفاظ على الشكل والطابع التقليدى للأرض .

محمية علبة الطبيعية :

الموقع: تقع منطقة علبة فى الجزء الجنوبى الشرقى من الصحراء الشرقية ، وتعتبر من أهم المناطق الغنية بالحياة البرية .

ونظرا لتباين النظم البيئية بالمنطقة من جبال ووديان ومناطق سهلية وساحلية وبحرية ، وكذلك زيادة الأمطار بها نسبيا عن المناطق الصحراوية الأخرى – نجد أنها تحتوى على غالبية أنواع الحيوانات والطيور المهاجرة والمقيمة والزواحف والنباتات البرية المصرية . وجدير بالذكر أن كثيرا من هذه الكائنات مهدد بالتدهور أو الانقراض ، نتيجة للتاثير المدمر للنشاطات البشرية بهذه البيئات أو بالقرب منها .

ومن أهم الحيوانات التى تتميز بها جبال علبة : الماعز الجبلى – الحمار البرى – الوبر – الغزال المصرى – الأرنب الجبلى – القط البرى – الطيور – النعام – الحجل – الرخمة المصرية ، وأنواع كثيرة من النسور والعقبان والصقور والسلاحف البحرية وغيرها . كذلك وجد أنواع عديدة من الثعابين وخصوصا الحيات والسحالى والعقارب والحشرات .

وتتفرد بعض مناطق علبة بوجود آثار تاريخية متميزة ترجع إلى العصور المختلفة ، ومن أهم القبائل التى تعيش فى هذه المناطق : البشارية ويليها العبابدة ثم الرشايده ويقيمون فى مناطق مختلفة أهمها : الشلاتين – أبو رماد – حلايب – أبرق – الشاذلى – أبو غصون – مرسى علم .

ونظرا لطبيعة وقسوة الظروف فى تلك المناطق الوعرة ، نجد أن الانسان بها يميل الى أن يكون محافظا على البيئة وثرواتها ، حتى لا يهددها خطر الفناء .

وتتكون هذه المحمية من :

- محميات جزر البحر الأحمر وغابات المنجروف الساحلية .
- محمية أبرق .
- محمية الدئيب .
- محمية جبل علبة .

ويعتبر صيد الحيوانات البرية أو إزعاجها فى مناطق تواجدها أو الاتجار فيها أو حيازتها – وكذلك تقطيع الأشجار والنباتات البرية – من الأمور التى يعاقب عليها القانون بالحبس أو الغرامة .

الكساء الخضرى بمحميات علبة الطبيعية:

تعتبر مناطق جبال علبة غنية بأنواع عديدة من النباتات والأشجار ، وتوجد بها مئات الأنواع من النباتات التى لاتتواجد فى أى مكان آخر فى العالم وتتميز الوديان بوجود أشجار السنط والحنظل والعشب ، ويعتبر الكساء النباتى مصدرا أساسياً للغذاء والمأوى لعديد من الحيوانات البرية عموما ، ومن بينها المستأنسة كالأغنام – الجمال – الماعز وغيرها . كذلك توجد أشجار المنجروف على امتداد شواطىء البحر الأحمر وخصوصا منطقة حماطة ، وكذلك الشعب المرجانية والجزر التى تعتبر المأوى لعديد من السلاحف البحرية والطيور .

وتجرى العديد من الدراسات العلمية لاستغلال المنطقة فى المستقبل القريب ؛ للاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة هناك ، ولتحقيق الرفاهية وضمان بقائها للأجيال القادمة .

المحميات المائية الطبيعية :

أولا: المحميات البحرية:

- **محمية رأس محمد** : من أهم المحميات البحرية بالشرق الأوسط ، نظرا لما تتمتع به من تنوع حيوى ، لوجود أعداد كبيرة من الحيوانات والنبات تتمثل فى : الشعاب المرجانية ومايعيش بها من أسماك بأنواعها وقشريات ورخويات وجلد شوكيات وأسفنجيات ، وكلها ثروة قومية لما تحتويه من مواد وراثية . كما أن المنطقة غنية بالطحالب والحشائش المائية . وتشمل هذه المحمية : المنطقة حول جزيرتى تيران وصنافير التى يأوى اليها طائر الأوسبراى النادر ، بالاضافة الى وجود مظلات من نبات التنورى . وتجرى حاليا دراسة لحصر الأحياء بهذه المحمية .

- **محمية نبق** : تحتوى على العديد من الأنظمة البيئية المتنوعة ، بالاضافة إلى وجود الشعاب المرجانية وما بها من كائنات

بحرية ومظلات غنية من نبات التنورى الذى يعتبر بيئة مناسبة لكثير من الاحياء البحرية ، ويفيد فى صد الرياح والتيارات البحرية . كما تتميز هذه المحمية بانها ملوى لعدد كبير من الطيور المقيمة والمهاجرة .

- **محمية أبوجالوم** : تقع شمال محمية نبق ، وهى ذات طبيعة متميزة ، بما تحتويه من شعاب مرجانية وبيئات معينة غنية بانواع من الرخويات والجلدشوكيات والاسفنجيات .

- **محمية الزرانيق وسبخه والبردويل والاحراش الساحلية** : وهى تمتد من مدينة العريش حتى الحدود الدولية برفح بشمال سيناء ، وتمثل منطقة رئيسية تهاجر اليها الطيور من اقطار مختلفة من شرق أوروبا وشمال غرب آسيا وتركيا فى طريقها الى وسط وجنوب افريقيا ، وهذه الطيور منها النادر ومطلوب حمايتها على المستوى العالمى . كما يمثل اللسان الرملى – الفاصل مابين البحر المتوسط وبحيرة البردويل – مكانا مناسبا لوضع بيض الترسة الخضراء المهددة بالانقراض .

وجدير بالذكر أن هناك ٢٤٤ نوعاً من الطيور التى تنتمى الى ١٤ فصيلة ، توجد فى منطقة الزرانيق ، وهناك اتفاقيات عالمية للحفاظ عليها . ومن هذه الطيور : البجع – البشاروش – البلشون – أبوقردان – اللقلق – مرزة الجاج – الصقر – السمان – الحوله – الكروان – الطيطوى – النورس – خطاف البحر– القمرى – الوروار – الغراب – الهدهد – ابوفصاده – الحميراء – الابلق ، وغيرها .

- **محمية اشتوم الجميل وجزيرة تنيس (محافظة بورسعيد)** : من أهم المحطات الرئيسية للطيور المهاجرة خلال موسم الخريف والربيع ، كما أنها مشتى للعديد من هذه الطيور ، وتعتبر من المناطق المناسبة لتكاثر بعض أنواع الطيور .

ثانيا : محميات المياة العذبة :

جزر سالوجا وغزال والجزر الصغيرة بينهما (محافظة اسوان) : تتميز هذه المنطقة بسيادة أنواع نادرة من النباتات مثل السنط واللويت والهليجليج . ومن أنواع السنط : سنط الحراز والهتاب والجرسة والكلح والسنط العربى . وتعتبر هذه المنطقة مناسبة للطيور المقيمة والمهاجرة . وقد تم حصر أكثر من ٦٠ نوعا ، من بينها بعض الطيور النادرة المهددة بالانقراض على المستوى الدولى ، ومنها أنواع تعيش منذ قدماء المصريين وتعمل على تنظيف البيئة وحماية الانسان من مصادر التلوث ومن هذه الطيور : الواق – الهدهد – الأوز المصرى .

كما يضم الكساء الخضرى فى المنطقة حوالى ٩٤ نوعا مختلفا ، من بينها بعض النباتات التى تنفرد بها هذه الجزر خاصة على طول وادى النيل .

أهمية مصر للطيور المهاجرة :

تعد مصر بلدا ذا جاذبية للطيور المهاجرة على المستوى الدولى ، فهى تقع على المسارات الرئيسية التى تسلكها الطيور فى هجرتها أثناء انتقالها من مواطن تكاثرها صيفا فى أوربا وآسيا الى المناطق التى تقضى فيها الشتاء فى أفريقيا ، كما تعبر مصر مئات الآلاف من اللقالق والطيور الجارحة فى فصلى الخريف والربيع . والمناطق الرئيسية التى ترى فيها تجمعات كثيرة من الطيور المهاجرة هى : سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط ، وكذلك سيناء ووادى النيل . وتعتبر مصر مشتى هاما لبعض أنواع الطيور – خاصة الطيور المائية – إذ تمثل بحيرات مصر الشمالية ما يقرب من ٢٥٪ من مجموع الأراضى الرطبة بحوض البحر المتوسط ، وتمد هذه المناطق الطيور

المشتية بالغذاء اللازم لبقائها خلال فصل الشتاء حتى تعود لمواطنها وتتكاثر مرة أخرى .

وتضم مصر مواطن هامة للطيور المفرخة مثل الخطاف أبو بطن الذى يقيم أعشاشه صيفا فى جزر البحر الأحمر ، ثم يتجه جنوبا فى الشتاء . وتظهر فى مصر أيضا عدة أنواع من الطيور النادرة المهددة بالانقراض ، وأكثرها شهرة طائر الحبارى ، وهو زائر قليل يقضى الشتاء فى الصحارى المصرية وقد يقيم البعض منه بها .

ويعتبر التنوع البيولوجى (وهو مجموعة الكائنات الحية فى البحار والمياه العذبة) ثروة قومية ينبغى الحفاظ عليها . وثمة بعض النواحى لأهمية ذلك التنوع البيولوجى وهى :

– تعد المياه البحرية والعذبة مصدرا هاماً للغذاء الذى يتزايد الطلب عليه باستمرار بما فى ذلك الاستزراع البحرى ومزارع المياه العذبة . كما تجدر الاشارة الى أن البحار مصدر غنى بالحشائش البحرية ذات الاستخدامات المتعددة ، سواء لغذاء الانسان أو علف للماشية أو مصدر للطاقة وغيرها .

– يستخرج حاليا الكثير من العقاقير ذات الفائدة الطبية من معظم الكائنات البحرية ، ووجود هذه المواد الطبيعية ذات تاثير فعال ، وليست لها آثار جانبية اذا قورنت بالعقاقير الكيماوية ، وقد تركزت البحوث فى السنوات الأخيرة لدراسة ما تحتويه الكائنات البحرية من مواد فعالة لكثير من الأمراض المستعصية كالسرطان وغيره ، كما اكتشف العلماء أن إحدى الغلاليات (لتينوكيتات) بالبحر المتوسط تقوم بإفراز مادة ذات تاثير مدمر على الأورام السرطانية ، وكذلك نوع آخر من البرايوزوا يحتوى على مادة فعالة ومميتة للأورام السرطانية . وهذه المواد تبحثها معاهد بحوث الأورام بالولايات المتحدة الامريكية تمهيدا لاستخدامها للعلاج .

فالكائنات البحرية تحتوى على العديد من المواد الفعالة والتى لم تكتشف بعد ، لذلك فإن المحافظة على التنوع البيولوجى تمثل مطلبا قوميا لما تحتويه من مواد سيكشف عنها العلم مستقبلا لما فيها من فائدة للانسان .

– أن الكثير من الكائنات البحرية ، وخاصة الطحالب والحشائش والسيانوبكتريا وغيرها كمواد خام ، يدخل فى الكثير من الصناعات .

– أن البحر الاحمر وما يتميز به من شعاب مرجانية يعد مصدرا لاستخراج بعض المواد الصلبة التى تعتبر من أقوى مواد البناء ، مثل الرمل المستخرج من المرجان الميت وصخور المرجان وغيرذلك .

– تؤدى حيوية الشعاب المرجانية بطول الشواطئ المصرية بالبحر الأحمر الى المحافظة على الشواطئ من التاكل ، نظرا للحماية التى تقدمها تلك الشعاب من تاثير الأمواج والعواصف .

– تعد دراسة التنوع البيولوجى بكل المياه المصرية وسيلة لإلقاء الضوء على النظم البيولوجية للتعرف على ميكانيكية عملها . كما أن دراسة السجل الحضرى للأحياء البحرية تلقى الضوء لفهم المناخ العالمى ، وتوضح مدى تاثير البحار والمحيطات على المناخ العالمى .

– تعتبر الكائنات الحية بالبحار والمياه العذبة ثروة للمادة الوراثية ، والتى تزايدت أهميتها فى السنوات الأخيرة فى ظل التقدم السريع للهندسة الوراثية . وأن هذه الكائنات مهما كانت دقيقة وليست لها الآن أهمية اقتصادية مباشرة ، فقد تكون – مستقبلا – مصدرا لمواد وراثية هامة .

★ المشكلات التى تواجه خطة التنفيذ لحماية الحياة البرية :

هناك العديد من المشكلات التى تواجه خطة الحفاظ على الحياة البرية ، وتؤدى الى تناقص الكثير من الأنواع المصرية من الحيوانات

والطيور والنباتات التى توجد فى البيئة المصرية وتعرضها للفناء ، مثل :

– الصيد الجائر أو العشوائى للعديد من الحيوانات البرية بغرض الرياضة والتغذية وخاصة تلك الأنواع التى تجذب اهتمام السياح العرب مثل : الغزال المصرى – الابيض – الماعز الجبلى أو التيتل – الكبش – الأروى ، وذلك بهدف القنص أو التغذية على لحمها ، والاستفادة بالجلد والقرون بعد تحضيرها ، وكذلك صيد الطيور وخاصة الطيور الجارحة مثل النسور والعقبان وأهمها الصقر الحر وصقر الغزال – لاستخدامها فى التدريب على الصيد والقنص ، وطائر الحبارى ، وغير ذلك من الطيور المائية والطيور الجوائم والخواضة وغيرها ، وبيعها لبعض الصيادين ، وكذلك نقص الوعى البيئى لدى قاطنى هذه المناطق النائية من قبائل وبدو ، وصيدهم للأنواع المفترسة من الحيوانات آكلة اللحوم كالنمر والضبع والفهد ، وكلها آخذة فى التناقص الشديد ، بالرغم من أن سلالة الفهد الموجودة فى منطقة منخفض القطارة وواحة سيوه من السلالات النادرة ، وكذلك الثعالب والذئاب وغيرها لاستخدام فرائها فى التصنيع والاتجار.

وتقضى رياضة الصيد على عشرات الألوف من الطيور المهاجرة كل عام .

– يؤدى استخدام المبيدات لمقاومة الآفات الزراعية الى أضرار كبيرة بالبيئة وبالحيوانات ، خاصة وأن بعضها له آثار تراكمية قد تودى بحياة الحيوان وتؤدى الى قتل العديد منها . وهذا يؤثر بشكل واضح على التوازن البيئى كما لوحظ فى علاقة القوارض بالطيور الجارحة ، وكذلك البرمائيات التى تعتبر كمنظفات للبيئة من الحشرات الضارة .

– التلوث الناتج عن النفايات وبقايا المصانع الكثيرة وشركات الأدوية ووسائل النقل والمواصلات وغير ذلك ، وقد لوحظ أخيرا ارتفاع نسبة التلوث فى بحيرات الدلتا خاصة بحيرة المنزلة ، بسبب مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى من القاهرة والمدن المجاورة .

ونتيجة للبحوث والدراسات المستمرة عن الأراضى الرطبة الهامة كمأوى للطيور المائية والتغييرات التى تتعرض لها نتيجة عوامل التلوث المختلفة ، فقد لوحظ أن عناصر التلوث وراء التغير الأساسى فى أنواع وأعداد الطيور التى تتواجد بالمنطقة ، بالاضافة الى التلوث الناتج عن البترول فى معظم سواحل الجمهورية ، خاصة فى منطقة البحر الاحمر ، مما أثر على الطيور المهاجرة والمستديمة .

ونتيجة لذلك انكمشت مساحة الأراضى الرطبة فى مصر ، وخاصة البحيرات الممتدة على شاطئ البحر المتوسط .

– تدمير البيئات الطبيعية لأماكن تواجد الحيوانات ، وذلك نظرا لامتداد العمران وانتشار القرى السياحية والمبانى ، وتضاعف أعداد السكان فى بعض المناطق المستصلحة .

التشريعات البيئية :

ازداد الاهتمام الدولى والقومى تجاه حماية البيئة وحماية الموارد الطبيعية فى مصر ، وصدر العديد من القرارات الوزارية التى تنظم الصيد والأنواع المسموح بصيدها والاتجار فيها : حية أو ميتة أو مخلفاتها أو مشتقاتها أو مصنعاتها بالاضافة الى قانون الزراعة الموحد رقم ٥٣ لسنة ٦٦ والقرار رقم ٢٨ لسنة ٦٧ المنفذ له بتحديد أنواع الطيور والحيوانات والتى تنطبق عليها أحكام القانون الممثلة فى المادة ١١٧ منه ، وكذلك قرارات مجلس الوزراء لاعلان بعض المحميات والمواد التنفيذية للقانون وعقوباته .

وتخلص هذه القرارات فيما يلى :

١) قانون وزارة الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ والقرارات الوزارية المنفذة له ، وتشمل :

– قرار ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بحظر صيد الطيور الجارحة النافعة للزراعة وبعض الحيوانات البرية مثل : الماعز الجبلى والكبش الأروى وأنواع الغزال والفهد والنمر ، كما ينظم صيد السمان .

– قرار ٣٤٩ لسنة ١٩٧١ بانشاء الجهاز التنفيذى للحفاظ على الحياة البرية واختصاصاته .

– قرار ٤٧٢ لسنة ١٩٨٣ بحظر صيد كافة أنواع الحيوانات البرية فى مناطق الزرانيق والبردويل وسانت كاترين وجزيرة تيران (وهو قرار وزارى) .

– قرار ٧٠١ لسنة ١٩٨٣ بانشاء محميات طبيعية فى مناطق العميد بمرسى مطروح وعلبة بالبحر الأحمر ، ويحظر صيد الحيوانات البرية بكافة أنواعها فى تلك المناطق .

– قرار ٤٢٤ لسنة ١٩٨٢ باعتبار محمية بحيرة البردويل (الزرانيق وسبخه البردويل) محمية يحظر فيها صيد الطيور بكافة أنواعها (قرار محافظة شمال سيناء) .

– قرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٢ بحظر صيد الحيوانات البرية بجميع أنواعها ، وخاصة الأرانب البرية والغزال فى مرسى مطروح (محافظة مطروح) .

– قرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ بحظر صيد جميع الحيوانات البرية بجميع أنواعها وكذا تقطيع الأشجار (محافظة مطروح) .

– قرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٣ بحظر صيد جميع أنواع الصقور والعقبان وطائر الحبارى بمناطق وجودها .

– قرار رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٨٤ بحظر صيد أو تداول التمساح النيلى والورل الجبلى والنيلى أو تدمير أماكن وجودهم وتكاثرهم .

– قرار وزارة العدل رقم ٢٣٤٤ لسنة ١٩٨٣ يقضى بتخويل رئيس ومديرى وأخصائى جهاز حماية الحياة البرية بوزارة الزراعة صفة مامورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع فى دائرة أعمالهم الوظيفية .

– قرار ١٥ لسنة ١٩٨٠ بحظر صيد الأسماك واستخراج الشعب المرجانية برأس محمد (محافظة جنوب سيناء) .

٢) قانون المحميات الطبيعية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ يحرم صيد أو تداول الحيوانات البرية بكافه انواعها أو تدمير بيئاتها الطبيعية فى تلك المناطق ، وقرارات رئاسة مجلس الوزراء المنفذة له ، وتشمل :

– قرار ١٠٦٨ لسنة ١٩٨٣ باعلان محمية طبيعية فى منطقة رأس محمد وجزيرتى تيران وصنافير بجنوب سيناء .

– قرار ١٤٣٩ لسنة ١٩٨٥ باعلان محميات طبيعية فى مناطق الزرانيق والبردويل والأحراش الشمالية بشمال سيناء .

– قرار ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ ، قرار رقم ١١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باعلان محميات طبيعية فى منطقة علبة بالبحر الأحمر .

– قرار ٦٧١ لسنة ١٩٨٦ باعلان محمية طبيعية فى منطقة العميد بمرسى مطروح .

– قرار ٩٣٨ لسنة ١٩٨٦ باعلان محمية طبيعية بجزر سالوجا وغزال والجزر الصغيرة بينها بأسوان .

– قرار ١٢٢٧ لسنة ١٩٨٦ بخصوص إضافه بعض من الطيور النافعة للزراعة والبط « قرار وزير الزراعة » .

– قرار ٤٥٩ لسنة ١٩٨٨ بانشاء محمية طبيعية بمنطقة اشتوم الجميل وجزيرة تنيس بمحافظة بورسعيد « قرار رئيس الوزراء » .

– قرار ٩٤٢ لسنة ١٩٨٩ بانشاء محمية طبيعية بمنطقة وادى الأسيوطى بالصحراء الشرقية « قرار رئيس مجلس الوزراء » .

– قرار ٩٤٣ لسنة ١٩٨٩ بانشاء محميتين طبيعيتين

بمنطقة وادى الريان وبحيرة قارون بالفيوم « قرار رئيس مجلس الوزراء » .

- قرار ١٤٠٢ لسنة ١٩٩٠ بحظر صيد الزواحف حسب الكشف المرفق « قرار وزير الزراعة » .

- قرار ٩٠ لسنة ١٩٩٠ بحظر صيد أو قتل أو امساك الكروان رفيع المنقار والطيور المشابهة له « قرار وزير الزراعة » .

- قرار ٣٦ لسنة ١٩٩٠ ، قرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٩ بخصوص صيد وتصدير الضفادع .

- قرار ١٥١١ بانشاء محميتين طبيعيتين فى منطقة نبق وابوجالوم بمحافظة سيناء .

- قرار ١٠١٢ لسنة ١٩٩٢ تعديل للقانون رقم ٥٣ المادة ١١٧ .

- قرار ١١٢١ لسنة ١٩٩٣ بتخصيص منطقة وادى الرشراش كمركز للتربية والاكثار .

الاتفاقيات الدولية :

انضمت مصر الى العديد من الاتفاقيات الدولية التى تنظم التعامل فى هذه الأنواع من الحيوانات والطيور وحماية أماكن وجودها ومعيشتها ، مثل :

- معاهده الاراضى الرطبة ذات الأهمية الدولية سنة ١٩٧١ خاصة للطيور المائية أو معاهدة رامسار : وتنص بنود الاتفاقيات على الالتزام التام للدول الأطراف المتعاقدة بحماية الأراضى الرطبة كالبحيرات المعلنة دوليا . وتضم القائمة ٣٢ موقعا تقريبا تغطى مساحة تقارب ٢٥ مليون فدان .

- ميثاق التجارة الدولية لحماية الحيوانات البرية والنباتات المهددة بالانقراض CITES ميثاق واشنطون سنة ١٩٧٣ : وقد أصبحت أعداد الدول الأطراف الآن حوالى ١١٥ دولة ، حيث تقوم سكرتارية هذه الجمعية الدولية التجارية بتنظيم التعامل التجارى فى الأنواع المدرجة ببنود الاتفاقية وملحقاتها المكونة من ثلاثة أجزاء .

- اتفاقية بون للحفاظ على الفصائل المهاجرة سنة ١٩٧٩ بشأن الكائنات البرية والطيور المهاجرة التى تعبر حدود الدول والقارات المختلفة اثناء مواسم معينة من السنة : وتنص هذه المعاهدة على تقديم الحماية الكافية للأنواع المهاجرة المسجلة فى القائمة رقم ١ ومنع صيدها وتقليل محاولة الاضرار بالبيئة الطبيعية لها . كما عقدت اتفاقيات أو معاهدات مشتركة بين الدول المشتركة فى الحدود الجغرافية أو الاقليمية لحماية الأنواع المسجلة فى الملحق رقم ٢ من الاتفاقية .

والهدف الثانى للمعاهدة هو اجراء اتفاقيات ثنائية أو اقليمية لصالح الانواع المسجلة فى القائمة رقم ٢ : هذه الأنواع تتطلب حماية ، سواء كانت مهددة بالانقراض أو لم تكن .

وهذه الاتفاقية مفتوحة لتنضم اليها الدول التى توجد بها هذه الأنواع الحيوانية وإن لم تكن أعضاء فى اتفاقية بون .

- اتفاقية حماية التراث العالمى الثقافى والطبيعى (١٩٧٢) أو معاهدة اليونسكو للتراث العالمى : وهى أول اتفاقية دولية تضع أساسا تشريعيا واطاراً ماليا واداريا دائما للعمل به ، والهدف من هذه الاتفاقية هو جذب الانتباه والحفاظ على المناطق الطبيعية والثقافية ذات القيمة العالمية البارزة . وهذه الاتفاقية التى تضم ٨٣ دولة عضوا أسستها منظمة اليونسكو .

- معاهدة الحفاظ على الحياة البرية الأوربية وبيئاتها الطبيعية أو معاهدة بيرن (١٩٧٩) : يهتم مجلس المعاهدة الاوربية بجميع جوانب حماية البيئات الطبيعية البرية ، كما يهتم بحماية عدد كبير من أنواع الحيوانات ومعظم الطيور البرية المهاجرة . وهذه

المعاهدة الاوربية مفتوحه لانضمام الدول غير الأعضاء فى المجلس الأوربى ، حتى يتحقق التامين الكامل لأنواع الطيور المختلفة على طول مسار هجرتها .

- المعاهدة الافريقية لحماية الطبيعة والثروات الطبيعية (١٩٦٨) : وهى معاهدة أسستها منظمة الوحدة الافريقية للمحافظة على البيئة وحسن استخدام وتنمية الحياة البرية ، وذلك بمجرد تصديق كل الدول المشتركة .

- اتفاقية ريودى جانيرو قمه الأرض « سنة ١٩٩٢ » : وتتركز أهم أهدافها فى دراسة التنوع البيولوجى ، وقد انشئت وحدة متخصصة بجهاز شئون البيئة التابع لمجلس الوزراء ، وذلك لحصر وتسجيل كافة الأنواع الموجودة بمصر من نباتات وحيوانات وكائنات بحرية وحشرات .... ، وتم اصدار العدد الأول لوحدة التنوع البيولوجى بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة فى عام ١٩٩٣ .

مؤسسات إدارة الحياة البرية فى مصر :

هناك عدة مؤسسات وجهات حكومية تعمل على حماية الحياة البرية ، سواء كانت حيوانية أو نباتية ، وهذه الجهات هى :

أولا : جهات حكومية :

- وزارة الزراعة : وهى المسئولة عن حماية ورعاية الحيوانات والطيور البرية ، واصدار تصاريح الصيد ، واقتراح الأنواع الممنوع

البرية ، وأسماء أنواع وتاريخ الحيوانات والطيور والنباتات المختلفة ، خاصة تلك المنقوشة على الآثار الفرعونية ، مما يخدم سياحة الحياة البرية .

- وزارة الداخلية : تقوم بتطبيق قوانين منع الصيد والتحفظ على المخالفين للقانون ، ومصادرة الأنواع التى تم اصطيادها بالمخالفة ، وتسليمها إلى الجهات المختصة ، وبحماية مفتشى الحياة البرية عند القيام بمهامهم .

- وزارة الدفاع : ممثلة فى خفر السواحل والحدود ، وهى تعمل على منع تهريب الانواع النادرة عبر منافذ التهريب ، كما تمنع صيد أنواع الكائنات البحرية أو تدمير البيئات البحرية أو الشعب المرجانية ، والتحفظ على كل من يدمر هذه البيئات - وخاصة السفن التى تدمر وتلوث البيئة البحرية - وتقدمه لجهات الادارة لاتخاذ ما يلزم .

- إدارة شئون المحميات الطبيعية التابع لجهاز شئون البيئة : وهى تقوم بإدارة المحميات الطبيعية والعمل على تنميتها ، وحماية الأنواع النادرة من الانقراض ، كما تقوم بعمل حملات توعية من خلال النشرات والكتيبات ، وتساعد الجمعيات الأهلية وتمولها .

ثانيا : هيئات وجمعيات غير حكومية :

هناك العديد من المنظمات والجمعيات الأهلية غير الحكومية لها اهتمامات بالحياة البرية ، وتعمل على التوعية بها والحفاظ عليها ، منها :

هذا الأمر يقتضى أن يشترك المسئولون عن هذه الورش والمصانع فى وضع الخطوط العريضة للمنهج الذى يحقق الهدف العام ، بما فيه من ممارسة مهنية ، ومواد علمية ومعارف نظرية ، يشتركون فى ذلك مع المسئولين فى وزارة التربية والتعليم ، وهنا سيكون من الأوفق أن تكون مناهج هذه المدارس الفنية مرنة ، فليس من الضرورى أن تكون المدرسة الصناعية فى المحلة الكبرى حيث الإنتاج الكمى بالجملة ، والأتوماتيكى الأداء ، شبيهة فى موضوعاتها الدراسية البيئية وبخاصة المواد الثقافية ، بالمدرسة الصناعية فى شبرا الخيمة ، أو فى الوادى الجديد ، أو فى أخميم بمحافظة سوهاج حيث تختلف تكنولوجية الإنتاج والخامات المستخدمة فيه .

المواد الثقافية فى مناهج التدريب المهنى:

١- تنقسم انشطة التدريب المهنى إلى :

أ - تدريب مهنى للحاصلين على الاعدادية العامة فيما يسمى بالتلمذة الصناعية ، وهو لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، ويطبق فى وزارة الصناعة (مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى) وفى بعض المصانع ، والمصانع الحربية .

ب - تدريب مهنى قصير مدته (من ٤- ١٦ شهرا) للمتسربين من التعليم بصفة عامه أو الراغبين الجدد فى الدخول الى سوق العمل ويطبق فى : مراكز التدريب الخاصة بجهاز التدريب للتشييد والبناء ، ومراكز التكوين المهنى والاسر المنتجة والشباب والرياضة ، والادارة المحلية ، وجمعيات تنمية المجتمع ، وبعض الشركات .

جـ - تدريب مهنى لرفع مستوى المهارة ، ويطبق عادة فى معظم الشركات وبعض أجهزة التدريب الحكومية وتتراوح مدته من ١ - ١٦ أسبوع بحسب الهدف ومستوى التدريب والتخصص

٢ - الجانب النظرى فى منهج التلمذة الصناعية يتضمن (بصفة عامة) مايأتى :

السنة الأولى

١ - خمس حصص مواد ثقافية تشمل عادة اللغة العربية (قواعد وتعبير وقراءة) ، التربية الدينية ، ومكتبات ، وتاريخ وجغرافيا (الثورة الصناعية - الامم المتحدة - الكفاح فى سبيل الاستقلال - الانسان والبيئة - مصادر الطاقة - الانتاج الصناعى ومراكزه الهامة) ، واللغة الانجليزية (وتتضمن مقررات متعلقة بالمهنة) .

ب - مواد علمية وتشمل الكيمياء والطبيعة والرياضيات والميكانيكا ، ومدتها خمس حصص اسبوعياً .

جـ - مواد فنية متعلقة عامة : وتشمل تكنولوجيا عامة ومدتها خمس حصص اسبوعياً .

د - مواد فنية متخصصة : ومدتها ست حصص وتشمل تكنولوجيا مادة التخصص والرسم الصناعى ، واجمالى هذه الحصص يبلغ نحو ٢١حصة ، عدا النشاط الرياضى . وتمثل نحو ٥٠٪ من اجمالى الحصص الاسبوعية ، وبقية المدة تدريب عملى بورش مركز التدريب وفى بعض الحالات فى ورش النشاط الصناعى أو الانتاجى .

السنة الثانية:

وتشمل : ثلاث حصص مواد ثقافية (لغة انجليزية - مجتمع عربى (السكان - الثقافة العمالية - الحركة الثقافية) .

أربع حصص مواد علمية : (كيمياء وطبيعة ورياضيات وميكانيكا) .

ست حصص مواد فنية متخصصة (تكنولوجيا المادة والرسم الصناعى) .

السنه الثالثه :

وتشمل حصتين مواد ثقافية (لغة انجليزية) .

ست حصص مواد فنية متخصصة (تكنولوجيا المادة والرسم الصناعى)

(ويمثل هذا الجزء فى السنة الثانية نحو ٣٠ ٪ من هذه الدراسة وفى السنه الثالثه نحو ١٧٪ من مدة الدراسة) .

ولكن اعتبارا من عام ١٩٩١ تعدل هذا النظام واقتصر على تدريس مادتى تكنولوجيا التخصص والرسم الصناعى فى السنوات الثلاث بمعدل أربع حصص اسبوعياً .

٣ – الجانب النظرى فى منهج التدريب المهنى فى النظم الأخرى .

أ – بالنسبة للبرامج القصيرة لغير المؤهلين أو للجدد الراغبين فى الدخول لسوق العمل : يتضمن البرنامج يوما واحدا اسبوعيا لدراسة مادة الحساب والمعلومات الفنية (التكنولوجيا) المتعلقة بالمهنة ، وفى كثير من الحالات لايدرس شيء نظرى .

ب – بالنسبة لبرامج رفع مستوى المهارة فكل الجانب النظرى ينصب على المعلومات الفنية المتعلقة بالموضوع ، وتختلف نسبه النظرى الى العملى باختلاف أهداف البرنامج ومستوى التدريب ، وعادة لا تشمل حصصاً خاصة بموضوعات ثقافية .

٤ – ينصب اهتمام التدريب المهنى بصفة عامة على المجال العملى وما يتصل به من مواد فنية أو علمية . وبالنسبة للتلمذة الصناعية فلكونها دراسة تنتهى بشهادة معتمدة ومعترف بها من وزارة التربية والتعليم ومناظرة لدبلوم الثانوى الفنى ، فقد اشتملت على بعض المواد الثقافية والعلمية ليكون الخريج على مستوى ثقافى مناسب بجانب تفوقه فى الجانب العملى .

فالتدريب المهنى يهتم اساساً بمستوى الأداء العملى واتقان المهارات المكونة للمهنة والتى يحتاجها العمل . وهذا ما يهم صاحب العمل اساساً ويقتنع به ، ويعتبر أن الجزء النظرى الثقافى واجب وزارة التربية والتعليم ، وان الجزء الفنى يمكن تغطيته اثناء التدريب العملى . ولكن ذلك يتوقف على من يقوم بتدريب المتدرب بالورشة وهل لديه الخلفية العلمية التى تؤهله لذلك ، وعادة يوكل أمر التدريب العملى إلى العامل الماهر أو الاسطى أو الملاحظ ، وغالبا لا يتوفر لديهم الخلفية العلمية المناسبة لذلك فى معظم الأماكن .

كما أن صاحب العمل ينظر إلى الجزء النظرى الثقافى على أنه من صميم اختصاص الإعداد الأساسى للمتدرب قبل دخوله إلى برنامج تدريب مهنى ، أى أنه جزء مهم وأساسى فى وظيفة المدرسة والمنهج الدراسى بها ، وليس من مسئوليته كصاحب عمل أو كبرنامج تدريب ، أن يغطى ما يجب على المدرسة القيام به من برامج أساسية تربوية وثقافية .

٥ – يفضل أن يكون هناك مفهوم واضح ومتفق عليه حول ما نقصده من الدراسات الثقافية التى يجب أن تتضمنها برامج التدريب المهنى وفى أى مستوى . فبالنسبة للنظم التى تحصل على اعتماد من جهات رسمية مثل : التربية والتعليم والتعليم العالى والقوى العاملة ، فإنه يمكن السيطرة على محتويات البرامج . أما بالنسبة لما يتم فى الجهات الأخرى سواء حكومية أو خاصة فلا يمكن السيطرة عليها طالما أنها لا تسعى إلى أى اعتراف من أى جهة رسمية .

وهذا يقودنا إلى ضرورة وجود جهة فنية متخصصة تعمل على ربط برامج التدريب المختلفة بمستويات مهارة قومية ، . ويكون

لديها القدرة الفنية على تصميم وتعميم برامج التدريب المهنى لمختلف الاحتياجات ، وكلما اطمأنت الجهات المختلفة إلى مستواها الفنى وقدرتها على العطاء والمساعدة والتطوير ، كلما شجع ذلك الجهات المختلفة ، حتى الخاصة منها ، على اللجوء إليها فى المساعدة فى تصميم وتعميم برامجها ، والحصول على اعتماد منها عن اقتناع بفائدتها والعائد من ذلك على أنشطة وأهداف الجهات المختلفة .

التوصيات

ان جميع المبادىء والمقترحات التالية لتطوير المواد الثقافية والأساسية بالتعليم الفنى تستند أساساً إلى ما يجب اتخاذه كخطوة أولى رئيسية من القيام بتوصيف وتحليل لكل مهنة ، بصورة كمية وكيفية ، على أسس علمية يمكن بناء عليها اقتراح المبادىء الآتية فى مجال تطوير المواد الثقافية فى التعليم الفنى :

١ – تطوير المقررات الفنية وتحديد احتياجات كل منها من مواد علمية تخدم المقررات أساسية وثقافية .

٢ – عند اقرار مادة دراسية يحدد الهدف منها وينتقى محتوها ووزنها النسبى على ضوء تلك الأهداف.

٣ – عدم الفصل بين المحتوى وأساليب تدريسه وطرق تقويم تعلم التلميذ الدارس فيه . فجودة المحتوى تنتفى اذا لم يقدم بطريقة مناسبة وجيدة ، أو اذا لم يدرك الطالب فائدة مايدرسه ، أو اذا لم يرتبط بحاجاته عند الممارسة

٤ – ان تشتمل المناهج على تطبيقات واستخدامات واقعية فى حياة الطالب المهنية والعامة .

٥ – أن تصمم موضوعات المناهج فى ضوء تحليل للمهام المتوقع ان يقوم بها الدارس بعد التخرج ، دون الالتزام بالترتيب والنسَقْ الذى تعالج به فى مناهج التعليم العام .

٦ – أن يكون للتعليم توجه بيئى .

٧ – أن يكون هناك تنسيق وتكامل بين المواد الثقافية والمواد الفنية والعملية والنظرية .

٨ – أن يكون المدخل فى تدريس المواد الثقافية هو مدخل حل المشكلات ، ومن منطلق ان يتعلم الطالب كيف يتعلم ، أى يكون المنحى التعليمى هو إكساب مهارة التعلّم الذاتى .

٩ – أن يقوم على التدريس معلمون على دراية باهداف وطبيعة التعليم الفنى والتدريب المهنى ومعدون لذلك

١٠ – أن يشمل تقويم أداء الطالب قياس قدراته على توظيفها فى مجال تخصصه

١١ – أن تحدد النسب المخصصة للمواد الثقافية والمواد العلمية والمواد الفنية فى ضوء التطور التكنولوجى للتخصص ، وخبرات التعليم المعرفية والمهارية والسلوكية .

١٢ – أن يراعى امكانية اضافة مقررات تاهيلية او تكميلية من المواد الثقافية والعلمية والفنية على ضوء للخريجين الراغبين فى استكمال تعليمهم .

١٣ – أن تكون تنمية التفكير الابداعى من أهم توجهات التعليم الفنى والتدريب .

١٤ – وضع المناهج بمشاركة جهات الانتاج والخدمات المرتبطة بمجال التعليم الفنى والتدريب وإشراكها فى التقويم الدورى للتعليم الفنى والتدريب .

تنمية المهارات الفنية لصغار السن

الهدف من هذه الدراسة :

تستهدف الدراسة الحالية المساهمة فى رفع كفاية التكوين التكاملى لشخصية المواطن المصرى ، بالبحث عن السبل الكفيلة بإكساب فئة صغار السن ، مجموعة من المهارات والقيم والاتجاهات والمعارف الفنية التى تساعدهم على النمو المهنى .

المقصود بصغار السن :

تحديد المقصود بصغار السن مسألة حيوية بالنسبة لهذه الدراسة ، ذلك أن هذا التحديد هو الذى سيشير الى الحدود البشرية والزمنية التى تجرى الدراسة داخل نطاقها .

فاذا جئنا للتحديد الفعلى فإننا نحدد بدايته بسن الالتحاق بمرحلة التعليم الاساسى (فى المدرسة الابتدائية) ، وهى سن السادسة على اساس أن ما سبقها مفروض الا تكون سنوات تعليم منهجى منتظم ، فهى مرحلة تهيئة ونشاط وتنشئة ، أما مع بدء سن السادسة ، فيبدأ الوعى والنضج والاستعداد للتعليم المنهجى المنظم .

ومع ذلك فينبغى التسليم بأن تحديد سن بعينها ، كبداية ، مسألة تقبل بعض التجاوز ، صعودا أو هبوطا ، بعض الشيء ، وفقا للفروق الشخصية بين الأفراد ، فضلا عن اساليب التنشئة والمناخ الثقافى والتقاليد الاجتماعية والمستوى الحضارى .

أما بالنسبة لسقف السن الذى ينبغى التوقف عنده ، فنجد أن المادة (١٤٣) من القانون المصرى تنص على ان « يعتبر حدثا فى تطبيق احكام هذا الفصل الصبية من الإناث والذكور من اثنتى عشرة سنة وحتى سبع عشرة سنة كاملة » .

أما اتفاقية (حقوق الطفل) الصادرة من الامم المتحدة (١٩٨٩ - النسخة العربية) فتحدد فى المادة (١) ، الجزء الاول « يعنى الطفل كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ، مالم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه » .

وفى دراستنا الحالية سوف نلتزم بسقف سن السابعة عشرة على اساس انه يمثل نهاية مرحلة التعليم الثانوى .

فاذا جئنا الى التصنيف الداخلى لفئات هذه المساحة العمرية التى تمتد من السادسة الى السابعة عشرة ، بخلاف من هم بمراحل التعليم المختلفة ، فسوف نجد أنها تشمل الفئات التالية :

أ - الذين لم يلتحقوا أصلا بالتعليم من بدايته .

ب - الذين التحقوا بالتعليم الأساسى ، وتسربوا اثناءه فلم يكملوه .

جـ - الذين انتهوا من المدرسة الابتدائية ولم يكملوا التعليم الاساسى بالمدرسة الاعدادية .

د - الذين انتهوا من التعليم الاساسى ولم يلتحقوا بالتعليم الثانوى .

الخبرة المصرية :

تبدأ الخبرة المصرية فى العمل على أن تكون المدرسة فى مراحلها المبكرة أداة تنمية للمهارات الفنية الى عام ١٩١٦ م ، عندما استصدر عدلى يكن وزير المعارف قانونا بانشاء مدارس اولية راقية للبنين وقانونا آخر بانشاء مدارس اولية راقية للبنات ، الهدف منها تعليم التلاميذ والتلميذات تعليما عمليا يكون متمما لتعليم المدارس الاولية .

وأنشأ الشيخ عبد العزيز جاويش عام ١٩٢٥ نوعا من تعليم المرحلة الاولى يجمع بين المواد النظرية والعملية ، ثم انشئت عام ١٩٤٣ المدارس الأولية الريفية كمحاولة للربط بين التعليم بالعمل والعلم بالحياة ، خاصة وأن وزارة المعارف اعلنت أنها تنوى أن تتوجه بالتعليم

الأولى وجهة عملية غايتها ترغيب النشىء فى العمل وطلب الرزق من خيرات الارض فى القرى والعمل اليدوى فى المصانع بالمدن .

و توالت بعد ذلك التجارب لربط التعليم بالعمل ، ومن ذلك تجربة قرية المنايل عام ١٩٤٩ ، ومدارس الوحدات المجمعة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والمدارس الابتدائية الراقية عام ٥٣/١٩٥٤ التى كانت تهتم – الى جانب الثقافة العامة – باعداد تلاميذها إعدادا عمليا للحياة وفقا لاحتياجات البيئة ، فكانت بالنسبة للبنين ذات صبغة ريفية فى القرى ، وذات صبغة صناعية وتجارية فى المدن ، وكانت بالنسبة للبنات ذات صبغة نسوية أو مهنية فى المدن والقرى على السواء .

ومنذ عام ١٩٥٦ أصبح التعليم الاعدادى الفنى أحد حلقات سلم التعليم ، وكان من اهداف هذا التعليم :

– تزويد التلاميذ بقدر معقول من الثقافة الفنية والمهارات اليدوية التى تمكنهم من مباشرة الانتاج فى الشركات الصناعية والمحلات التجارية والأعمال الزراعية بدرجة طيبة من الكفاية ، وذلك لإعداد صانع ذى مهارة عادية أو من يقوم بالاعمال الكتابية فى المؤسسات التجارية الصغيرة ، أو إعداد عامل زراعى عادى وذلك طبقا لنوع المدرسة التى يعد فيها التلميذ .

– خلق جيل يقدر العمل ويمجده ويجيده ويمارسه من أجل حياة أفضل ، وذلك بتوفير المهارات ، والمعلومات والمفاهيم التى تساعد النشىء على احتراف مهنة معينة ، وتساعدهم على خدمة البيئة فى جميع المجالات بما يتناسب وقدراتهم وامكاناتهم .

لكن الدولة بدأت فى تصفية هذا التعليم بدءا من عام ١٩٦٢ على اساس أن التلميذ فى سن الثانية عشرة لاتكون قدراته الخاصة وميوله واتجاهاته قد تكشفت بعد ، ومن ثم فان توجيه التلاميذ الى هذا النوع من التعليم فيه خطر توجيه الأطفال الى تعليم لا يلائم ما هم عليه من قدرات ، وبالاضافة الى ذلك فان الشركات والمؤسسات لم تقبل على خريجى هذا التعليم .

كذلك أنشات وزارة التربية والتعليم فى العام الدراسى ٥٦/١٩٥٧ ما عرف باسم (المدارس العملية الاعدادية) بدلا من المدارس الابتدائية الراقية السابقة لتقديم نوع من التعليم لهم يفتح امامهم فرصة الاحتكاك الحقيقى بعالم الصناعة والتجارة ومعالم الحياة اليومية مما يؤهلهم لشق طريقهم فى الحياة بنجاح وسد حاجة البلاد من الايدى العاملة المستنيرة غير المتخصصة ، ومنذ عام ١٩٦٢ صفيت هذه المدارس كذلك .

واستحدثت وزارة التربية عام ٨٥/١٩٨٦ ما عرف باسم المسار الخاص للذين تثبت عدم قدرتهم على متابعة التعليم الاساسى فى المدرسة الاعدادية ، وتميز هذا المسار بالمناهج المخفضة مع الاكثار من الجوانب المهنية وتقليل الجوانب الاكاديمية ، وكان هذا المسار يوازى المسار العام . ولم ينجح هذا النظام فألغته الوزارة فى عام ١٩٨٨ .

الوضع الراهن للمؤسسات العاملة فى مجال تدريب المتسربين من التعليم :

تقوم المؤسسات والنظم التى قامت بهدف متابعة وملاحظة الاعداد الفنى لجموع الصغار الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا منه بعدة انشطة أهمها :

١ – تقوم وزارة القوى العاملة والتدريب بتوجيه الصبية المتسربين من التعليم فى سن (١٢ – ١٨ سنة) الى فرص التدريب الملائمة لقدراتهم المهنية ، وفى نفس الوقت لتغطية احتياجات سوق العمل ، بدلا من الاتجاه الى الاشغال العامة والخدمية غير المهنية بغرض الحصول على دخل فورى وسريع لا يحتاج الى تدريب . ويلاحظ أن التوجيه المهنى يتضمن تدريب الصبية

على مهارات ذات صبغة انتاجية فى المجالات العملية فى بيئتهم المناسبة لأعمارهم .

٢ – مراكز التوجيه والتدريب المهنى التابعة للمجلس الاعلى للشباب والرياضة ، وهى تهدف الى توجيه وتدريب الشباب فى مختلف المحافظات من سن (١٤ – ١٨ سنة) الذين يرغبون فى تعلم العمل اليدوى على مهنة على الاقل حيث يخصص لكل مركز تدريب من ٣ الى ٥ حرف ، طبقا للاحتياجات المطلوبة وفرص العمل المتاحة فى المنطقة التابعة لها مديرية الشباب .

٣ – مراكز التدريب الحرفى الانتاجى للهيئة العامة للاصلاح الزراعى – وهى تهدف الى تزويد خريجى المدارس الابتدائية أو الذين لم يكملوا الدراسة بها من ابناء المزارعين بمهارات مهنية وحرفية تتصل بالبيئة الزراعية ، واعدادهم ليصبحوا عمالا نصف مهرة تتيح لهم فرصا أكبر للعمل والاسهام فى مشروعات التنمية الريفية .

٤ – مراكز التكوين المهنى التى تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية مباشرة أو من خلال جمعيات تطوعية والتى تهدف الى توجيه المتسربين من التعليم فى مختلف مراحله بداية من سن ١٥ سنة الى انشطة مهنية وحرفية يمكن أن يجد فيها الصبى حماية له من الانحراف وفرصة للقيام بعمل مهنى له عائد اقتصادى .

٥ – مراكز جهاز التدريب للتشييد والبناء والتى تستهدف اعداد عمالة لقطاع الانشاءات والتعمير يلتحق به من هم فى سن ١٥ سنة أو أكثر سواء متسربين من التعليم أو لم يلتحقوا به .

٦ – تنظم بعض مراكز وزارة الصناعة سواء التابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى أو التابعة مباشرة للشركات برامج للتدريب السريع للشباب فوق ١٧ سنة ومنهم المتسربين من التعليم فى مراحله المختلفة لاعدادهم لمهن مطلوبة بالقطاع الصناعى .

مصادر التغذية البشرية :

لا نظن اننا نبالغ كثيرا اذا قلنا أن السوق يمتلىء بمئات الالوف من الصغار الذين هم بحاجة ماسة الى تنمية مهاراتهم الفنية حتى يتحولوا من قوى سلبية للتنمية الى قوة محركة و دافعة للتنمية ، واذا كان الجهد المأمول لتعليم وتدريب هؤلاء فريضة قومية وحتمية تربوية وفنية ، الا اننا يجب الا نغفل عن تلك الحقيقة المعروفة التى تؤكد أهمية معرفة مصادر واسباب المشكلة حتى يسهل محاصرتها عند المنبع ، والا فسوف تستمر جهودنا بلا انقطاع ، كلما انتهينا من أعداد من الصبية ، استجد غيرهم .

وقد اتفقت معظم البحوث والدراسات والتقارير على أن هناك مصادر تقوم بتغذية السوق بمئات الالوف من الصغار الذين يفتقدون الحد الادنى المطلوب من المهارات كى يتعامل بكفاءة واقتدار مع متغيرات العصر العملية التكنولوجية وانتاجه المعرفى .

سبل تنمية المهارات الفنية :

تبين لنا من العروض التحليلية لعدد اساسى من جوانب قضية تنمية المهارات الفنية عند صغار السن ، ان هذه القضية تشتبك مع قطاعين ، لكل منهما دوره فى المواجهة . الاول : هو التعليم ، نقصد نظام التعليم ، والثانى : التدريب . ومن هنا فسوف نتناول الدور الذى يمكن ان يقوم به كل قطاع فيما يلى :

دور النظام التعليمى :

ربما يكون مفيدا لو بدأنا هذا الجزء بان نبسط امامنا بعض نتائج دراسة علمية لنيل درجة الماجستير فى التربية على مجموعة من الصغار الذين انتهوا من المدرسة الابتدائية ولم يكملوا تعليمهم والتحقوا باعمال فى قطاع الصناعة ، من هذه النتائج :

– ان أفراد مجتمع الدراسة تخرجوا من المدرسة الابتدائية غير مزودين بأية مهارات عملية ، يستطيعون بها التكيف وحياة العمل ومطالبه ، كاحترام العمل والاقبال عليه وتحمل مسئولياته .

– ان نسبة عالية من افراد مجتمع الدراسة لم تحتفظ بمهارات الاتصال الاساسية (قراءة وكتابة وحساب) التى تعلمتها فى المدرسة الابتدائية .

– ان اكثر من نصف أفراد مجتمع الدراسة تكونت لديهم ، نتيجة لدخولهم سوق العمل واحتفاظهم بصداقات مع زملائهم ممن كانوا معهم فى المدرسة الابتدائية وواصلوا التعليم ، تكونت لديهم الرغبة فى مواصلة التعليم .

– ان معظم الراغبين فى مواصلة التعليم ، والمسئولين عنهم يقترحون لتحقيق ذلك انماطا ووسائل تعليمية مغايرة للنمط المدرسى التقليدى .

ومن هنا فان سياسة التعليم ، مهما بذل من جهد فى تجديدها وتطويرها وتنفيذ الكثير مما تقوم به ، تظل دائما فى حاجة الى المراجعة ، ذلك ان النظام الاجتماعى مثله مثل الكائن الحى ينمو ويتغير وتصيبه الأمراض ويحتاج الى مواصلة الوقاية ومتابعة العلاج .

ولعل من المشكلات المزمنة المستمرة ، ذلك النقص الواضح فى استيعاب الاطفال الذين يقل سنهم الى سن الالزام ، واذا كانت الامكانات المالية للدولة فى الوقت الحالى قد لا تسعفها بأنشاء العدد الكافى من المدارس الابتدائية ، فان التجربة التى شهدناها عقب حدوث زلزال اكتوبر ١٩٩٢ تدعونا الى التفكير فى العمل على استمرار الدفعة الحماسية من بعض القطاعات ، مشاركة فى بناء المدارس ، لا لمجرد رفع نسبة الاستيعاب فقط ، بل وكذلك القضاء على تعدد فترات التعليم ، تلك الآفة التى تهدد كثيرا من الامكانات الحقيقية للعملية التعليمية .

ان الاتجاه الى الاداة القانونية ، الثواب والعقاب ، لن يفلح فى معالجة ظواهر الاستيعاب والتسرب والرسوب ، وهو لا يعتبر بطبيعة الحال ، بديلا للاصلاح الجذرى ، والطريق الوحيد للمواجهة ، هو أن يكون للتعليم عائد يحقق مصلحة جموع التلاميذ بصفة عامة والفقراء منهم بصفة خاصة ، والسبيل الى ذلك هو بذل أقصى ما يمكن من جهد لأن يحقق التعليم الاساسى الفلسفة المرادة منه ، فهو ليس (نظاما) أو (مرحلة) بقدر ما هو (صيغة) للتعلم والتعليم تقوم على التزاوج والتكامل بين عمل اليد وفكر العقل ، صيغه تعليم تسعى الى ان تعود الصغير على التعامل مع (الاشياء) كما تعوده التعامل مع الكلمات ومع الالفاظ منطوقة ومكتوبة .

كذلك فمن الصعب ابقاء الطفل الفقير فى مدرسته لمدة خمس سنوات أو ثمان الا اذا صارت المدرسة مكانا محببا الى نفسه ، وذلك اذا ما افلحت المدرسة فى حسن معاملته ، وفى شحذ اهتمامه ، وفى جذبه للعملية التعليمية .

دور التدريب:

ويتلخص هذا الدور فى العمل على سد الاحتياجات التالية :

١– الحاجة الى اكتساب مهارات عملية فى ممارسة المهن اليدوية :

ويهدف تحقيق هذه الحاجة الى اكتساب المتدربين بعض المهارات اليدوية والتقنية لتنفيذ بعض الاعمال الصناعية والزراعية والتجارية باستخدام بعض المعدات البسيطة ، مع تدعيم تكوين المتدرب العلمى وثقافته العامة . ويهدف ايضاً الى اكسابهم القيم والاتجاهات والميول اللازمة لتقبل المهن على اختلاف أنواعها والاقبال عليها وحب العمل اليدوى واحترامه .

ويمكن تحقيق هذه الحاجة من خلال :

- مد المتدربين بالمعارف والتقنيات التى تمكنهم من مضاعفة انتاجية الحرف اليدوية .

- تزويدهم بمعلومات عن بعض العدد والمعدات التى يمكن تشغيلها يدويا وتدريبهم على طرق استخدامها .

- تعريفهم ببعض العمليات الصناعية والزراعية والتجارية (كل فى مجال تخصصه) الاساسية البسيطة وطرق تنفيذها ، مع مراعاة ارتباط هذه العمليات بقدرات واحتياجات المتدرب .

- تعويدهم على ادارة المشروع الفردى البسيط (تجارى)

- تعريفهم عل بعض العمليات الحقلية البسيطة لانتاج المحاصيل ومقاومة الآفات الزراعية يدويا وعلى الاسلوب السليم لرعاية الحيوانات والدواجن (زراعى) .

- تدريبهم على صيانة الآلات والادوات البسيطة .

- تدريبهم على ممارسة العادات الصحية وأساليب الأمن الصناعى من خلال ممارستهم للعمل اليدوى .

٢ - الحاجة الى اكتساب مهارات تؤدى الى مزيد من الانتاجية :

يهدف تحقيق هذه الحاجة الى زيادة المهارات العلمية والعملية والخبرة والمعرفة اللازمة لتنمية قدرات المتدرب وتوعيته بأنسب الطرق التى يؤدى اتباعها الى زيادة الانتاج .

ويمكن تحقيق هذه الحاجة من خلال :

- التدريب على طرق العمل والاستخدام الأمثل للالات وصيانتها .

- التدريب على ضبط التكلفة ووضع المواصفات القياسية لها وأكتساب الخبرة بالجوانب الاقتصادية للانتاج .

- التعرف على الوسائل الواجب اتباعها لحسن استخدام المواد والخامات والوقت والجهد خلال عمليات الانتاج .

- التعرف على الفرق بين العمل اليدوى والميكانيكى فى العمليات المختلفة ومميزات الانتاج الآلى والتدريب على الخطوات التى يسير فيها هذا الانتاج .

- تعريف المتدربين بوسائل الانتاج الكبير الذى تستخدم فيه الآلات وينتج فرص عمل أوسع واكتساب القدرة على القيام بانتاج كامل يقوم فيه كل متدرب بتطبيق خطوات العمل التى مارسها متفرقة .

- رفع مستوى ثقافة المتدرب من خلال بعض الموضوعات الاجتماعية والتربوية التى تجعله قادرا على الحصول على المعرفة الفنية وقادرا على تحمل مسئولية العمل واتباع النظام فى تأديته .

٣- حاجة المتدربين الى التهيئة للتكيف مع ممارسة الانواع البسيطة من التكنولوجيا وممارستها فى العمل :

ويهدف تحقيق هذه الحاجة الى مواجهة تحدى الثورة المعرفية وحضارة المعلومات التى لها مطالبها ويتعين على الانشطة والبرامج التدريبية أن تلبيها وتفى بها .

ومن هنا يضطلع التدريب بمسئوليات جديدة تهدف الى تكوين اتجاهات ايجابية نحو الحضارة العلمية والتكنولوجية الحديثة وتنمية قدرة المتدرب على الانتقاء والاختيار من بين طوفان المعرفة والتكنولوجيا .

ويهدف التدريب أيضا الى مسايرة التوسع فى استخدام الآلية المتطورة ، الأمر الذى يؤدى إلى تغيير دور الانسان من الانتاج المباشر إلى الانتاج غير المباشر الذى يعتمد على استخدام قدرات الانسان الذهنية والابداعية بدرجة كبيرة ويؤدى الى توفير نوعية مدربة من العمال على أعلى مستوى كيفى ونوعى من التعليم والتدريب الذى يساعدهم على أن يتابعوا التطور المستمر فى استخدام الالات ويرسى بينهم قيماً واخلاقيات جديدة فى ظل تزايد المسئولية الشخصية عن اداة الانتاج المتطورة والحاجة المستمرة الى التجديد والابتكار ثم تنظيم وترشيد استخدام عناصر الانتاج الحديث .

التوصيات

١ – حيث ان حقوق الطفل وآدمية الانسان تتجه بصفة عامة إلى عدم تشغيل الاطفال تحت سن معينة فانه يوصى :

بوضع سلم لنظام التلمذة الصناعية يتيح تدريب الصبية طبقا لبرامج مدروسة ومحددة ، وينصح أن يصاحب ذلك نوع من التعليم باحدى المدارس للتعليم المهنى الاساسى نظير مكافاة معينة وبذلك يمكن :

أ – رفع مستوى المهارة لهؤلاء الصبية لتأهيلهم ليكونوا بداية لعمالة رفيعة المستوى .

ب – توجيه ميول التلاميذ نحو العمل اليدوى .

جـ– اعطاؤهم مكافآت مالية قد تساعد على تحفيزهم ورفع مستواهم الاجتماعى

٢ – دعم اصحاب الورش التى تشارك فى تدريب الاطفال العاملين دعما ماليا وفنيا سواء من الحكومة أو قطاعات الانتاج أو الجمعيات الاهلية أو رجال الاعمال ، وذلك لتحسين ظروف العمل فى هذه الورش ومساعدتها فى تحمل مكافآت المشرفين على التدريب .

٣ – زيادة نشر الوعى التدريبى عند تلاميذ مرحلة التعليم الاساسى لتشجيعهم على الالتحاق ببرامج التدريب المهنى المتقدمة بعد اتمام دراستهم فى هذه المرحلة .

٤ – الاهتمام بالتدريب فى المواقع الانتاجية بحيث يربط هذا النوع من التدريب بعجلة الانتاج مع التشجيع على الاستمرار فى التدريب .

٥ – محاولة التغلب على مشكلة نقص المدربين بتنشيط دور الاعلام المهنى ورفع قيمة مكافاة المدرب ووضع نظام مجزى للحوافز يشجع على العمل ببرامج التدريب المهنى وينمى قدراتهم .

٦ – جعل شهادة اتمام التدريب المهنى الصادرة من الجهة التى تقوم بالتدريب مسوغا من مسوغات الالتحاق بالعمل خارج الجمهورية ، بعد اعتمادها وفق قواعد وزارة القوى العاملة والتشغيل .

٧ – ضرورة تنميط برامج التدريب لتتسق مع التصنيف والتوصيف للمهن المختلفة التى يتم التدريب عليها أو فى جميع مستويات المهارة توحيدا للمفاهيم بين جهات التدريب المختلفة ، ويكون ذلك بتعميم هذه البرامج لتحقق مستوى نمطى ومتجانس من الخريجين يمكن معه قياس كفاءة وجدية وحدات التدريب .

٨ – تنشيط دور المجالس المحلية لتخطيط وتنمية القوى العاملة المشكلة بنص المادة السادسة من القرار الجمهورى رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٣ بانشاء مجلس أعلى لتنمية الموارد البشرية والتدريب ، حيث أن هذه المجالس يرأسها المحافظ فى كل محافظة ومن بين اختصاصاتها التنسيق بين جهات التدريب فى الدولة سواء على المستوى القومى أو المحلى .

دور التعليم الفنى والتدريب فى تنمية قدرات اصحاب المشروعات الصغيرة

اصبح الاهتمام بالمشروعات الصغيرة يشكل توجها قوميا عاما لما يمكن أن يؤديه هذا القطاع من دور هام فى امتصاص اعداد كبيرة من العمالة ورؤوس اموال ممكن تدبيرها أو الحصول عليها .

وتشمل المشروعات الصغيرة الانشطة الانتاجية والخدمية والاقتصادية المختلفة القادرة على خلق فرص عمل عديدة وتعمل فى انشطة مختلفة بعضها مستقل ذات انتاج أو خدمة نهائية ، وبعضها

يمكن أن يكون وسيطا أو مغذيا أو مستخدما لنواتج ثانوية تؤدى الى خدمة أو انتاج مطلوب . وقد يختلف الرأى بالنسبة لحجم رأس مالها وعدد العاملين بها ولكن ذلك يتوقف على نوعها ومجالها ونشاطها وارتباطاتها .

والاهتمام بتلك المشروعات للأسف جاء متأخرا ومرتبطا بمحاولة البحث عن أعمال لشباب الخريجين . وحقيقة الامر أن اعداد الفرد لمثل هذا النشاط لا يمكن أن يبدأ عند قيام الفرد أو المجموعة بنشاط مشروع صغير ، بل من الضرورى اعداد الفرد أو الافراد لهذا الاتجاه أو لهذا النشاط خلال مراحل التعليم المختلفة . ويجب أن تشمل برامج التعليم فى المراحل المختلفة موضوعات تتعلق وتخدم وتساعد على هذا التوجه والنشاط .

ولقد اثبتت الانشطة التى تمت خلال السنوات الثلاث الماضية ، والتى تعرضت لاقامة وانشاء مشروعات للصناعات الصغيرة الآتى :

أ- معظم هذه المشروعات جاءت نتيجة تمويل من الصندوق الاجتماعى لعدة محافظات أو بنوك لتمويل شباب الخريجين المتعطل عن العمل . كما ساهمت بعض الجهات الاجنبية فى تمويل وتدبير منح لبعض الجمعيات الكبيرة لتقرض بدورها اصحاب المشروعات الصغيرة لتوسيع انشطتهم بهدف زيادة عدد العاملين معهم .

ب - لم توفر أى من هذه الجهات السابقة أى برامج اعداد وتدريب للمنتفعين النهائيين وهم شباب الخريجين المقترض لاقامة مشروع صغير ، وترك كل منهم لمجهوده ، وخبرته السابقة أو لظروفه وظروف مجتمعه .

جـ - نسبة كبيرة من المشروعات لم يقدر لها النجاح ، وصادفها كثير من الصعاب التى أثرت عل نتائجها وخاصة بالنسبة لظروف وامكانات التسويق التى حاولت عدة جهات حكومية معالجتها من خلال اقامة المعارض الاقليمية والمحلية والخارجية .

د - استفاد من بعض هذه المشروعات فئات من غير المستهدفين من شباب الخريجين نتيجة تصرفات مقصودة أو غير متعمدة بدعوى أن هذه الفئات محدودة الدخل ومطلوب تنميتها .

هـ - انحصرت معظم المشروعات الصغيرة فى الصناعات اليدوية والحرفية وبعض الخدمات البسيطة ولم تتطرق الى الصناعات المغذية والتجميعية والخدمات المتطورة .

و - تعدد الجهات المشاركة في هذا النشاط دون تنسيق فيما بينها وبدون تكامل فى مجهوداتها وبدون دراسة واقعية لحقيقة الاحتياجات من هذه المشروعات وطبيعتها وأماكنها وفرص نجاحها .

ز - بالرغم من قيام جهات مثل الهيئة العامة للتصنيع ووزارة البحث العلمى وبنك ضمان مخاطر الائتمان بتوفير بعض دراسات الجدوى البسيطة لبعض المشروعات الصغيرة الا أنه لم يستفاد من هذه الدراسات الاستفادة الكافية ، ولم تتبلور هذه الأنشطة فى سياسة او خدمة عامة يمكن للمستهدفين الحصول عليها والاستفادة منها .

احتياجات صاحب المشروع الصغير :

فى ظروف التطور الاقتصادى والتقنى فإن الاتجاه لاقامة مشروع صغير فى أى نشاط انتاجى أو خدمى يتطلب من القائم به الآتى :

١ - الاعداد النفسى والسيكولوجى لمزاولة هذا النشاط الذى يعتمد على شخصية واستعداد الفرد وقدرته على مواجهة المجهول والتعامل مع الغير ومع مواقف عديدة متغيرة دائما واستعداده للتطور للأفضل واستحداث الجديد والاستعداد للمنافسة الشريفة والرغبة فى المخاطرة المحسوبة .

٢ – الالمام العلمى بمفهوم المشروع الصغير وابعاده وأهميته الاقتصادية ودوره فى الحياة العامة وفى اقتصاديات المنطقة والدولة .

٣ – التعرف على نوعيات وانماط المشروعات الصغيرة واحتياجات المجتمع لها وامكانيات واحتمالات التوسع فيها ومدى هذا التوسع مع امكانات واحتمالات وقدرات الابتكار فيه ومتطلبات ذلك من معرفة وعلم واتجاهات سوقية .

٤ – الاسلوب العلمى لاختيار المشروع الصغير المناسب للقدرات المالية المختلفة وللبيئات المختلفة والاحتياجات المحلية أو الخارجية وأسلوب دراسة عوامل نجاحه واعداد دراسة جدوى له .

٥ – اسلوب تحديد احتياجات المشروع الصغير ماديا وموقعا وحجما وعمالة ومعدات وتسويقا .

٦ – اساليب التعامل بالمشروع بالنسبة للعاملين مع صاحب المشروع أو المتعاملين معه موردين أو مستخدمين ومستهلكين .

٧ – اسلوب ادارة المشروع الصغير من حيث اللوائح والتشريعات التى تحكمه من ساعة التفكير فيه الى وقت انتفاع العمل به . والنظم المحاسبية والضريبية والتأمينية والالتزامات الأمنية والسلامة المهنية والصحية الخاضع لها والواجب تنفيذها ومغبة تجاهلها أو عدم الالمام بها أو عدم تنفيذها وكذلك ادارة الافراد المشاركين والعاملين معه .

٨ – الالمام بالامور الفنية المتعلقة بالمشروع ودوره كصاحب مشروع واعداده الفنى والمهنى وقدر اشتراكه فيه والاحتياجات المهنية والفنية المطلوبة فى العاملين معه واحتياجاتهم التدريبية .

٩ – التعرف على احتياجات المشروع من معدات ومستواها المناسب لحجم ونوعية النشاط ومخرجاته ومصادرها ووسائل الحصول عليها واسعارها واسلوب صيانتها .

المهارات اللازمة لصاحب المشروع الصغير :

هناك مهارات متعددة ومتنوعة يتطلب من الفرد التعرف عليها واتقانها واستخدامها للنجاح فى القيام بمشروع صغير ، ومن الافضل أن يحصل على هذه المهارات والمعارف خلال فترة دراسته الاساسية والثانوية ، بحيث يكون واعيا ومدركا لمستقبل التطور الاقتصادى والاجتماعى وفرص التنمية وفرص العمل التى يمكن التوجه اليها . ومن أهم هذه المهارات والمعلومات ما يأتى :–

أ) التعرف على أساليب البحث عن العمل الملائم ، فالفرد عليه أن يبحث عن العمل بنفسه ، ولهذه المهارات جانبان :

١) الجانب الأول هو تعريف الفرد بقدراته الذاتية والتى يمكن تنميتها وتطويرها لمستقبل افضل . وهذه يمكن للتوجيه المهنى المساعدة فيها ، وهى مهمة يجب توفيرها فى المدارس الاعدادية والثانوية (عام وفنى ومهنى) وما فى مستواها ، فى سنواتها النهائية .

٢) الجانب الثانى أن تتضمن برامج التعليم فى السنوات النهائية ، برامج تعليمية خاصة بالتعريف بأساليب وطرق ووسائل البحث عن عمل من خلال القنوات المختلفة ، وتتضمن هذه البرامج فنون ومقومات التصرف اثناء المقابلات الشخصية والاختبارات الشفهية . وسلوكيات الاتصال ، وكسب ثقة الاشخاص وغيرها مما يمكن للأخصائى النفسى والاجتماعى تقديمه بنجاح .

ب – التعرف على طبيعة المشروعات الصغيرة وخصائصها والتى تشمل :

١) خصائص اقتصادية وتشمل التعريف بأهميتها ونوعياتها وفرص ومقومات قيامها ونجاحها وارتباطها بغيرها من المشروعات الصناعية والانتاجية والخدمية . ويمكن أن تتضمن هذه المعلومات منهج مستقل

يعالج تنمية التجمعات وتطوير اقتصادياتها وتكامل انشطتها ، على أن يصاحب الجزء النظرى زيارات ميدانية لبعض المشروعات الصغيرة الناجحة والتى تتضمن انشطة مختلفة .

٢) خصائص ادارية تناسب حجم العمل ومستواه واحتياجات القائم به من مفاهيم ومعلومات ادارية وتنظيمية وتشريعية وضرائبية ومالية يحتاجها ويتعامل معها سواء عند الاعداد للمشروع أو أثناء تنفيذه وتشغيله الفعلى . ويكون هذا المنهج مركزا فى مستوى قطاع المشروعات الصغيرة .

٣) خصائص فنية تتضمن مناسبة المعدات المختارة للمشروع ولحجمه ومجال خدمته وتكاليفه ولطاقته الانتاجية أو الخدمية وطبيعة المستهلكين أو المستفيدين من نشاطه .

جـ- يحتاج المشروع الصغير الى دراية فنية من صاحبه يمكن توفيرها للفرد أثناء فترة دراسته من خلال برامج تدريبية مناسبة فالافضل أن لا يعتمد صاحب المشروع الصغير كلية على العمالة الفنية لديه ، فدرايته الفنية وخبرته العملية تساعده على السيطرة الفنية على المشروع وحسن اختيار وتوجيه العاملين معه واختيار أفضل وسائل تدريبهم ورفع مهارتهم بما يناسب احتياجاته .

د - الالمام بفنون التسويق ودراسات السوق المناسبة لهذا المستوى من المشروعات والتنبؤ بتطوراته ، والقدرة على تسويق نشاطه أو منتجاته بجهود ذاتية أو بالتعاون مع غيره أو من خلال منافذ أخرى .

هـ- يلعب الابتكار دورا كبيرا فى نجاح المشروعات الصغيرة وتنميتها وتوسعها . فالابتكار يعمل على تطوير المنتج أو الخدمة بما يناسب السوق وبصورة افضل لاحتياجات المستهلكين ومطالبهم المتعددة والمتغيرة .

تزويد صاحب المشروع الصغير بهذه القدرات والمهارات:

كما نرى أن ما يحتاج اليه صاحب المشروع الصغير - فى ظل ظروف السوق الحر - من مهارات ومعارف عديدة ومتنوعة ، ومن الافضل كثيرا أن يتعرف عليها الفرد خلال مراحل التعليم المختلفة له مهما كان تخصصه ومجال عمله مثل :

١ - فسوق العمل الآن ومستقبلا يتوقف على مجهود الفرد وقدرته على خلق فرصة عمل له . أما المتعلق بآمال التعيين فى وظائف قائمة فمجاله محدود بالحكومة أما القطاع الخاص فالأفضلية للمتميزين والمتسلحين بمهارات ومعارف متميزة وشخصيات خلاقة .

٢ - اختيار الفرد لمعهده واتجاهه العلمي يتوقف على قدراته الشخصية وامكانات تنميتها وتطويرها ويساعد ذلك كثيرا خدمات التوجيه المهنى التى يمكن أن يلعب المستشار النفسى أو المهنى دورا كبيرا فيها خلال مرحلة التعليم الاعدادى .

٣ - تقدم وزارة التربية والتعليم ، كما تقدم مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى فى بعض مناهجها بعض الاسس الخاصة بالتشريعات وادارة المشروعات ولكنها ليست موجه الى المشروع الصغير بابعاده ، ومقوماته الخاصة به كما انها غير كافية بالمرة لمساعدة الفرد فى هذا الاتجاه .

٤ - قد تكون الموضوعات المتعددة التى يحتاجها صاحب المشروع الصغير موجودة فى عدة مواد قائمة بذاتها مثل الحسابات والادارة والضرائب والقوانين وادارة الاعمال . ولكنها لا تتكلم عن مواضيع المشروعات الصغيرة بذاتها ، والتى يفضل أن تفصل هذه المواد حسب احتياجات المشروع الصغير .

٥ - يلعب التدريب دورا رئيسيا . فبعد الاعداد العلمى داخل المدرسة أو المعهد أو مركز التدريب لمقومات هذا المشروع ،

يأتي دور برنامج تدريب محدد لاعداد الشخص عمليا وتدريبه على اسلوب اختيار المشروع المناسب واعداد دراسة جدوى واقعية له وتحديد احتياجاته التدريبية والمهنية والادارية . ويفضل اشتراك افراد اصحاب مشروعات فى العملية التدريبية ليقدم الواقع الذى يعايشه .

٦ – الافضل ان يشمل التدريب جزءا بعد التدريب ، وهو المتابعة الميدانية والتوجيه العلمى والمساعدة على حل المشاكل . وهذا واجب اساسى للجهة القائمة بالتدريب والتى يمكن أن تكون مدرسة فنية أو مركز تدريب أو مراكز خاصة لتدريب وتوجيه واحتضان ومساندة اصحاب المشروعات الصغيرة .

الجهات التى يمكن أن تقدم هذه المهارات:

أ– لاشك أن المدرسة هى الاساس فى تعود التلميذ على الفهم والتفكير السليم والاستنباط والبحث عن المعلومات (وليس التلقين والحفظ فقط) وبالتالى يمكن للمدرسة اعداد برنامج خاص للسنوات النهائية يخصص له بعض الوقت فى الجزء الاخير من العام الدراسى لتوجيه الفرد على أساليب البحث عن عمل وكيفية التفكير فى خلق فرص عمل من خلال مشروعات خاصة مع اعداد الطالب للتوجه للعمل الخاص الحر وليس العمل الحكومى ، مع استحداث برامج تعليمية خاصة بتنمية المجتمع والتطوير الاقتصادى والتسويق واعداد دراسات الجدوى .

ب – لمراكز التدريب المهنى خاصة المتخصصة دور فى تنمية قدراتها حيث يمكنها تقديم برامج اساسية مهنية فى مجالات تهم المشروعات الصغيرة ، وتكون لديها القدرة على اعداد برامج تفصيلية عند الطلب لمواجهة احتياجات مشروعات خاصة . وهذا يتطلب تطوير معداتها وبرامجها والقائمين بالتدريب فيها .

جـ- النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية عليها دور اساسى فى انشاء مراكز تدريب لاعداد وتوجيه ومساندة اصحاب المشروعات الصغيرة . ويمكن أن يساعدها فى ذلك الصندوق الاجتماعى للتنمية .

د – بالاضافة الى الجهات السابقة يمكن للبنوك واجهزة الاستثمار وجمعيات رجال الاعمال التوجيه نحو المشروعات الصغيرة المطلوبة والتى تحتاجها القطاعات المختلفة ويفضل أن تجمع هذه المعلومات فى بنك معلومات خاص .

هـ- انشاء بنك معلومات للمشروعات الصغيرة ونوعياتها واماكن الحاجة اليها وفرص نجاحها والتوسع فى نشاطها .

ويعنى ما تقدم أن اعداد الشباب للتوجه للعمل الخاص وانشاء مشروعات صغيرة ناجحة يلزم له تكامل وتعاون عدة جهات :

١) المدرسة الاعدادية والثانوية وما فى مستواها – ويمكن الجامعة ايضا – حيث يوفر للفرد فرص التوجيه المهنى لما يناسب قدراته من انشطة مستقبلية تساعده فى اختيار اسلوب حياته ومجال تعليمه ، وتوفر له الدراسات الاساسية فى المجالات الادارية والمالية والتسويقية التى يلزم الالمام بها لكل من يريد العمل فى مشروع صغير . هذا بجانب ادخال بعض الانشطة الداخلية والتى تنمى فى الطالب التعرف عن قرب وممارسة العمل فى مشروع صغير واحتياجاته الادارية والفنية مثل جمعيات النشاط الداخلى التى ينفذها ويديرها الطلبة داخل معاهدهم .

٢) اختيار بعض مراكز التدريب المهنى التى تتوافر فيها التخصصات الاساسية لاقامة مشروعات صغيرة (من الناحية الفنية) لتنمية قدرتها (معدات – برامج – أفراد) بحيث تصبح قادرة على :

أ – اعداد برامج التدريب المهنى التى تناسب الاحتياجات المهنية لراغبى العمل (والعاملين معهم) فى مشروعات صغيرة .

ب – يتوفر لديها المعلومات والقدرة على اختيار اماكن تدريب التخصصات غير المتوفرة لديها ومتابعتها ، سواء كانت فرص التدريب هذه بمراكز تدريب أو فى مصانع أو ورش أثناء العمل .

جـ – يمكن للمركز – أو من خلاله – تقديم المساعدة الفنية للمشروعات الصغيرة اثناء فترة الاعداد وكذلك اثناء فترة التشغيل ، واختيار معداتها بعد وضع مواصفاتها المناسبة لحجم العمل ونشاطه .

٣) اقامة مراكز خاصة لاعداد « المنظمين » (مراكز ابتكار الاعمال) اصحاب المشروعات الصغيرة سواء من خريجى المعاهد والمدارس المختلفة أو غيرهم الراغبين فى الدخول الى هذا المجال حيث يمكن لهذه المراكز توفير :

أ – القيام بدراسات عن فرص اقامة مشروعات جديدة وتحليلها واحتياج السوق من منتجات وخدمات .

ب – تحديد المناطق التى تلائم اقامة مثل هذه المشروعات وخاصة بالمجتمعات الجديدة وتوافر مقومات نجاحها واستمرارها ومدى ارتباطها بانشطة قائمة (صناعات مغذية أو تكميلية) .

جـ – توفير المعلومات والمواصفات الكافية عن افضل وانسب المعدات اللازمة والتجهيزات اللازمة ومصادرها وتكاليفها .

د – توفير فرص التدريب الادارى والمالى والمهنى لاصحاب المشروعات والعاملين معهم واعدادهم لدراسة الجدوى المطلوبة .

هـ – توفير التوجيه المهنى والفنى والادارى اللازمة لهذه المشروعات خلال فترة الدراسة والتصميم والتنفيذ والتشغيل .

و – المعاونة فى دراسة افضل السبل والوسائل لتسويق المنتجات والخدمات وفرص التوسع فيها مستقبلا .

ز – توفير وتسهيل الخدمات الادارية المجمعة لاصحاب المشروعات الصغيرة القائمة فى مجال نشاط المراكز .

ح – اقامة علاقات فنية واقتصادية مع الخارج لنقل التكنولوجيا المناسبة وايجاد فرص تبادل خبرات تشغيل وترويج المنتجات مع الجهات الخارجية .

ط – اقامة مراكز معلومات بقدر عدد مراكز الابتكار يمكن تجميعها فى مركز رئيسى لتبادل وتوفير اكبر قدر من المعلومات الضرورية واللازمة لمثل هذا النشاط .

٤) ضرورة العمل على اعداد هيئات التدريب بمراكز اعداد المنظمين مع توافر فرص التعاقد مع مكاتب الخبرات الاستشارية فى التخصصات والانشطة التى تحتاجها المشروعات الصغيرة .

دور التعليم الفنى والتدريب فى مجال الصناعات الالكترونية

زادت أهمية تطبيقات الالكترونيات فى نواحى الحياة المختلفة وخاصة خلال الثلاثة عقود الماضية ، إن الصناعات الالكترونيه فضلا عن إنها ذات قيمة مضافة عالية فهى ايضا عامل منشط ورافع للكفايه الإنتاجية مما يؤدى إلى التنمية الشاملة فى كافة نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية . وتتطلب الصناعات الالكترونية مستوى عال من التدريب والتأهيل المهنى .

ويمكن تقسيم تطبيقات الالكترونيات فى مجالات الحياة المختلفة إلى الأقسام الرئيسية التالية :

١ – الأجهزة الترفيهية والتى تستخدم للترفيه مثل :

أجهزة الراديو ، التليفزيون ، أجهزة التسجيل للصوت والصورة ، الألعاب الالكترونية ، الأسطوانات المضغوطه Compact disc

٢- الأجهزة المعمرة المنزلية مثل :

أجهزة التوقيت للغسالات والثلاجات ، الساعات الالكترونية ، والالكترونيات للسيارات ، أجهزة الانذار ، أفران الميكروويف .

٣- أجهزة الاذاعة والتى تستخدم فى البث والإستقبال للإرسال الإذاعى والتليفزيونى مثل :

أجهزة الارسال للاذاعة والتليفزيون ، أجهزة الاستديوهات للاذاعة والتليفزيون ، الأقمار الصناعية .

٤- أجهزة الاتصال مثل :

السنترلات ، أجهزة التليفون والتلغراف والتلكس والفاكس ، أجهزة النداء .

٥- الأجهزة التى تستخدم فى التطبيقات العسكرية مثل :

أجهزة الرادار ، التشويش ، التوجيه ، الارسال والاستقبال ، الكشف عن الالغام والمفرقعات

٦- أجهزة الحاسبات ولوازمها مثل :

أجهزة الحاسبات الكبيرة ، الحاسبات الشخصية ، أجهزة إدخال البيانات والبرامج ، الطابعات الالكترونية وطابعات الليزر ، الاسطوانات والشرائط ، أجهزة المحاكاة .

٧- الأجهزة المكتبيه والتى تستخدم فى المكاتب مثل :

ماكينات التصوير ، الآلات الكاتبه الالكترونية ، الآلات الحاسبة .

٨- الأجهزة التى تستخدم فى العمليات الصناعية مثل :

أجهزة القياس والتحكم فى العمليات الصناعية ، الروبوت ، أجهزة التحليل الكيمائى والطيفى ، أجهزة التحكم فى الماكينات بواسطة الحاسب .

٩- الأجهزة الطبية مثل :

أجهزة الأشعة ، أجهزة العلاج بالموجات القصيرة ، أجهزة رسم القلب والمخ و أجهزة تنظيم ضربات القلب أجهزة قياس الضغط والحرارة ونسبة الأكسوجين فى الدم ، أجهزة التحليل ، أجهزة الليزر .

١٠- الأجهزة المهنية للمعامل مثل :

أجهزة القياس الالكترونية ، أجهزة تطبيقات الليزر ، أجهزة الاستشعار من بعد ، أجهزة تطبيقات الأشعة تحت الحمراء .

١١- أجهزة المعلومات وهى :

الأجهزة التى تستخدم فى جمع المعلومات ونقلها إلى مستخدمها فى كافة صورها صوتيا أو رقميا أو بالصورة . وتستخدم فى صناعة المعلومات والاتصالات كافة أجهزة الاتصال الالكترونيه مثل التليفون والفاكس والحاسبات الالكترونية .

ولكى تقوم مصر صناعه الكترونية على مستوى عال تنافس منتجاتها منتجات الدول الأخرى سواء فى السوق المحلية أو فى الأسواق الخارجية يجب تطوير مؤسسات التعليم الفنى والتدريب فى مصر . وذلك للوفاء باحتياجات الصناعات الالكترونية من العمالة الماهرة والفنيين والتكنولوجين ، أى تنمية القوى البشريه فى مجال الصناعات الالكترونية وذلك من خلال تطوير البرامج الخاصة بالتعليم والتدريب ومدها بالمعلمين والمدربين المؤهلين والأجهزة والمعدات . ونؤكد على مقترحات المجلس بضرورة إنشاء جهاز منفصل عن وزارة التعليم أو يتبع وزير التعليم مباشرة ويقترح تسميته « هيئة التعليم الفنى والتدريب » للإشراف على تطوير هذه المؤسسات والتخطيط لمستقبل التعليم الفنى والتدريب فى مصر ووضع المتطلبات اللازمة للتنفيذ مع المتابعة وحق اقتراح التشريعات كما هو قائم فى إنجلترا .

مؤسسات التعليم الفنى والتدريب فى مجالات الالكترونيات :

وفيما يلى حصر لمؤسسات التعليم الفنى والتدريب فى مصر فى مجالات الالكترونيات طبقا لما تم الحصول عليه من معلومات من وزارة التربية والتعليم والتعليم العالى والصناعة والقوى العاملة عن المدارس الفنيه الصناعية والمعاهد الفنية الصناعية المتوسطة ومراكز التدريب التى يوجد بها تخصصات الالكترونيات والتى تخرج تكنولوجيين وفنيين وعمالة ماهرة للعمل بالصناعات الالكترونية ، وجدير بالذكر أن جميع المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب المشار إليها لاتؤهل الفنيين إلا فى مجالات صناعة وصيانة الأجهزة الترفيهية وأجهزة الحاسبات والأجهزة المنزلية والأجهزة الطبية . أما بقية المجالات الاحد عشر المذكوره وخاصة أجهزة الاتصال والمعلومات فيوجد بها نقص شديد فى الفنيين .

اولا: المؤسسات التعليميه :

١- المدارس التابعه لوزارة التربيه والتعليم :

يوجد ٩٤ (أربعة وتسعون) مدرسة فنية صناعية يدرس بها تخصصات الالكترونيات والحاسبات على مستوى محافظات الجمهورية . منها عدد ٩ مدارس ثانوية صناعية متقدمة نظام خمس سنوات لتخريج الفنى الأول وعدد ٨٣ مدرسة ثانوية صناعية نظام الثلاث سنوات لتخريج الفنى منها ٤٢ مدرسة للبنين ، ٤١ مدرسة للبنات وأيضا مدرستان يدرس فيهما تخصص الالكترونيات والتحكم الآلى فقط بكل من العاشر من رمضان وحلوان وهذه المدارس نوعية مشتركه أى يقضى الطلبة جزء من الأسبوع للدراسة بالمدرسة والجزء الثانى بالمصنع وهو النظام المزدوج (Dual System) وهو نفس النظام الذى سيطبق فى المدارس التى ستدرج ضمن مشروع مبارك كول للتعليم الفنى والتدريب .

٢- المعاهد الفنية المتوسطة وكليات التعليم الصناعى التابعة لوزارة التعليم العالى :

يتبع وزارة التعليم العالى عدد ٢٣ معهد فنى صناعى متوسط منها ٦ معاهد يعرض فيها تخصصات الالكترونيات والحاسبات والاتصالات لتخريج الفنى التكنولوجى . ومن الملاحظ أن هذه المعاهد تتركز فى القاهرة والاسكندرية والدلتا ولايوجد أى معهد لتخريج فنيين فى هذا التخصص بوسط وجنوب الصعيد . ولقد تم حديثا إنشاء كليتين للتعليم الصناعى بكل من القاهرة وبنى سويف والوزارة تخطط حاليا لإنشاء كلية جديدة بسوهاج وذلك لتخريج معلم التعليم الصناعى المتكامل القادر على تدريس الشق النظرى والشق العملى للمواد الفنيه بالمدارس الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات والخمس سنوات . ولقدا بدأ التفكير فى إنشاء هذه الكليات لتدارك النقص الشديد فى المدرسين بالمدارس الفنية الصناعية وكذلك تزويد المدارس بنوعيه من المدرسين قادرة على تدريس المواد الفنية بشقيها النظرى والعملى . حيث أنه يوجد بالمدارس الفنية الصناعية حاليا مدرس نظرى وهو عادة من خريجى كليات الهندسة أو كليات التربية (شعبة التعليم الصناعى) ومدرس عملى وهو من خريجى المدارس الثانوية الصناعية نظام خمس سنوات للمدرسين العمليين .

ويسبب هذا النظام بالمدارس الكثير من المشاكل منها الحساسية الشديدة بين مدرس الجانب النظرى ومدّرس الجانب العملى وأيضا الانفصام بين الجزء النظرى والجزء العملى للمادة الواحده حيث أنه لكل

جزء المدرس الخاص به مما يؤثر بالسلب على العمليه التعليمية ومستوى خريجى المدارس الفنيه الصناعية . وتتضمن التخصصات التى تعرضها تلك الكليات تخصصات الالكترونيات والتحكم الآلى والحاسبات .

هذا بالإضافة الى أن هذه الكليات تقدم برامج للتدريب أثناء الخدمة للمدرسين بالمدارس الفنية الصناعية، أحد هذه البرامج لمدرسى النظرى مدته سنه واحدة للحصول على دبلوم فى التعليم الصناعى والبرنامج الآخر لمدرسى العملى مدته ٣ سنوات للحصول على بكالوريوس فى التعليم الصناعى . كما تعمل هذه الكليات على تخريج نوعية من الخريجين للعمل ليس فقط كمدرسين بالمدارس الفنية الصناعية ولكن كمدربين للفنيين بالمؤسسات الصناعية التابعة لقطاع الأعمال والقطاع الخاص .

ثانيا: مراكز التدريب :

١- يوجد أربعة مراكز تدريب تابعة للكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة ، وهذه المراكز تعرض برامج للتدريب فى مجال الالكترونيات والراديو والتليفزيون . ومن يجتاز برنامج التدريب بنجاح يحصل على شهادة تعادل دبلوم المدارس الفنية الصناعية نظام السنوات الثلاث .

٢ - يوجد خمس مراكز للتدريب تابعة لوزارة القوى العاملة والتشغيل تعرض برامج التدريب فى مجال الالكترونيات والراديو والتليفزيون . ومن يتم برنامج التدريب بنجاح يحصل على شهادة « عامل متوسط المهارة » .

وذلك بالإضافة إلى مراكز التدريب التابعه للقوات المسلحة .

التوصيات

تعتمد إستراتيجية تطوير مؤسسات التعليم الفنى والتدريب للوفاء باحتياجات الصناعات الالكترونيه فى مصر على عدة محاور رئيسية وهى :

١ - تطوير الخطط الدراسية والمقررات ، والتى يجب تطويرها كل خمس سنوات على الأقل وذلك لملاحقة التطور المتلاحق فى مجال الصناعات الالكترونية . ويجب تطوير الخطط الدراسية والمقررات بطريقة علمية متطورة بحيث يوضع مرجعيات Terms of Reference لكل تخصص يتضمن مستوى المقررات التى تحقق المستوى المطلوب للخريجين . ومن الممكن الاستفادة من تجربة تصميم الخطط الدراسية والمقررات لكليات التعليم الصناعى التى قام بها مشروع تطوير التعليم الفنى بوزارة التعليم العالى . ويمكن تطبيق هذه التجربة على جميع المؤسسات التعليمية بمستوياتها المختلفة وعلى مراكز التدريب .

٢ - تزويد المدارس الفنية الصناعية والمعاهد الفنية الصناعية المتوسطة ومراكز التدريب بالمعدات الصناعية ، حيث تم تجهيز بعض المدارس الحديثة عن طريق مشروع بنك التنميه الافريقى تحت إشراف وزارة التربيه والتعليم وتفتقر المعاهد الفنية الصناعية المتوسطة إلى الأجهزة والمعدات الحديثة .

٣ - زيادة الميزانية المخصصة للخامات المستخدمة فى تدريب الطلاب ، حيث أنه لاتدريب بدون خامات . ويمكن أن نتوقع مستوى طالب المدارس الفنية الصناعية الذى تخصص له فى ميزانية الوزارة

للتدريب - ١٠, جنيه سنويا للخامات . فهذا الطالب سيتخرج غير مؤهل للعمل كفني في أي من المجالات إلا بعد تدريب مكثف حيث أن تعليمه سيكون نظريا فقط . وتعمل الوزارة على زيادة هذه الميزانية لتصبح عشرون أو ثلاثون جنيها في العام لخامات التدريب لكل طالب . ونرى ألا تقل هذه الميزانية عن مائة جنيه سنويا موزعه على ٣٥ أسبوعا دراسيا أي أقل من ثلاثة جنيهات لخامات التدريب للطالب في الأسبوع .

٤ – تأهيل المدرسين وأعضاء هيئة التدريس والمدربين بمختلف المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب حيث أن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية . ولقد بدأت الدولة في ذلك بإنشاء كليات التعليم الصناعي لتأهيل المدرسين بالمدارس الفنية الصناعية وكذلك إنشاء مراكز لتدريب أعضاء هيئات التدريس بالمعاهد الفنية الصناعية المتوسطة Teacher Training and Development Center ولقد بدأت الدولة أيضا في الإهتمام بإيفاد المدرسين إلى الخارج في بعثات تدريبية للإطلاع على أحدث ماوصل اليه العالم من طرق التدريس والوسائل التعليمية ، ولكن يقتصر الإيفادحتى الآن على مدرسي التعليم العام ومن المطلوب أن يشمل أيضا مدرسي التعليم الفني الصناعي .

٥ – الاهتمام بصناعة البرامج Software في مجالات تصميم وتشغيل الأجهزة الالكترونية ، حيث انه يمكن المنافسة في هذا المجال بقدر أكبر من المنافسة في صناعة الأجهزة ذاتها .

٦ – تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مراكز تدريب في المجالات التي بها نقص في الفنيين مثل مجال أجهزة الإتصالات والمعلومات .

٧ – إعادة التأكيد على توصيات المجلس السابقة بشأن إنشاء جهاز قومي مستقل ويقترح تسميته الهيئة القومية للتعليم الفني والتدريب . وتتولى الهيئة التخطيط لمستقبل التعليم الفني والتدريب في مصر والاشراف على تطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب القائمة ووضع المتطلبات اللازمة للتنفيذ مع المتابعة وحق اقتراح التشريعات .

إن الاهتمام بتنمية القوى البشرية من فنيين وعمالة ماهرة على مختلف المستويات في مجال الصناعات الالكترونية سوف يؤدى إلى التنمية الشاملة في مصر للحاق بالدول التي كانت ذات ظروف مشابهة في الستينات وأصبحت الآن نمورا اقتصادية .

التعليم والتدريب الفنى المتواصل

في هذا العصر المتسم بالديناميه السريعة تختفى كثير من المهن وتظهر أخرى جديدة مواكبة للابتكارات التكنولوجية المتسارعة ، ويتميز التطور الانتاجي نحو التكنولوجيا المتقدمة التي تتطلب قدرات ومهارات عالية وكذلك معارف رفيعة وعميقة وأصبح من المألوف أن يغير الانسان عمله أكثر من مرة في مدى عمره .

يظهر تغيير جوهري في التكنولوجيا في دورات قد تصل الى خمس وعشرين سنة كما أن زيادة تكلفة الصيانة التي تعتمد على قدرات

انسانية عالية حتم وضع انماط جديدة للانتاج والتصميم للوحدات تعتمد على التخلص من القديم واستبداله بجديد وقد يتم ذلك بانتاج وحدات (Modules) يسهل استبدالها اذا أمكن تشخيص العيب فيها . ولاتزال عملية التشخيص تعتمد على المهارة الانسانية ولو أنه أمكن فى بعض الحالات ببرامج ومسشعرات ومنظومات الخبراء أن يقوم الكمبيوتر بتحديد العيب واسلوب الاصلاح . وهذا المجال ايضا يتطلب قدرات ومهارات جديدة على العمالة التقليدية .

ان تزايد المعارف والاكتشافات والابتكارات التكنولوجية وتنامى الاعتماد على الاوتمه والروبوت والذكاء الاصطناعى يتطلب الارتفاع المستمر بقدرات الانسان ومهارته .

دينامية القوى العاملة :

ان التطور من المجتمعات الزراعية الى مجتمعات المعلومات مرورا بمجتمعات التصنيع والانتاج الغزير والأوتمة بما صاحبها من ابتكارات تكنولوجية عديدة وبما ينتظر من ابتكارات اخرى جديدة يمكن التنبؤ باتجاهها فى المستقبل المتطور ويصعب تخيل هذا الاتجاه على المدى البعيد .

وينتج عن ذلك تغيير الوزن النسبى لتصنيف القوى العاملة حسب التكنولوجيا المستعملة .

وتتناقص عادة القوى العاملة الغير ماهرة ويتزايد الطلب على القوى العاملة الماهرة وفئة الفنيين فعلى سبيل المثال انخفضت العمالة الزراعية الى حوالى ٥ ٪ فى المجتمعات المتقدمة كما ارتفعت نسبة الفنيين الى حوالى ٤٠ ٪ .

وينتظر ان يمثل العلماء والاخصائيين حوالى ٣٠ ٪ من القوى العاملة فى مجتمع المعلومات كما تتزايد عمالة الخدمات الى ٣٠ ٪ .

كل ذلك يقود الى ضرورة اتاحة وسائل وامكانات للتعليم المستمر والتدريب المتواصل ويجب أن تكون هذه الوسائل متاحة لمن يطلبها وان تكون برامجها ومستوياتها مرنة تستجيب بسرعة مناسبة للطلب عليها ولتساير متطلبات التطور التكنولوجى .

والتعليم الفنى المصرى الذى يركز على تعليم مهارات بعض العمليات بدون ربطها بمهارة انتاج منتج معين يقود الى انتاج عامل موظف يعتمد على تنفيذ اوامر محددة لاجراء عملية بعينها بدون دراية وارتباطها بغيرها من العمليات التى تؤدى الى انتاج منتج ومثل هذا النمط من التعليم لا يؤدى الى تنمية قدرات انتاجية . واذا كان هذا الوضع مقبول فى عشرينات وثلاثينات هذا القرن فهو غير مقبول اطلاقا فى أواخر القرن العشرين .

ان التعليم الفنى فى مصر يحتاج الى اعادة نظر وتغيير شامل جوهرى بدءاً من قيادات هذا التعليم الى أدنى المستويات المسئولة عن التعليم والتدريب لتحليل المتطلبات التعليمية لتنمية قدرات جديدة تواكب التغيير المادى فى المجتمع وفى العالم أجمع خصوصا وأن المجتمع المصرى سيعتمد لفترات قد تطول الى منتجات واجهزة وتكنولوجيا العالم المتقدم .

ان هذه القدرات الانتاجية المطلوب تنميتها ، وتوجيه التعليم والتدريب نحو هذا الهدف تتضمن مايلى :

١ - اختيار المنتج اللازم للمجتمع أو المطلوب المنافسة به فى المجتمعات الخارجية .

٢ – القدرة على اختيار طريقة التصنيع التى تناسب المنتج وحجمه وسعره واختيار اجهزة وأدوات الانتاج .

٣ – قدرات تقديم خدمات ما بعد البيع (الصيانة) .

٤ – عوامل الامان والصحة المهنية والحفاظ على البيئة .

٥ – قدرات الالتزام بالمواصفات القياسية ومستويات الجودة ووسائل قياس الجودة والأداء .

٦ – مواصفات الخامات وطرق شرائها .

٧ – العمل ضمن فريق لأن الانتاج يتطلب التنسيق بين المهارات والتخصصات .

٨ – اقتصاديات وادارة مشروع صغير.

٩ – التشطيب والتغليف .

١٠ – استخدام الكمبيوتر .

١١ – مهارات الاتصال وفيها القراءة والكتابة بلغة أجنبية .

ان هذه القدرات هى على سبيل المثال لا الحصر ، وتختلف هذه القدرات من تخصص الى آخر .

ان تحليل هذه القدرات وارتباطها بتخصص بعينه ضرورة مسبقة لتطوير وتعديل فلسفة التعليم والتدريب ، بل تحديد المقررات والتمارين العملية فى محتواها ومستواها .

ان الاجهزة الادارية وقياداتها الموجودة حاليا غير قادرة على القيام بهذه المهمة ، بل يتطلب الامر اعادة تاهيل هذه القيادات وانشاء اجهزة جديدة قادرة برؤية جديدة لاعداد هذه البرامج .

ان التعليم والتدريب المستمر يبدأ أولا من وضع تصور لضرورة التطوير ثم انشاء المؤسسات التى تقوم بتقديم هذا التعليم والتدريب لمن يطلبه ويمكن تلخيص ذلك فيما يلى :

١ – تأهيل القيادات الموجودة حاليا بعد تحديد الهدف وبعد الاتفاق على القدرات اللازمة لكل تخصص .

٢ – تحليل القدرات وتعديل الخطط والمناهج .

٣ – اعادة تأهيل اجهزة التعليم والتدريب .

٤ – اعادة النظر فى امكانات مؤسسات التعليم والتدريب من المدرس والمدرب الى مدير المؤسسة مرورا بالاجهزة والمعدات واساليب التدريب بل والمكتبات الخارجية أن تحتوى على المراجع ومجلدات المواصفات .

٥ – اتاحة مؤسسات التعليم والتدريب سواء للتعليم النظامى أو لكل من يطلبه أو فى الاوقات التى تناسبه وان تكون المؤسسات من المرونة بحيث تستجيب فى أقرب وقت لمتطلبات السوق .

٦ – ايجاد جهاز البحث والتطوير والتنبؤ بالاحتياجات ووضع امكانياتها ومناهجها ومقرراتها محتوى ومستوى .

٧ – ربط مثل هذه المؤسسات بنظام الترخيص بمزاولة المهنة .

٨ – ربط هذه المؤسسات بنظام متكامل للتعليم الفنى والتلمذة الصناعية وسوق العمل .

وفى سبيل ذلك فقد يكون من المناسب تشكيل لجنة لمهمة تتفرغ لمدة عام أو عامين لوضع تفاصيل وآليات هذا التصور وأن توضع لها كل الضمانات المادية والمالية .

وقبل كل ذلك لابد ان تكون هناك ارادة سياسية تقتنع بهذه الرؤية وتوفر لها كل الضمانات .

الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الدورة السادسة عشرة

الثقافة

دور مصر الريادى
فى بناء الثقافة العربية المعاصرة

هذا موضوع على قدر من الاتساع بحيث لايمكن الإلمام بكل جزئياته عن اقتدار وثقة . فالثقافة العربية المعاصرة ليست شيئا واحدا محددا يمكن وصفه بعبارات موجزة ولا أحد يستطيع أن يحيط علما بكل ما يتصل بالثقافة فى كل انحاء العالم العربى . وإذا كان التقرير يقتصر على بحث دور مصر فى بناء الثقافة العربية المعاصرة ، فان هذا الدور قد يبدو واضحا فى مجال ما ، ولا يبدو كذلك فى مجال آخر .

وقد يكون الدور قويا مؤثرا فى بلدنا ، وقد لايكون كذلك فى بلد آخر ومن ثم يمكن أن نقول إن الذى فى استطاعتنا هو أن نجمع بعض الملاحظات عن أجزاء من الموضوع ، وأجزاء من مساحته الواسعة على امتداد العالم العربى ، دون الإحاطة الكاملة بكل العناصر والجزئيات التى قد يثور حولها الخلاف وتتعدد الآراء الفردية والجماعية . ثم إنه إذا كان لمصر أو لغيرها دور فى بناء الثقافة العربية ، فإن أى بلد عربى آخر قد يكون له دور أكبر أو أقل . والثقافة بوجه عام ، هى أخذ وعطاء ، وهى شىء تراكمى ، جزء منه موروث من القديم والجزء الأخر حديث يستقى من كثير من الينابيع ، المحلية والأجنبية .

ولايمكن الحديث عن الثقافة العربية المعاصرة دون تتبع ما يدل عليه مفهومها فيما ورثناه من الأجداد – وخاصة الميراث الشعبى من القصص والأغانى والفكاهات الشعبية المتداولة ، والأمثال المعبرة عن الشعوب ومواقفها من الأحداث العامة ، واخلاق الناس ونظرتهم إلى الحياة والكون ، وأنماط سلوكهم وقيمهم ومثلهم العليا .

ومادمنا نتحدث عن دور مصر فى الثقافة العربية بالذات ، فمن الأنسب أن نتحدث عن بداية الثقافة العربية الاسلامية من خلال دورة الاسلام الكبرى التى قضت على العالم القديم وبدأت عصر الازدهار والسيادة والمنعة مع مد الفتوح الاسلامية من الشرق الأسيوى الى المغرب الأقصى والاندلس قبل انتهاء القرن الأول الهجرى (سنة ٩٢ هـ) وانتهاء بنهاية العصر العباسى الاول فيما بين عامى ٢٣٢ و ٢٤٧ هجرية ولقد ظلت الدولة قبل هذا التاريخ متماسكة الأطراف قوية الأقاليم . ثم وصلت الى مرحلة التفكك وانفصال الأقاليم التى استقل بها أمراؤها . على أن البعض يفرقون بين ظاهرة التفكك والفساد السياسى وبين الازدهار الثقافى ، فالتفكك والفساد لم يمنع الأدب والفكر والعلم من الازدهار .

وقد أخذت مصر دورها فى مرحلة الازدهار العام للدولة الاسلامية بشخصيتها المتميزة بحكم هويتها وميراثها من ماضيها الحضارى العريق . وأصبحت منذ عام الفتح – سنة عشرين هجرية – قاعدة الاسلام الأولى فى افريقية ومنطلق كتائب الفتوح الإسلامية من برقة الى المغرب الأقصى والاندلس ، ومدخل قوافل الحجاج المغاربة ومركز التعارف واللقاء بين المشارقة والمغاربة . ومع فتح مصر ، نزل إليها ولاة وقضاة وقراء عديدون ، من ورثة النبى « صلى الله عليه وسلم » وحملة رسالته . كما نزلها أكثر من مائتين وسبعين من التابعين وأئمة العلم

المجتهدين وحفاظ الحديث النبوى وأئمة القراء ، وأصبحت مصر بوجودهم ، فى القرن الثالث للهجرة ، دارا للقرآن والقراءات والحديث واللغة والسيرة النبوية ، وفيها ظهر مذهب الامام الشافعى المصرى والطبقة الاولى من أصحاب مالك .

وبعد سقوط بغداد فى سنة ٦٥٦ هـ عاصمة الدولة الإسلامية المركزية تقدمت مصر وأخذت دورها المنوط بها على نحو ما فعلت فى المواقف الحرجة من ماضى تاريخها العريق ، فأحيت معالم الخلافة العباسية . وكبرت ونمت وعمرت حتى قيل عنها انها أجمل ممالك الأرض ، بها المساجد والمدارس والربط والزوايا والعمائر الجليلة الفائقة المعدومة المثال . وبنى الملك الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ) بمصر والشام والحجاز معالم من الأبنية والخانات والدور والمساجد والمدارس والحمامات والمستشفيات والصيدليات والملاجىء والمكتبات وغيرها . كما أصبحت مصر فى عصرها الوسيط - أى فى القرن الثامن للهجرة - ملاذا للمهاجرين اليها من العلماء المغاربة والمشارقة ، وموئلا من نوازل الفتنة فى الدين وضراوة محاكم التفتيش والتطهير العرقى والدينى . وقد أكرمت مصر وفادتهم فأخذوا أماكنهم مع زملائهم المصريين علماء عاملين يحمون تراث السلف الأئمة ويجددون العهد فى أنضر عصور الحضارة الاسلامية ، ولكن العام الاول من القرن التاسع عشر الميلادى لم ينته حتى كانت قوات الحملة الفرنسية تستعد للرحيل عن مصر بعد احتلال دام ثلاث سنوات (من يوليو ١٧٩٨ - الى سبتمبر ١٨٠١) وفى هذه الفترة اتصل المصريون بمظاهر من الحضارة الفرنسية والثقافة الفرنسية أيضا ، بعلومها وفنونها وآدابها من خلال وجود المجمع العلمى والمشاركة فى المجالس الاستشارية أو الدواوين ومخالطة الفرنسيين فى الحياة الاجتماعية .

وتولى محمد على الحكم فى مايو ١٨٠٥ ووضع خلال فترة حكمه (٤٣ عاما) أسس القوة الذاتية لمصر فى المنطقة على أساس من مركزية الحكم والادارة واحتكار الانتاج .

وأبدى اهتماما بالعلم والتنوير فاهتم بالتعليم وإيفاد البعثات للخارج وبدأ نقل العلوم والمعارف . ومن البعثات وسياسة التعليم تكونت الارستقراطية التكنوقراطية وصفوة المثقفين الجدد الذين حلوا فيما بعد محل الارستقراطية التركية الأصل .

ومهدت سياسة محمد على الطريق لدخول الحضارة والثقافة الغربية فى مصر دون اضطراب أو مقاومة . فقد احترم الأزهر ولم يقترب من صلاحياته ومخصصاته . وبالمركزية والاستنارة تحققت درجة من استتباب الأمن ، وشجعت عددا كبيرا من الأجانب على الإقامة فى مصر للعمل بالتدريس وبالمصانع والجيش والبحرية وأعمال الرى .

وعمل إسماعيل باشا على إعادة مشروعات جده محمد على ، فزاد عدد الجيش وانتعشت الصناعات الحربية وغيرها ، وحدث توسع فى التعليم وبدأ تعليم البنات ، ونشأ مناخ مناسب لنهضة فكرية وثقافية انتعشت فيه الصحافة والجمعيات الأدبية والعلمية وفنون التمثيل والموسيقى وقامت حياة نيابية .

ورغم تعثر الحركة الوطنية سياسيا خلال فترات من الاحتلال البريطانى إلا أن المناخ الثقافى والفكرى العام ساعد على نمو الروح الوطنية وبلورة المواقف السياسية ، وانتشرت صحافة الرأى ، وبدأ المثقفون العائدون من البعثات يفرضون وجودهم على ساحة الحياة الفكرية والثقافية بعد أن تأثروا بالحياة الأوروبية وبشعارات حرية الرأى والحياة النيابة الدستورية ، ووجد هؤلاء طريقهم إلى الصالونات الفكرية والأدبية التى انتشرت خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

وفى هذا المناخ السياسى ، والمناخ الفكرى الثقافى ، ظهر مصطفى كامل يدعو لمواجهة الاحتلال والمطالبة بالجلاء ، فأصدر جريدة أسبوعية باسم العالم الاسلامى ، ودعا الى الحرية والاستقلال فى مصر

من خلال صحيفة « اللواء » ، وأنشأ قبل وفاته الحزب الوطنى ، كما شارك فى إنشاء المدارس العليا .

وتابع محمد فريد من بعده دوره فى العمل الوطنى المخلص ، وكان لمثل هذه الأدوار الوطنية السياسية انعكاساتها الاجتماعية والثقافية .

وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، تبلورت حركة سياسية تطالب بحق تقرير المصير وتم الاعتراف باستقلال مصر دولة دستورية ذات سيادة مع بعض التحفظات . وسارت الحياة السياسية وسط ظروف وصعوبات مختلفة انتهت فى ٢٣ يوليو ٥٢ ببداية تغيرات وأحداث كثيرة كان لها آثارها العميقة والواسعة فى مختلف جوانب حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية .

وهذه الخلفية التاريخية السياسية لمصر كان لها آثار ومتغيرات اجتماعية وثقافية كثيرة ، فقد تمصرت شيئا فشيئا الوظائف والادارة ، وحلت خلالها اللغة العربية محل التركية فى الدواوين ، ونمت الطبقة الوسطى من المتعلمين المصريين ، وألغيت تجارة الرقيق منذ القرن التاسع عشر ، وكان وراء تحرير العبيد وجود نخبة مثقفة تأثرت بالنزعات الإنسانية التى سادت العالم ، وبدأت سمة المجتمع الحضرى تغلب على المجتمع المصرى ، وتحولت قرى كبيرة كثيرة إلى مدن ، كما أنشئت مدن جديدة كمدن قناة السويس ، ونمت الطبقة العاملة وتكونت شرائح للمهن الحرة من المهندسين والمحامين والصيادلة والأطباء . وأصبحت القاهرة مركز العمل السياسى للأحزاب المختلفة ، وكان وجود الاجانب قد كثر فى مصر منذ عهد محمد على وزادت أعدادهم فى عصرى سعيد وإسماعيل ، وكان لذلك أثره فى المجتمع المصرى ، بجانب سفر البعثات الدراسية الحكومية والخاصة بعد الاحتلال البريطانى ، ويضاف الى هؤلاء من تلقوا تعليمهم فى مصر فى المدارس الأجنبية ، وعلى يد هؤلاء جميعا تم نقل الفكر الأوروبى إلى اللغة العربية بما يحمله من رؤى وأفكار وقيم . غير أن التأثير الأجنبى فى مجمل العادات والتقاليد ، لم يصب إلا شرائح محدودة فى المدن الكبرى خاصة القاهرة والاسكندرية ومدن القناة ، وبين من يعرفون اللغات الأجنبية لأن حاجز اللغة كان مانعا كبيرا من التواصل مع الثقافة الأوروبية .

ومع مطلع القرن العشرين بدأ كبار ملاك الأراضى الزراعية يكونون شريحة جتماعية كجزء من طبقة تكونت فى عشرينات هذا القرن وخاصة بعد إنشاء بنك مصر (١٩٢٠) وتكوين النقابة الزراعية المصرية (١٩٢١) واتحاد الصناعات المصرية (١٩٢٢) والغرفة التجارية (١٩٢٧) وقد خضع رأس المال المصرى لسلطة الدولة فى بداية الستينات ، ثم بدأ يتحرر مرة أخرى منذ منتصف السبعينات مع تشجيع رأس المال الاجنبى على الاستثمار فى مصر .

وكما تبلورت الطبقة العليا فى المجتمع ، تبلورت أيضا ملامح طبقة العمال ، والطبقة الوسطى التى ساعدها انتشار التعليم ، وهكذا استقرت سمات المجتمع وبدأت التيارات الثقافية المختلفة فى الاعلان عن نفسها على سطح الحياة المصرية ، وهى تيارات غير متآلفة تماما إن لم تكن متناقضة أحيانا ، مما كان له أثره الواضح على تحديد الهوية الثقافية المصرية .

وكانت الثقافة السائدة فى المجتمع قبل التعليم المدنى وبعثات محمد على ثقافة دينية إسلامية فى الكتاتيب والمساجد والأزهر ، ومسيحية فى الكنائس والاديرة . وجمعت بينهما ثقافة مشتركة مستمدة من أعماق التاريخ المصرى ، تمثلت فى مجموعة من القيم الأخلاقية والاجتماعية حكمت العلاقات بين الجميع وخلعت عليهم صفة التدين .

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ومع اتصال المصريين بالثقافة الأوروبية من خلال البعثات ، تكون رافد جديد للثقافة المصرية سمى بالثقافة الليبرالية الداعية إلى تحديد دور الدولة فى الدفاع والأمن دون القيام بدور اجتماعى اقتصادى ، ويكون ذلك من خلال دستور وحياة نيابية وأحزاب سياسية .

وبدأ المصريون الذين أطلوا على هذه الثقافة يتطلعون إلى نقل ما شاهدوه إلى الواقع المصرى ، ولكنهم اصطدموا بالتيار السياسى القائم على الأوتوقراطية ، فدعوا إلى الليبرالية بحذر شديد ، كما بدا ذلك عند رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك ، وزاد هذا التطلع فى الجيل التالى منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بزيادة اتصال المصريين بالغرب الأوروبى . كما ظهر عند جماعة أحزاب الصفوة التى سادت حتى منتصف القرن العشرين . ولكن التيار الاجتماعى لليبرالية الأوروبية لم يكن متوافرا فى مصر حيث كانت الحكومة اوتوقراطية ؛ ترفض أن يشاركها فى الحكم أصحاب المصالح الاقتصادية الجدد .

ثم دخل رافد ثالث فى منظومة التكوين الثقافى فى مصر ، ألا وهو الفكر الاشتراكي ولكن الحكومات المصرية عارضت هذا التيار منذ البداية (وإن وجد مجاله فى التطبيق الواسع ، فيما بعد ، فى الفترة ما بين ٦١ – ١٩٧٠) .

وخلاصة القول أنه وإن كانت مصر قد شهدت عدة وجوه للثقافة كان بعضها يناقض بعضا وينازعه البقاء . فإن كلا منها كان أعجز من أن يشمل كافة القوى الاجتماعية بمفرده . فالليبرالية كانت مجرد تيار فكرى وليست نظاما ، والاشتراكية كذلك والعروبة القائمة على رابطة اللغة ، تنازعها الفكرة الاسلامية . وكل منها عجز عن استقطاب المجتمع المصرى بأسره . وظل ما يعرف بخصوصية الشخصية المصرية تحكم الجميع ، ومؤداها أن مصر استوعبت كل الروافد التى وفدت إليها وصنعت منها طابعا مصريا واحدا ، يتوازن مع كل الثقافات الوافدة .

وهكذا نجد أنه من العسير ، فى ظل ظروف المتغيرات المصرية فى تاريخها الطويل ، وفى ظل اختلاف ثقافاتها ووجهات النظر فيها حتى اليوم ، أن نتتبع الدور الذى أسهمت به فى بناء ثقافة عربية تتسع آفاقها ومجالاتها الآن من أقصى الشرق العربى من الخليج إلى الطرف الغربى عند المحيط ، على أنه يمكن القول ان لمصر أدوارا مختلفة ومتباينة فى نشر ألوان مختلفة من الثقافة ، فى بلدان عربية مختلفة ، وعصور مختلفة ممتدة من الفتح الاسلامى بوجه خاص إلى عصرنا الحديث المعاصر ، ويمكن أن نلاحظ بوجه عام أن الزعامة المصرية السياسية فى المنطقة العربية تعارضها بعض الزعامات العربية الأخرى ، وكذلك القوى العالمية التى تريد أن تسيطر على المنطقة ، على أن هذا لم يمنع أن تكون مصر هى ديوان العرب ثقافيا ، ويتمثل هذا فى انتشار الكتاب المصرى والدراما المصرية والسينما المصرية والفنون والآداب الأخرى ، بدرجة أو بأخرى ، على امتداد عالم عربى فسيح .

كما أنه من الممكن أن نرصد المساهمات المصرية الواضحة فى بناء الثقافة العربية فى بعض العصور من خلال الومضات القومية للشعب المصرى وخاصة فى القرن الماضى الذى بدأ بحركة تنوير ثقافية عقب الحملة الفرنسية على مصر وما صاحبها من دخول المطبعة . ولم يكن ذلك شيئا مفاجئا ، فالثقافة المصرية الحديثة كانت نتيجة تراكمات ثقافية فاعلة فى أعماق الشعب المصرى بفضل قوة الشعب الذى تمكن من الانتصار على زحف الصليبيين والتتار ، محققا النصر فى حطين وعين جالوت . وحتى عندما جاء نابليون الى مصر ثار عليه الشعب المصرى الأعزل مرتين بقيادة شيوخ الأزهر والمثقفين واغتيل قائده الثانى كليبر وأعلن قائده الثالث مينو اسلامه ، ورغم كل وسائل الترغيب والتهديد التى لجأ اليها الفرنسيون فإن الوطنية المصرية الواعية غلبت الحملة الفرنسية وطردتها بعد ثلاث سنوات ، ثم استفادت من عطاء الحملة الفرنسية العلمى والثقافى . وبعد جلاء الفرنسيين وعودة الأتراك للسيطرة على مصر كانت الثقافة المصرية تقوم على محورين : الاول هو البرامج الدراسية الرسمية فى الأزهر ، وهى تقوم على العلوم السلفية كالعلوم الشرعية من تفسير وحديث وفقه . والعلوم اللسانية من نحو وصرف وبلاغة . أما المحور الثانى فقد كان قوامه بعض علماء الأزهر الذين

جاوزوا حدود المعارف التقليدية وتحولت بيوتهم الى شبه مدارس للعلوم الطبيعية والرياضية (من حساب وجبر وهندسة) والفلكية والفلسفية ، وكذلك نشطت الدراسات الصوفية وتنوعت .

ولما كان التعليم من أهم مصادر الثقافة فقد لعبت مصر فى القرن التاسع عشر دورا هاما فى سبيل تطوير التعليم وتحديثه ، ويشبه هذا الدور شق الطريق الوعر بالاظافر والنضال فى أكثر من ميدان ، وذلك من خلال بعوث محمد على الى الخارج لتعلم العلوم الحديثة فى الغرب ، وانشاء مدارس حديثة فى مصر منفصلة تماما عن الازهر . كما اضيفت خطوة اصلاحية بعد ذلك بجعل التدريس فى المدارس الحكومية باللغة العربية بدلا من الانجليزية . وادخل تطوير وتغيير على مناهج الازهر ، فاتجه الى انشاء المدارس العليا المتخصصة التى تضيف الى العلوم الازهرية بعض المناهج الحديثة مثل القضاء الشرعى والمعلمين العليا فى الوقت الذى انشئت فيه مدرسة دار العلوم على نفس النهج ، ولم يكن ذلك فى حينه سهلا ميسورا ، بغير الكثير من الجهد والمشقة .

ولم يستطع الاستعمار البريطانى أن يقاوم روح العلم الجامعى الحديث التى حملها لمصر أبناؤها النابهون العائدون من البعثات الخارجية وخاصة من فرنسا وبمساعدة الوعى الوطنى المتمثل فى الحزب الوطنى ، وبعض كبار المصريين ، كل هؤلاء استطاعوا إنشاء الجامعة الأهلية متمثلة فى كلية الآداب التى تعتبر الكلية الأم للجامعة . بما فيها من دراسات أدبية وإنسانية وعلمية . وبعد نجاح ثورة ١٩ وصدور تصريح ٢٨ فبراير بالاستقلال المنقوص ثم صدور دستور ٢٣ وقيام الحياة البرلمانية انضمت إلى كلية الآداب كليات الحقوق والطب والعلوم ثم قامت الجامعة المصرية الرسمية عام ٢٥ ، وهكذا استطاع المصريون أن ينشئوا جامعتهم الأولى رغم كل الظروف غير المواتية ، كما أقاموا مختلف المدارس الابتدائية والثانوية حكومية وأهلية ، وهكذا شيدوا الصرح الاكبر للعلم بالمنطقة .

وكان للمصريين فضل الريادة كذلك فى تعليم المرأة وخروجها للعمل منذ أواخر القرن الماضى ، وذلك بفضل ازدياد اختلاط المصريين بالأجانب إضافة إلى نضال الاصلاحيين الذين دعوا إلى منح المرأة حقوقها منذ كتابات رفاعة الطهطاوى ومن بعده محمد عبده ثم قاسم أمين ، ثم تطورت أحوال المرأة المصرية إلى أن وصلت إلى ما هى عليه الآن . إن هذا الدور الثقافى الذى حملت أعباءه مصر من القرن الماضى ، كان له صداه خارج مصر فى أجزاء مختلفة من العالم العربى .

ثم كان للصحافة المصرية دور فى الريادة الثقافية ، فقد بدأت الصحافة فى مصر الحديثة فى القرن التاسع عشر بمجلة « الوقائع المصرية » الحكومية التى تطور تحريرها على عدة مدارج . فبعد أن كانت تصدر باللغة التركية أصبحت تصدر بالعربية ، كما نهض بتحريرها الإمام محمد عبده فى مرحلة من المراحل ، وشهدت تحت قيادته أزهى عصورها . ثم أقبل المواطنون على إنشاء الصحف مثل جريدة « اللواء » و« الجريدة » ثم صدرت « السياسة » وبعدها صحف كثيرة « كالمؤيد » و« المقطم » و« البلاغ » . وكانت الصحافة المصرية ظاهرة ثقافية هامة مؤثرة فى المنطقة العربية ، وقد نزح بعض الشوام إلى مصر لإنشاء الصحف والعمل فيها ، وهكذا حملت مصر شعلة الصحافة السياسية والأدبية والعلمية منذ أوائل القرن حتى الآن ، حيث أصبح لصحافة مصر دور كبير مؤثر فى جميع أنحاء العالم العربى .

وكان ولا يزال للفنون المصرية دور بارز فى التاريخ الحديث والمعاصر ، ونعنى بالفنون : فنون المسرح والسينما والغناء والموسيقى والفنون التشكيلية ، وبعضها كان معروفا فى أنحاء العالم العربى وبعضها كان مجهولا لا تكاد تعرفه بعض الشعوب العربية ، ومن الأنسب أن نقسم العالم العربى إلى مجموعات متميزة بالنسبة لانتشار الفنون فيها ، فهناك أولا دول الشمال الأفريقى وبخاصة تونس والجزائر

والمغرب ، ثم العراق وسوريا والاردن ، وتجيء بعدها مجموعة دول الخليج والجزيرة العربية . أما لبنان فله وضع خاص متميز بالنسبة لمعظم الفنون المعروفة .

وأما دول المغرب العربى ، فقد كانت لها منافذ على ثقافة فرنسا وأسبانيا بحكم الاستعمار الفرنسى والأسبانى . وربما كان المغرب بالذات هو صاحب ثقافة وفنون خاصة تعتبر امتدادا أو إحياء للفنون الأندلسية سواء فى العمارة ، أو فى الموسيقى وغناء الموشحات ، ولهذا السبب كان التعاون الفنى والتأثير الثقافى بين مصر والمغرب ، بمثابة تعاون وتبادل ، وتأثير وتأثر . وكانت تونس والمغرب تستقبلان الفرق المسرحية المصرية بحفاوة وترحيب . وكان لتونس مساهمات فنية فى إطار المهرجانات ، أو فى المجال الاعلامى .

أما الجزائر فلها موقف خاص بحكم لغتها وثقافتها التى كانت فرنسية ، وكان للفنانين الجزائريين ارتباط وثيق بفنون «المتروبوليس» ولذلك ظهر كتاب جزائريون فرنسيون ، وأنماط جزائرية فرنسية كان من الصعب إسنادها إلى أى من الجانبين . وقد تزايد دور مصر الثقافى مع استقلال الجزائر ، وأصبح لها بعد الاستقلال دوران أحدهما فى حركة التعريب والآخر فى التوعية الدينية ، فقد ساعدت مصر الجزائر بتوفير الكتب الدراسية العربية لها ، كما أوفدت إليها مئات الوعاظ من الأزهر الشريف ثم أقامت فى الجزائر مركزا إعلاميا وآخر ثقافيا حتى تعرض فيه الافلام المصرية وتقام المعارض الفنية وتلقى فيه المحاضرات الأدبية والعلمية . وقد برزت الجزائر فى مجال الاخراج السينمائى الذى تأثر بالتيارات السينمائية الفرنسية ، كما أنتجت مع فرنسا بعض الافلام المشتركة .. ويمكن القول ان تأثير مصر فى إطار الفن بالجزائر لا يتعدى مجال الغناء .

وتشارك دول المغرب جميعا فى أنها مدينة لمصر فى مجال الغناء وهناك عشرات من الأصوات المغربية – تونسية وجزائرية ومغربية – لم يكتب لها الشهرة إلا على أيدى الملحنين المصريين . كما أن السينما المصرية كانت ولا تزال رائدة ، والافلام المصرية هى التى تعرض على شاشات السينما والتليفزيونات العربية .

وليبيا كان لها وضع خاص فقد قدمت لها مصر مساعدات فنية فى إطار المسرح والسينما والغناء ، وساعدت فى وضع أساس معهد للموسيقى وتدريب بعض الأصوات هناك .

ولمصر دور ريادى واضح فى دول الخليج ، وخاصة فى الكويت التى لم تكن تقاليدها تمنع ظهور الفنون فيها ، كما أن المراة فى الكويت أكثر تحررا منها فى دول أخرى . وقد أنشأت مصر معهدا للمسرح فى الكويت توالى عليه مديرون مصريون ، وأدى ذلك إلى ظهور حركة مسرحية ناجحة استطاعت تقديم مسرحيات عديدة وظهور فنانين مسرحيين ناجحين سواء فى التمثيل أو الإخراج أو الفنون المسرحية . وتشارك الكويت فى مهرجان المسرح التجريبى الذى يقام فى القاهرة كل عام ، وجميع العاملين فى المسرح الكويتى من خريجى هذا المعهد الذى يقوم بالتدريس فيه غالبية من المصريين ، وبجانب النهضة المسرحية بدأت تصدر فى الكويت سلسلة من المسرحيات المترجمة ، لا تزال مستمرة فى الصدور . وكان لمصر دور آخر فى ظهور مسرح الطفل ، حيث ساعدت فى انشائه رائدتان من مصر درستا هذا الفن فى ألمانيا ودور مصر فى الكويت واضح ايضا فى مجال الموسيقى والغناء حيث قام بعض الملحنين المصريين بتقديم بعض الأصوات الغنائية الكويتية .

أما بقية دول الخليج فقد بدأ الدور المصرى فيها متأخرا ولم تتضح معالمه بعد . والواقع أن هذه الإمارات الخليجية تكاد تكون وحدة ثقافية واحدة لها موسيقاها ورقصاتها وأغانيها ، والتغلغل المصرى ينعكس فى وجود الموسيقى والغناء والافلام والبرامج التليفزيونية وبعض ملامح من الفنون التشكيلية .

أما المملكة السعودية ، فهى دولة محافظة وفيها المقدسات الاسلامية

والفنون فيها محدودة بالرغم من تعدد القنوات الفضائية التلفزيونية التى يمتلكها السعوديون ، وتعتمد فى معظم برامجها على الفنون المصرية والفنانين المصريين ، أما فى داخل المملكة السعودية فالفنون تكاد تقتصر على الإنشاد الدينى والخط العربى والعمارة العربية الاسلامية .

أما عن العراق وسوريا والاردن ، فهى أقرب الدول العربية إلى مصر ، مزاجا وثقافة ، ولولا أحداث الخليج لكان العراق هو الحليف الثقافى العربى ، ولمصر تاثير على جميع فنون العراق وخاصة المسرح والفنون التشكيلية . وكان هناك لقاء قوى بين الفنانين التشكيليين فى مصر والعراق ، وكذلك فى المسرح . ولسبب ما لم تظهر فى العراق صناعة للسينما تستحق الذكر . وهكذا كان العراق سوقا واسعة للأفلام المصرية كما كان لمصر دور فى ثقافة الطفل ومشروعات مشتركة فى هذا المجال بينهما . وكذلك الحال فى سوريا والاردن ، وخاصة فى إطار الانتاج الفنى التليفزيونى الغزير فى الاردن ، والذى يقوم على مشاركة قوية من الفن والفنانين المصريين ، أما السينما فى سوريا ، فقد ظهر فيها إنتاج سينمائى متأثر تأثيرا مباشرا بالسينما المصرية .

وثمة مجال آخر تقوم فيه مصر بدور هام وهو مجال الفنون الشعبية . فثقافة أية أمة تتكون من شقين أساسيين : أحدهما شفاهى متغير ومأثور بين الناس وهو مادة البحث الفولكلورى ، والشق الثانى مدّون وثابت وهو مادة البحث التاريخى . والجانب الشفاهى هو الذى يمثل الثقافة الشعبية للمجتمع . والفنون الشعبية هى إبداعات الشعب وانعكاس ثقافته فى فنون الكلام والموسيقى والرقص والفنون التشكيلية . وفنون الكلام أغزر هذه الفنون وأوسعها انتشارا ، كالشعر والزجل وسير الأبطال والأمثال والأغانى الشعبية والموال ، وفنون الرقص تتضمن الرقص الفردى والاستعراضات الجماعية ، وتضم الفنون التشكيلية الرسم والخزفيات . وفى كل هذه المجالات تتمتع مصر بثراء مستمد من عراقة حضارتها الضاربة فى أعماق التاريخ والمتنوعة وفقا للمراحل التاريخية المختلفة التى مرت بها .

وقد انتقل الأدب الشعبى المصرى إلى التدوين والنشر بمجرد أن عرفت المطبعة طريقها إلى مصر . وقد نشر رواد الزجل والسير الشعبية انتاجهم فى الصحف والمجلات وكانت لهم روائع فى النقد والمديح والهجاء فى نهاية القرن الماضى ، ثم جاء جيل كان له أبلغ الأثر فى نشر إنتاجه فى سائر البلاد العربية ، حيث عاصروا ظهور الفونوغراف والاسطوانات ثم المذياع فى الثلاثينات ، وظهور أساطين الغناء ، وتحولت الأغانى المصرية إلى وسائل شهرة وانتشار واسع للفن المصرى الشعبى بلهجاته وطرق أدائه وأسماء المؤلفين والمغنين والملحنين الكبار .

وكانت سوريا ولبنان أكثر البلاد العربية تأثرا بمصر وتأثيرا فيها ، وخاصة فى مجال التلحين المسرحى وفن المونولوج الشعبى والرقص الاستعراضى الجماعى .. وازدهر الموال المصرى فى المدن والقرى ، كما ازدهرت القصص الشعبية والسير ، ووجد الزجل السياسى أيضا مجالا خصبا فى الصحافة المصرية فى مستهل هذا القرن ، وظل مستمرا حتى عام ١٩٥٢ ، أما الأغنية الشعبية فهى من أهم الفنون الشعبية وأسرعها انتشارا فى الشعر أو الزجل أو الموال إذا خضع للتلحين وصاحبته الموسيقى ، ولدينا أغنيات شعبية ، ودينية ووطنية واجتماعية ، ذاعت شهرتها حتى فى البلاد العربية ، عن طريق الاذاعة .

والأمثال الشعبية تنتشر وتتماثل فى البلاد العربية مع اختلاف يسير فى اللهجات المحلية ، وقد عنى بعض العلماء بعمل دراسة مقارنة للأمثال الشعبية وجمع بعض المحدثين من أدباء مصر مجموعات من هذه الأمثال . ويقوم الآن مركز رعاية الفنون الشعبية بالكويت بدراسة مقارنة للأمثال فى البلاد العربية . وقد أعقب عناية مصر بالفنون عامة والفنون الشعبية خاصة ، اهتمام مماثل فى دول عربية أخرى ، كالكويت التى أنشأت المعهد العالى للموسيقى ، والمعهد العالى للفنون المسرحية ، ثم انشأت

فرقة الفنون الشعبية التى يرعاها التليفزيون الكويتى ، وتضم مجموعة من الشباب المدرب على تقديم انماط من الفنون الشعبية الكويتية . وكذلك الحال فى تونس والمغرب وسوريا ، أما لبنان فلها طابعها الخاص واهتمامها السابق بالفنون الشعبية والاستعراضية ، وقد أنشىء أخيرا مركز للتراث الشعبى لدول الخليج العربية ، والأمل معقود على نجاح المراكز المتخصصة فى الحفاظ على التراث الشعبى فى مجال الفنون الشعبية مثل : زخرفة البوابات وتشكيلات الخط العربى والوحدات الزخرفية وواجهات المبانى وصناعة القناديل والمشكوات المزخرفة والملونة والفوانيس والزجاج المعشق الملون والمشربيات والخشب المطعم بالصدف . وكل هذه الفنون لا تزال قائمة فى مصر وبعض البلاد العربية الأخرى .

وإذا كانت الآثار جزءا هاما من الثقافة بمعناها العام – فإن اهتمام مصر بهذا الجانب واضح ومؤثر بحكم ما لديها من كنوز أثرية لا مثيل لها فى العالم . وكانت الآثار فيما مضى مندثرة فى زوايا الاهمال والنسيان ، حتى بدأ العلماء فى البحث عنها من أوائل القرن التاسع عشر وبعد نشر كتاب وصف مصر الذى وضعه علماء حملة نابليون ، ثم نجاح العالم الفرنسى شمبليون فى فك رموز الكتابة الهيروغليفية ونجم عن ذلك ظهور علم جديد هو علم المصريات الذى جذب الكثيرين من العلماء الأجانب الذين قاموا بالبحث والتنقيب ، كما أقيمت إدارة للآثار المصرية ومتحف للعاديات حوالى عام ١٨٧٠ .

وأنشأ عالم آثار ألمانى أول مدرسة للدراسات الأثرية بالقاهرة تخرج فيها الجيل الأول من الأثريين المصريين ، وأنشئت فرقة بمدرسة المعلمين الخديوية لدراسة علم الآثار المصرية تخرج فيها الجيل الثانى من الاثريين .

ولما اكتشفت مقبرة توت عنخ آمون سنة ١٩٢٢ أثار اكتشافها اهتمام مصر والعالم ، ثم تضمن المرسوم الملكى بإنشاء الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ تخصيص قسم للآثار بكلية الآداب تخرج فيه الجيل الثالث من الأثريين . واهتم هذا الجيل ومن تبعه من الجيل الرابع فى إرساء أسس دراسة علم المصريات وامتد نشاطهم إلى مجال التاريخ والآثار والحضارة القديمة فى البلاد العربية . فقامت الجامعة المصرية بتعليم عدد كبير من الرعيل الأول من الاثريين العرب الذين أدوا دورا رائدا فى مجالات الدراسات الأثرية والعمل الحقلى وإنشاء أقسام لدراسة التاريخ والآثار فى بلادهم . وقام الأثريون المصريون بالتأليف والبحث فى التاريخ والآثار وحضارة الشرق الادنى القديم كما قام كثير منهم بتدريس التاريخ والآثار فى الجامعات العربية ، وتخرج عدد كبير من الأثريين العرب على أيديهم ، ولا يزال هذا العطاء قائما حتى اليوم . كما أسهمت مصر فى الاعداد والمشاركة فى مؤتمرات الآثار العربية التى أعدتها جامعة الدول العربية ثم اليونسكو العربية .

وفى أثناء الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة ، جاء كثير من الأثريين العرب إلى مصر للتدريب على إنقاذ آثار بلادهم والاستفادة من التجربة المصرية فى هذا المجال .

كما أعير عدد كبير من المرممين المصريين إلى بعض البلاد العربية فأنشأوا فيها معامل للترميم وأسهموا فى صيانة وترميم وعلاج الآثار بالبلاد العربية وإنشاء المتاحف فيها ، وكان لمصر جهود فى اليمن خاصة . وأرسلت بعثة من الجامعة المصرية سنة ١٩٣٦ لدراسة المناطق اليمنية من النواحى الزراعية والجغرافية والجيولوجية . كما تمكن بعض العلماء المصريين – ما بين سنة ٤٤ ، ١٩٤٧ – من دراسة آثار منطقة الجوف ونقل الكثير من نقوشها وصورها ، ونشر البحوث عن معين فى جنوب اليمن . وكذلك اكتشاف عدد كبير من النقوش ، ونشر أول صور لسد مأرب وبعض المعابد ، وتبعت ذلك بعثات ودراسات أخرى ، كما

أرسلت اليونسكو عام ١٩٧٤ رئيس هيئة الآثار آنذاك إلى اليمن بشطريه لكتابة تقرير عن آثارها توطئة لاعلان اليونسكو فيما بعد عن حملتين دوليتين إحداهما لإنقاذ آثار اليمن الجنوبية ، والأخرى لانقاذ عمائر صنعاء ، كما ساهم عدد كبير من علماء الآثار المصريين فى إنشاء وتنمية قسم للآثار بجامعة صنعاء ، كما أوفدت مصر خبراء فى التنقيب الأثرى والترميم زاولوا عملهم بنشاط فى اليمن الجنوبية ، وهكذا كانت مصر رائدة فى مجال الآثار ببعض البلاد العربية ولا تزال جهودها قائمة .

وقد عرضنا لكثير من المجالات الثقافية التى كان لمصر تأثير واضح فيها وريادة لا تنكر ، غير أن الدور المصرى البارز والمباشر والفعال فى بناء الثقافة العربية المعاصرة ، هو دور الكتاب المصرى الذى عرفته الأمة العربية منذ دخلت الطباعة إلى مصر مع الحملة الفرنسية والسبق المصرى فى الطباعة والنشر . ولا يحتاج هذا الدور إلى بيان مستفيض ، فالكتب المصرية الثقافية والتعليمية كانت ولاتزال زادا تعليميا وثقافيا لم تستغن عنه الدول العربية حتى الآن . وقد قامت فى بعض الدول العربية فى السنوات الأخيرة ، صناعة للنشر حذت فيها حذو مصر ، واستعانت بالخبرات المصرية والفكر المصرى والاساتذة المصريين ، وإذا كانت بيروت تنافس مصر الآن فى صناعة النشر ، فإن الكثير من الكتب الصادرة فى بيروت إما أن تكون من تأليف أساتذة مصريين أو تكون من كتب صدرت من قبل وأعيد نشرها فى لبنان بترخيص من مؤلفيها وناشريها أو بغير إذن منهم . كما أن الكثير من دور النشر اللبنانية تعتمد على الأدباء والمفكرين والاساتذة الجامعيين المصريين فى معظم ما تنشره وتوزعه فى العالم العربى من المحيط إلى الخليج ، مما يساهم فى نشر الفكر المصرى على أوسع مجال .

وكذلك لا يمكن أن ننسى الدور الذى كانت له آثاره الواسعة والعميقة فى الثقافة وهو دور الجامعات والمعاهد المصرية فى تخريج أجيال من أبناء الدول العربية الذين ساهموا ويساهمون فى بناء ثقافة بلادهم ، كما أن الكثير من علماء مصر وأساتذتها ساهموا فى تأسيس الجامعات العربية والتدريس فيها ، بحيث لا تكاد توجد جامعة فى أية دولة عربية دون أن يكون بين أساتذتها مصريون ، وعلماء تخصصوا فى مختلف فروع العلوم والآداب والفنون .

التوصيات

وعلى ضوء ماورد فى التقرير من حقائق وأفكار يوصى بما يأتى :

* استثمار عناصر القوة فى ريادة مصر الثقافية من حيث : قدمها ورسوخها واتساع مجالاتها وعمق تخصصاتها ، فى تزكية النشاط الثقافى العربى لتحقيق أهدافه المختلفة واستظهار مواطن القوة فيه وتجلية خصائصه .

وذلك من منطلق أن ثقافة مصر العربية مطلوبة ومرغوبة عربيا ، وأن ريادتها ليس من شأنها فرض أية وصاية على الغير بأى حال من الأحوال .

* استمرار العمل الجاد فى أن تصبح الثقافة المصرية قوة معنوية مؤثرة لصالح الأخوة العربية والتضامن العربى والعمل العربى المشترك ، وأن يتعاظم دور هذه الثقافة فى هذا الاتجاه فى الظروف الراهنة خاصة .

وذلك من منطلق أن الثقافة المصرية تقوم على التوحيد لا التفريق وعلى المساواة وروح المواطنة لا على أساس من اختلافات عقائدية أو مذهبية أو عرقية .

* الاهتمام المكثف بالثقافة الشعبية والفنون الشعبية وذلك من خلال :

– الاهتمام بمراكز الفنون الشعبية العربية والتنسيق بينها وبين مالدينا من مؤسسات فى هذا المجال .

– العناية إذاعيا وتليفزيونيا بالفنون الشعبية فى مختلف البلاد العربية إسهاما فى العمل على تكوين قاعدة عامة للفنون الشعبية العربية .

– الأخذ بما سبق التوصية به من إنشاء مجلس عربى مشترك للفنون الشعبية ، وإنشاء فرقة مشتركة للفنون الشعبية العربية ، ومتحف مفتوح لهذه الفنون ، ووضع خطة عربية موحدة لجمع الموسيقى والأغانى الشعبية وتبادل موادها بين الدول العربية .

* العمل الجدى على الاهتمام بالانتاج الاذاعى والتليفزيونى والسينمائى ورفع مستواه ، حيث ان الإذاعة والتليفزيون بقنواته الفضائية وأفلام الفيديو والسينما من أهم الوسائل التى تدعم دور مصر فى بناء ثقافة عربية موحدة أو مشتركة – لما لها من تأثير جماهيرى كبير بين مختلف الشعوب العربية .

* العمل على تذليل العقبات أمام تصدير الكتاب المصرى للدول العربية خاصة ، والعناية بطبعه وإخراجه وخفض تكاليف إنتاجه إلى أقصى درجة ممكنة ، حيث ان الكتاب المصرى هو أهم وأبقى وسائل التثقيف التى ساعدت وتساعد على نشر الثقافة المصرية بين الشعوب العربية والتأثير فيها .

* أن تولى مؤسساتنا الصحفية المختلفة عناية خاصة بالحياة الثقافية والاجتماعية فى مختلف بلدان العالم العربى ، إذ ان الصحف والمجلات المصرية – وخاصة الأدبية والفنية منها – وسيلة من أهم وسائل بناء ثقافة عربية موحدة .

حرية تدفق الانتاج
الثقافى والفكرى فى ظل المتغيرات الحالية

المتغيرات الدولية الحالية أوسع وأعمق مما يتصوره الكثيرون إنها تتوالى سراعا ، حتى أصبحت فى مجملها تصوغ نظاما جديدا للعالم وإن لم يتشكل نهائيا حتى الآن . وقد بدأت المتغيرات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية ، وإن لم تتميز بالسرعة والشمول الا من سنوات قريبة .

وكان الحلفاء حتى قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية قد عقدوا عدة اجتماعات فى عدد من العواصم العالمية لوضع تصوراتهم السياسية والاقتصادية للعالم الجديد ، أى عالم ما بعد الحرب ، وفى مؤتمر اقتصادى عقد فى بريتون وودز عام ١٩٤٤ تقرر إنشاء هيئتين دوليتين لتنظيم شئون النقد والمعاملات المالية الدولية : الهيئة الأولى هى البنك الدولى للانشاء والتعمير والثانية هى صندوق النقد الدولى . وفى المقابل ، أقامت الدول الاشتراكية بعد الحرب تجمعا اقتصاديا خاصا باسم الكوميكون .

ومنذ بداية الحرب الباردة التى قامت بين القطبين الدوليين عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أصبح واضحا أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يسيطران على الاقتصاد العالمى ، وانضمت اليهما منظمة جديدة كانت تمارس أعمالها من خلال سكرتارية دائمة فى جنيف ، وتسمى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة اختصارا باسم الجات ، وقد بدأت هذه الاتفاقية جولاتها التفاوضية منذ عام ١٩٤٧ .

وقد انتهت المفاوضات بشأنها فى ١٥/١٢/١٩٩٣ بالتوصل الى ٢٨ اتفاقا هدفها تنظيم التجارة الدولية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ .

وتخلص مهمة منظمة التجارة العالمية – التى خلفت منظمة الجات – فى اقرار وتنفيذ معالم النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، الذى تميزه

وحدة السوق العالمية ، ويخضع لإدارة واشرف مؤسسات دولية تعمل بصورة متناسقة لا متصارعة ، اضافة الى نظام للقوة والتعدد يأخذ شكلا أقرب الى الهرم المتدرج ، تقف على قمته الآن ثلاثة تكتلات اقتصادية كبرى ، هى امريكا الشمالية ، ثم الاتحاد الأوربى ، ثم اليابان ، وتقبع فى قاعدته الدول النامية .

وفى آخر دورات الجات وهى دورة أورجواى ، طرحت للمناقشة ١٥ موضوعا تم دمجها فى عام ١٩٩٠ فى سبعة موضوعات فقط وكان الموضوع السادس منها هو المعايير التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التى تشمل عوائد الابداع الفكرى العالمى والادبى والفنى فى مجالات تاليف المطبوعات والاغانى والموسيقى والاختراع والابتكار والعلامات التجارية وغيرها . وإذا كانت الدول العربية قد تريثت فى موافقتها على هذه الاحكام المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، فإن الاتفاق بشانها يمثل حلا وسطا توفيقيا بين المصالح المتعارضة للدول التى شاركت فى المفاوضات التى اتسمت بالصعوبة حول هذا الموضوع نظرا لطبيعته الفنية والتباين بين طموحات الدول المتقدمة ومواقف الدول النامية التى كانت تستهدف الحد من تلك الطموحات .

وتتمثل الملامح الأساسية للاتفاق فيما يأتى :

- أحكام عامة ومبادئ أساسية مثل شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة الوطنية .

- المبادئ والمعايير الأساسية لحماية مختلف أنواع الملكية الفكرية وكقاعدة عامة تقوم تلك المبادئ والمعايير على الالتزام بالأحكام الواردة فى الاتفاقيات والمعاهدات القائمة فى مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية برن لحماية الاعمال الأدبية والفنية ، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة .

- وسائل ضمان فعلية توفر الحماية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق اتخاذ اجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه . مع ضمان عدم اجرائها بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشروعة .

- الفترات الانتقالية ، حيث يختلف تاريخ بدء الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية فيما بين الدول الاعضاء طبقا لمستويات النمو ، اذ تقوم الدول المتقدمة بتنفيذه خلال عام من تاريخ بدء السريان بينما تم منح الدول النامية خمس سنوات لبدء تنفيذ الاتفاق كفترة انتقالية للمواءمة بين أوضاعها وظروفها والالتزام بأحكام الاتفاقية .

ولاشك أن للاتفاقيات التى عقدت فى هذا الشأن نواحى ايجابية بالنسبة للدول العربية ، ونواحى سلبية أيضا .. والدول العربية تحتاج الى ما يحميها خصوصا فى مجال الطباعة التى تطغى عليها ممارسة سرقة المؤلفات المطبوعة ، وتشويه مهنة الترجمة من اللغة العربية واليها . كما تحتاج الدول العربية الى هذه السوق بصورة ملحة لدفع قيمة حقوق أصحاب الابتكارات والاختراعات ذات التطبيقات التجارية .

ولا يمكن التقليل من آثار مخاطر السلبيات التى ستتعرض لها اقتصاديات الدول العربية سواء انضمت الى الاتفاقية أم لم تنضم . فلن تستطيع دولنا أن تتفادى الآثار السلبية لأن اقتصاديات الدول العربية لا تتصف بالسلامة والاستقرار . على أنه يمكن القول بوجه عام إن الخيار المفتوح أمام العالم الآن يتمثل فى المزيد من الحرية الاقتصادية والسياسية وليس العكس . على أن الخطر الذى قد يهدد العالم العربى عند التوقيع على اتفاقية التجارة يكاد يبدو واضحا فى المجال الثقافى باشتمال الاتفاقية على حقوق الملكية الفكرية . وهو الخطر الكامن فى تهديد الهوية الخاصة لكل دولة ، وسيطرة الثقافة الامريكية بالذات على الثقافات المحلية والاقليمية ، وهو ما أشارت إليه – بوجه

خاص – الدولة الفرنسية التى رأت فى تدفق المنتجات الثقافية الأمريكية تهديدا للثقافة الفرنسية القومية الخاصة – لهذا عارضت فرنسا معارضة شديدة ومستمرة ، لاشتمال الاتفاقية على ما أسمته « بالسلع الثقافية » ويحقوق الملكية الفكرية والادبية والفنية واقترحت فرنسا ما أسمته « بالاستثناء الثقافى » وموقف فرنسا هذا ليس بجديد . فمنذ سنوات عديدة ظهرت تيارات وطنية قوية فيها ترمى الى تاكيد الشخصية الثقافية الفرنسية من جانب ، ومن جانب آخر تطالب بحماية صناعة الثقافة الفرنسية والوقوف ضد ما أسموه « بالغزو الثقافى الامريكى » .

وقد أخذ هذا التشدد الوطنى الفرنسى أشكالا عديدة لعل من أهمها منع استعمال أية ألفاظ أجنبية فى المراسلات الحكومية . بل حددت الحكومة غرامات على الموظفين الذين يفعلون ذلك .

وقد أخذت معركة الثقافة شكلا دوليا حين هاجم الرئيس الفرنسى فكرة معاملة الثقافة كسلعة تجارية فقال إنها حقا مصيبة كبرى أن يوجد نموذج ثقافى أوحد وهو أمر لم يستطع النظام الدكتاتورى أن يحققه . إن ابتكارات الروح لا يمكن أن نعالجها بكل بساطة على انها سلعة « ورد الرئيس الأمريكى على ذلك مؤكدا على فكرة عدم استثناء الثقافة من اتفاقيات الجات » .

ان معارضة ضم الثقافة الى اتفاقيات الجات وان كانت قد بدأت فى فرنسا الا أن بعض الدول الاوروبية من داخل الوحدة الأوروبية وقفت بجانب فرنسا تؤيدها ومنها أسبانيا وايطاليا . أما الدول الاسكندنافية وهولندا وبلجيكا وألمانيا والدنمرك فقد أيدت فكرة الضم ، وقد اجتمع حوالى أربعة آلاف فنان أوروبى ووقعوا نداء الى كتاب وفنانى العالم يطالبونهم بمشاركتهم فى الوقوف ضد ما وصفوه بالتيار الامريكى أو فلسفة اعتبار « الثقافة سلعة » وكانت صناعة السينما هى التى ركز عليها المعارضون حملتهم .

ومن المعروف أن السينما الامريكية تعرض ٥٨٪ من العروض فى فرنسا ، و٧٠٪ من العروض فى أوروبا . وبالرغم من النقد الموجه الى السينما الامريكية فهى لاتزال مزدهرة ، وقد حققت فى عام ١٩٩٣ أرباحا مقدارها ١٨ مليار دولار . وهى تأتى فى المقام الثانى من الصادرات الامريكية إلى أنحاء العالم بعد الأسلحة ، فقد اعترف الجميع ومنهم معارضو الاتفاقية بأن السينما الامريكية استطاعت أن تجمع بين الكم والكيف .

أما عن السينما الفرنسية فهى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تتمتع برعاية الدولة التى تضمن لها الازدهار وهناك صندوق خاص لرعاية السينما تتكون موارده من فرض ضريبة على تذاكر السينما تبلغ ١١٪ ومن التليفزيون ٥٪ ثم من بيع تسجيلات الفيديو بنسبة معينة ، وفى عام ١٩٩٣ بلغت حصيلة هذا الصندوق ٤٦٧ مليون فرنك فرنسى قدمت كمساعدة الى السينما والتلفزيون ، وقد أصبح هذا الصندوق أساسا لصناعة السينما . وبالاضافة الى ذلك ، فإن هناك قانونا فرنسيا يحتم على دور السينما ومحطات التلفزيون تقديم ٤٠٪ من عروضها من الانتاج الفرنسى .

وإذا نفذت اتفاقيات الجات ، فسوف تلغى هذه المعونات كلية وهذا ما تسعى اليه الولايات المتحدة لأنها تطالب بضرورة إلغاء أية مساعدات أو معونات من الدولة . وإذا كان لابد من وجود صندوق للدعم ، فإن ميزانيته يجب أن تأتى من صناعة السينما نفسها . وفى هذه الحالة لابد من أن تشارك الصناعة الامريكية فى تلقى نصيبها من المعونة بحسب نسبة الافلام الامريكية التى تعرض فى فرنسا .

ويقول البعض أن هذه المناقشات لاجدوى منها ، ولا طائل وراءها ، ويتساءل ما قيمة تقديم المعونة أو تحديد نسبة أو « كوتا » لحماية السينما الفرنسية من الغزو الثقافى الامريكى . فى الوقت الذى توجد فيه محطات الاقمار الصناعية ؟ انهم يشبهون هذه المعونة بخط ماجينو الذى بنته فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية لحمايتها من الغزو الالمانى ، ولكن هذا الخط لم يمنع الهجوم الالمانى وهكذا يصلون الى رأى يقول إن فرنسا لن تستطيع الوقوف فى وجه السينما الامريكية ، وخاصة انها ليست فى حاجة الى أوروبا لانها تعتمد أساسا على السوق الامريكية الواسعة وعلى الدول المتحدثة بالانجليزية ، وتدل الاحصائيات على أن الافلام الامريكية يشاهدها ثلاثة أرباع الجمهور فى العالم بما فى ذلك الصين ، مما يعد انتصارا للأيديولوجية الامريكية وطريقة الحياة الأمريكية لا للسينما الأمريكية وحسب .

وكذلك تدل الاحصائيات على أن الأفلام العشرة الأولى فى كل من أمريكا وأسبانيا وانجلترا هى أفلام أمريكية . وفى القارة الأفريقية تبلغ نسبة الأفلام الأمريكية الجيدة تسعة من كل عشرة ، والأمر نفسه فى شرق أوروبا والنمسا وألمانيا ، كما تبلغ ثمانية فى أيرلندا وبلجيكا ، وتبلغ سبعة فى كل من ايطاليا والأرجنتين .

ومعنى ذلك كله ، أنه لافرار من حرية التدفق الثقافى وقبول فكرة عالمية الثقافة ، وان تأسيس منظمة اليونسكو هو فى حد ذاته عمل من أجل عالمية الثقافة ، وليس يعنى ذلك انهاء الثقافات الاقليمية المحلية ، ولكنها فى الاساس تعنى حرية تداول وتبادل الثقافات دون شعور بالنقص أو بالخوف من طغيانها على الثقافة المحلية ومما يؤكد ذلك ان منظمة اليونسكو تدعو الى تقوية الهوية الثقافية وفى الوقت نفسه تشجيع التبادل الثقافى بين الدول المختلفة .

وعندما نستقرئ التاريخ ، ندرك أن مصر استطاعت دائما ان تواجه التأثيرات الثقافية الأجنبية ، فأخذت منها ما يتفق مع ثقافتها الوطنية وطردت مالا يفيد . وقد أدى ذلك الى اثراء الثقافة المصرية والى سهولة معايشتها . ونرى ذلك واضحا فى السهولة التى يتكيف فيها الأجانب مع طريقة الحياة المصرية ، فهم يشعرون سواء وفدوا إلينا من أوروبا أو أمريكا أو آسيا أو افريقية ان هناك جزءا من ثقافتهم ممزوجا بثقافتنا .

ونحن حين نتحدث عن حرية تدفق الانتاج الفكرى والثقافى لابد أن نحدد قنوات ذلك التدفق . فهناك بطبيعة الحال الوسائل السمعية والبصرية ، وهناك الراديو والتلفزيون ، ثم جاءت القنوات الفضائية ، ولكن توجد بجوار وسائل الاتصال الجماعية قنوات أخرى كمهرجانات السينما والمسرح التجريبى والمراكز الثقافية الأجنبية التى لا ينقطع نشاطها الفنى طوال العام .. وهناك البعثات التى ترسلها الدولة الى الخارج لسنوات عديدة يعود بعدها أصحابها وقد تشربوا بثقافات أخرى . وهناك الاتفاقيات الثقافية التى تنص على التبادل الثقافى . وكل هذه قنوات تربط بين مصر والعالم ، ونعطى من خلالها للعالم بعض ثقافتنا ويعطينا العالم بعض ثقافاته ونحن نفتح اذرعتنا وعقولنا لثقافات العالم وفى الوقت نفسه نقوى من ثقافتنا . وهنا نذكر حكمة الهند المشهورة :

« دعونا نبنى بيتنا على أسس عميقة قوية ، وفى الوقت نفسه نفتح جميع النوافذ » .

على أن التأثر بالثقافات الأجنبية والتأثير فيها يتم بطرق ووسائل كثيرة معقدة وتؤتى ثمارا عديدة من بينها انتشار قيم محددة وطرق ونظم معدلة تحت ظروف مختلفة ، وقد يؤدى بعضها الى الصراع الثقافى .

ويلقى التثقيف من الخارج ثلاث استجابات مختلفة تبعا لظروف المجتمع المتلقى ، وذلك على النحو الآتى :

- القبول للجانب الأكبر من الثقافة الجديدة فى مجال انماط السلوك والقيم .
- التكيف مع عنصر ثقافى معين وافد يتوامم مع نظيره فى ثقافة المتلقى المتوارثة .
- رفض الثقافة الوافدة كلية بالتأكيد على القيم التى تحتويها أساليب حياة المتلقى .

وتقترب نظرية توينبى فى التحدى والاستجابة فى تفسير الحضارات من المفهوم الاجتماعى للتكيف الثقافى . ومن المعروف أن توينبى تأثرت صياغة أفكاره بنظرية « شبنجلر » فى خوف الانسان من الغير . وقد انتهى توينبى الى أن الاستجابة للتحدى الخارجى إما أن تكون إيجابية ، أو سليبة ، والأولى تعنى التشكل والتكيف المناسب من القيم الوافدة فى إطار من الانتقاء للتلاؤم مع المستقبل . أما الاستجابة السلبية فتعنى ظهور النزعة السلفية والعمل على استعادة الماضى . وكل من الاستجابتين تأمل فى قيام مجتمع افضل من الواقع وذلك باجتياز عامل الزمن . وكل منهما قاتلة . إذ لن تؤدى السلفية إلا إلى التقوقع حتى ينتهى بها الأمر الى التبخر . وأما التشكل فلن يؤدى إلا الى قيام حضارة مقلدة وليست مبدعة . فضلا عن أن كل واحد من الفريقين يعمل على تصفية الآخر .

ولقد مرت مصر منذ الغزو الفارسى فى القرن الخامس قبل الميلاد ، بمراحل مختلفة من التحدى الثقافى الخارجى . حدث هذا مع الثقافة اليونانية الرومانية ، والثقافة العربية الاسلامية والثقافة التركية العثمانية الأسيوية الأوربية . ثم مع الثقافة الأوربية منذ أواخر القرن الثامن عشر واخيرا مع الثقافة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت الاستجابتان ، السلبية والايجابية ، موجودتين فى كل هذه المراحل . فمع كل ثقافة وافدة حدث التقوقع والتحصن فى القديم واتخاذه درعا ضد الثقافات الوافدة ، كما حدث التشكل مع الثقافة الوافدة ، طلبا للحماية الذاتية من الخطر ، والعمل على الاقتباس من ثقافة الوافد المتحدى ، من أجل المستقبل .

ولعل استجابة مجتمعنا للتكيف والتشكل كانت أظهر ما تكون منذ عصر محمد على والاتصال بالثقافة الفرنسية ، ومرورا بالاحتلال البريطانى . وفى الوقت نفسه ظهرت الاستجابة السلبية وعدم الرغبة فى التكيف منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . كما عبرت عنها فكرة الجامعة الاسلامية والرابطة العثمانية . وكما اتضح ذلك عند مصطفى كامل وجريدة اللواء والمنار ، وأخيرا عند التيارات الاسلامية المعاصرة منذ منتصف السبعينات .

ولكن من الملاحظ أنه من الناحية الرسمية كان الانتصار دائما للتيار التكيف والتشكل مع الثقافة الوافدة من أجل المستقبل وخوفا من المصير واعتبر هذا من مظاهر التقدم وعليه ظل التيار الرافض للتشكل (الاستجابة السلبية) يقترن بالقوى غير الرسمية واعتبر من مظاهر التأخر والتخلف .

على أنه فى جميع الأحوال فإن الكيانات الصغيرة ينبغى أن تنتفع بثمار التطور والتحديث دون أن تقتلع قيمها وأصالتها وذاتيتها ، وخاصة فى ظل الحرية المطلقة لتدفق الثقافات والأفكار ، على نحو ما ظهر فى اتفاقية الجات .

إن منظمة التجارة العالمية التى انبثقت عن اتفاقيات الجات وبدأت مسيرتها فى بداية يناير ١٩٩٥ ، تنادى بحرية التبادل التجارى والثقافى بغير حواجز . وهى شكل متجدد لمحاولات القوى الكبرى فى تاريخ

البشرية ، مجتمعة أو منفردة ، لتحقيق التفوق والسيطرة ، وذلك من خلال شعارات إنسانية تمجد قيم الحرية والامان وغير ذلك من الشعارات التى لا يختلف عليها أحد .

إن حرية التبادل الثقافى تعنى رفع كل اشكال الرقابة على كل ما يتصل بالمواد الثقافية أملا فى تحقيق التكيف على مستوى دول العالم وثقافاتها ، وفى هذه الحالة فإن ثقافة الاقوى سوف تفرض نفسها على ثقافة الأضعف وقد يري فيها الأضعف طوق النجاة من مصير مجهول .

وعلى هذا فإن التكيف الثقافى وهو أحد شعارات مرحلة النظام العالمى الجديد ، يعنى القفز على الحدود القومية والدينية لحساب العالمية وهذا من شأنه العودة الى إشكالية إحداث التغيير الكيفى قبل توافر التغير الكمى المطلوب . مما يجعل التكيف الثقافى عالميا مقتصرا على البنية الفوقية للنظام السائد دون الارتكاز على تحولات واقتناعات حقيقية عند عناصر البناء الاساسى للنظام .

وثمة ملحوظات سريعة حول ما يرد إلينا من واردات ثقافية ، وما يمكن أن تحمله هذه الواردات من نفع أو ضرر .

وتشتمل المواد الثقافية المستوردة على الكتب والمجلات وأفلام السينما والفيديو وأشرطة الموسيقى والغناء الى جانب البرامج الاذاعية والتلفزيونية .

ومن هذه واردات يتم الاتفاق على استيرادها لتسد احتياجات ثقافية أو علمية أو اجتماعية لإشباع رغبات إنسانية من حيث الترويح والترفيه ، ويجرى شراء موادها بمعرفة الدولة اذا رأت أن المجتمع فى حاجة إليها . أو بمعرفة مستوردى القطاع الخاص إذا قدروا لها رواجا بين الجمهور . ومنها ما يرد إلينا عن طريق التبادل الثقافى . وجميع هذه الواردات تخضع للرقابة على المصنفات الفنية ، وتختار منها ما هو لائق ونافع ، وهناك مواد تأتى من الطرق غير المشروعة . أى عن طريق التهريب بغرض الربح أو التهريب الشخصى بغرض الاستمتاع أو حب الاستطلاع وهى فى الأغلب ذات جاذبية خاصة . وكلها مرفوضة رقابيا لمساسها بالقيم الاجتماعية أو الخلقية أو السياسية أو مبادئ الدين . وهى غالبا مرتفعة الثمن بالغة الضرر ، فى كثير من النواحى ، ولهذا تتعقبها الدولة لمنع وصولها الى الناس .

وهناك واردات مجانية تصل الى المستقبلين لها دون مقابل وبغير رقابة . وهى المواد الاعلامية والفنية والادبية والعلمية والترفيهية التى تبثها محطات الاذاعة وتستقبلها أجهزة الراديو بمنتهى السهولة ، وهناك تلك البرامج التليفزيونية التى تبثها الاقمار الصناعية من خلال القنوات الفضائية ولا يتيسر استقبالها حتى الآن الا لفئات قليلة قادرة على اقتناء أطباق الاستقبال ومع أن انتشارها ما يزال فى نطاق محدود الا أنها هى التى تثير كثيرا من الجدل . وتختلف حولها وجهات النظر بين الرفض والقبول .

وتتمثل احتمالات الضرر مما ينشره البث المباشر من مواد ثقافية فى : إشاعة أنماط من السلوك غير مرغوبة ، لأنها قد تناسب مجتمعات الرفاهية فى الدول المتقدمة ولكنها لاتلائم المجتمعات النامية المحتاجة الى توفير ضرورات الحياة لشعوبها ، ومنها مجتمعنا ومعظم المجتمعات الشقيقة ، كما أنها قد تبث أفكارا ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على هويتنا وانتمائنا وقيمنا الدينية وتراثنا . ثم إن هناك احتمالات الشعور بالدونية إزاء ما يراه المشاهد من مظاهر التفوق الباهر فى المجتمعات المتقدمة وما لذلك من أثر فى تثبيط الهمم والعزائم ، والرضا بالتبعية .

وبجانب هذه المضار المحتملة ، هناك كثير من جوانب النفع ، منها : التعرف على الثقافات العالمية بطريق مباشر وبغير مقابل . ومنها اكتساب معلومات وخبرات علمية وفنية

مرغوبة يصعب الحصول عليها بغير البث المباشر . كما يؤدى هذا البث إلى زيادة الوعى بحياة الشعوب والمجتمعات والأمم المتقدمة خاصة ، وكذلك تحقيق حرية الأفراد فى الاطلاع على أخبار العالم وأحداثه مصورة فى مواقعها وفى أوقات حدوثها .

على أن هذا النوع من الانتاج الثقافى الوافد مايزال محصورا فى نطاق القادرين على اقتناء وسائله الباهظة التكاليف بالنسبة لنا ، ولكن التطور التكنولوجى سرعان ما يتيح تدفقه على نطاق واسع ، ومن ثم ينبغى الاستعداد من الآن لمواجهة سلبياته بقدر الامكان .

إن التدفق الإعلامى والثقافى العالمى بسرعة مذهلة وبكم هائل أصبح ينساب إلى شتى بقاع الأرض دون قدرة على مقاومته أو تغيير مساره . ولن يستطيع أى شعب أن يعيش دون تأثر بهذه الدوامة العالمية العارمة إلا إذا توفر له اقتصاد قوى قادر على أن تكون صادراته أكثر من وارداته ، فلايعتمد على الغير ، وأن يكون له علم وثقافة وتكنولوجيا تؤهله للإضافة إلى الحصيلة العالمية السائدة فلا يلجأ إلى مجرد النقل عن الغير لأن هذا يجره إلى التبعية والدوران فى مدار الأقوى ويبقى هو مجرد تابع صغير .

ومن هنا تبرز أهمية التطوير الثقافى وتنمية ملكات الإنسان المصرى وإعداده لكى يكون قادرا على مواجهة أعباء المرحلة حيث ان الثقافة هى نتاج تفاعل عناصر الموروثات ومعطيات البيئة ومكتسبات المعارف ، التى تشكل سلوك الإنسان وتحدد موقفه من الحياة .

وفى ذواتنا بذور ثقافية وحضارية قديمة لاتزال شواهدها المادية ماثلة للأعين حتى اليوم .

ومن هنا يبقى الأمل فى القدرة على إحداث نهضة ثقافية ركيزتها الأولى أن نوقظ فى أعماق الإنسان المصرى حبه للوطن ، وتبدأ الخطوة الأولى فى نطاق الأسرة : حيث يتعلم الأطفال منذ صغرهم حبهم لوطنهم ، وتقوم وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة مسموعة ومرئية بتأكيد ذلك فى نفوس أطفالنا ، ويجب أن يكون ذلك هدفا محددا واضحا تعد له البرامج المباشرة وغير المباشرة القائمة على الفن والعلم وعناصر التشويق والتأثير القوى . والخطوة الثانية تأتى فى مجال المعرفة : بالعمل على محو الأمية الهجائية والثقافية بكافة الوسائل والبرامج ومدارس الفصل الواحد وغيرها . ثم يأتى دور المدرسة والمعهد وما ينبغى أن يقوما به من عوامل تكوين وبناء المواطن الصالح وتنظيم دور المدرسين والمربين والأساتذة لغرس السلوكيات السليمة ومكافحة سلبيات هذه المرحلة العمرية .

وتأتى الخطوة الرابعة فى مجال الثقافة العامة : وقد آن الأوان لأن تحسم بعض القضايا الثقافية والفكرية الهامة التى اختلفت حولها الآراء زمنا طويلا ، وأدت إلى البلبلة وغياب الرؤية الواضحة ومن هذه القضايا قضية الهوية المصرية وهل هى عربية أو إسلامية أو هما معا حيث لاخلاف بين العروبة والإسلامية لأنهما وجهان لعملة واحدة لاتعارض ولاتناقض بينهما .

وكذلك قضية الأصالة والمعاصرة ، وما تثيرانه من خلاف بين السلفية والعلمانية ، مع أنه من المفروغ منه أننا لانستطيع أن نحيا مقطوعى الصلة بتراثنا القديم كما أننا لايمكن أن نعيش إلا إذا تماشينا مع مقتضيات العصر الذى نعيش فيه .

على أن القضية الخلافية الكبرى فيما يتصل بالموضوع الذى نحن بصدده ، هى القضية التى يظهر على السطح منها رأى يقول إنه لاخوف على الإطلاق مما يوصف بأنه غزو ثقافى وافد من الخارج عن طريق قنوات الاتصال المختلفة ، مادمنا نحصن أنفسنا بالتعليم والتثقيف ونحرر برامجنا الإعلامية ونتوسع فيها ونيسر توصيلها إلى جميع قطاعات الشعب .

ورأى آخر يقول إن الثقافات الوافدة سواء داهمتنا هى أو طلبناها نحن ، فيها الحسن وفيها القبيح ، فيها ماينفعنا ولاغنى لنا عنه ، وفيها ما قد يضرنا ولابد من الحذر منه .

وعملية ما اصطلح على تسميته الغزو الثقافى تتم فى دأب وصمت كاملين ، شئنا أم أبينا . وقد أصبح التدخل فى صياغة الفكر والثقافة لدى شعوب العالم الثالث وإضعاف موادها الفكرية والثقافية والروحية أمراً واضحا يصعب الفكاك منه ، لاسيما وأن تشابك العلاقات بين البنى الاقتصادية والثقافية والسياسية فى هذا العصر جعل الاجتياح الثقافى جزءا من عملية السيطرة العالمية .

ولقد كان لثقافتنا المصرية من قبل صدى واسع فى العالم العربى ، ونخشى أن تصبح هذه الثقافة رجعا لصدى ثقافات الدول المتفوقة ، ذلك أننا كثيرا ماننساق إلى الفخ الذى تنصبه لنا هذه الدول بموادها الإعلامية وأفلامها السينمائية ، وأصبحت الثقافة الاستهلاكية تتسرب إلى كياننا من خلال البرامج التليفزيونية يوميا . وإذا كان الكبار أعجز من أن يقاوموها ، فما الحال بالنسبة للصغار ؟

ولكن ليس معنى ذلك أن نصم آذاننا عن الثقافات الوافدة . بل لابد أن يكون لنا موقف منها ، حينما نرى أنها تعدو على ذاتيتنا الثقافية ، علينا أن نلتمس الوسائل الكفيلة باتقاء الشر قبل وقوعه . ولكن يبقى السؤال : ماذا نستطيع أن نفعله إزاء ما يفرض علينا فرضا عن طريق الأقمار الصناعية ؟ كيف نحمى أبناءنا وبناتنا منه .

ليس أمامنا إلا المزيد من ثقافتنا الأصيلة ، وقيمنا التى تحصننا ضد أى غزو ثقافى . ثم علينا أن نرتفع بمستوى المادة الثقافية الى يتعرض لها المواطنون . ومن ثم يكون ذلك هدفا استراتيجيا أساسيا ، فى رسم السياسة الثقافية للإنسان .

وإذا كان هذا هو واقع الأمر بالنسبة للمتلقى المصرى للإنتاج الثقافى الوافد عبر القنوات الفضائية والأقمار الصناعية والأفكار المترجمة والتيارات الوافدة ، وما تذيعه محطات الإذاعة وبثه التليفزيون من مسلسلات وماتحمله شرائط الفيديو والسينما من قيم وسلوكيات ، فماذا يكون الأمر بالنسبة لأبنائنا وبناتنا ، ولاسيما وهم فى سن التكوين ؟

وإذا كان الكبار يمكن أن يعتمدوا على أنفسهم فى مواجهة ما يخالف قيمنا ومبادئنا ضد بعض الأعمال الثقافية الوافدة ، وإذا كانوا قادرين على تجويد المواد الثقافية والإعلامية التى يقدمونها لأبنائنا وبناتنا مما قد يؤدى بهم إلى الاستغناء بها عما سواها فالسؤال هو ، على افتراض أننا سوف ننجح فى التحصين والتجويد ، ما موقفنا منذ الآن إلى أن يتحقق هذا النجاح .

وهنا نقول إنه لابد من توخى حسن الانتقاء والاختيار ، والنقد المستنير ، الذى يقيم الموازين أمام مختلف الأذواق .

أما كيف يتأتى لنا تطبيق مانوصى به من ضرورة النقد المستنير وحسن الانتقاء ، والاختيار فهى مسائل تحتاج إلى ضرب من التنظيم وهو أمر يسهل تطبيقه فيما يترجم ويطبع فى مكتبات المدارس ، أما مايصدره الناشرون ويعرض فى الأسواق ومعارض الكتب ، فإن فكرة الرقابة ، ليس من اليسير تطبيقها ، والأمر فى حاجة إلى دراسة وضوابط .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يمكن تقديم التوصيات الآتية :

* إلى أن يتاتى تحصين المتلقى المصرى ضد تدفق الانتاج الثقافى الوافد غير المرغوب ، ونبدأ فى تجويد إنتاجنا الثقافى والإعلامى بما يغنى المتلقى ويشغله عن غيره ، ينبغى وضع خطة عاجلة تكفل النقد المستنير وحسن اختيار ما تقدمه أجهزتنا الثقافية والإعلامية من الإنتاج الثقافى الخارجى .

* ضرورة إجراء دراسات تجريبية فى معاهد البحوث وكليات التربية والإعلام تستهدف تحليل مضمون المواد الثقافية الوافدة التى يتاح لأبنائنا وبناتنا مشاهدتها عبر القنوات المختلفة ، لكى نسترشد بهذه الدراسات فى النقد والانتقاء .

* اجراء دراسات مقارنة عن التعليم فى الدول المتقدمة ، وذلك للإفادة بالتطورات العالمية الحديثة فى مجال وضع المناهج الدراسية فى معاهد التعليم ، وخاصة فى شأن منهجية العمل واختيار المحتوى وأساليب الأداء والتقييم .

* تشجيع إنشاء دار نشر متخصصة فى كتب الأطفال المؤلفة والمترجمة وفحص ومراقبة ماينشر من كتب الأطفال والمجلات الخاصة بهم .

* ضرورة العناية بجودة الانتاج الثقافى والإعلامى الذى تعرضه وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وتنوع برامجه وفقا للشرائح العمرية والاهتمام بما يجذب الشباب ويغنيه بقدر الإمكان عن متابعة الإنتاج الوافد غير المرغوب .

* أن يكون الرقباء على المصنفات الأدبية والفنية على قدر عال من الفكر والثقافة والفن ، لتكون اختياراتهم رفيعة المستوى فنيا وقيميا .

* العمل على وضع خريطة على مستوى الجمهورية لانشاء النوادى الرياضية والثقافية والأدبية والفنية فى المدن والقرى كوسيلة لقضاء أوقات الفراغ قضاء سليما آمنا ، ولتمكين الشباب من ممارسة الهوايات النافعة وصقل المواهب وحسن اختيار ما يسمعون ويشاهدون ، مع الاستعانة بامكانات المدارس فى وقت العطلات بصفة عامة .

* أهمية التنسيق بين الجهات المعنية بالدعوة ، وقصور الثقافة وأجهزة الإعلام بحيث ينتفع كل منها بخبرات الآخر ، وبوسائله فى التوعية اللازمة للحفاظ على القيم والسلوك السوى ، وما يصح الانتفاع به ، من الثقافات الأجنبية .

* العمل على تحقيق جدية وسرعة تنفيذ البرامج الخاصة بمحو الأمية فى أقرب وقت مستطاع .

* الاهتمام بحسن إعداد البرامج التى تسعى عن طريق وسائل الإعلام المختلفة لإيقاظ الوعى القومى والوعى بتاريخ الأمة ، وزيارة المتاحف ومواطن الآثار للارتباط بالوطن والاعتزاز به وتذكير النشء ببطولات زعمائه وقادته فى إطار فنى جذاب .

* **ورغم كل مايمكن أن يقال عن البرامج الوافدة فإن فى بعض هذه البرامج ما يفيدنا علميا وفنيا ، وما تجب الاستفادة منه مع حسن اختياره ، ومن ثم لا ينطبق عليها مسمى « الغزو الثقافى »** . وفى جميع الأحوال فمن المناسب أن يتم تحليل البرامج الوافدة بمعرفة أجهزة الاعلام والثقافة ، بهدف استخلاص الأفضل والنافع منها ، وكذلك وضع الضوابط لتحصين المجتمع من أضرارها المحتملة .

الفنون

الفنون والمتغيرات العالمية الجديدة

يمكن أن نميز فى تاريخ الفنون – قديما وحديثا – نوعين من المتغيرات :

النوع الأول : تغيرات نابعة من الأعمال الفنية ذاتها بحكم أنها تنطوى على ديناميات دائمة التحول والسعى نحو الارتقاء والاقتراب من الكمال .

النوع الثانى : تغيرات صادرة من خارج الأعمال الفنية تؤثر فيها كما تؤثر فى الحياة الفنية بعمومها بحيث تصبح هذه أو تلك صدى لهذه المتغيرات فى مسايرتها لها وتعلقها بها ، بل وقد تبلغ هذه التغيرات من الشبه والفاعلية أن تطبع بطابعها الأعمال الفنية فى كثير من سماتها وقسمات تطورها .

وقد برز هذا النوع من التغيرات فى سرعة ايقاع الحركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية : تطور المستحدثات التكنولوجية وتطبيقاتها ، وثورة المعلومات بأبعادها المتنامية ، وتقدم وسائل الاتصال فى ربطها بين أطراف العالم وبلدانه المختلفة ، وتصاعد دور الاعلام وآثاره البعيدة المدى فى نشر الثقافة وقضاياها المختلفة والعلوم ونتائجها وتطبيقاتها ، وما يتصل بجميع المشاكل والمسائل السياسية بخلفيتها وتفاصيلها .

أما النوع الأول فيأخذ طريقه على مهل وتتسرب آثاره ببطء وأناة ، بحيث يمكن رصد حركته واللحاق بتطوراته والتصدى لها ومعالجتها أو تلافى ما فى آثارها من سوء . ولن يعرض التقرير لهذا النوع من التغيرات لأنه بطبيعته ملازم لحركة التاريخ وتطوراته فى نواحى الحياة المختلفة ، ويساير فى ايقاعه حركة المستقبلين له وقدرتهم على مواجهته والتكيف معه ان سلبا أو ايجابا ، ومكان دراسته الطبيعى يكون من خلال الدراسات الأكاديمية والأبحاث العلمية الجارية .

أما فيما يختص بالنوع الثانى من المتغيرات فلاشك أننا مقبلون على تغيرات عالمية بالغة القوة والأثر ، فيما سماه البعض نظاما عالميا جديدا ... أوما يمكن أن نسميه توازنا عالميا جديدا ، ولايمكن فى واقع الأمر أن ننعزل أو نبتعد بحال من الأحوال عن التأثر بهذه المتغيرات ، سواء جاء التأثير عن طريق القنوات المتعددة الخاضعة لثورة المعلومات ، أو عن طريق أخذ الدولة بالمتغيرات العالمية الجديدة تحت تأثير الاختيار أو الضرورة ، وما ينجم عن ذلك من آثار نستشعر بوادرها ، ونتوقع أن تتوالى وتتزايد فى سرعة كبيرة ، مما يستوجب المبادرة بالدراسة والاستعداد ومواكبة التطورات ، أو ربما المقاومة كليا أو جزئيا ، أو تعديل المسار ... أو غير ذلك .

وطبيعى الا يكون قرارنا وسعينا من منطلق انفعالى أو يأتى خاضعا للصدفة أو المزاج الشخصى أو لشعارات جوفاء أو للانتخاب الطبيعى الحر أيضا ، فالقضية التى نحن بصددها أعمق من ذلك بكثير ، ونحن – فى كل القطاعات نقع تحت مسئولية تاريخية كبرى ، وبقدر هذه المسئولية يكون البحث والدراسة وتكون المبادرة أيضا .

على أن من أهم الاعداد للتغيير : الأخذ بالديموقراطية والتوسع فيها ، والانفتاح الكامل والتبادل الحر بين بلاد العالم دون قيود أو حواجز ، شئنا أم لم نشأ . وبطبيعة الحال سوف تدوى - وقد ابتدأت فعلا - صيحات تدعو الى حرية الارسال وحرية الاستقبال ، وحرية الرأى والتعبير ، وحرية التجارة ، والغاء الرقابة وغيرها . ومن هنا نتوقع أن تستشرى ضراوة المنافسة ، وسطوة الاعلان ، والمال ، والابهار ، والاغراء بمختلف صوره وربما أيضا التآمر وحرب الثقافات ، الى جوار التفاعل الخلاق بينها ، وذلك فى مرحلة تجاوز فيها العالم (دوله الكبيرة بنوع خاص) اقتصاد الانتاج والوفرة الى اقتصاد التوزيع وتنشيط الطلب وتنمية الاستهلاك ، خاصة مع تزايد وقت الفراغ عالميا لدى الأفراد - فى الدول المتقدمة على الأقل - ويواكب ذلك بالضرورة تيسير حصول المستهلك على سلع أوفر وأجود ، وخدمات أكبر وأسرع وأكثر تنوعا ، ولهاث مندفع نحو الاستهلاك فى كل المجالات ، ومن بينها الفنون .... وهو موضوعنا .

وليس من المستغرب فى مجالنا ، ومع المبتكرات الحديثة والمحتملة ، أن تستولى الفنون قريبا على معظم وقت فراغ المواطن العادى . ولاننسى فى ذلك أنه لاتوجد أزمة انتاج - كما أو نوعا - أو نقص فى التنوع على المستوى العالمى فى هذا الشأن وقد يضطر بعض الفنانين المحليين الى أن يتحولوا الى متلقين للأعمال الفنية من الغير ، اذا انهزموا فى ساحة المنافسة العالمية وخرجوا منها ... وهو أمر وارد خاصة مع توسل الغير - فى الغرب والشرق على السواء - بعوامل شديدة الجذب ، من بينها ما يلعب على وتر الغرائز بصورة سافرة فى أحيان كثيرة ، الأمر الذى لايسمح به رقابيا للمبدعين المحليين . ومن ثم فالتغيير فى الأذواق وارد تبعا لما يتم تلقيه من الخارج ووفرته وتنوعه ، مع ماينشأ عن ذلك من اعتياد على المذاق الجديد قد يصعب التخلص منه . ومن المحتمل عندئذ انكماش الانتاج المحلى وخسوف بريقه بالنسبة للناس ، أو أن يتم الابداع بمحاكاة النموذج الغربى بصورة هزيلة ممسوخة ، يواكبها عدم التروى فى مراعاة قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا ... وربما تصبح الهوية عندئذ فى مأزق خاصة اذا تجاوزنا المستقبل القريب ونظرنا الى المستقبل البعيد .

ومن ناحية أخرى ... رب قائل يقول ان يسر الاحتكاك مع العالم الأول - وبخاصة فى مجال الفنون - يقودنا الى موقع ثقافى وحضارى أفضل ، يساعدنا على الترقى - وكم لديهم من انتاج فنى متفوق رفيع رائع - وأن علينا أن نمضى الى هذا الترقى قدما دون حساسية أو اعتبارات جنسية أو عرقية أو قومية .... ولسوف تتعدد الآراء ، وتتعدد النوايا الطيبة ونقيضها على السواء .

ولاننسى احتمالات خصخصة التلفزيون - جزئيا على الأقل - وفى مجال الفنون والدراما والبرامج الترفيهية على وجه التحديد ... وهو فى طريقه الى ذلك بصورة أو بأخرى عن طريق الانتاج المشترك مع القطاع الخاص ، ولقيام وانتشار القنوات الفضائية الأجنبية والعربية الخاصة المتعددة ... ولنتصور ما يمكن أن نتعرض له من تعددية اعلامية وفنية وما تحمله من تناقضات .

ومن الخطأ أو من الخطر ، أن نترك الأمور تماما للتفاعل المطلق ... والاختيار المطلق ... تحت دعاوى وجوب استبعاد كل وصاية أو تدخل فى حياة الناس واختيارهم ... اذ علينا أن نعترف ببعض السلبيات فى مجالى الوعى والتذوق الفنى ، الى جوار تفشى الأمية الابجدية والثقافية ، وغير ذلك من نواحى القصور .

ولنضع فى اعتبارنا أنه اذا استشرت موجة التغريب وسيادة النموذج الغربى ، مع سوء الاختيار من هذا النموذج ، فمن المنتظر أن تقوم ثقافة محافظة مضادة ضارية ... وأن يستشرى الصراع بين التيارين ... ونكون نحن الخاسرين فى النهاية .

ومن ثم ... واذا لم يكن هناك مجال للتراجع ... واذا اعترفنا بأن

البعض غير مؤهلين تماما للمتغيرات الجديدة (مبدعين ومتلقين) ، فإن علينا أن نبادر الى العمل السريع الجاد على سد الثغرات .. واختيار الطريق الأمثل الملائم لنا ... والاصرار على التقدم فيه بأسلوب ذكى مؤثر ، بعيدا عن شبهات الوصاية والتوجيه السافر ... وليكن مجالنا : المتلقى من ناحية .. والمبدع من ناحية أخرى .

ومن هنا ؛ علينا أن نتبنى هدفين متوازيين :

الأول: أن نعمل على تهيئة الظروف الصحية على المستوى الفردى والمستوى الجماعى ، وذلك لتحقيق التفاعل الخلاق بين ثقافتنا والثقافات الأخرى ، سعيا الى التطوير والانتفاع والارتقاء الملائم لنا ... دون اهتزاز أو فقد لهويتنا .

الثانى: أن نعمل على التمسك بذاتيتنا القومية فى الفنون (يسبقه تجلية هذه الذاتية) ، مع التوسل بالوسائل التكنيكية والتكنولوجية الحديثة لتقديمها ونشرها ... وبذلك نحتفظ بالجوهر والمذاق الخاص بنا مع عالمية الأسلوب والوسيلة ... فنضمن لنا عندئذ مكانا ملائما فى ساحة المنافسة المفروضة علينا .

فاذا اتفقنا على الأخذ بالهدفين معا ، فعلينا أن ننتقل إلى بحث الخطط والبرامج التى تحقق ذلك على أفضل وجه ممكن .. وتتحدد الأدوار عندئذ .. ومن بينها دور الدولة .

ونحن اذ نطرح هذا الرأى فإننا نطالب بالتوسع فى طرحه وبحثه بشتى الطرق ومن بينها المؤتمرات التى تضم : رجال التعليم العام والجامعى ، ومبدعى وأساتذة الفنون ، والإذاعة والتلفزيون ، والصحافة والثقافة الجماهيرية ، والأندية والساحات الشعبية ... وهكذا ... وذلك تحت شعار :

- تنمية الوعى والتذوق الفنى لدى الجماهير .
- رفع كفاءة وثقافة ووعى المبدعين .
- توفير الامكانات الآلية ومسايرة تطورها العالمى .

على أن يكون للدولة دور ملموس فى مساندة الأعمال الفنية الملائمة والمطلوبة ، باعتبارها واجهة حضارية ، ومصدرا لفائدة الشعب واسعاده وتوازنه ، فوق عائداتها المادية والأدبية المعروفة .

ونود أن نشير الى موضوع محدد ، وهو أهمية المشروع الكبير القادر على الصمود والمنافسة فى عالم اليوم والغد ، ويقترح فى ذلك : سن القوانين والتشريعات والنظم التى تشجع التعاون بين رأس المال العربى بنوع خاص والكفاءات المصرية ، بمبادرات مصرية .. وذلك قبل أن تأتى المبادرات من رأس المال العربى لاستقطاب الكفاءات المصرية ، مع مايتبع ذلك من المحاذير المحتملة .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى خلالها من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتى :

فيما يتعلق بممارسى مختلف الفنون :

* إتاحة الفرصة للراغبين فى التعرف على أحدث نظريات الفنون والمبتكرات التكنولوجية المتصلة بمجالات الفنون ، بتيسير التعرف على أحدث المراجع فى هذه المجالات سواء بدعم أسعار اقتنائها أو بتيسير التعرف عليها داخل المكتبات المتخصصة . ويتطلب ذلك تعزيز الاعتمادات المخصصة لكتب الفنون ومراجعها .

* حفز المجلات الثقافية الوثيقة الصلة بالثقافة الفنية على نشر أحدث الأبحاث التى تصدر فى الخارج ، والقاء المحاضرات وعقد الندوات لتبادل الرأى حول ما يناسبنا من المستحدثات ، (وما يتعذر الاستفادة منه فى بلادنا) وموقفنا مما سواه .

* الاكثار من معارض الكتب بدلا من الاكتفاء باقامتها مرة واحدة فى العام ، على أن تراعى الدقة فى انتقاء الكتب المعروضة ، والاسترشاد بأصحاب الدراية (بموضوعاتها) فى ذلك .

* التوسع فى بعض الخدمات التى تؤديها دار الكتب لمرتاديها مثل :

تعريف المثقفين بأحدث الاصدارات ، وتيسير الاستنساخ الفوتوغرافى للمراجع النادرة ، أو التى تثقل تكلفتها كاهل محدودى الدخل من راغبى التثقيف .

* عدم الاقتصار فى نشر الوعى الفنى على سكان المدن الكبرى ، بل يجب أن تشترك مديريات الثقافة فى التعرف على رغبات مريدى الاستزادة والاستنارة فى مجالات الفنون بالاستجابة لطلباتهم - دون تكبيدهم نفقات كبيرة للانتقال الى القاهرة وغيرها من المدن الكبرى .

* تزويد المكتبات العامة بأحدث المسجلات التربوية والثقافية والموسيقية مع تيسير شرائها بأثمان زهيدة بعد اعفائها من الجمارك طبقا لتعليمات اليونسكو . ولابأس من اعادة نظام كوبونات اليونسكو مع وضع الضوابط التى تحول دون اساءة استخدامه .

فيما يتعلق بالبراعم الواعدة :

* عدم الاكتفاء بالتوعية الفنية للبالغين أو من أنهوا المراحل التعليمية ، بل يجب أن يراعى التبكير فى انماء حب الفن والمعرفة الفنية من أولى سنوات المرحلة الابتدائية على غرار مايحدث فى الأمم المتحضرة . وحبذا لو ساهمت الأسرة فى غرس حب الفن فى أبنائها وتعريفهم بالفارق بين الفن فى صوره الهابطة والفن بمعناه الصحيح .

* تزويد المدارس بأحدث الوسائل التعليمية والتثقيفية التى تجمع بين الفائدة العلمية والمتعة الحسية . وهناك نماذج عديدة أغلبها من إهداء الدول الصديقة . وغالبا ماتودع المخازن ولا يستفاد بها .

* الاستعانة بالأجهزة السمعية المرئية على نطاق واسع فى الدروس التثقيفية الفنية .

* اقامة مسابقات دورية لتشجيع الاقبال على الثقافة الفنية ، ومنح الفائزين جوائز مرتبطة بما يمارسون من فنون لتحفيزهم على زيادة التعلق بالفن .

فيما يتعلق بأجهزة الاعلام :

* يجب ألا نخشى المبتكرات الحديثة . فلكل اختراع تكنولوجى جوانبه الحميدة وجوانبه السالبة . ومن المتعذر كبح جماح التقدم العلمى والتكنولوجى ، أو إقامة أستار حديدية أو مرشحات لتنقية الجو الثقافى ، حتى تحول دون وصول المادة الإعلامية أو التثقيفية غير المرغوب فيها .

* مضاعفة جرعات التوعية اللامباشرة التى تتواكب ونظريات علم النفس ، على أن يتولى أمرها أصحاب عقول راجحة تدرك الطريقة المثلى لمخاطبة العقول بشتى مستوياتها .

* اختيار العاملين فى أجهزة الرقابة من أرباب النظرة الفنية السليمة ومن المنزهين عن الغرض ، على أن تحترم أحكامهم فى استبعاد المادة التى يثبت تدنى مستواها الثقافى والفنى والأخلاقى من البث التلفزيونى والاذاعى ، ويراعى أن تتوازن - على الأقل - كفة المواد التثقيفية مع المادة الترفيهية التى قد تستنزف وقت المتلقى ويهبط بعضها بمستوى تكوينه الفنى والثقافى .

* مع قرب بث قناة متخصصة فى المسائل الثقافية ، فمن الواجب أن توضع شروط دقيقة لمن يديرها ومن يعملون فى مختلف تخصصاتها من الآن ، على أن توكل هذه المهمة لنخبة من أهل الخبرة من أصحاب الثقافات المتنوعة .

* ينبغى أن تعلن التعبئة الثقافية إن صح التعبير (بدلا من خشية البعض من آثار الغزو الثقافى) لمقاومة أخطار هذا الغزو بالاستفادة بجهود وقدرات مالدينا من مواهب عديدة فى الثقافة الفنية - والتى تعانى من أوضاع تدعو إلى مضاعفة الجهد حتى نلحق بركب التقدم العلمى والثقافى والاسهام فيه بأصالتنا .

نحو انعاش حركة الفن التشكيلى ورعاية مبدعيه

تعتبر الفنون التشكيلية بأنواعها المختلفة وسيلة فعالة وهامة لتثقيف الشعوب والارتقاء بذوقها الجمالى . وقد أصبح دعم حركتها ورعاية فنانيها من أهم مظاهر الحياة الثقافية فى كثير من دول العالم ، بجانب اقامة المعارض الفنية والمتاحف التى تعتبر من مصادر المعرفة والترفيه بالاضافة الى كونها من عناصر الجذب السياحى .

ومصر رائدة فنون النحت والرسم والتلوين ، وواضعة الكثير من أسسها وقواعدها ومبدعة أروع نماذجها على مر العصور ، جديرة بأن تدعم الفنون التشكيلية بمختلف أنواعها وترعى الفنان التشكيلى ماديا وأدبيا ليتيسر له إظهار ابداعه وتفوقه .

وهناك مساحة واسعة يمكن أن يؤدى فيها دعم الحركة الفنية التشكيلية بمختلف أنواعها دورا إيجابيا ينحى كثيرا من السلبيات التى تحيط بها وبالعاملين فى ميادينها ، ويمكن عرضها فيما يلى :

- الارتفاع الكبير فى أسعار خامات الانتاج الفنى وعناصره فى مختلف أنواع الفنون التشكيلية وأفرعها .

- قلة أعمال الابداع الفنى ذات الحيوية والقيمة فى مختلف المحافظات ، والمدن الجديدة ، والمشروعات الكبرى : الاقتصادية والصناعية والسياحية ، وهى تعتبر المجال الحيوى الأساسى لاستثمار ابداعات الفنانين التشكيليين .

- تنفيذ أعمال فنية فى مجالات مختلفة دون طرحها فى مسابقة أو الاعلان عنها ، مما يؤثر على المستوى الفنى الذى يستهدف من هذه المشروعات ، ومثال ذلك :

- مشروع بانوراما ٦ أكتوبر ، ومشروع تطوير المتحف الحربى بالقلعة ، ومشروع اقامة تمثال أم كلثوم بالمنصورة ، ومشروع النافورات بميادين القاهرة ، ومشروع تجميل مبنى المؤتمرات بمدينة نصر وغيرها .

- الفرصة غير متاحة أمام كثير من دارسى الفن التشكيلى فى الكليات المتخصصة للعمل فى مجال تخصصهم بسبب قلة المشروعات التى يكون للفن دور فيها . وأغلب الابنية الحكومية ، سواء كانت مبانى وزاريه أو مبانى مؤسسات أو مصانع أو مكاتب كبار موظفى الدولة ، أو قاعات الاجتماع العامة أو البنوك أو دور السينما والمسرح أو النوادى الرياضية والاجتماعية والابنية التعليمية - تكاد تخلو من الأعمال الفنية التشكيلية المتنوعة التى تحقق القيم الجمالية .

ولاشك أن الاهتمام باضافة لمسات فنية وجمالية لهذه المبانى له آثاره التثقيفية والجمالية لدى الجماهير .

- عدم اعتماد مبالغ فى ميزانية الدولة للمقتنيات الفنية التشكيلية بمختلف أنواعها و للتوسع فى انشاء المتاحف المركزية والاقليمية التى نحن فى حاجة إليها .

- عدم تخصيص أعمال فنية تشكيلية مختارة لكى تعرض بالسفارات والقنصليات ، والمكاتب والمعاهد المصرية بالخارج .

- خلو قطاع السياحة (الفنادق والقرى السياحية) من الأعمال الفنية التشكيلية المعاصرة ، ومن نماذج الفن التطبيقى المصرى الرفيع المستوى فى مجالات الخزف والنسيج والسجاد .

- قلة ما تقدمه وسائل الاعلام المختلفة للتعريف بالفنون التشكيلية المعاصرة وابراز دورها الحضارى والثقافى .

- غياب مجلة متخصصة للفنون التشكيلية للتوعية والتثقيف ، والتعريف بأخبار الفن والفنانين ، وعرض مختلف القضايا الفنية بمصر والخارج مع العناية بالشباب وثقافة الطفل الفنية .

- عدم وجود دليل عام للفنانين التشكيليين للتعريف بهم وبأساليبهم الفنية ، وتيسير الاتصال بهم محليا ودوليا .

- عدم وجود مركز وثائقى لتسجيل ومتابعة انتاج الفنانين التشكيليين المعاصرين لحمايتهم من السرقات الفنية ، وأعمال النسخ والتقليد .

ولاشك أن هذه السلبيات تنعكس على كل الجهود التى يمكن أن تبذل لانعاش حركة الفن التشكيلى فى مصر ورعاية مبدعيه ، مما يقتضى التقدم بالتوصيات التالية :

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى :

* إقامة سوق دولية لتسويق الاعمال الفنية خلال شهور الشتاء فى موعد محدد من كل عام ، وذلك على نسق سوق القاهرة الدولى للكتاب .

* تخصيص يوم من كل عام لتكريم الفنان التشكيلى تحت رعاية الدولة تمنح فيه الجوائز والاوسمة والنياشين للمبدعين . مع زيادة عدد جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية المخصصة للفنون وبخاصة الفنون التشكيلية .

* دعم حركة الفنون التشكيلية ورعاية الفنانين التشكيليين واقتناء أعمالهم روادا وشبابا ، مع وضع سياسة لتغذية المتاحف والوزارات والمحافظات بالجديد من الابداعات الفنية باستمرار . وكذلك إعفاء المواد والخامات والأدوات التى يستخدمها الفنان التشكيلى فى اعماله من الرسوم الجمركية .

* التوسع فى نظام التفرغ للفنانين من الرواد والشباب وزيادة تخصصاته حتى يؤدى دوره الريادى الذى بدأ به وأنشئ من أجله .

- وكذلك التوسع فى مشروع مراسم الفنانين التشكيليين فى المبانى الاثرية التى تسمح بذلك والعمل علي انشاء مراسم بالمدن الجديدة وتيسير تمليكها لهم .

* اعادة تشغيل وتحديث مسبك البرونز لصب التماثيل والتحف والنماذج الاثرية وإقامة ورش لتنفيذ التماثيل من الأخشاب والأحجار .

* تجميل الحدائق والميادين بأعمال النحت الصرحى التى تعبر عن تاريخ الأمة وأمجادها ، وزعمائها وروادها ، فى مختلف فروع النشاط الانسانى .

* سرعة إصدار قانون التجميل المعمارى وذلك لتخصيص نسبة مئوية (٢٪) من قيمة تكلفة الابنية الحكومية والخاصة للصرف على تجميل المبانى وإكسابها طابعا فنيا وحضاريا . مع حفز الشركات والمؤسسات المالية والاستثمارية على اقتناء الأعمال الفنية لمختلف أعمال الفنون التشكيلية .

* دعوة رجال الأعمال والمستثمرين لتصنيع الادوات والمواد المستعملة فى إنتاج الفنون التشكيلية ، وبذل التيسيرات الممكنة فى هذا السبيل لإرساء القواعد الاساسية لقيام صناعة محلية لهذه الأدوات والمواد .

الآداب

الرسائل الجامعية

الرسائل الجامعية ثمرة جهد وصبر بين جيلين ، جيل الرواد والشيوخ من الأساتذة وجيل الشباب الطموح الذى يحاول صقل خبرته بالتفرغ للبحث والتنقيب والفرز والاختيار والحذف والاضافة من أجل أن يشرق الوجه الحضارى وتنمو المدنية والنهضة وتؤصل الدول حضارتها .

وميزة هذه الرسائل أنها تراث يضاف ، لانه حصل على جواز بالاضافة *إلى المكتبة العربية والفكر العربى والانسانى* ، وأنها أيضا باصالتها وبما توصلت اليه من نتائج يمكن أن يعتمد عليها فى الانطلاق والتقدم وبناء جسور من الرقى والنهضة والاستفادة بها استفادة صادقة فى كل ما تتجه الأمة إلى تحقيقه أو ما تهدف اليه وتخطط له .

وهى فى تنوعها واختلاف تخصصاتها تعد ركيزة أساسية لانطلاقة كبيرة نحو التغيير والتحضير والتخطيط المستقبلى فى مخلف الميادين .

وعلى ما توصلت إليه بحوث مماثلة فى الغرب من نتائج ونظريات قامت المنجزات الصناعية والتقنية والانسانية والادبية خصوصا ، حيث قامت صلات قوية بين الجامعات ومراكز البحث والمجتمع ، وتعاضدت وشائج التلاحم وقويت بينهما ، فانطلقت شرارة التمدن وبناء التخطيط لاقامة نهضة عمرانية صناعية انسانية وأدبية وفكرية ، وصولا بقواعد الدول من المؤسسات والهيئات والشركات والعقول والقرائح الى مناهج ونظريات قوانين وأساليب فى التناول والمعالجة تدعم هذا التقدم وتزيد من فاعليته وتأثيره ولذلك خصصت كبريات الشركات والمؤسسات هناك عناصر من ميزانيتها للانفاق على البحث والباحثين لتضمن توفرهم على البحث الجاد الذى تعتمد عليه فيما هى بصدده من أعمال وكانت مراكز البحث فى الجامعات وغيرها تمثل بحق عصب هذه العملية التحضيرية ومنطلقات أساسية حضارية للنمو المحلى والنفاذ منه الى *العالم الانسانى الرحب إسهاما فى* تحضيره وإسعاده والأخذ بيده الى عالم أفضل من التغيير فى السلوك والمناخ والرؤية والتوجيه والتخطيط والتنفيذ .

ولان عملية التنمية متكاملة والتشكيل الحضارى لابد من أن تتلاقى مجالاته وتتفاعل أسسه من أجل صياغة النظم والقواعد الحضارية والمعايير على أسس جديدة ، كان الاتجاه الى الانسانيات ، وكان الاهتمام النشط بهذه الجوانب من أجل استكمال الوجه الأكمل والأشمل للعملية التقدمية فى تآزر وتكامل وانسجام .

وبقدر ما كانت هذه البحوث فى مختلفة وجهاتها وانطلاقاتها وابداعاتها حافزا مثيرا الى الأفضل فى مجالات المعرفة والتقدم فى الدول الغربية والشرقية بقدر ما نرى من انعدام هذا الأثر فى مجالاتنا المختلفة .

ان هناك عزلة بين هذه الثروة الهائلة فى البحث وقواعد الصناعة والتقنية والتخطيط والممارسات التطبيقية على أرض الواقع ، وليس من المناسب أن يظل البحث الجامعى بعيدا عن ميادين الانتاج وخطوطه وفرص التخطيط والتقنية أو بناء الحاضر على أسس علمية صحيحة ، ويبدو أن البعض قد تجاهلوا هذا الرصيد الحافز على التقدم والوفرة والنشاط ، فتشتت الجهود الواصلة بين البحث الجامعى الذى بقى قابعا حبيس الأدراج ، ومجالات الاستفادة به ، وتنفيذه فى كل المرافق والمؤسسات والشركات والوزارات والمصالح ، ونظروا وتطلعوا الى مالدى الآخرين محاولين الاقتباس من مناهج الدول المتقدمة ونظرياتها ، فى حين أن لدينا ما يكاد يضارعه أو يشابهه .

ولا مجال للوم جهة معينة عن هذه القطيعة ، لاننا جميعا شركاء فيها وأطراف فى وقوعها . ويقى علينا ان ننبه الى خطر هذا التجاهل وآثار تلك القطيعة ، وإنها لفرصة مواتية لكى نؤكد ان هذه البحوث بما توصلت اليه من نتائج وبما تضيفه من جديد لم توظف عمليا التوظيف الأمثل فى تكوين « كوادر » علمية جادة فى مختلف الأنشطة فى العلوم والفنون ومجالات الحياة العلمية والعملية وفى حل مشكلات المجتمع والانسان ، وانها حتى الآن لم تشارك بايجابية وفاعلية فى حركة تجديد فكره وتعميق خبرته وتقدمه ، لان هناك عوائق كثيرة حالت دون تحقيق هذه الغاية ، إما لأن هذه البحوث كانت أسبق من خطوات الواقع وإما انها لم تتبين مشكلات الانسان والبيئة ، لتبنيها وجهة نظر بعيدة عن أرض الواقع وليست ما يدور فى عالمنا ، وإما أنها مازالت أسيرة التبعية والانحياز الى القديم ولم تتطور ، أو لان الباحثين حصلوا على درجات علمية بمفهوم معين ذى اصطلاحات ومناهج بعينها فى بلد غربى بعينه فعدّ الباحث نفسه قد تخصص فى هذا المفهوم واحاط به علما فراح يروج له بوصفه أملك له وأعرف به ، والواقع أن المفهوم شائع فى البلاد الغربية وما حصل عليه الباحث محصور فقط فى دائرة هذا البلد خاصا بهذا المفهوم .

ومعوقات البحث الجامعى من حيث الاستفادة به كثيرة . وهى ترجع الى جملة من العوامل ، منها ما يرجع الى الجامعات نفسها ، أو الى أعضاء هيئة التدريس أو إلى الباحثين أنفسهم ، ومنها ما يرجع إلى طبيعة البحث أو إلى الفجوات التى بين جهات البحث والحياة العامة .

فمن العوامل التى ترجع الى اوضاع الجامعات مايلى :

– قصور الامكانات فى المكتبات العامة والميزانيات التى تكفل تجديد شبابها بالصورة التى تؤدى الى وفرة المصادر والمراجع على وجه يعين الباحثين ، بالاضافة الى خضوع هذه المكتبات للروتين اليومى المعهود فى الحضور والانصراف لموظفيها ، ومواعيد فتحها واغلاقها .

– قصور فى امكانات الأجهزة والمعامل والعوامل المساعدة فى البحث والتجارب .

– المكتبات فى جامعاتنا تكاد تكون متوقفة عن متابعة الجديد فى المصادر والمراجع والبحوث الجادة ، وقد أدى هذا الوضع الى تشابه البحوث والنتائج وتجميد حركة التقدم البحثى . وكان من نتيجة ذلك اختيار بحوث بعينها ، لانعدام قدرة الباحثين على شراء كل ما تحتاجه البحوث من الكتب والبحوث الجديدة الجادة ، وقد عاد ذلك على البحث الجامعى بالركود وعدم النشاط ومواجهة الواقع ،

فضلا عن تجديد مسيرة الحياة ، وهذا ينطبق جملة وتفصيلا على الأجهزة والمعامل والمعدات .

- انشغال كثير من الأساتذة بالاعارة خارج الجمهورية ، للعمل بالجامعات هناك أو غيرها من الهيئات والمؤسسات أملا فى تحسين أوضاعهم المادية .

- ضآلة مكافآت الاشراف على البحوث والمناقشة .

- ازدحام المدرجات بالطلاب أثر فى اختيار الباحث الجاد أو حال دون وجوده بين هذا العدد الكبير من الدارسين .

- توزع البعثات الخارجية لكوادر البحث بين دول مختلفة قد يكون مفيدا من حيث المبدأ ، ولكن هذا التوزع قد يعود سلبا على الجديد فى النتائج ، الأمر الذى قد يوقع الباحثين فى تضارب فى بعض الأحيان ويؤدى الى اضطراب المفاهيم والتوجهات خاصة فى عالم الانسانيات بوجه عام وفى الأدب والنقد على وجه الخصوص .

- فقدان الريادة الجامعية والبحث الجامعى فى توجيه الحركة الأدبية والثقافية .

- التراكض نحو انشاء الجامعات والكليات دون اعداد جيد ودون تخطيط عميق متأن لوسائل البحث والدرس من مكتبات ومعامل وأجهزة وأعضاء تدريس أكفاء ، الأمر الذى يخل بكفاءة البحث والباحثين ويجور عليهما .

- توجيه بعض البعثات الخارجية أحيانا الى دول بعينها تساوقا مع اتجاهات فكرية أو مناهج علمية معينة ، ومن بعض الهيئات والمؤسسات والافراد ، بدون نظر عميق الى مردود مثل هذا التوجيه من حيث الأفضلية أو الاختيار .

- قصور الرؤية المستقبلية للباحث و الرائد معا لانشغالهما بالأمور المعيشية .

- تقهقر البحوث الجامعية عن ملاحقة ركب التطور النشط للحياة فى كل مجالاتها العلمية والعملية والابداعية .

- عدم التنسيق والتكامل فى مجالات البحث بين الجامعات نفسها من جهة وبينها وبين مراكز البحوث الأخرى المماثلة من جهة أخرى ، وبينها وبين هذين الجناحين وحركة المجتمع .

- توزيع مكاتب التنسيق للطلاب على الكليات والمعاهد بالطريقة المتبعة الآن قد يكون مقبولا من الوجهة النظرية ولكنه قد يفوت على بعض الطلاب فرصة الالتحاق بالكليات التى يحبونها أو يميلون اليها أو كانوا يودون أن يلحقوا بها لانها تتفق وميولهم ومواهبهم ، مما يستدعى البحث عن سبيل أجدى وانفع ، بحيث تتلاقى مع طموحاتهم وتشبع رغباتهم الحقيقية وتقود الى توظيف طاقاتهم وقدراتهم توظيفا أمثل لصالحهم وصالح الوطن فى عمومه .

أما العوامل التى ترجع الى اعضاء هيئة التدريس فمنها :

- ظهور قدر من المجاملة أو التساهل فى منح الدرجات العلمية واختيار العناصر للدراسات العليا والبعثات الخارجية .

- الاشراف الشكلى على البحث العلمى وعدم المتابعة الجادة المتواصلة للباحثين .

- التساهل فى التقويم ومنح التقدير فى المناقشة .

وهناك عوامل ترجع الى الباحثين من بينها :

- صعوبة العثور على الباحث الجاد من خلال هذه الأعداد

التى تمتلىء بها المدرجات والتى لم تؤهل بمواهبها بل الحقت بالكليات الحاقا حسب مجموعها فى الثانوية العامة .

- شيوع ظاهرة النقل من رسائل الآخرين ، دون تنبيه أو اشارة الى ذلك .

- السطحية وعدم الجدية واعتماد بعض الرسائل على النقول العربية والاجنبية والحشو الذى لا يضيف جديدا .

أما العوامل التى ترجع الى طبيعة البحث فمنها :

- الغرام الشديد بالقديم من بعض الباحثين ، دون محاورة هذا القديم والخروج منه بما يفيد من معارف وخبرات ، ربطا للحاضر بالماضى .

- الاتجاه أحيانا الى البحوث التى لاصلة لها بمجتمعاتنا الشرقية العربية المسالة وبواقعنا المعاصر بكل ظروفه وطموحاته .

- شيوع ظاهرة اشباع رغبات خاصة اتباعا لجو سياسى أو أيديولوجيات أو آراء معينة .

اما العوامل التى ترجع الى الفجوة بين الجهات البحثية والحياة العامة فمنها :

- عدم استقرار فلسفة أو سياسة معينة تربط القبيلين بعضهما ببعض وتوجه جهودهما فى تناسق وتكامل .

- الانشغال بالأمور الآنية التى تظهر على السطح أحيانا عن اصطفاء سياسة اقتصادية وعلمية وصناعية وأدبية ، تقوم على نتائج البحث العلمى الجاد ذى النظرة المستقبلية .

- فقدان العملية التعليمية فى المدارس جديتها وصيرورتها شكلا اجتماعيا لا أكثر، وضعف المستوى العلمى بالنسبة للمدارس والطالب والمنهج والكتاب وطرق الامتحان ونظمه .

- عدم الاهتمام المناسب باللغة العربية (اللغة القومية) أداة التوصيل والتحصيل وهى أمور مهمة فى اعداد الأجيال اعدادا قوميا ، يؤكد فكرة الانتماء والعمل فى سبيل الصالح العام الذى يعود عليه وعلى أمته بالخير والنعمة .

التوصيات

فى ضوء ما تقدم ، يوصى بما يأتى :

* وضع استراتيجية قومية لتنمية المجتمع والعمل على حل مشكلة نقص الموارد المالية التى تمثل العقبة الرئيسية أمام الجامعات حتى تؤدى دورا كاملا فى التنمية الاجتماعية وخدمة البيئة .

* انشاء صندوق لتمويل البحوث العلمية والتطبيقية واستغلالها فى قطاع الصناعة .

* توفير الاعتمادات اللازمة للمكتبات والمعامل والأجهزة والامكانات التى تفى بالبحوث الجامعية .

* دعم الباحثين بالوسائل المعينة مادية وعينية وفاء باحتياجات البحث .

* توفير الدعم المالى لأعضاء هيئات التدريس بما يفى بمتطلبات حياتهم البحثية .

* الاستفادة قدر الامكان من الكفاءات العلمية فى مختلف التخصصات والبحوث الجادة فى الداخل والخارج .

* اطلاق الملكات والمواهب الى غاياتها وعدم تعويقها بالروتين والتصرفات الشخصية حتى تستطيع القيام بدورها فى بناء المجتمع وصلاحه .

* التنسيق بين الاقسام فى الكلية والأقسام المتناظرة فى الجامعات والتنسيق بين الجامعات فى البحث وتبنى فلسفة تقوم على التكامل فى مجالات البحث الجامعى .

* تبنى فلسفة تنبع من حاجة الوطن عند ابتعاث الدارسين الى الخارج .

* محاولة التصدى للسطحية وعدم الجدية فى الرسائل الجامعية والأخذ بحزم لظاهرة السطو على البحوث .

* أهمية الخطيط العلمي فى انشاء الكليات والجامعات تخطيطا يكفل الجدية فى الوسائل المعينة للبحث ، حتى لا تتحول الكليات والجامعات الى ما يشبه المدارس التى لا مجال للبحث الجامعى فيها .

* السيطرة - ما امكن - على ظاهرة التكدس الطلابى فى الكليات والجامعات .

* التاكيد على استقلال الجامعات ما أمكن وفاء بحاجات الجامعة وامانة البحث وشرف العمل العلمى .

* التنسيق المستمر بين الجهات التى تتولى الاشراف على البحوث الجامعية وغيرها من الجهات التطبيقية باقامة جهاز أو هيئة تدرس حاجات الشركات والهيئات من البحث .

ومن المفيد ضم بعض أعضاء مجالس الادارات (كل فى تخصصه) الى مجالس الجامعات أو الكليات أو المراكز البحثية .

* الوفاء المادى بحاجات الطالب والاستاذ ليكون البحث على المستوى المطلوب .

* العمل على تخصيص نسبة من أرباح الشركات لتمويل البحوث فى المجالات التى تخص هذه الشركات وعقد صفقات بينها وبين الباحثين أو الجهات التى تتولى الاشراف عليهم ، للنهوض بمستوى هذه الشركات انتاجيا ومهنيا ومهاريا .

فى شأن وضع البحث الجاد فى فلسفة الحياة :

* توفير المصادر والمراجع ووسائل البحث اللازمة للباحثين ، وتمكينهم من الاطلاع على أمهات الكتب فى المكتبات الجامعية والمكتبات العامة والعمل على أن تكون المكتبات فى خدمتهم ولا تخضع لعمليات الروتين الحكومى فى الحضور والانصراف .

* أن يشترك فى الاشراف على البحث المعين استاذ واستاذ مساعد ومدرس حتى يستفيد الطالب والبحث من تعدد وجهات النظر ويستفيد المشرفون من التوجيه .

* قيام الطلاب برحلات علمية لجمع المادة فى الداخل والخارج والاستفادة من مختلف المصادر والمراجع .

* اخطار الجامعات المصرية والعربية بتقرير واف عن موضوع بحث الطالب ومنهجه .

* اعداد حصر شامل بالرسائل الجامعية وموضوعاتها وأسماء أصحابها وتاريخ التسجيل وعدد المشرفين والتقدير الذى حصل عليه الباحث وتاريخ المناقشة وكذلك الموضوعات التى ووفق على بحثها ونشر ذلك بين الجامعات ليكون تحت يد الباحثين .

* نشر الرسائل الجامعية التى حصلت على إجازة نشرها وتبادلها بين الجامعات ونشر ملخصات عن الرسائل التى أجيزت فى حوليات الكليات المختلفة تتضمن موضوع الرسالة ومنهجها ونتائجها ، وكذلك مناشدة دور النشر الكبيرة بنشر الرسائل المميزة ضمن نشاطها ، مع دعوة المجلات الادبية الى الاهتمام بالرسائل الجامعية بنشر الجديد فى هذه البحوث منهجا وفكرا ونتائج .

* انشاء كلية للدراسات العليا فى كل جامعة .

* تقديم جوائز مادية وأدبية للبحث الجامعى المتميز فى ميادينه المختلفة ، وتمول هذه الجوائز من القطاع الخاص أو الحكومة أو منهما معاً .

التراث الحضارى والأثرى

الآثار والتكنولوجيا والعلم الحديث

تعد التكنولوجيا (التقنية) الحديثة من أهم سمات العصر الحالى ، بعد أن فرضت نفسها على كافة نواحى الحياة ، ومن ثم فلا يمكن لمجالات الآثار والتاريخ وأنشطتها العلمية والعملية أن تنمو وتنهض وتتطور دون أن ترتبط بالتكنولوجيا والعلم الحديث ارتباطا جذريا .

وقد ربطت مصر القديمة بين الدين والتكنولوجيا برباط وثيق وفى إطار رائع محكم ، إذ أدرك المصريون عدم إمكانية الفصل بين المناحى الحضارية والثقافية رغم تعددها أو عزل أدوار المعرفة عن بعضها رغم تباينها .

والواقع أن استخدام العلوم فى مجال الآثار قد بدأ منذ مدة طويلة ومن خلال علوم معينة كالجيولوجيا والطبيعة والعلوم الحيوية ، ثم تطور استخدام أمثال تلك العلوم تطورا يتلاءم مع ما جدّ من معلومات ونظريات وما استخدم من وسائل وأساليب وما استحدث من أجهزة ومعدات وما ظهر من علوم إلكترونية وذرية وقياسية ثم أخيرا ما طبق على الحاسب الآلى من استعمالات فى كافة مجالات المعرفة والاستخدامات .

وما يجدر ذكره فى هذا الشأن ذلك المدى الواسع الذى استخدمته التكنولوجيا الحديثة فى سبيل انقاذ منجزات التكنولوجيا القديمة والتى تمثلت خير تمثيل فى انقاذ معابد رائعة كمعبدى أبو سمبل ومعابد فيلة وفى نطاق الحملة الدولية لانقاذ آثار النوبة .

ومن ثم فإن الدراسات النظرية لعلم الآثار وتوأمه التاريخ ، وكذا مجالاتهما الحقلية والعملية واسعة المدى تستلزم منا استخدام أساليب التكنولوجيا فى ميادين ومجالات عديدة ، منها على سبيل المثال :

اولا : مجال المسح الاثرى والجس والتنقيب :

تعتبر عملية التنقيب وما يتصل بها من مسح أثرى وجس وحفر هى الأسلوب العملى الأساسى والطريقة التقليدية الرئيسية فى العمل الأثرى رغم ما تثيره من متاعب ومصاعب ، وما تشكله من مشاكل وما يقابلها من عقبات ، وقد يطول أمد البحث عن الآثار المطمورة لسنوات عديدة دون أن يتوصل الأثرى إلى مايبغيه أو يرضيه ، ويزداد الأمر صعوبة إذا اتسعت مساحة المنطقة مجال البحث أو كثرت الاكام والربى أو اندثرت معالمها القديمة واختفت شواهدها التى يسترشد بها المنقب وتنير أمامه الطريق ، ومن ثم فقد اضطر بعض الأثريين إلى الاستعانة بالتكنولوجيا لتوفير الجهد والوقت والمال ولجأوا إلى وسائل تعتمد على العلم الحديث منها ما يلى :

١ – الطرق الجيوفيزيائية GEO - PHYSICAL التنبؤية التى تعتمد على أجهزة وعدادات تسجل مدى مقاومة عناصر ومواد التربة لما يرسل إليها من موجات وتيارات ومما يوصل إلى الاستدلال على نوعيتها أو عمرها أو غير ذلك من المعلومات ، وقد يكون ذلك عن طريق إرسال تيار كهربى أو للاستدلال على المجال المغناطيسى أو استخدام الرادار الأرضى الذى قد يجمع بين الأسلوبين .

٢ – التحليل الكهربى للتربة قبل الحفر بها ، فإذا أثبت ذلك

التحليل وجود مايدل على سكن الإنسان للمنطقة فإن ذلك يرجح الأمل فى العثور على بقايا ذلك الانسان وآثاره بها .

٣ – التصوير الجوى الذى يساعد على تفسير وتوضيح بعض التكهنات التى تساور الأثرى والتى قد يصعب على الصور الأرضية إبرازها أو التدليل عليها .

٤ – ممارسة علم الآثار الغارقة وهو علم يهتم بالآثار فى أعماق البحار ويقوم أساسا على التصوير تحت الماء ورسم الخرائط للآثار الغارقة ويعتمد على معدات حديثة للغطس وللكشف عن الموانى والمواقع التى استقرت فى قاع البحار وللبحث عن السفن الغارقة تحت الماء والمساعدة على انتشالها ثم ما يلى ذلك من دراسات وأبحاث تساعد فى إلقاء الضوء على نواح حضارية قد غابت عن الأذهان بعد أن غمرتها المياه وأخفت معالمها .

ثانيا : مجال البحث عن أسرار الماضى :

ويقصد بذلك تلك الوسائل التى يستخدمها العلم للتوصل إلى ما تخفيه الآثار من أسرار ولتوضيح ما قد يكتنفها من غموض وإبهام ومن بين تلك الوسائل :

١ – الكشف عما بداخل أهرامات الجيزة من غرف أو فراغات عن طريق :

أ – استخدام الأشعة الكونية سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٦٨ لتصوير مابداخل هرم خفرع والكشف عما قد يكون مختبئا من حجرات ، وهو مشروع قامت به جامعة كاليفورنيا – فرع بركلى – بالاشتراك مع كلية علوم عين شمس ومصلحة الآثار المصرية ولم يسفر عن أية نتائج إيجابية .

ب – استخدام جهاز لارسال موجات كهربائية مغناطيسية موجهة إلى أسفل هرم خفرع سنة ١٩٦٨ لنفس الغرض السابق ، وقد قام بالتجربة خبراء من معهد ستانفورد للاشعاع بسان فرانسيسكو ثم توقف المشروع دون أن يوفق الى نتائج محققة لأهدافه .

جـ – استخدام أجهزة قياس الجاذبية الأرضية سنة ١٩٨٥ للكشف عن الفراغات داخل هرم خوفو ، وقد قامت بالمشروع هيئة كهرباء فرنسا التى أعلنت عن وجود حجرة حددت موقعها داخل الهرم ولكن تعذر التأكد من تلك النتيجة عمليا .

د – استخدام جهاز لارسال موجات كهربائية مغناطيسية سنة ١٩٨٧ مستهدفة نفس الهدف السابق وهو مشروع قام به خبراء جامعة يابانية وقد أيدوا ما توصل إليه الفرنسيون فى تجربتهم السابقة .

هـ – إرسال إنسان آلى دقيق (طوله ٢,٥ سم) سنة ١٩٩٤ لاستطلاع منافذ الهواء داخل هرم خوفو ودراسة التيارات الهوائية داخل هذا الهرم . وقد أشرف على المشروع المعهد الألمانى للآثار بالقاهرة ، والذى توصل إلى نتائج لاتزال موضع بحث ودراسة وتمحيص .

٢ – استخدام مجلة الجمعية الجغرافية الأمريكية لمعدات وكميرات متطورة سنة ١٩٨٧ لتصوير الحفرة الثانية لما عرف باسم مراكب الشمس والتى لم تفتح بعد ، وكذا تصوير المركب داخلها ثم الحصول على عينات من خشب المركب لدراسة حالتها وكذا كمية من الهواء داخل الحفرة لفحص مدى تلوثه ، وقد قدمت المجلة تقريرا بما أسفرت عنه الدراسة .

ثالثا : مجال تحديد التاريخ والتقويم الزمنى :

من البدهى أن قيمة وأهمية أى حضارة تعتمد أساسا على تحديد تاريخها وتقنين موقعها الجغرافى فى سجل التاريخ ، ومن ثم فقد استخدم العديد من الطرق العلمية الحديثة فى تقدير العمر الزمنى للآثار وتزداد الحاجة الى استخدام تلك الطرق فى الأبحاث المتعلقة بعصور ما قبل التاريخ وكذا العصور القديمة المبكرة كما يشتد الاقبال على هذه

الطرق عند العثور على آثار أو البحث فى مناطق لاتحمل أى معالم تشير إلى عمرها أو تدل على العصر التاريخى الذى ترجع إليه أو ترمز حتى إلى تاريخها التتابعى أو عمرها النسبى ، ومن الطرق المستعملة فى هذا المجال :

١ – طريقة كربون ١٤ المشع : وهى أكثر الطرق انتشارا فى هذا المجال وقد اكتشفت منذ أكثر من ٧٠ عاما ، ولايكاد يخلو أى معمل علمى لدراسة أو ترميم الاثار من جهاز لقياس كمية كربون ١٤ المشع التي لاتزال مختزنة فى الآثار العضوية ، ومن ثم يمكن تحديد عمر الأثر بحساب كميات هذا الكربون التى تخرج من الأثر بعد موته بنسبة محددة أو بطرق مماثلة تستخدم الفلورين أو أرجون البوتاس لنفس الغرض .

٢ – طريقة الحلقات السنوية للشجر : وتستخدم في تحديد عمر الأخشاب التى تم استعمالها فى العصور القديمة ، ويمكن تحديد عمر ذلك الخشب بحساب عدد تلك الحلقات التى تتكون سنويا فى فصل النمو على لحاء الشجر .

٣ – الطريقة المغناطيسية لتقدير عمر الفخار الذى تختلف طاقاته المغناطيسية نتيجة لقدمه أو نوع مادته أو غير ذلك من الأسباب .

٤ – طريقة التألق الحرارى للفخار عن طريق دراسة الالكترونات المختزنة فى مادته .

رابعا: مجال التسجيل الاثرى والتاريخى :

لاشك فى أن تسجيل الآثار بالطرق التكنولوجية الحديثة ثم توثيقها هى عملية تحتل مكانا مرموقا بين النشاطات العلمية فى ميادين الآثار الآن لضخامة الأخطار التى تسببها العوامل البشرية المدمرة والعوامل الطبيعية المروعة بجانب عامل الزمن الذى لايمكن الخلاص منه ، كما يعد التسجيل العلمى هو الأساس لأى عملية ترميم مؤقته ، والسبيل لمتابعة أى أثر مسروق أو مهرب .

ومن الأساليب الحديثة المستخدمة الآن فى التسجيل :

١ – التصوير الفوتوجراندى : وهو مصطلح يعنى – إلى حد ما – ما يمكن تسميته بالمساحة المصورة للأثر . وهو يعتمد على اجهزة حديثة تقدم لنا صورا وخرائط مجسمة (ثلاثة أبعاد) تبين مدى البروز والانخفاض فى السطوح مما يسمح بالاستعانة بها فى الرفع والتسجيل الهندسى وفي رسم الرسوم المعمارية ، وكذا فى صنع نماذج دقيقة للأثر أو أجزائه .

٢ – التصوير الحديث باستخدام مواد أو أشعة معينة كالأشعة تحت الحمراء والأشعة فوق البنفسجية وكاستخدام الصوديوم وغير ذلك من المواد التى تكشف عما تحت الجدران واللوحات والوثائق القديمة من صور أو كتابات مطموسة أو غامضة أو غير واضحة قد يصعب على العين المجردة أو على التصوير العادى توضيحها .

٣ – استخدام الحاسب الآلى والميكروفيلم وكل ما يستجد من أجهزة مبتكرة تساعد فى عمليات التسجيل والتوثيق وتحافظ على التسجيلات والوثائق .

خامسا : مجال ترميم الآثار وعلاجها وتقويتها والمحافظة عليها :

يعتمد هذا المجال الآن على علوم ومعارف وأساليب ترتبط تماما بالتكنولوجيا والعلوم الحديثة منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ – استخدام أحدث الوسائل والعجائن والمواد التى أدت الدراسات العلمية إلى تفضيل استخدامها بعد التأكد من فاعليتها وعدم إضرارها بصحة الانسان من ناحية أخرى .

٢ – استعمال أحدث الأساليب والأجهزة المتطورة ككبائن التعقيم والتبييض وخيام البلاستيك العازلة وأجهزة الترسيب والموازين الإلكترونية وأفران التجفيف والحرق ومسدسات الحقن وآلات التخريم المتطورة وأجهزة قياس صلابة الصخور والرافعات الالكترونية .

٣ – استخدام أنواع متعددة ومتقدمة من عمليات التحليل ، كالتحليل بكود الأشعة السينية والتحليل الكروماتوغرافى ، والتحليل بالتنشيط

التترونى ، والتحليل بالامتصاص الذرى والتحليل الطبقى الانتماشى ، والتحليل الطبقى البصرى ، وذلك للكشف ثم الالمام بطبيعة وخواص وتركيب وتكوين مادة الأثر مما سيكون أساسا لعمليات الترميم والصيانة .

٤ – الفحص بالميكروسكوب الالكترونى الماسح والميكروسكوب المستقطب .

٥ – الاعتماد على أحدث أنواع التصوير وعلى الفحص بالاشعة وفقا لأحدث التطورات فى هذا المجال .

٦ – استخدام الجس الإلكترونى ووسائل الامتصاص الذرى وغير ذلك من الوسائل التى ابتكرت فى هذا الميدان .

سادسا : مجال العرض المتحفى :

يتميز العرض المتحفى الآن باستخدام أساليب تكنولوجية حديثة فى نواح عديدة منها :

١ – الاضاءة عن طريق استخدام لمبات كهربائية متطورة ، لاتولد حرارة ، شديدة الشفافية ، لاتتسبب فى انعكاسات ضوئية ، توضع فى أمكنة تساعد على إبراز روعة الأثر ونواحى الابداع فيه .

٢ – استخدام أساليب تكنولوجية فى تطوير *الوسائل السمعية* والبصرية فى العرض وأساليب الارشاد المتحفى مثل المرشد الآلى الفردى والجماعى ، ولوحات العرض الالكترونى ، والاشارات المضيئة .

٣ – استعمال الروافع الآلية وأدوات النقل الميكانيكية والفترينات التى تتحرك على قضبان .

٤ – الاعتماد على الأجهزة الحديثة لقياس الحرارة والرطوبة وأجهزة شفط الهواء الفاسد ومنع التلوث .

سابعا : مجال عروض الصوت والضوء :

لما كانت عروض الصوت والضوء تعتمد على أركان أربعة أهمها روعة الأثر ثم الاضاءة القوية المتنوعة الألوان بالاضافة إلى الموسيقى الشجية الملائمة وكذا الأداء القوى المتميز . فقد احتاجت عروض الصوت والضوء الثلاث فى مصر إلى تطوير تكنولوجى جذرى تمثل فى الأجهزة الاليكترونية المتطورة التنى تتحكم فى الاضاءة والصوت فى وقت واحد وتحكم الكمبيوتر فى ضبط وتنظيم سير العروض ، ثم فى استعمال الشرائط المغناطيسية وعرض الصور الموضحة للنص باستخدام الليزر .

ثامنا : مجال علاج المومياوات والمحافظة عليها :

يعد التحنيط وما أسفر عنه من مومياوات فرعونية قاومت الزمن وتحدت جبروته – من الانجازات الرائعة لحضارة مصر القديمة بجانب المنجزات المعمارية والفنية المتمثلة فى الأهرامات والمعابد والمسلات والتماثيل ، وقد ساعدت التكنولوجيا والعلوم الحديثة فى هذا المجال فأدى استخدام الأشعة السينية فى تصوير المومياوات ، كما توصلت الدراسات التى ترتبت على ذلك – إلى نتائج عملية وتاريخية وأثرية وحضارية بالغة الأهمية ، كما استخدمت أحدث الوسائل والأجهزة فى علاج موميا رمسيس الثانى فى فرنسا الذى اشترك فيه أكثر من مائة أخصائى وباحث ، كذلك ساعد العلم الحديث المتطور على صنع فترينات ذات مواصفات علمية دقيقة تقى المومياوات التى ستوضع داخلها من *التلف وتدهور أحوالها* .

تاسعا : مجال تأمين المتاحف والمناطق الاثرية ومخازن الآثار :

من الصعب تامين المتاحف والمناطق الأثرية ومخازن الآثار دون استخدام وسائل الأمن الالكترونية التكنولوجية الحديثة كالدوائر التليفزيونية المغلقة وأجهزة الإنذار ضد السرقة والحرائق وأجهزة الاطفاء الآلى والعيون الالكترونية وأجهزة كشف المفرقعات والمفاتيح والأقفال الحديثة البالغة التطور ، كما لابد من الاطمئنان بصفة دورية على كفاءتها وقدرتها على تأدية مهمتها .

عاشرا : مجال مقاومة الكوارث الطبيعية والعوامل البيئية :

يجب الاهتمام بإنشاء محطات رصد الزلازل وأجهزة قياس سرعة

واتجاهات الرياح ومعدات التنبؤ بحالة الجو وأجهزة قياس مستوى المياه الباطنية وغير ذلك من الأجهزة والأساليب التى قد تساعدنا على التنبؤ بالعوامل الطبيعية المدمرة أو تساعد على الوقاية منها أو التخفيف والتقليل من آثارها السيئة .

حادي عشر :مجال النشر :

لقد ابتدعت التكنولوجيا من الأجهزة والأساليب ما يجب استخدامه فى تحقيق جانب من مسئوليات المجلس الأعلى للآثار فى خدمة العلم والتوعية القومية بالتراث ، ويقصد بذلك مجال النشر سواء أكان علميا أو تعليميا أو ثقافيا أو إعلاميا .

وهكذا يتضح بجلاء أن تراثنا الحضارى الأثرى بكافة أنواعه ونماذجه وطرزه وعصوره يستلزم بذل الجهد فى تطوير العمل بمجالاته المتعددة الواسعة ، ومما لاشك فيه أن التكنولوجيا الحديثة والعلم المتطور قادران على مساعدتنا فى محاولتنا لاستكمال الصورة الأثرية والتاريخية لوطننا ، وفى سبيل تيسير سبل العمل والدراسة للأثريين والعلماء سواء منهم من كان يعمل فى المجالات النظرية أو من يزاول العمل فى الميادين العملية والحقلية .

والواقع أن الكثيرين من رجال العلم الحديث والتكنولوجيا قد اهتموا مشكورين بهذا الأمر واستخدموا ، بل طوروا أحيانا ، أساليب وأجهزة العلم الحديث من أجل خدمة الآثار والمحافظة على التراث وإرضاء طموح الأثريين ومساعدتهم على التوصل إلى مايبغون .

التوصيات

وعلى ضوء ماورد فى التقرير من حقائق وأفكار يوصى بما يأتى :

* السعى لاستخدام التكنولوجيا والعلم الحديث فى مجالات الآثار والتاريخ النظرية والعملية وفقا لسياسة مرسومة تهدف بجانب خدمة الآثار مواكبة النهضة العلمية الحديثة وتطوير الأداء .

* ضرورة الحصول على موافقة صريحة ومحددة من المجلس الأعلى للآثار على استخدام الأسلوب التكنولوجى العلمى المقترح ، بعد أخذ رأى المسئولين بالهيئة والخبراء المتخصصين تخصصا دقيقا ، وبعد فحص الأجهزة التى سيتم استخدامها أمنيا وعلميا وفنيا .

* تقييم مدى تخصص العلماء الذين اقترحوا الأسلوب التكنولوجى أو الجهاز العلمى الذى سيستخدم ، وكذا الذين سيقومون أو يشتركون فى التجربة والتأكد من مستواهم العلمى وخبراتهم السابقة ، والأطمئنان الى عدم السعى وراء الكسب المادى أو شهرة عالمية أو هدف غامض أو مريب ، وذلك حتى لا تتعرض آثار مصر للخطر أو سمعتها العلمية للاهتزاز ، أو يضر بأمنها القومى .

* ألا يقتصر استخدام الأساليب العلمية الحديثة والوسائل التكنولوجية على مجالات البحث الأثرى النظرى ومجالاته العملية والحقلية بل يجب أن يشمل كافة المجالات التى تتصل بأمن الآثار وتأمينها ووقايتها من الأخطار التى تنجم عن العوامل البشرية والبيئية وتطوير أسلوب الادارة والتنفيذ .

* يجب التأكد من أن الهدف من استخدام الطرق الحديثة لا يرمى الى استعمال الآثار كحقل للتجارب أو بغية اختبار مدى نجاح التجربة العلمية ، ومن ثم فيجب عدم قبول أية تجربة أو أسلوب علمى إلا إذا كانت التجربة قد تأكدت نتائجها وأن الأسلوب العلمى قد استقر مساره ورجحت كفة جدوى العملية وفائدتها وفعاليتها .

* يجب قبل إجراء أية تجربة علمية أو استخدام أى جهاز متطور التأكد تماما من عدم تشكيله لأى خطورة على الآثار أو إلحاق أى ضرر محتمل بها ، كما يجب تجنب أى مخاطرة أو مجازفة فى هذا السبيل ، وأن نتأكد من أن التجربة المزمع إجراؤها من النوع غير المدمر NON DESTRUCTIVE ، فالتراث وديعة فى أيدينا قد توارثناها عن الاجيال السابقة ويجب على جيلنا الحاضر توصيله سليما وكاملا الى الأجيال المقبلة .

* الا تكون الوسائل العلمية والاستخدامات التكنولوجية هى الأساس فى العمل الأثرى أو التاريخى ، بل بمثابة عوامل مساعدة ، ومن ثم فيجب أن تظل الأساليب التقليدية هى العماد الأول فى العمل الأثرى مع الاهتمام بتطويرها عن طريق التكنولوجيا الحديثة . فتكتسب الخبرة الطويلة والممارسة المباشرة والعقلية الأثرية المتمثلة فى الأساليب التقليدية - مزيدا من الفعالية والسرعة فى العمل وحسن الأداء .

* يجب توخى الحذر فى فحص نتائج التجارب العلمية والأبحاث التكنولوجية وأن نكرر إجراء التجربة لأكثر من مرة ، وكذا الاعتماد على طرق أخرى يمكن استخدامها لنفس الغرض ، كما يجب مقارنة النتائج التى توصلنا اليها بما توصلت اليه الأساليب التقليدية فى نفس الشأن حتى يتاح لنا بعد الدراسة المتانية والمراجعة الدقيقة التوصل الى رأى محدد يعتمد على القرائن والأدلة المتنوعة .

* يجب الاعتماد فى كافة الدراسات العلمية والأبحاث التكنولوجية على الحاسب الآلى على أوسع نطاق ممكن ، إذ ان العلم يشهد الآن ، وبشكل لم يسبق له مثيل ، تطوراً هائلاً لوسائل استخدامه ، وخاصة فى مجالات جمع المعلومات وتصنيفها وتخزينها ، والاستفادة بكافة امكانات ذلك العقل الالكترونى فى هذا المجال ، حيث أصبحت أمية الشعوب تقاس الآن بمدى قدرتها على استخدام الحاسب الآلى وتسخيره فى كافة النشاطات .

* من الضرورى أن ننهى الانغلاق عن العلم الحديث فى علم الآثار ، وأن نسعى للانفتاح على عالم التكنولوجيا ، ونتخلص من تلك القوقعة التى لاتتفق مع ما نصبو اليه من تقدم ونهضة ، مع الحرص التام فى نفس الوقت على صيانة آثارنا من كل عبث ، وإبعادها عن أى مهاترة ، والحفاظ على سمعة مصر العلمية ومكانتها الأثرية ، وعدم المساس بأمنها القومى .

الحفاظ على ثروتنا الاثرية
ومشروع الطريق الدائرى لمدينة القاهرة

ابعاد الموضوع

اعتمدت هيئة اليونسكو سنة ١٩٧٢ اتفاقية التراث العلمى الثقافى والطبيعى ، والتى وكلت إلى لجنة من خبراء وممثلى ٢١ دولة من الدول الأعضاء - تنتخب دوريا كل سنتين - القيام بدراسة مكثفة لاختيار الممتلكات الثقافية أو الطبيعية التى يتعين ادراجها ضمن التراث العلمى ، على أن يساعدها فى ذلك خبراء من « الايكموس » Icomos (المجلس الدولى للآثار والمواقع) والاتحاد الدولى لصون المواقع والموارد الطبيعية ، وهما الجهازان اللذان يفحصان بشكل موسع طلبات الدول الموقعة على الاتفاقية لادراج ممتلكاتها فى قائمة التراث العالمى . وقد وقعت مصر على هذه الاتفاقية فى ٧ فبراير سنة ١٩٧٤ والتى يبلغ عدد الدول الموقعة عليها الآن أكثر من ١٥٠دولة .

وتلتزم الدولة التى وقعت على الاتفاقية بصون الممتلكات القائمة فى أرضها والتى أدرجت فى قائمة التراث العالمى ، وعدم المساس بها ، وحمايتها من كافة الاخطار وفقا للعرف العالمى ولقوانين الدولة المحلية ، وكذا اخطار لجنة مركز التراث العالمى باليونسكو بأى عمل أو مشروع قد يغير من معالمها أو يضر آثارها أو يسىء إليها بأى شكل من الأشكال . كما نصت الاتفاقية على انشاء صندوق التراث العالمى الذى تدفع له الدول الأطراف فى الاتفاقية مساهمة التزامية محددة بنسبة ١٪ من مساهمات الدول فى الميزانية العامة لليونسكو ، كما يتقبل الصندوق أى مساعدات أو اعانات أخرى تستخدم فى تنظيم برامج التدريب وتقديم المنح وتوفير المواد والأجهزة . وقد تقدمت مصر فى ٧٩/٣/٩ بخمس مناطق تم إدراجها فى قائمة التراث العالمى سنة ١٩٨٠ وهى :

- جبانة منف ومقابرها وأهراماتها .

- طيبة القديمة (غربية وشرقية) .
- آثار النوبة من أبو سمبل حتى فيلة .
- القاهرة الإسلامية .
- الأطلال المسيحية فى أبو مينا (فى الصحراء الغربية جنوب الاسكندرية) .

وفيما يتعلق بجبانة منف فقد قدمت مصر الخريطة التى تضم المنطقة الأثرية لهذه الجبانة والتى تمتد أكثر من عشرين كيلو مترا بعرض متوسطه اربع كيلو مترات كما ارفقت بالخريطة تقريرا مفصلا بمحتويات الجبانة وهى : مدينة منف ثم جبانة دهشور ، ثم سقارة ، فابو صير ، فزاوية العريان ، فهضبة أهرامات الجيزة ، ثم أبو رواش وقد انتخبت مصر عضوا فى لجنة التراث العالمية سنة ١٩٩٠ ، التى قررت فى اجتماعها فى قرطاجنة بتونس سنة ١٩٩١ منح مصر ٣٠ الف دولار تكاليف ثلاثة خبراء عالميين يشتركون فى وضع خطة لتطوير هضبة الأهرام ، كما قررت فى اجتماعها فى «سانتا فى» SANTA FE بالولايات المتحدة سنة ١٩٩٢منح مصر ٥٠ الف دولار للمعاونة فى معالجة آثار مبانى القاهرة الإسلامية التى تاثرت بزلزال اكتوبر سنة ١٩٩٢ .

ومن ناحية أخرى فقد بدأ منذ أكثر من عشر سنوات التفكير ثم تنفيذ مشروع ضخم لإنشاء طريق دائرى RING ROAD حول القاهرة طوله حوالى ٩٥ كيلو مترا يتم الوصول إليه بوصلات تربطه بشرايين المواصلات داخل المدينة . ويبدو أن المشروع اشترك فى تخطيطه مجموعة من الخبراء الفرنسيين المتاثرين بالطريق الدائرى حول باريس REREFREQUE ، كما تم التنفيذ دون ضجة إعلامية ، وكان من بين الوصلات وصلة تخترق الجبانة المحمية لمسافة أربعة كيلو مترات فى منطقة حساسة للغاية لقربها المباشر من أهرامات الجيزة ومنطقة زاوية العريان الأثرية . ويبدو أن هيئة الآثار سنة ١٩٨٦ قد أجرت حفائر متسرعة فى المنطقة التى تمر بها الوصلة وأفادت الهيئة المنفذة للمشروع بعدم الممانعة فى شق هذه الوصلة رغم تعارض ذلك مع قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ . وقد بدأ العمل فى تلك الوصلة فى هدوء ودون ضجيج إلى أن نشرت جريدة اندبندنت Independent البريطانية مقالا أبرزت فيه مدى التعدى الذى سيصيب منطقة أهرامات الجيزة نتيجة لإنشاء هذا الوصلة التى تتعارض مع اتفاقية التراث . ومن ثم اضطرت هيئة اليونسكو إلى إرسال مدير عام التراث العالمى بها (وهو مصرى) إلى مصر فى الفترة ١ – ٤ نوفمبر لبحث موضوع منطقة الأهرامات ولتفقد الوضع وكتابة تقرير عن مدى تعدى الوصلة على تلك المنطقة التى تعد من أهم المناطق الأثرية ، إن لم تكن أهم الممتلكات الثقافية بقائمة التراث العالمى ، كما أنها العجيبة الوحيدة الباقية من عجائب الدنيا السبع التى اختارها الإغريق منذ أكثر من الفى عام . وقد أشار مبعوث اليونسكو فى تقريره الى ما شاهده من تعديات على جبانة منف : فى نزلة السمان ونادى الرماية وكفر الجبل ودهشور وبنى يوسف ومنطقة جمع القمامة وغيرها ، بعضها قديم وبعضها حديث ، وأكد فى تقريره أن إقامة الوصلة المتصلة بالطريق الدائرى تخالف اتفاقية التراث العالمى التى وقعتها مصر منذ أكثر من عشرين عاما . وأصبحت تلك المنطقة بمنزلة محمية دولية ، تلتزم مصر بالمحافظة عليها ، كما عدد ما سيصيب المنطقة من جرائها وما سيصاحبها من عشوائيات واهتزازات وتلوث بيئى وغير ذلك من الأخطار والتعديات . كما أشار إلى مخالفة هذا العمل لمواد قانون الآثار المحلى . ومن ثم فقد ناشد الجهات المعنية بإيقاف العمل بهذه الوصلة وإيجاد بديل لها ، على أن يتم ذلك قبل اجتماع اللجنة الدولية للتراث العلمى المنبثقة من هيئة اليونسكو والذى عقد فى تايلاند فى الفترة من ٨ إلى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٩٤ والذى دعيت مصر لحضوره . وقد قدم مبعوث اليونسكو تقريره إلى مدير عام اليونسكو فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٩٤ .

والواقع أن قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ يمنع اقامة مثل هذه الوصلة وفقا لمواده التي منها :

مادة ١٩: يجوز للوزير المختص بشئون الثقافة بناء على طلب مجلس إدارة الهيئة اصدار قرار بتجديد خطوط التحميل للآثار العامة والمناطق الأثرية ، وتعتبر الأراضي الواقعة داخل تلك الخطوط أرضا أثرية تسرى عليها أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠: لا يجوز منح رخص في المواقع أو الأراضي الأثرية . ويحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو إعداد طرق أو الزراعة فيها أو في المنافع العامة للآثار أو الأراضي الداخلة ضمن خطوط التجميل المعتمدة .

كما لا يجوز غرس أشجار بها أو رفع انقاض منها أو أخذ أتربة أو أسمدة أو رمال أو إجراء غير ذلك من الأعمال التي قد يترتب عليها تغيير في معالم هذا الموقع والاراضي الا بترخيص من الهيئة وتحت اشرافها .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضي المتاخمة التي تقع خارج نطاق المواقع المشار إليها في الفقرة السابقة والتي تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلو مترات في المناطق غير المأهولة أو لمسافات تحددها الهيئة بما يحقق حماية بيئة الأثر في غيرها من المناطق .

مادة ٤٢: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة الآف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من :

أ – سرق أثراً أو جزءا من أثر مملوك للدولة أو قام بإخفائه أو اشترك في شيء من ذلك ويحكم في هذه الحالة بمصادرة الأثر والأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة في الجريمة لصالح الهيئة .

ب – هدم أو أتلف عمدا أثرا أو مبنى تاريخيا أو شوهه أو غير معالمه أو فصل جزءا منه أو اشترك في ذلك .

جـ – أجرى أعمال الحفر الأثرى دون ترخيص أو اشترك في ذلك . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه إذا كان الفاعل من العاملين بالدولة المشرفين أو المشتغلين بالآثار أو موظفي أو عمال بعثات الحفائر أو من المقاولين المتعاقدين مع الهيئة أو من عمالهم .

مادة ٤٦: يعاقب كل من يخالف المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من العاملين بالدولة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع الزامه بالتعويض عن الاضرار التي تنشأ عن المخالفة .

وقد أرسل مدير عام اليونسكو بعد تلقيه تقرير مبعوثه خطابا إلى السيد الرئيس في ١٩٩٤/١١/٢١ أشار فيه إلى مدى الخطر الذي يتهدد جبانة منف من جراء شق الوصلة ، راجيا منه التدخل لإنقاذ الموقف . وبادر الرئيس باصدار أمره بإيقاف العمل في هذه الوصلة إلى أن تجتمع اللجان المختصة يليها لجنة وزارية لدراسة الموضوع واقتراح البديل .

ومن ثم اجتمعت لجنة شكلها المجلس الأعلى للآثار قررت في نفس الجلسة استبدال الوصلة المعترض عليها بوصلة أخرى جنوبها بمسافة تتراوح بين ٢ إلى ٤ كيلو مترات وأقرت اللجنة الوزارية هذا البديل . وقد أرسل هذا الحل إلى لجنة التراث العالمي التي اجتمعت يوم ٨ ديسمبر١٩٩٤ في تايلاند – ولم يحضرها ممثل لمصر – ونظرت في تقرير اليونسكو المقدم إلى الجنة وكذا اقتراح مصر البديل .

ثم قررت لجنة التراث العلمي باليونسكو رفض اقتراح مصر في جلستها الختامية يوم ١٧ ديسمبر . وعددت في هذا الرفض التعديات المتنوعة التي تهدد منطقة جبانة منف العالمية بأضرار جسيمة ورجت السلطات المصرية المسئولة أن تقدم إلى مركز التراث العالمي باليونسكو – قبل يوم أول مايو سنة ١٩٩٥ – تقريرا مفصلا بما اتخذته

من اجراءات ونشاطات لإنقاذ المنطقة الأثرية (جبانة منف) من الأخطار . كما أشارت إلى أن ذلك التقرير سيعرض خلال الاجتماع التاسع عشر لهيئة مكتب لجنة التراث العلمي التى ستقوم بدراسته لتقرر ما إذا كانت تلك المنطقة ستوضع فى قائمة التراث العالمى المعرض للخطر (IN DANGER) من عدمه . وشكرت اللجنة الرئيس حسنى مبارك لتدخله فى هذا الموضوع .

وقد أرسل المجلس الأعلى للآثار فى ٩٤/١٢/٢٠ خطابا إلى رئيس مركز التراث العلمى باليونسكو بشأن اقتراح مصر وضع فيه الحل البديل الذى يتركز فى أربع نقاط :

١ – نقل الوصلة أربعة كيلو مترات جنوب الوصلة الحالية .

٢ – اجراء حفائر فى منطقة الوصلة الجديدة .

٣ – إقامة الوصلة الجديدة فى مكان ينخفض عن أرضية المنطقة حتى لا يؤثر فى بانوراما المنطقة .

٤ – إصدار تشريع يمنع إقامة أى منشآت أو مبان على جانبى الطريق (الوصلة) أو بداخلها .

وقد جاء رد مدير مركز التراث العالمى يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٩٤ بأن الوصلة الجديدة تعتبر انتهاكا لاتفاقية التراث العالمى إذ تمر بالمنطقة الأثرية المدرجة بالقائمة . كما رد على اقتراح إصدار تشريع يمنع البناء على جانبى الوصلة بأن التشريع موجود فعلا فى قانون الآثار ١١٧ سنة ١٩٨٣ ، وأشار فى خطابه أيضا إلى اهتمام الرئيس مبارك بالموضوع مما يستحق مزيدا من الشكر ومما يجعله كبير الأمل فى حل هذه المشكلة وإزالة ما أصاب المنطقة نتيجة للاعتداءات والتعديات .

وفى نفس الوقت قررت الجهات المعنية فى مصر تشكيل لجنة من وزارتى الثقافة والمجتمعات العمرانية الجديدة ، وتضم ممثلا لكل من : وزارة الدفاع ، ووزارة السياحة ، ومحافظة الجيزة ، وذلك لدراسة مختلف البدائل المقترحة لمسار الطريق الدائرى فى منطقة الأهرامات .

وقد صاحب كل ذلك حملة صحفية محلية وعالمية تهاجم مشروع الوصلة وكذا المشروع البديل ، أرفقتها بصور تبين سير الطريق ومدى إفساده للمنطقة ، وأوصت بأهمية صيانة تراثنا العالمى ، وخاصة منطقة الاهرامات الذائعة الصيت ، البالغة القدم ، الفريدة فى نوعها ، والتى تهم العالم أجمع .

وفى ديسمبر ١٩٩٤ عقدت اجتماعات متعددة للهيئات والشعب واللجان المتخصصة فى مصر ، وبعد المناقشات المستفيضة لهذا الموضوع قررت الاعتراض على تنفيذ اى وصلة تخرق جبانة منف ، حفاظا على مكانة مصر وتراثها وحضارتها ، وأوصى بعض هذه اللجان بما يأتى :

* المحافظة على صيانة منف الفرعونية حسب خريطة المناطق الأثرية (من أبو رواش شمالا حتى دهشور جنوبا) ومنع أى مشروع للطريق الدائرى خلال هذه المنطقة أى عدم المساس بها أو إنشاء أى طريق دائرى فى الجزء الموضح على الخريطة المتفق عليها والمسلم إلى هيئة اليونسكو على أنها محمية أثرية .

* إجراء دراسة للبدائل الممكنة لاستكمال الطريق الدائرى ومداخله بشرط عدم وجود أى اهتزازات تؤثر على الأهرامات حاليا أو مستقبلا .

* تحديد حرم لمنطقة الآثار SAFE ZONE والتى تتجاوز الحدود الحالية للجبانة والمتفق عليها مع اليونسكو .

تقييم الموضوع :

أولى المجلس هذا الموضوع عناية خاصة فى نطاق دراسته عن حماية تراثنا الحضارى ، حيث بحثه كبار الخبراء والمتخصصين من علماء الآثار والحضارة ، وانتهى البحث الى ماياتى :

أولا : أن تنفيذ تلك الوصلة يخالف قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، ويعد انتهاكا لمواده .

ثانيا : أن مثل هذا العمل يجافى تعهداتنا الدولية التى يفرضها توقيعنا لاتفاقية التراث العلمى منذ أكثر من عشرين عاما ، مما يؤثر على سمعة مصر كرائدة فى مجال الحفاظ على آثارها واعتزازها بتاريخها ، كما مثلته حملة إنقاذ آثار النوبة ، ومشروع إحياء مكتبة الاسكندرية .

ثالثا : أن ذلك قد يعرضنا – إن لم نصل الى حل بديل ، للوصلة السالفة الذكر ، يكون خارج المنطقة الأثرية وقبل أول مايو سنة ١٩٩٥ – لاتخاذ اليونسكو قرارا بوضع جبانة منف فى قائمة التراث العالمى المعرض للخطر ، توطئة لإخراجها ، ويعطى فرصة للاعلام الاجنبى الموجه ضد مصر ، للنيل منها وتشويه سمعتها .

رابعا : أن مثل هذه الوصلة ستعرض منطقة جبانة منف العالمية لأخطار وأضرار ، منها :

١– أنها ستشق المنطقة الأثرية فتقضى على وحدتها ، وتفسد صورتها المتكاملة وطبيعتها الموروثة ، وتغير معالمها وشكلها العام ، سواء أكانت الوصلة القديمة أو أى وصلة بديلة داخل المنطقة ، وهو أمر غير مقبول من وجهة النظر الأثرية والتاريخية والحضارية .

٢– أنها ستعرض المنطقة للتلوث نتيجة لعادم السيارات ، وكافة العوامل الأخرى التى ستلوث البيئة بسبب النشاطات التى ستصاحب تلك الوصلة .

٣– أنها ستعرض المنطقة لاحتمالات يصعب التنبؤ بها ويستعصى مقاومتها ، كالمساكن العشوائية وغيرها من التعديات على جانبى الوصلة .

٤– أنها ستشوه صورة بانوراما المنطقة ، وتفسد مظهرها العام ، وتعرضها للتلوث البصرى .

٥– أنها ستسبب اهتزازات مستمرة نتيجة تحرك وسائل المواصلات والنقل الثقيل خلال المنطقة الأثرية .

٦– أن منطقة جبانة منف ، التى استخدمها القدماء على مدى أربعة آلاف عام ، لم تكشف بعد عن كل آثارها ، وقد ثبت فعلا ، منذ عدة أشهر ، وجود آثار تحت الوصلة القديمة ترجع الى الأسرة ٢٦ والعصر اليونانى الرومانى .

ومن ذلك يتضح أن قيام اى وصلة للطريق الدائرى أو أى جزء منه داخل المنطقة الأثرية ، بدلا من الوصلة القديمة ، لا يمثل حلا ، بل هو تكرار للخطأ ولمزيد من الاهدار للمال العام ، وإساءة إلى سمعة مصر الحضارية والثقافية .

التوصيات

وعلى ضوء ما جاء فى هذا التقرير ، وما دار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى :

* ابتعاد الوصلة أو أى جزء من طريق القاهرة الدائرى تماما عن الأراضى داخل منطقة جبانة منف ، بمواصفاتها التى أدرجت فى قائمة التراث العلمى ، وعلى طول امتداد تلك المنطقة من : أبو رواش شمالا إلى دهشور جنوبا .

* تحديد حرم للمنطقة الأثرية فى تلك الجبانة بما يتجاوز إطارها لحمايتها وصيانتها ، ولإبراز روعتها واعطائها ملامحها الأصلية وصورتها العريقة المتكاملة .

* العمل على إزالة التعديات التى لحقت بتلك المنطقة ، واتخاذ اجراءات مشددة لمنع تكرارها مستقبلا .

* تطبيق مواد قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ تطبيقا حازما ، وخاصة فيما يتعلق بالمناطق الأثرية المصرية المدرجة فى قائمة التراث العالمى .

* العمل على اضافة مناطق أثرية وطبيعية جديدة إلى قائمة التراث العالمى منها : معابد ادفو ودندرة ، ومناطق تونة الجبل ، وتل العمارنة ، ومقابر بنى حسن ، ودير سانت كاترين ؛ ودير سانت انطونيو ، وأديرة وادى النطرون ، ومدينتا رشيد وفوة ، ومحمية رأس محمد ، وواحة سيوة .

سياسة حماية الآثار من السرقة والتهريب والتسرب

تعتبر سرقة الآثار وتهريبها وتسربها من مصر جريمة كبرى موجهة إلى ماضى مصر وحاضرها ومستقبلها ، كما تعد إهدارا لتراث مصر الحضارى والأثرى التليد ، مما يحتم علينا أن نقف لمثل هذه الاعتداءات بالمرصاد وأن نبحث عن حلول جذرية وعملية لإيقاف هذا العبث بعزة مصر وماضيها التليد .

وقد تناول المجلس جوانب من هذا الموضوع فى دوراته المتتابعة ببحث موضوع تنمية الوعى بتراث مصر الحضارى والآثارى فى دورته الخامسة (٨٣- ١٩٨٤) وموضوع « نحو سياسة لبعثات التنقيب الأجنبية » وكذا موضوع « سياسة أمن المتاحف وتأمينها فى الدورة العاشرة (٨٨- ١٩٨٩) ثم موضوع « سياسة استرداد الممتلكات الثقافية وحمايتها من التسرب فى الدورة الثانية عشرة (٩٠- ٩١) وموضوع « سياسة تطوير المخازن المتحفية والأثرية فى دورته الثالثة عشرة (٩١- ١٩٩٢) وأخيرا موضوع « حماية الثروة الأثرية خارج الوادى » فى دورته الرابعة عشرة (٩٢- ٩٣) .

ورغم ذلك فإن الموضوع يحتاج الآن وبعد تلك الضجة الاعلامية التى دارت حول سرقة الآثار إلى دراسة شاملة تتناول الأسباب والمسببات ، وتبحث عن نواحى الضعف والتقصير ، وتستكشف وسائل العلاج ومناهج الانقاذ ، ثم توصى بالأساليب التى ينبغى اتباعها للتصدى لهذا المرض الخبيث .

وتدور عمليات سرقة آثار مصر فى ميادين متنوعة منها :

١- ميدان سرقة الآثار المنقولة كالتماثيل واللوحات والحلى وأوراق البردى وغيرها من المخازن الأثرية والمتاحف .

٢- ميدان التنقيب عن الآثار لسرقة الآثار المنقولة أثناء عمليات الحفر المسموح بها أو عن طريق الحفر غير الشرعى خلسة لاستخراج ما فى باطن الأرض من آثار .

٣- ميدان الآثار القائمة كالمعابد والمقابر والمساجد والكنائس والأديرة حيث يسرق اللصوص بعض أجزاء معمارية أو تماثيل أو لوحات أو مناظر الجدران أو أيقونات أو غيرها . ولاتقتصر هذه السرقات على المناطق النائية والمنعزلة بل تشمل المناطق الأثرية الكبرى كالجيزة وسقارة والأقصر ، وقد تشمل السرقات آثارا ضخمة فيقوم اللصوص بتقطيعها إلى قطع أو أجزاء لتسهل عملية السرقة والتهريب .

ويمكن تقسيم الدول التى لها صلة بهذه التجارة إلى أنواع ثلاثة :

١- دول مصدرة للممتلكات الثقافية وهى فى الغالب من الدول النامية ذوات الماضى الحضارى الرفيع .

٢- دول مستوردة وهى فى الغالب من الدول الغنية التى يتوافر فيها رجال ذوو خبرات واسعة فى تقييم التحف والآثار ، ولديها من القدرات المالية ما يمكنها من دفع أثمان المقتنيات مهما ارتفع السعر ، وهو أمر يساعد على قيام عصابات تمارس تلك التجارة غير الشرعية على أوسع نطاق .

٣- دول وسيطة يمكن أن نطلق عليها اسم دول المرور التى تشجع ظروفها وتسمح قوانينها بعبور المهربات .

وقد تعرض جانب كبير من تراث مصر الأثرى والحضارى للسرقة والنهب منذ أقدم العصور بل إن برديات سرقة المقابر فى أواخر عهد الدولة الحديثة الفرعونية وما تلاها من أيام لأكبر دليل على ذلك ، وقد استمر هذا العبث بآثار مصر حتى بداية القرن التاسع عشر فانتشرت سرقات التراث انتشارا واسعا ، وخاصة فى أيام الأسرة العلوية بسبب ضعف الوعى الثقافى فيما يتصل بالتراث ، ولظروف مصر السياسية ، بل لقد استمر هذا السيل من السرقة والتهريب بعد انشاء ادارة للآثار

المصرية فى منتصف القرن الماضى وذلك نتيجة لخضوعها التام للسيطرة الأجنبية ، ومازال هذا الموضوع مثيرا للقلق ، خاصة أن هناك من الظروف المحيطة بآثار مصر ماقد يشجع على استشراء الداء .

وقد كانت الآثار المصرية وخاصة الفرعونية ولاتزال مثار اهتمام العالم بوجه عام ، وهواة المقتنيات الفنية والأثرية ورجال المتاحف بوجه خاص ، لقدمها وروعتها وتنوعها وقيمتها الحضارية والفنية العالية ، ونظرا لارتفاع ثمنها فقد شجع ذلك عصابات كعصابات المافيا وكذا حالات بيع المقتنيات الفنية وقاعات المزادات الخاصة بالتحف واللوحات وغيرها فى محاولتها المستميتة للحصول على الآثار المصرية مهما كانت الطريقة وبصرف النظر عن شرعية الاسلوب ، فإذا أضفنا الى ذلك انتشار الآثار المصرية فى كافة أنحاء مصر مما يشتت الجهود المبذولة لحمايتها والمحافظة عليها ، الى جانب سوء الأحوال الاقتصادية وقلة المرتبات من ناحية ، ثم ضعف الضمير العالمى فى هذا الشأن من ناحية أخرى ، فإن ذلك يعد عاملا فعالا فى انحراف بعض ذوى النفوس الضعيفة واشتراكهم فى محاولات نهب آثار مصر .

وهنا يجب أن نشير أيضا إلى مادرجت عليه بعض الصحف ووكالات الأنباء أحيانا من تضخيم أحداث سرقات التراث المصرى ، وقد يكون دافعهم الى ذلك اهتمام العالم بهذا التراث الذى أدى منذ القرن الماضى إلى ظهور ظاهرة أسماها البعض Egypto mania أى الجنون بآثار مصر والذى تجلى فى مساهمة العالم كله فى انقاذ آثار النوبة ، وقد يكون هدفه أيضا المبالغة الاعلامية بغية كسب صحفى وقتى .

وتنحصر المشكلة اساسا فى نواح متعددة ، منها :

الحراسة والأمن:

مما لاشك فيه أن أهم عامل يشجع على سرقة الآثار هو تخلخل نظام الحراسة وتخلف وسائله وضعف إمكاناته مقابل ما يستخدمه لصوص الآثار من أساليب سواء فى السرقة أو التهريب ، وسوف يساعد نظام أمن قومى متكامل على مواجهة تطور الجريمة وتعدد أساليبها ، ونضرب مثلا لذلك التخلخل بنوعية حراس الآثار فهم ثلاثة أنواع : رجال شرطة وخفراء تابعون للشرطة وخفراء خصوصيون يقوم مجلس الآثار بتعيينهم ويفتقر هولاء جميعا للكفاءة والوعى بالآثار والتدريب المستمر والتسليح الجيد ، كما يتساوون فى ضآلة المرتب وقلة الحوافز – مما يجعل أمر إغرائهم سهلا ميسرا .

ومن الغريب أن معظم متاحف مصر وفى مقدمتها متحف القاهرة وجميع المناطق الأثرية تفتقر إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة للوقاية ضد السرقة والتخريب والحريق نذكر منها على سبيل المثال :

١) الدوائر التلفزيونية المغلقة .

٢) الحساسات : حساسات التيار الكهربائى – حساسات الاهتزازات – الحساسات المغناطيسية – الحساسات الالكترونية المغناطيسية – الحساسات بالأشعة تحت الحمراء – حساسات الموجات فوق الصوتية – حساسات العزل الكهربائى – حساسات الاحلال – حساسات الضغط – الحساسات السمعية .

٣) العيون الضوء كهربائية .

٤) مفاتيح التلامس المغناطيسية – مفاتيح التلامس الميكانيكية – مفاتيح التلامس الكهربائية – مفاتيح الاهتزازات .

٥) نظام الرادار الامتصاصى .

٦) أجهزة الكشف عن المفرقعات .

٧) أجهزة الانذار الآلى الأخرى .

ويعتبر العامل البشرى هو الأساس فى التعامل مع هذه الأجهزة وملاحظتها وحسن استخدامها وصيانتها واصلاحها ، ومن الضرورى اختيار النظام المناسب والأجهزة الملائمة عن طريق الخبراء والاخصائيين

الذين يقومون بتدريب القائمين بالعمل على تلك الأجهزة الأمنية .

ويفتقر نظام حراسة الآثار الى التخصص الكامل اذ تقوم به شرطة السياحة والآثار كما أن التنسيق بين الشرطة والمجلس الأعلى للآثار يعوزه التكامل . وأخيرا فان متاحف مصر ومناطق آثارها تحتاج فى الليل الى حراسة ودوريات راكبة واضاءة قوية .

قانون الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ :

يعتبر الكثيرون قانون الآثار الحالى هو المسئول الى حد ما عن سرقة الآثار ويطالبون بتشديد أحكامه ، والواقع أن هذا القانون هو الرابع من نوعه بعد أن سبقه :

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ .
قانون رقم ٢ لسنة ١٩١٨ .
قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .
ثم أخيرا قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .

وقد ألغى هذا القانون الاتجار فى الآثار الذى كان مباحا فى القوانين السابقة ، ولم يكن بيع وتصدير الآثار حتى قانون ١١٧ قاصرا على الأفراد وانما كانت تزاوله مصلحة الآثار بنفسها حيث انشئت بمتحف القاهرة قاعة يتم فيها بيع بعض الآثار المكررة وسمحت بتصدير الآثار المباعة بها - أو عند تجار الآثار- الى الخارج فى معظم الحالات . ولما كانت مصر غنية بآثارها الفريدة المطلوبة فى كافة أنحاء العالم فقد أضحت من الممولين الرئيسين فى مجال الاتجار العالمى للآثار . ومن ثم فقد نصت المادة ٧ فى القانون الحالى على : « اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون يحظر الاتجار فى الآثار ، ويمنح التجار الحاليون مهله قدرها سنة لترتيب أوضاعهم وتصريف الآثار الموجودة لديهم ويعتبرون بالنسبه لما تبقى لديهم من آثار بعد هذه المدة فى حكم الحائزين وتسرى عليهم الأحكام المتعلقة بحيازة الآثار والمنصوص عليها فى هذا القانون » .

كذلك الغى هذا القانون حق بعثات الآثار الأجنبية فى أخذ نصيب من الآثار التى اكتشفوها .

وقد شدد قانون ١١٧ العقوبة فى جرائم الآثار ، ومن ذلك على سبيل المثال :

المادة ٤١ : يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين الف جنيه كل من قام بتهريب أثر الى خارج الجمهورية أو اشترك فى ذلك ، ويحكم فى هذه الحالة بمصادرة الأثر محل الجريمة وكذلك الأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة فيها لصالح الهيئة .

المادة ٤٢ : يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولاتزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من :

أ) سرق أثرا أو جزءا من أثر مملوك للدولة أو قام بإخفائه أو اشترك فى شىء من ذلك ، ويحكم فى هذه الحالة بمصادرة الأثر والأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة فى الجريمة لصالح الهيئة .

ب) هدم أو أتلف عمدا أثرا أو مبنى تاريخيا أو شوهه أوغير معالمه أو فصل جزءا منه أو اشترك فى ذلك .

جـ) أجرى أعمال الحفر الأثرى دون ترخيص أو اشترك فى ذلك ،

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لاتقل عن خمسة آلاف جنيه ولاتزيد على خمسين ألف جنيه ، اذا كان الفاعل من العاملين بالدولة المشرفين أو المشتغلين بالآثار أو موظفى وعمال بعثات الحفائر أو من المقاولين المتعاقدين مع الهيئة أو من عمالهم .

ولكن هناك من يطالبون مثلا باحلال عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلاً من عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة فى المادة ٤١ ، وهناك من يطالبون بإلغاء مبدأ حيازة الآثار الذى نصت عليه المادة ٨ من قانون

١١٧ ويعتبرونها سبيلا لتهريب الآثار والاتجار فيها .

وتنص المادة ٨٥ على مايلى : « فيما عدا حالات التملك أو الحيازة القائمة وقت العمل بهذا القانون أو التى تنشا وفقا لأحكامه يحظر اعتبارا من تاريخ العمل به حيازة أى أثر وعلى التجار والحائزين للآثار من غير التجار أن يخطروا الهيئة بما لديهم من آثار خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يحافظوا عليها حتى تقوم الهيئة بتسجيلها طبقا لأحكام هذا القانون .

ويعتبر حائزا بدون وجه حق ولايفيد من أحكام الحيازة المقررة بهذا القانون كل من لايخطر خلال المدة المشار اليها عما فى حيازته من آثار لتسجيلها . »

وعلى كل حال فيجب تطوير المعالجة التشريعية لقانون حماية الآثار وتعديل بعض أحكامه إذا لزم الأمر بعد مرور أكثر من اثنى عشر عاما على اصداره وقيام لجان للنظر فى هذا التعديل دون التوصل الى نتيجة ايجابية .

المخازن:

تنتشر مخازن الاثار فى كافة أنحاء مصر فى الجيزة وصقاره ودهشور وطنطا والزقازيق وصان الحجر والفيوم وبنى سويف والمنيا والاشمونين وتونة الجبل وتل العمارنة وأسيوط والعرابة المدفونة وجرجا وسوهاج ودندره والاقصر وادفو وكوم امبو والفنتين والواحات الخارجة والداخلة وعشرات المواقع الأثرية الأخرى وكذا فى كافة المتاحف الأثرية وخاصة متحف القاهرة الذى يضم مخزنه أكثر من مائة الف قطعة أثرية .

وتعد أوضاع هذه المخازن هى المسئولة عن فقدان جانب كبير من التراث القومى الذى يضم عناصر أثرية من عصر ما قبل التاريخ حتى العصر الحديث ، ومعظم هذه المخازن مبنى بالطوب النى أو الخشب ونادرا ما تبنى بالحجر وفى هذه الحالة قد يكون البناء متداعيا على وشك الانهيار وبه نوافذ وأبواب يمكن كسرها بسهولة وتنتشر الثقوب والفتحات فى السقف والجدران وتغلق بأقفال يمكن فتحها بأقل مجهود ومعظمها ضعيف الحراسة لاتوجد به سجلات كاملة أو تخزين منظم ويخضع لتنظيمات عقيمه ولوائح باليه تعتمد فى معظم الاحيان على مجرد كشوف حصر للمحتويات وأوراق لاستيفاء العهد ومن ثم فان العديد من سرقات المخازن قد تكشفها مجرد الصدفة دون ان يشعر بها مسئول ، وكثيرا ما تستخدم حجرات المعابد وبعض المقابر كمخازن للآثار أو تترك بعض العناصر المعمارية والزخرفية فى أماكن سقوطها داخل الأثر القائم أو خارجه مما يساعد على سرقتها أو تلفها أو تدهورها .

ويعتبر نظام العهد الاثرية بالمخازن والمتاحف من النظم التى تجعل العديد من الاثريين يتهربون من العمل المخزنى خشية المسئولية والتعرض للاتهام ، والواقع ان نظام العهد الاثرية يقوم على اعتبار الأثرى أو أمين المتحف مسئولا مسئولية شخصية عن الآثار التى بعهدته والتى قد تتجاوز أحيانا العشرة آلاف والتى لا يمكن إسناد مسئوليتها عمليا لفرد بمفرده مهما وهبه الله من قدرات أو أعطى من سلطات ، ويتجاهل هذا النظام مسئوليات المفتش العديدة كالمرور على المناطق الاثرية والاشتراك فى الحفائر والاشراف أثريا على أعمال الترميم والصيانة ومصاحبة كبار الزوار وعشرات المسئوليات الأثرية والادارية والاشرافية الأخرى .

تسجيل وجرد الاثار :

لاتزال أغلب آثار مصر غير مسجلة اطلاقا أو مسجلة بطريقة عشوائية متخلفة برغم ما فى ذلك من مخالفة للعمل الأثرى المنظم والبحث العلمى السليم ورغم تعارضها مع التدابير التى يجب اتخاذها وفقا لاتفاقية اليونسكو سنة ١٩٧١ لحظر تصدير ونقل الممتلكات الثقافية

بطريقة غير مشروعة وفى مقدمتها أن يكون الأثر مسجلا فى بلده تسجيلا ييسر عملية استرداده .

كذلك من الملاحظ عدم الاهتمام بجرد المخازن والمتاحف جردا دوريا ومفاجئا أحيانا بما ينم على الجدية والواقعية . فالجرد يتم عادة بشكل روتينى غير دقيق وقد لايحدث الا عندما يدق ناقوس الخطر كفتح أحد المخازن عنوة أو اكتشاف سرقة بمحض الصدفة بل قد يحدث أحيانا أثناء عمليات الجرد وجود زيادة فى مقتنيات المخزن وفقا لكشوف حصر سابقة غير دقيقة .

عوامل أخرى وهى متعددة منها :

١) بعثات الحفر الأجنبية ، فهى تثير أحيانا نوعا من القلق فيما يختص بأمن الاثار خاصة اذا لم تكن البعثة على المستوى المطلوب من الناحية العلمية أو القدرة العملية ، أو لا تتفق مع المستوى والمسئولية المطلوبة فى المواد ٣٣، ٣٤ من قانون حماية الآثار ولاتتقيد ببنود الترخيص الممنوح لها من مجلس الآثار والتى تحتم على سبيل المثال : انشاء البعثة لمخازن متمشية مع أحدث الوسائل التامينية .

٢) الأحوال الوظيفية للعاملين من حيث ضعف المرتبات وتخلف النظام الادارى ، مما قد يؤدى أحيانا الى التسيب واللامبالاة وتشتت المسئولية والى الانحراف أحيانا . ويعمل الموظفون غالبا دون إعداد سابق أو تأهيل مناسب أو تدريب مفيد ، كما قد يساء توزيعهم تحت وطأة روتين متخلف وبلا اعتمادات أو امكانات .

٣) ضعف الوعى الاثرى والتاريخى ، سواء على المستوى الشعبى أو الحكومى من ناحية ، وتقلص الوعى الأخلاقى والضمير الثقافى نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية من ناحية أخرى .

التوصيات

على ضوء ماسبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* استخدام منجزات العلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة من أجهزة تسجيل وانذار وتنبيه وحراسة الكترونية وكشف المفرقعات ودوائر تليفزيونية ، وكذلك من الأجهزة المستخدمة ضد السرقة والفقد والاتلاف والحريق ، وضرورة الاعتماد على أكثر من وسيلة فى تامين المتاحف والمناطق الأثرية ، وأخذ كافة الضمانات لقيام الأجهزة المستخدمة بعملها على أفضل وجه ، وذلك من أجل التواكب مع تطور أساليب الجريمة وتعدد وسائلها .

* النظر فى تعديل قانون حماية الاثار ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ومعالجته تشريعيا ، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الأثر وأمر تشديد العقوبات ، وكذا النظر فى الغاء حيازة الاثار نهائيا وتعويض حائزيها .

– على ان تهتم الجهة المعنية بمتابعة قضايا سرقة الاثار وتهريبها متابعة جدية وحضور جلسات المحاكم حين النظر فى تلك القضايا والترافع وابداء وجهه نظر المجلس الأعلى للآثار وشواهده وأدلته فى القضية المعروضة .

* انشاء متاحف جديدة تستوعب جانبا كبيرا من الآثار المكدسة والمخازن سواء ماكان منها نوعيا متخصصا يهتم بلون معين من ألوان الحضارة أو اقليميا ، وظيفته توصيل رساله المتحف الى أكبر عدد من جماهير الشعب فى كل اقليم ، أو محليا يقام فى كل موقع أثرى هام ، أو فى مناطق الحفائر ، أو جامعيا يكون بمثابة ميدان عملى للدراسة والتدريب ومؤسسة أكاديمية للبحث العلمى .

* بناء مخازن متحفية مجمعة ، تراعى فيها الاشتراطات اللازمة من حيث امان الموقع وحسن تخطيط المبنى ، وتوفير كافة التجهيزات المخزنية الحديثة ، وترتيب الآثار التى تضمها ترتيبا مناسبا بحيث تكون

هذه المخازن مرحلة وسطى مابين المخزن والمتحف .

* انشاء ادارة مركزية عامة للمخازن فى المجلس الاعلى للآثار تعطى صلاحيات كاملة للاشراف على جميع مخازن الآثار فى كافة أنحاء الجمهورية من النواحى الادارية والعلمية والترميمية والمخزنية والتسجيلية ، على أن يجرى العمل فى تلك الادارة وفقا للوائح متطورة للعمل المخزنى ونظام عهد سليم .

* الاسراع فى نقل المخازن المقامة فى مناطق أثرية بها مساكن ومستوطنات ، أو فى أماكن تشتهر بعدم استقرار الأمن بها الى مناطق آمنة ، يسهل حراستها .

– مع وضع نظام متطور لحل مشكلة العهد الشخصية بما يكفل حماية التحف والآثار من ناحية ويطمئن الأثرى المسئول عن التخزين من ناحية أخرى .

* عدم ترك العناصر الأثرية والمعمارية – التى وجدت فى منطقة الأثر أو سقطت داخله أو خارجه – متناثرة فى المناطق الاثرية مما يعرضها للسرقه والتلف ومن ثم لابد من الاسراع بنقلها الى مخازن وأماكن آمنة .

* تسجيل الممتلكات الثقافية والآثار الثابته والمنقوله تسجيلا كاملا يشمل التصوير من جوانب مختلفة والأوصاف الأثرية والمعمارية والمقاسات المختلفة . وكذا مادة الأثر وما عليه من نقوش وكتابات مع استخدام طرق التسجيل الحديثه ووضع قوائم كاملة بما ُسجل من آثار .

– ووضع التسجيلات السابقة فى بطاقات تسير وفقا لنظام موحد وبشكل يسهل أمر الرجوع اليها فى حالات السرقة أو الفقد .

* اجراء جرد دورى وكذا جرد مفاجىء لمخازن الآثار والمتاحف للاطمئنان على سلامة ما بها من آثار . وعلى أن يراعى فى تشكيل لجان الجرد التخصص بقدر الامكان وخاصة عند وجود كتابات قديمة ، وكذا الاستعانة بالخبراء والاخصائيين خاصة اذا كانت الآثار مصنوعة من معادن ثمينه أو تضم أحجارا كريمة ، على ان تزود اللجان بجميع وسائل الفحص من موازين وأجهزة قياس ومناظير وخلافه .

* تطوير نوعية ومهام وأسلوب عمل شرطة السياحة والاثار والنظر فى أمر تكوين شرطة مستقلة خاصة بالآثار تتفرغ لحماية التراث القومى ، مع التنسيق بين شرطة السياحة والاثار والمجلس الاعلى للاثار تنسيقا كاملا ، والعمل على تحديد المسئوليات والواجبات وتوحيد نوعية الحراس والسعى المشترك لتحسين أحوال رجال الأمن المادية والارتفاع بمستواهم الأدائى .

* توخى الدقة فى اختيار عناصر الحراسة والأمن واشتراط مواصفات خاصة فيهم من حيث الكفاءة والاستعداد ، والعمل على تدريبهم واعدادهم وتوفير الأعداد الكافية منهم والاهتمام بوجه عام بالجانب البشرى فى هذا المجال ، مع إعطائهم مرتبات كافية وحوافز مشجعة لتقوية مناعتهم ضد التأثر بأية إغراءات محتملة .

* وضع اضاءة حول المتاحف والمناطق الأثرية والعمل على تواجد حراسة فعالة أثناء الليل ، واذا أمكن السعى لتوفير دوريات مسائية راكبة كما يمكن الاستعانة بالكلاب البوليسية اذا لزم الأمر ، مع اعطاء تعليمات واضحة لمديرى المتاحف والمناطق الاثرية بما يجب اتخاذه فورا فى حالات الطوارئ (السرقة – الحريق – الزلزال – السيل ... الخ) حتى يكون التصرف تلقائيا ومدروسا .

– مع ضرورة احكام الرقابة على المنافذ البحرية والجوية ، مما سيوقف الى حد كبير ظاهرة تهريب الآثار .

* ضرورة اقامة البعثات الاجنبية لمخازن فى مناطق عملها تتوفر فيها الامكانات الأمنية وفقا لمواصفات يضعها المجلس الأعلى للآثار .

* تطوير الأساس الادارى والنظام الوظيفى للعاملين بالمجلس الأعلى وتحسين أحوالهم المالية والوظيفية والعمل على رفع كفاءتهم مع مراعاة انضباطهم وحسن توزيعهم ، وكذا العمل على ابعاد الذين تحوم حولهم الشبهات عن مناطق العمل الحساسة وامداد الاثريين بالامكانات اللازمة لحسن الأداء .

– والعمل على تكوين نقابة للأثريين تعمل على تحسين أحوالهم اجتماعيا وصحيا وماديا ونفسيا ومعنويا .

* بناء مساكن بديله ينتقل اليها سكان القرى والتجمعات السكانية داخل المناطق الاثرية أو بجوارها ، حتى لا تتعرض الآثار للسرقة ولا تيسر مزاولة التهريب .

* ترميم المعابد والمقابر وغيرها من الآثار المنقولة التى تحتاج الى استكمال أسقفها او بسد الفتحات بالجدران أو تثبيتها ، وكذا سد الفجوات ومداومة صيانة وترميم مثل هذه المبانى الأثرية .

– مع النظر فى تبادل بعض الاثار المكررة أو المتشابهة التى تغص بها متاحفنا ومخازننا مع مثيلاتها فى بلدان العالم المختلفة ، مما يخفف الى حد ما الاكتظاظ السائد فى المخازن ، ويسمح بانشاء متحف أو أكثر – مما نحن فى أشد الحاجة اليه – لحضارات العالم المختلفة .

وجدير بالذكر ان المادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لحماية الآثار تنص على انه : « يجوز للهيئة تبادل بعض الآثار المنقولة المكررة مع الدول أو المتاحف أو المعاهد العلمية العربية والاجنبية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص بشئون الثقافة » .

* وضع نظام مدروس لإيقاف عملية تصدير الآثار الحقيقية على أنها نماذج أثرية مقلدة أو طبعات ومستنسخات حديثة .

* يجب العمل على تنفيذ بنود اتفاقية اليونسكو سنه ١٩٧٠ لاسترداد الاثار التى غادرت موطنها الأصلى بطرق غير شرعيه كالاسراع فى تسجيل الاثار وانشاء ادارة فى المجلس الاعلى للآثار تتخذ من الاجراءات مانصت عليه الاتفاقية وتتعاون فى هذا الشان مع هيئة اليونسكو وغيرها من الهيئات التى تعمل فى مجال المحافظة على الآثار كمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) والمجلس الدولى للمتاحف (ايكوم) والمجلس العالمى للشئون الجمركية . كما تقدم تقارير دوريه الى هيئة اليونسكو بما يتخذ من تدابير ومايطلب من معونة أو مساعدات .

* ابرام اتفاقيات ثنائية خاصة بالمحافظة على الممتلكات الثقافية وتضمين الاتفاقيات الثقافية التى تبرم مع الدول الاخرى مادة تتعلق بالمساعدة على اعادة الممتلكات الثقافية التى خرجت من مواطنها الأصلية بطرق غير مشروعة ، وكذا تطبيق الاتفاقيات الخاصة بتبادل المجرمين على سارقى الآثار – وتضمين الاتفاقيات مع الدول الأخرى نصا يوجب تبادل المعلومات بشأن الاتجار غير المشروع فى الآثار .

* وضع خطة توعية بالآثار تخاطب كافة فئات المجتمع وتوجه الى قطاعات الشعب المختلفة : الاطفال – التلاميذ – الطلاب – الشباب – الشيوخ – كل من الزاوية التى تعنيه وتؤثر عليه تأثيرا مباشرا ، كما تستخدم كافة وسائل الثقافة والاعلام والصحافة والاذاعة والتليفزيون والكتب والنشرات والمسرح والسينما والمحاضرات والأحاديث والندوات والرحلات .

الإعـــــلام

وســــائل الإعــــلام والثقافــــة

صاحبت الثقافة الإنسان تاريخا وحضارة ، واصطنع لها الانسان الوسائل والوسائط التي تعبر من خلالها عن عالمه : زمانه ومكانه وأحواله . وكان بين الثقافة وهذه الوسائل صلة دائمة مازالت منذ القدم تنمو وتتطور حتى عصرنا الحاضر . وان كنا نعرف أن من أهم هذه الوسائل « الكتاب » بأنواعه وأنماطه المختلفة القديمة والمتطورة الحديثة ، إلا أن هناك وسائل أخرى لها أهميتها وخطورتها فى نشر الثقافة وانتشارها وتطورها من حيث الكم والكيف ، وهى وسائل الاعلام .

فالذى لاشك فيه أن الصلة بين الثقافة ووسائل الاعلام ، أو وسائل الاتصال الجماهيرى صلة وثيقة وحميمة . فالتثقيف ، أو التنوير بشكل أوسع ، هو احدى الوظائف التي تقوم بها الوسيلة الاعلامية ، مقروءة كانت أم مسموعة أم مسموعة مرئية .

لقد نشأت وسائل الاعلام أولا لكى تلبى حاجة أساسية من حاجات الانسان الحديث ، هى حاجته الى ان يعرف مايجرى ، أى لكى تؤدى وظيفة « الاعلام » بمعنى « الإخبار » . وشيئا فشيئا اتسع نطاق ماتؤديه الوسيلة من وظائف ليشمل التفسير والتعليق والتوجيه والتنوير .

ولقد كان الأمر كذلك مع وسائلنا الاعلامية ، شأنها فى ذلك شأن نظيراتها من الوسائل .

ان مصر عرفت فى عهد الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) المنشورات التي كانت قيادة الحملة تطبعها باللغة العربية وتوزعها على الخاصة ، وتعلقها على أبواب الحارات ودور العبادة وغيرها ليقرأها ويعلم بها ويسمعها الكافة . ولم يكن من المتوقع أن تتضمن هذه الوسيلة البدائية من المواد شيئا الى جانب الإخبار والتنبيهات وبيانات السلطة .

أما الصحيفتان الفرنسيتان اللتان أصدرتهما الحملة (لو كوربيه دى ليجبت ، و لاديكاد اجبسيين) فلم تكونا للمصريين . وكانت ثانيتهما بالفعل دورية ثقافية ولكنها كانت لعلماء الحملة ومن إليهم من الباحثين .

وفى عهد محمد على ظهرت أولى الصحف المصرية ، وهى « الوقائع المصرية » التي كانت تطبع بلغتى الحاكم والمحكومين ، أى التركية والعربية . وكانت هى الأخرى لاتنشر شيئا غير الأوامر والقرارات والإخطارات الرسمية ، والاشادة بولى النعم وانجازات حكومته .

وعندما تولى رفاعة الطهطاوى أمر الصحيفة ، وحاول أن يصلح من أمرها ويضيف إلى موادها بعض ما يدخل ضمن اطار التثقيف السياسى والأدبى ، لم يستطع أن يستمر فى خطته التجديدية التنويرية لأكثر من عدد واحد ، هو العدد رقم ٦٢٣ الصادر فى غرة ربيع الثانى عام ١٢٥٨ الموافق ١٢ من مايو عام ١٨٤٢ . ثم وقفت فى وجهه قوى الرجعية (التى نفت رفاعه بعد بضع سنوات) ، فعادت الصحيفة الى ماكانت عليه ، مجرد نشرة رسمية . وكانت أولى بوادر هذه النكسة تأخر صدور العدد التالى (٦٢٤) ثلاثة أسابيع كاملة ، وخلوه - وماتلاه من أعداد - من أى من المواد التنويرية الممتازة التى كان يتضمنها ذلك العدد الرائع الوحيد .

ولم يكن للصحافة - أو بالأحرى للوقائع - أى دور تثقيفى أو تنويرى حتى جاء اسماعيل . وفى عهده تهيأت الأسباب لنهضة كبرى امتدت

آثارها الى ذلك المجال . لقد جدد اسماعيل صحيفة الدولة ، فأصبحت تصدر فى طبعة مستقلة باللغة العربية ، وأتاح لها من الظروف ماجعلها تضارع صحف البلاد المتقدمة . ولم يكتف بذلك ، بل أصدر الى جانبها صحفا أسهمت مع « الوقائع » فى القيام بالدور التنويرى لقرائها . وكانت هناك « الجريدة العسكرية » و« جريدة أركان حرب الجيش المصرى » وقد حفلتا بالمقالات والبحوث التى تساعد على رفع المستوى الثقافى للعسكريين بما تتضمنه من معلومات ومايصحبها من خارطات ورسوم توضيحية .

وأصدرت حكومة إسماعيل أيضا مجلة « روضة المدارس » التى كانت أول صحيفة ثقافية كاملة المقومات فى مصر . وكان يرعى هذه المجلة على مبارك وزير التعليم ويشرف عليها الرائد التنويرى الكبير رفاعة الطهطاوى ويرأس تحريرها ابنه على فهمى رفاعة . وكتب فى هذه المجلة نخبة من الأدباء والعلماء من مختلف التخصصات .

وكانت حكومة اسماعيل قد سمحت بظهور صحف أهلية ، سواء على أيدى المصريين أم على أيدى مثقفى الشوام الذين لجئوا الى كنف مصر ، فرارا مما يعانونه فى بلادهم من اضطهاد .

وساعد المناخ العام على نجاح الصحف فى أداء دورها الثقافى . فقد انتشر التعليم وزاد عدد خريجى المدارس بمختلف درجاتها وبرز الذين تلقوا تعليمهم فى أوربا ، وذلك الى جانب قدر من الحرية النسبى الذى أتاحه حكم اسماعيل ، والنهضة العمرانية التى تميز بها عهده .

وبعد عصر إسماعيل ومجئ الاحتلال البريطانى ، تغيرت هياكل الصحافة واختفت بعض رموزها القديمة ، ولكنها مع ذلك لم تتخل عن وظيفتها التنويرية . بل إن صحف المتمصرين كانت تقدم الزاد الثقافى – من وجهة نظرها – ضمن موادها المعتادة . فصحيفة « الأهرام » مثلا ، اعتادت نشر روائع القصص الفرنسى مترجما . وصحيفة « المقطم » – فى المقابل – كانت تنشر ترجمات لأشهر كتاب الانجليز ... وهكذا .

أما الصحف الوطنية فكانت فى تلك الحقبة معرضا لنتاج خيرة الكتاب والادباء المصريين ، ومعظمهم بدأت معرفة الناس بهم من خلال مانشرته تلك الصحف من أعمال ، ويتسع سجل الصحافة المصرية فى هذا الشأن لعشرات من أسماء مختلف الصحف العامة والأدبية والمتخصصة ، ولعشرات كذلك من أسماء الكتاب والشعراء الذين أسهمت أقلامهم فى تزويد الصحف بما نشرته من مواد حققت وظيفتها التنويرية على أحسن وجه .

وحتى الحرب العالمية الأولى كانت الصحافة المصرية قد أدت مهمة تثقيفية جليلة . والى جانب مهمة التنوير بمعناها الواسع التى تكمل مهمة التعليم ، فانه يجدر التنويه بأثر الصحافة فى مجال اللغة . والعلاقة بين اللغة والثقافة – من حيث هى أسلوب للحياة – علاقة جدلية . فمن ناحية فان اللغة مرآة تنعكس على صفحتها ثقافة المجتمع واهتماماته ونشاطه ، كما تساعد على حفظ تلك الثقافة وتسجيلها للأجيال التالية . ومن ناحية أخرى فإن اللغة تقوم بالتعبير عن ثقافة المجتمع وتجليتها وتتبادل التأثير والتأثر فى الطريقة التى يفكر بها .

إن اللغة – وبحق – هى التى تحدد نظرة المجتمع للعالم والحياة ، كما أن لها تأثيرا كبيرا على الطريقة التى يفكر بها أفراد المجتمع الذين يتكلمون تلك اللغة ، مختلفين فى ذلك عن طريقة تفكير مجتمع آخر يتكلم أفراده لغة أخرى . ولاشك أن الصحافة المصرية ، وسيلة الاعلام الوحيدة وقتئذ ، قد أثرت اللغة العربية بما استحدثته من تعبيرات وتعريبات ومصطلحات وبنى جديدة ، نتيجة لمارساتها فى مجال الترجمة من أصول اعلامية غير عربية من ناحية ، وتناولها لموضوعات وأنماط غير مألوفة فى النثر العربى الذى ألفه القارىء طيلة عدة قرون .

وتميزت فترة مابين الحربين العالميتين بنهضة شاملة فى مختلف

أوجه الحياة المصرية ، امتدت الى مجالات التعليم والثقافة والفنون وغيرها مما لاداعى لتفصيل القول فيه . وانعكست أصداء هذه النهضة فى الصحافة ، فحفلت صفحاتها بكل شيق ومفيد من ألوان المعارف وفنون الابداع المكتوب ، وشهدت مجالات « التعبير » بالكلمة المقولة والمكتوبة وباللحن والريشة والازميل فى ذلك الوقت ازدهارا مماثلا .

وبرزت عدة صحف ثقافية وأدبية وفنية متخصصة كانت صفحاتها سجلا رائعا لملامح فترة ذهبية فى تاريخ مصر الحديث . ويكفى أن نشير فى هذا الصدد الى « الهلال » و« السياسة الاسبوعية » و« البلاغ الاسبوعى » و« مجلتى » و« الرسالة » و« الثقافة » ، وغيرها كثير .

وفى هذه الحقبة ظهرت الى الوجود الوسيلة الاعلامية الثانية ، أى الراديو . ولكن محطات الارسال الأهلية التى عرفتها مصر فيما بين سنتى ١٩٢٨ و ١٩٣٣ لم تقدم للمستمعين شيئا يذكر فى مجال الثقافة والتنوير .

واختلف الامر تماما بقيام « الاذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية » عام ١٩٣٤ ، فقد كانت هذه الاذاعة تقدم على يد أبنائها – وهم من خيرة الشبان المصريين ، وبالرغم من ضيق الامكانات – زادا طيبا من الموسيقى الرفيعة والدراما الرائعة والأحاديث الطلية لعمالقة الكلمة وقتئذ .

واستمرت الوسيلة الاعلامية المقروءة والوسيلة المسموعة تؤديان دورهما الثقافى ، بالرغم مما مر بالبلاد من أحداث خلال فترة الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها . ولقد تحولت الاذاعة الى جهاز تهيمن عليه الدولة فى عام ١٩٤٧ ، فشهد – من ثم – تطورا كبيرا . وفى الوقت نفسه استطاعت بعض المجلات الثقافية المتخصصة ، مثل « الهلال » و« الرسالة » و« الثقافة » أن تواصل أداء مهمتها ، كما ظهرت إلى جانبها مجلات اخرى ذات مستوى رفيع – مثل « الكاتب المصرى » التى أشرف على تحريرها عميد الادب العربى ، و« الكتاب » التى أصدرتها دار المعارف .

وتغير وجه الحياة فى مصر بقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، فقام حكم جديد بمفهومات وتوجهات جديدة . واتخذت الثقافة أشكالا إعلامية جديدة ، سواء فى الصحف أو الاذاعة ، كانت تعبر عن مختلف الموجات والتيارات التى تعاقبت على سياسة الحكم . ثم استقبل حقل الاعلام وافدا جديدا هو التليفزيون الذى مالبث أن اطرد نموه وانتشاره ، وتزايد أثره وخطره .

وهناك الكثير الذى يمكن أن يقال عن أوضاع الاعلام بصوره المختلفة فى هذا العهد ، بعد أن تشابكت أصوله وفروعه ، واختلطت أموره ظاهرا وباطنا ، واختلفت فى شأنه الآراء والرؤى .

غير اننا اذا قصرنا الحديث على موضوع الثقافة ، استطعنا عندئذ أن نحدد سمات هذا الإعلام فيما يلى :

– احتجاب معظم الصحف الثقافية .

– أصبح اهتمام الصحف العامة بالمواد الثقافية اهتماما إخباريا أكثر منه تنويريا .

– احتفظت الاذاعة المسموعة الى حد ملحوظ بتميزها فى هذه الناحية ، بما تبثه من برامج ثقافية مختلفة ، وان كانت هذه البرامج لا تمثل سوى قدر ضئيل من المساحة الزمنية الكلية للارسال .

– ومع الدور الذى يؤديه التليفزيون فمازلنا فى حاجة الى توسيع الجوانب الثقافية فى برامجه مع أهمية العناية فى البث التليفزيونى بالاحتفاظ بمستوى اللغة العربية السليمة .

وعلى هذا فالأمر فى حاجة الى علاج إعلامى يستهدف تلافى تلك الأوضاع ، والارتفاع بمستوى الأداء الثقافى لوسائل الاعلام ، حتى يكتمل عملها ويعتدل مُيزان ماتقوم به من وظائف فى خدمة المجتمع .

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ، يمكن التوصية بما ياتى :

* ضرورة الاهتمام بالتحرير « التثقيفى » فى الصحف العامة ، وذلك بالتركيز على الجانب « التنويرى » فى أبواب الآداب والعلوم والفنون أكثر من الاهتمام بالجانب « الخبرى » أو « الإعلامى » أو « الترويحى » لما تنشره تلك الأبواب من مواد .

* **إطلاق حرية إصدار المجلات الثقافية للأفراد والهيئات** ، بدلا من تحمل الدولة لعبء إصدار مجلات ودوريات تفتقر الى مقومات الاستمرار .

* إزاء اتساع البرامج الاذاعية وتنوعها وامتداد مساحتها الزمنية ، اصبح من الضرورى زيادة رقعة المواد الثقافية ، وتوجيه عناية أكبر الى البرامج الثقافية الخالصة ، كالبرنامج الثانى والبرنامج الموسيقى ، من حيث زمن البث وتوقيته ومضمونه .

* أن يراعى فى سياسة البث التليفزيونى ما ياتى :

- **التدقيق فى المستوى اللغوى للمذيعين ومعدى البرامج ، وتجنب استعمال العامية فى برامج الحوار والنقاش الرفيعة أو فى البرامج التثقيفية** وذلك حتى يمكن الارتفاع بلغتنا ، استعمالا واستيعابا .
- **زيادة الاهتمام بإنتاج البرامج الدرامية ذات المستوى الرفيع** ، علما بانه كانت للتليفزيون ، وهو بعد ناشىء فى الستينيات ، تجربة رائدة عندما كون عدة فرق مسرحية قدمت العديد من الأعمال الناجحة ، مع الدقة فى انتقاء البرامج الدرامية الأجنبية .
- **التوازن بين الإعلام والإعلان** ، وكذلك التوازن بين برامج الامتاع والمؤانسة والبرامج العلمية او الأدبية الجادة والمشوقة معا ، وأن تنال البرامج « التنويرية » قدرا من الاهتمام الذى يتناسب مع أهميتها ودورها فى التثقيف والتنوير .

الطريق السريع الاليكترونى

اتصالات عام ٢٠٠٠ :

من التقنيات الجديدة التى تتبلور مع نهاية القرن ، تقنية تجمع بين الاتصالات والإعلام والمعلوماتية ، وتأخذ أبعادا تكنولوجية وتنموية وسياسية بعيدة الآثار فى المستقبل القريب .

وهناك تصميم من الادارة الامريكية الجديدة وإصرار على إضافة (الطرق السريعة الاليكترونية) إلى البنية الأساسية لتحمل قدرا كبيرا من المعلومات ومواد الاعلام .

ومن الناحية العملية فإن شبكات الاتصالات ذات السرعة الفائقة هى شبكات رقمية (ديجيتال) تنقل بلايين الأجزاء من المعلومات ومواد الإعلام ، وتجعلها جميعا مرئية ومسموعة ومقروءة و من خلال شاشة واحدة ، بها الصور المتحركة والنصوص المكتوبة ، وحولها الصوت المنقول . والاتصال بهذا الطريق السريع الإليكترونى يتم بواسطة كوابل الألياف الضوئية الحديثة والخطوط التليفونية المحسنة إلى الأفراد ، ويمكنهم الاستمتاع بمدى كبير جدا من الخدمات ، ومن ذلك على سبيل المثال يمكنهم مشاهدة أى قناة تليفزيونية فى العالم ، وإذا كان المشاهد يمكنه اليوم مشاهدة ٥٠ قناة تليفريونية إلى ١٥٠ قناة ، فإنه فى عام ٢٠٠٠ يمكنه المشاهدة والاختيار بين ٥٠٠ قناة ، ومع التقارب الشديد الذى يزيد من تجميع تقنيات الحاسب الآلى (الكمبيوتر) والصورة والصوت فى التليفزيون ، والاتصالات بكافة أنواعها ، فإن الطريق السريع الاليكترونى للمعلوماتية والإعلام والاتصالات بكافة أنواعها ، يلغى المسافات مهما امتدت ويجعل العالم قرية اليكترونية لمختلف المعارف ، ويحدث انقلابا فى طرق العمل والتعليم وحياة الأفراد بصفة عامة ، وسوف يكون له آثار بعيدة ، أبعد أثرا من التليفون ، ومن الطرق

السريعة المرصوفة ، كما سيكون أهم خطوة هادفة للمكاسب فى القرن القادم ، ويطلق عليه الآن « قيصر التكنولوجيا » ومازالت الشركات الصناعية الامريكية تتطلع بطموح وحماس لمشروعات الطريق السريع الاليكترونى ، وشركات التليفونات الكبرى ، وشركات شبكات الكوابل ، ومصنعى الحاسبات الآلية ومبرمجيها ، من أجل ضمان تطوير وتنمية شركاتهم فى القرن القادم . ويقدر بعضهم أن مشروعات الطرق السريعة الاليكترونية سوف يمكنها إيجاد عوائد وايرادات تقدر بحوالى ٣٥٠٠ مليون دولار فى بداية القرن الواحد والعشرين ، وهو رقم تجميعى ليس هينا ، ويمثل حوالى نصف العائد الإجمالى القومى الأمريكى الحالى . ويقدرون أيضا أن الأيام ليست ببعيدة ، التى يتوفر فيها داخل كل جهاز تليفزيون حاسب آلى ، بل يعملون جاهدين لتصميم البرامج اللازمة لتنفيذ تليفزيون الغد ، المشار إليه . ورغم أن مشروع « الطريق السريع الإليكترونى » من المشروعات الواعدة فإن ما يحتاج إليه من تغييرات جذرية فى شبكات الاتصال بالأنظمة الرقمية (الديجيتال) لا تخلو من صعوبات كبيرة للتمويل وسياسات التصنيع وجوانب أخرى تتعلق بسلوكيات الأفراد إزاء هذا التطور الكبير .

واستحدث أيضا مسمى « الطريق السريع للإعلام » فى مجال تطويع العلوم والتكنولوجيا ، لأغراض الإعلام والمعلوماتية والاتصال ، كجزء من استثمارات طويلة الأجل ، ومن المتوقع أن تكون هذه المشروعات مصدراً حقيقيا لرفع المستوى الاقتصادى ، وايجاد فرص عمل جديدة للمؤهلين .

هذا وتسعى الحكومة الامريكية لزيادة الاستثمارات فى مشروعات « الطريق السريع الاليكترونى » إلى حوالى ١٠٠ بليون دولار حتى نهاية عام ١٩٩٧ مع تقديم اعفاءات ضريبية للشركات التى تشارك فى البحوث . ومن المقدر أن تعفى هذه الشركات من ضرائب إجماليها قدرها حوالى ٦ بليون دولار خلال تلك الفترة . ويقارن الأوروبيون اهتمام الإدارة الامريكية بمشروع « الطريق السريع الاليكترونى » بانه يشبه تماما فكرة « الشبكات الأوروبية العابرة » وأنه يعتمد تماما على نفس المبدأ ، ونفس طريقة التفكير فى تجهيز منظومة الاتصال ، بل إنهم يفكرون أيضا فى بلاد أوروبا الشرقية بنفس القدر ، لتجهيز بنية اتصالية شاملة تعمل بالحاسبات الاليكترونية الحديثة وتكون أكثر تطورا من الشبكات الحالية فى النقل الاتصالى والإعلامى والمعلوماتى ، ومفهوم أيضا على المستوى الأوروبى أن القرارات المتعلقة بهذا التطوير سوف تحتاج تمويلا كبيرا لتطوير الشبكات ، ومن المفاهيم السائدة فى هذا المجال أن مثل هذه الشبكات الاتصالية والإعلامية والمعلوماتية ، يمكن تمويلها من القطاع الخاص بدلا من الاعتماد الكلى على أموال القطاع العام .

الطريق السريع الاليكترونى :

يتردد تعبير الطريق السريع الاليكترونى أو الطريق السريع للمعلومات أو الطريق السريع للمعلوماتية ، للتعبير عن مشروعات وتقنيات جديدة ترتبط بتقارب أنظمة الاتصالات والإعلام والمعلوماتية ، وتوفير سرعة التوصيل لمضامينها من أى مكان فى العالم إلى أى مكان آخر ، وأيضا توفير الاتصال فى اتجاهين والتخاطب بشتى الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة .

ومن العلاقات البارزة أيضا اهتمام الدول الصناعية الكبرى بمشروعات الطريق السريع الاليكترونى حيث يجتمع مندوبو أكبر سبع دول صناعية فى العالم التى تعرف باسم « مجموعة السبعة » وهى : الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وكندا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، والمانيا ، وايطاليا . وقد عقدت هذه الدول اجتماع قمة فى بروكسل فى فبراير ١٩٩٥ من أجل بحث كيفية التطويع العملى لتقنيات الطريق السريع الاليكترونى لخدمة احتياجات كافة من يستخدمون الخدمات الإعلامية والمعلوماتية والاتصالية ، وكيفية إزالة العوائق التكنولوجية

والقانونية التى تسد الشبكات ومنافذ الاتصال الحالية .

ويمكن تعريف الطريق السريع الاليكترونى بانه كناية عن شىء بسيط للغاية الا وهو ترقية الشبكات التليفونية الحالية وكوابل الألياف الضوئية التى قد يقتصر استخدامها حاليا بين السنترالات فى بعض البلاد ، وسعة كوابل الألياف الضوئية كبيرة بحيث يمكنها تقديم قدر كبير من الخدمات الاتصالية مما يعنى قدرة هذه الشبكات على توصيل كثير من الخدمات الإعلامية والمعلوماتية والاتصالية التفاعلية التى تتعامل فى اتجاهين INTRACTIVE ويمكنها استخدام الصورة والصوت والنصوص المكتوبة والمعطيات والرسومات ونقلها جميعا بكفاءة .

ومن الصعب التنبؤ بمستوى الطلب على هذه الخدمات وغيرها مثل خدمات البيع المنزلية وخدمات التليفزيون الموضوع تحت الطلب (وهى مكتبات أفلام وبرامج تليفزيونية يمكن طلبها على خط التليفون) وإضافة إلى ذلك هناك بنوك المعلومات ، وبرامج الحاسبات الاليكترونية والبريد الاليكترونى ، إضافة إلى خدمات الاتصالات التقليدية ، التليفون والفاكس وغيرها .

ورغم بساطة فكرة الطريق السريع الاليكترونى ، فان تنفيذها العملى شديد التعقيد لاسباب تكنولوجية وتمويلية . وبفضل كوابل الألياف الضوئية وتقنيات الإشارات الرقمية (الديجيتالية) وتقنيات الانضغاط ؛ أصبح بالامكان تطوير البنية الأساسية للاتصالات للنقل الفورى للصورة والصوت والنصوص المكتوبة إلى اى مكان مجتمعة على شكل ما يسمى تقنية الوسائط المتعددة (MULTIMEDIA) واليوم تتعدد مصادر المعلومات المختلفة ، ويمكن توزيع هذه المعطيات من أى مكان إلى أى مكان أخر ، مع استخدام الأجهزة الانتهائية للحاسبات الاليكترونية المزودة بشاشات للصورة ومعدات للصوت ، والكتابة الإلكترونية . ولعل أهم وسائل الاتصال التقليدية المعروفة هى التليفون . ومن شبكات المعطيات الشبكة المعروفة باسم شبكة انترنت (INTERNET)

ومن أمثلة ذلك : أن هناك أجهزة انتهائية على شبكة الإنترنت فى سويسرا عددها ١٠٠,٠٠٠ جهاز انتهائى .

والحاسب الإليكترونى وجهاز الاستقبال التليفزيونى ، يعتبر أهم الأجهزة الانتهائية التى يمكن اندماجها فى المستقبل القريب . ومن أجل الوصول الى منتجات (الوسائط المتعددة) أى (الملتى ميديا) يمكن توصيل الحاسب الاليكترونى إلى خط تليفونى من خلال جهاز وسيط يدعى الموديم MODEM الذى يقوم بعملية تعديل الإشارة MODULATION وكذا بعملية كشف الاشارة DEMODULATION لايجاد التوائم المناسب بين الجهاز الانتهائى لدى المشترك فيما يخص الإشارة الواردة أو الصادرة ، وبما يتناسب مع مواصفات الشبكة الناقلة للاتصال ، ويمكن تزويد الجهاز الانتهائى لدى المشترك بوسيلة لقراءة (الأقراص المدمجة) (COMPACT DISC) مما يعطى مكتبة هائلة من المواد والمعطيات المسجلة التى يمكن قراءتها أو إعادتها من هذه الأقراص المدمجة ، وجهاز الاستقبال التليفزيونى هو أيضا وسيلة شائعة الاستخدام يمكنها أن تؤدى دورا كبيرا فى نقل الإعلام والمعلومات من الشبكات المختلفة إلى الأفراد مباشرة . وفى المستقبل القريب يمكن التوسع فى الشبكات الناقلة للمعلومات والإعلام من خلال الكوابل السلكية والضوئية واللاسلكية وشبكاتها .

ويمكن أيضا تحقيق التعامل المتبادل الفعال فى اتجاهين INTRACTIVE بين حائزى الأجهزة الانتهائية ومختلف المصادر ، فيمكنهم مثلا اختيار البرامج التى تناسب أذواقهم والخدمات التى يطلبونها ، كما يمكنهم التعامل فى مجالات متعددة تتضمن أيضا اهتماماتهم المهنية والاحترافية ، إضافة إلى ما يتاح من معطيات خاصة بالهوائيات – وعلى سبيل المثال ، فإن وسائل الاتصال تتطور بشكل كبير فى البلاد الأوروبية أيضا ، ففى سويسرا يقدر عدد المنازل المزودة

باجهزة حاسب اليكترونى بنسبة ٢٤٪ ، وفى أمريكا بنسبة ٣٠ ٪ وفى فرنسا بنسبة ١٧ ٪

معسكر جديد يضم الدول الصناعية السبع الكبرى من أجل الطريق السريع الاليكترونى :

قررت الدول الصناعية السبع الكبار بدء المحادثات من أجل تخفيف الحواجز بينها والسماح بالانسياب الحر للمعلومات والإعلام والاتصال ، وكان هذا اللقاء الدولى فى بروكسل حافلاً بعروض التقنية متعددة الوسائط (الملتى ميديا MULTIMEDIA) ، ومشاهد تعبر عن نوع من التوحد السياسى والموضوع الكامن وراء المحادثات هو كيفية إزالة العوائق التكنولوجية والقانونية التى تسد الشبكات ومنافذ الاتصال الحالية ، وإن كان من المرجح أن أغنى الدول وحدها هى التى سيكون بمقدورها الإسراع فى تقديم الخدمات الاتصالية الجديدة ، والتى ستدر عليها بلايين الدولارات وملايين الوظائف وفرص العمل التى تؤثر على الاقتصاد العالمى . ومن المرجح أن يكون تركيز الاجتماع على ١٤٠ من العروض المتعلقة بتقنيات الوسائط المتعددة (الملتى ميديا) التى تشمل كل شىء من الاتصالات البعيدة إلى التليفزيون التفاعلى الشامل للاتصال فى اتجاهين INTRCTIVE وإن كان الاجتماع لم يخل من بعض منفصات التكنولوجيا العالية بايعاز فرنسى كندى ، للحماية من الاستعمار الثقافى والإعلامى الامريكى سواء كان ذلك على قنوات التليفزيون أو من خلال قنوات المعلوماتية الفضائية . وتعتبر عملية إمكان التوصيل بين الشبكات موضوعا هاما للغاية ، ورغم البساطة الظاهرة للموضوع ، فإن العالم الصناعى حافل بشبكات الاتصالات والحاسبات الإليكترونية وهذه الأنظمة لا يمكن دائما توصيلها مع بعضها لاختلاف المواصفات والبروتوكولات الخاصة بها كما أن هناك احتكارات قائمة فى مجال الشبكات السلكية والسنترالات ، ويحتاج بناء الطريق السريع الاليكترونى على جانبى المحيط الاطلنطى إلى إزالة الكثير من العوائق .

وتخشى المجموعة الأوروبية من أن مواصفات الأمر الواقع يمكنها أن تدعم السيطرة الأمريكية فى مجال المعلوماتية ، كما أنها تخشى الدخول فى معركة عن المواصفات تشبه المعركة التى حدثت فى نهاية الثمانينات بشان شكل مواصفات التليفزيون عالى التحديد (HDTV) HIGHT DETINTION TELEVISION التى يمكن ان تسود فى أوروبا ، وقد تقود مثل هذه المعارك الخاصة بالمواصفات الى حرب تجارية حيث تقوم الحكومات باستخدام مواصفات خاصة مثل استخدام أجهزة ديكودر للتحكم فى الخدمات والبرامج المرئية والمسموعة التى يسمح بتداولها على شبكاتها المختلفة . وهناك خطر أن تكون عمليات التسعير وسيلة لحروب تجارية ، وتبحث شركات وهيئات الاتصالات التليفونية الحكومية تاكيد مستقبلها فى إطار تحرير الأسواق ، وذلك باستخدام تقنيات خاصة بها لاستبعاد المنافسين من أسواقها المحلية فى مجالات خدمات الوسائط المتعددة الجديدة .

ولقد لعبت هذه المخاوف دورا هاما عندما قرر القومسيون الأوروبى فى نوفمبر ١٩٩٤ منع مشروع توزيع التليفزيون مدفوع الأجر على كوابل وهو مشروع مشترك بين هيئة الاتصالات الألمانية وشركتين عملاقتين المانيتين DEUTSCHE BUNDESPOST BERTEL SMANNAG - KIRCH GRUPPE وعلى العموم فهذه صورة عامة لما يدور حول الموضوع بين الدول السبعة الصناعية الكبرى والتى تبين بعض العقبات فى سبيل تطوير الطريق السريع الاليكترونى فى الوقت الحاضر ، بالرغم من احراز تقدم ملموس فى كثير من عناصر الموضوع .

انشطة الطريق السريع الإلكترونى فى مصر :

تتمثل أنشطة الطريق الإليكترونى السريع فى مصر فى الآتى :

١- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ، وذلك بالتعاون بينه وبين الهيئة القومية للاتصالات ، والمركز يدعو الشركات العاملة فى مجال توريد وتركيب أجهزة الاتصالات الرقمية الخاصة بنقل المعلومات والبرامج الخاصة بها وغيرها ، وذلك للتقدم بسابق الخبرة والقيد فى سجل الموردين .

٢- الطريق السريع الإليكترونى بوزارة الدولة للتنمية الادارية ، ففى إطار توظيف المعلومات لخدمة التنمية فى مصر وجهود الدولة لتطوير خدمات القضاء والاصلاح التشريعى ، قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالتعاون مع وزارة العدل ، بإنشاء قاعدة معلومات للتشريعات المصرية تحتوى على جميع التشريعات التى صدرت فى مصر منذ عام ١٨٢٤ وحتى الآن ، وإيمانا من الدولة بأهمية توفير هذه المعلومات لكافة القطاعات والمستثمرين والأفراد ، يقوم المركز بالتعاون مع وزارة العدل بمنح حق استغلال خدمات هذه القاعدة إلى الشركات التى ترغب فى تسويق هذه المعلومات وإتاحتها لجماهير المستخدمين فى مصر من خلال شبكة الاتصالات دعما لمشروع انشاء طريق مصر السريع للمعلومات ، ويستهدف المركز ما يأتى :

أ - توفير المعلومات الدقيقة للقوانين والقرارات : للقضاة والمحامين ، والأجهزة التشريعية والتنفيذية ، والأجهزة الحكومية ، وشركات قطاع الأعمال والمؤسسات الدولية والمواطنين .

ب - تحقيق السرعة فى أداء الأعمال .

حـ - توفير المعلومات اللازمة لتطوير التشريعات ، وتبسيط الاجراءات ، وتخفيف المعاناة عن الجماهير .

د - ادخال صناعة خدمات المعلومات لخدمة قطاعات المجتمع .

الإنترنت INTERNET شبكة دولية سريعة على الطريق السريع :

الانترنت هو شبكة سريعة مكونة من عدة شبكات دولية تجعل فى الإمكان للحاسبات الإليكترونية من النوعيات المختلفة ، أن تشارك فى الخدمات من خلال الاتصال المباشر وكأن كلا منها جزء من حاسبة اليكترونية عملاقة وعالمية . ويمكن للمشترك أن يرسل ويستقبل البريد الإلكترونى (E- MAIL) من خلال هذه الشبكة ، ويمكن عليها ايضا استخدام خدمات اتصالية وإعلامية أخرى مثل استقبال نشرات اخبارية اليكترونية ، وفى بعض الأحيان يمكن الاتصال بشبكة الانترنت من خلال خطوط تليفونية مركب عليها وحدة تحويل تعرف باسم (الموديم MODEM) وهناك نماذج متعددة للخدمات الممكنة من خلال شبكة الإنترنت من بينها خدمة البريد الاليكترونى ، والتى تشبه الخدمة البريدية العادية ولكنها أسرع فى ارسال وتلقى الرسائل ، ويمكن ايضا تبادل الحديث من خلال هذه الشبكة ، فيما يشبه المكالمات التليفونية .

وقد يلزم فى بعض حالات التخاطب ، كتابة ما تريد أن تقوله ، وتتلقى الرد مكتوبا ايضا ، ومن الخدمات الممتازة لشبكة الإنترنت الخدمة المعروفة باسم (نقل الملفات) FILE TRANSFER والتى يلزمها بروتوكل معروف بنفس الاسم ، يمكن من خلاله نقل برامج ووثائق ومستندات كبيرة الحجم ، والحصول عليها منقولة من حاسبات اليكترونية بعيدة - وهناك برامج أخرى تمكنك من البحث فى المكتبات الضخمة عن المعلومات المختزنة بها من خلال الشبكة حيث يسهل الإطلاع على ما تريد منها .

وفى مجال الإذاعة الصوتية يمكنك الاستماع إلى التسجيلات الصوتية التى نرغب فى سماعها على غرار برامج مايطلبه المستمعون ، وفى مجال المؤتمرات التليفزيونية، يمكن لثمانية من المشتركين فى شبكة الإنترنت ، أن يروا بعضهم وينصتوا

بعضهم الى بعض من خلال الجهاز الانتهائى للحاسب الإليكترونى وشاشته والأجهزة الصوتية الملحقة به .

أما برامج (يوزنت) USENET فهى تجمع نشرات عديدة مرتبطة طبقا للموضوع ، وتشمل وتغطى كل ما يمكن تصوره مرتبا طبقا لتصنيف الموضوع ، وتكاد تشمل كل ما يخطر على البال من موضوعات فى نطاق العلوم والترويح والمجتمع وغير ذلك من فروع التصنيف .

وقد يتساءل المشترك عن كيفية الحصول على أجود البرامج المنقولة على شبكة انترنت ، ويتوقف ذلك على المجال الاحترافى للمشترك وقد يمكنه الحصول على مايطلب من زميل فى المهنة أو الاهتمامات ، ويمكنه أيضا الاستعانة بعشرات الكتب الإرشادية عن شبكة الإنترنت والتى ظهرت خلال السنوات الماضية .

هل يلتقى الطريق السريع الاليكترونى مع الطريق الزراعى للتنمية فى مصر ؟

فى الوقت الذى تهتم فيه كبرى الدول الصناعية بمشروعات الطريق السريع الاليكترونى ، باعتبارها مدخلا للتنمية ، مع بداية القرن القادم ، فى مجالات الإعلام والاتصال والملوماتية ، تشير تقارير خبراء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المهتمة بشئون السكان ، الى أن دولا كثيرة مهددة بالمجاعة فى القرن المقبل ، نظرا لزيادة السكان وقلة الأرض الزراعية والمياه ، حيث تكون معدلات زيادة السكان أكبر بكثير من معدلات زيادة الأراضى الزراعية وكميات المياه والمحاصيل الغذائية . وتشير الإحصاءات التى تعرضت لها تقارير الخبراء إلى الأرقام التالية فيما يخص مصر عن الموقف المقارن بين عام ١٩٩٠ ، ٢٠٢٥ :

عام ١٩٩٠

عدد السكان	٥٦,٣١٢,٠٠٠
معدل الأرض الزراعية للفرد	٠,٠٥ هكتار

عام ٢٠٢٥

عدد السكان	٩٧,٣٠١,٠٠٠
معدل الارض الزراعية للفرد	٠,٠٣ هكتار
معدل كمية المياه للفرد	٦٠٥ متر مكعب سنويا والحد الأدنى الموصى به ١٠٠٠ م٣ سنويا .

ومعنى ذلك أن مصر مصنفة ضمن الدول التى تعانى من عدم وجود مساحات كافية من الأراضى الزراعية لإنتاج ما يكفى حاجات سكانها من الغذاء .

وتقول تقارير الخبراء أيضاء ، ان مصر مصنفة ضمن ٦ دول من أصل ١٤ دولة ، انفقت اكثر من ربع عائدات صادراتها لتمويل وارداتها من الغذاء فى الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٠ .

ورغم هذه الصورة التى تعكسها بعض التقارير الدولية ، الا أن مصر تقوم بجهد كبير فى سبيل زيادة المساحات الزراعية ، وتنمية مصادر المياه ، وترشيد استخدامها ، ومن ذلك مشروعات التنمية الزراعية فى سيناء ، وعلى جانبى الوادى ، وتعمير بعض المناطق الصحراوية ، ومشروعات الرى ، وما يتعلق بترشيد استخدام المياه ، اضافة الى مشروعات الحفاظ على معدلات النمو السكانى عند الحدود المأمونة .

على أن مشروعات الدول الصناعية الكبرى فى مجالات الإعلام والاتصال والملوماتية تشير الى اتجاهها الى تعميق الصناعات والخدمات فى إطار الطريق السريع الاليكترونى ، وتقنيات الاتصالات الاعلامية الحديثة متعددة الوسائط (الملتى ميديا) .

وقد يكون من الاتجاهات الايجابية فى المستقبل القريب ، إيجاد التوازن الملائم بين مشروعات التنمية الصناعية ، ومشروعات التنمية الزراعية ، وهو ما يمكن التعبير عنه بالالتقاء المتوازن المأمون بين الطريق

السريع الاليكترونى ، والطريق الزراعى التنمية ، من أجل تحقيق الأهداف التالية :

١- زيادة حجم ونوعية الانتاج الزراعى ، والعناصر الداخلة فى مشروعات التنمية الزراعية من خلال وسائل الاعلام المختلفة .

٢- المحافظة على الموارد الطبيعية وبصفة خاصة المياه ، والاعلام المتواصل عن ترشيد استخدامها .

٣- تكثيف الجهود الناجحة فى مجال الحد من النمو السكانى ، من خلال تحسين الخدمات الصحية ، والتعليمية ، والأوضاع الاقتصادية ، والاستعانة بوسائل الإعلام والاتصالات والمعلوماتية الجديدة فى هذه المجالات .

٤- التوسع فى مشروعات تعمير الصحارى ، واستزراعها ، وتعزيز التقارب الاعلامى فى المناطق النائية .

٥- ايجاد فرص عمل جديدة من خلال مشروعات الطريق السريع الاليكترونى ، وفروع الطريق الزراعى للتنمية ، من أجل إيجاد بنية اقتصادية مجدية ، والعمل على توزيع الكثافة السكانية ، بعيدا عن الوادى الضيق والدلتا .

٦- انشطة الطريق السريع الاليكترونى فى مصر :

أ - الشبكة المصرية للمعلومات .

ب - الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية .

جـ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء .

د - القوانين والتشريعات المصرية على الطريق السريع .

هـ - مشروعات وادى التكنولوجيا .

و - المصريون وبرامج الطريق السريع الاليكترونى (معرض هانوفر) .

التوصيات

وعلى ضوء ما تضمنه هذا التقرير من معلومات ؛ يوصى بما يأتى :

*** ضرورة إعداد جيل جديد مهيا للتعامل مع منجزات القرن الحادى والعشرين وخاصة فى مجالات التفوق العلمى العالمى ، وتقدمه المستمر فى مجالات التطبيقات التكنولوجية : علما وعملا ، وتدريبا وصيانة .** مع بحث امكاناتنا للدخول فى مجالات الصناعات الهامة التى تعتبر بمثابة مفاتيح التقدم والسيطرة فى القرن القادم ، وفى مقدمتها : صناعة الاتصالات ، وصناعة تكنولوجيا المعلومات ، وصناعة أجهزة الكمبيوتر ، وصناعة البرامج . وذلك على ثلاثة محاور رئيسية هى : البحث العلمى ، ومناهج التعليم ، وبرامج التصنيع . باعتبار ذلك من ضرورات الخروج من مازق التخلف ، ومواكبة تطورات العصر ، والتوجه الحثيث نحو المستقبل .

* إنشاء لجنة عليا من ممثلى الجهات الرسمية المعنية بالإعلام والاتصال والمعلوماتية ، وشركات قطاع الأعمال العام للصناعات المدنية والحربية ، وكبرى شركات القطاع الخاص والاستثمارى المعنية بالصناعة والإعلام والمعلوماتية ، لدراسة متطلبات تقنيات الطريق السريع الاليكترونى ، وتطويعها لتحقيق المصالح القومية المصرية فى كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتقديم المشورة والرأى بشأنها الى الجهات الرئاسية فى وقت مناسب دون ابطاء ، للحاق بركب التقدم فى هذا المجال .

*** العمل على تدريب الاعلاميين تدريبا معاصرا**

يتواكب مع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية المتلاحقة ، والاهتمام بالأخبار والمراسلين .

* متابعة الأعمال فى نطاق الاستجابة من المشاهدين .

* **التاكيد على السمو بالمبادئ العامة ، والاهتمام بمدى** تطبيقها من خلال الاعمال البرامجية والدراما .

* **التوسع فى الانتشار الاعلامى والثقافى عن طريق الاقمار الصناعية .**

* زيادة الاهتمام بالتعليم ومحو الأمية والبرامج الثقافية والدينية لتوسيع قاعدة المتلقين .

مسئولية أجهزة الاعلام عن الحياة الفنية

الشكوى مستمرة وواسعة الانتشار من أن مساحة كبيرة من الانتاج الفنى - فى مجال الأغنية والسينما والمسرح - لاتأخذ خطا صاعدا فى مجال التطور ، وانما هى تهبط بالمتلقى فى بعض الأحيان ، بما يتنافى مع طبيعة هذه الفنون من حيث كونها وسيلة لصقل وجدان الانسان والمجتمع ، والأخذ بهما الى مستويات أرفع من التقدم والرقى .

وتتسع الشكوى بحيث تشمل أيضا ، مسئولية أجهزة الاعلام - خاصة الاذاعة والتليفزيون - عن اشاعة هذا المستوى غير المناسب فى مجال الأغنية والفيلم والمسرحية ، مما يضاعف من تاثيره السلبى ، ويجحف بالدور المأمول لهذين الجهازين فى الحفاظ على المستويات الراقية من الابداع الفنى ، والعمل الجاد على تطوير هذا الابداع باستمرار .

والمتامل فى هذه الحال ، يمكنه أن يرى لها أسبابا عدة أهمها :

أولا: حدوث تغيير فى بنية المجتمع - مواكب لما عرف باسم سياسة الانفتاح - أدى الى بروز نوعية جديدة من مستهلكى هذه الفنون تمتلك القدرة الشرائية ، وأصبحت هذه الفئة الجديدة من مستهلكى الفن ، هى التى تقتنى الكاسيت ، وتتردد على المسارح ودور السينما ، ويوضع من أجلها وطبقا لمواصفاتها لغة التعبير ونوعية الموضوعات المطلوبة ومستوى التناول ، مما أدى الى هروب الفئات الواعية والمثقفة من السينما والمسرح ، بل وعجزها عن مجاراة هذه الفئة الجديدة فى قدرتها الشرائية والاستهلاكية والانصراف عن متابعة الجديد فى مجال انتاج الأغنية الذى يتم طبقا للمواصفات المماثلة فى مجالى الفيلم والمسرحية ، والذى أصبح مجرد ميدان للاستثمار عند عدد من المستثمرين الجدد .

ومن ثم أدى اختلاف نوعية المتلقى ، والجمهور المستهلك الى اختلاف نوعية الابداع ومستواه .

ثانيا: توقف الأجهزة الاعلامية - وبالذات الاذاعة والتليفزيون ، خلال سنوات طويلة بدأت من مطالع السبعينات - عن انتاج ما كان يعتبر مسئوليتها الأساسية فى مجال الأغنية ، والاكتفاء بانتاج أغنية المناسبات الوطنية والقومية والدينية والوصفية وعجزها عن مجاراة الحركة النشيطة فى مجال الانتاج الغنائى الذى تقوم به شركات الاسطوانات ثم شركات الكاسيت بالنسبة للأجور والمكافآت ، واكتفى هذان الجهازان فى كثير من الأحيان بمهمة العرض والتقديم ومحاولة الاختيار من بين ما يقدم لهما من انتاج السوق

والذى يخضع لمواصفات تجارية لاتراعى ما يراعيه الجهازان من توجهات فنية أو قيمية .

ثالثا : ان بعض أصحاب الشكوى من الحال التى وصلت اليها هذه الفنون ، لم يستطيعوا متابعة ما يسميه العاملون فى مجال هذه الفنون المختلفة ، بالحساسية الجديدة وبالتطور ، وبمحاولة الخروج على المألوف فى الكلمة ، والموسيقى واللحن ، والصورة ، والموقف الدرامى ، وأنه نتيجة للعجز عن التطور ، ومجاراة الجديد فقد حدث هذا الموقف الرافض لكل ما يقدم الآن ، والتمسك بالماضى ، الذى كان يوما ما يمثل العمر الجميل ، والفن الجميل أيضا .

وأصحاب هذه النظرة الداعية الى رفض الجمود والتوقف ، وضرورة الاستجابة الى الجديد فى صوره المختلفة ، يرون أن الأجيال الجديدة لم تعد تستسيغ ما كان يستسيغه آباؤهم وأجدادهم من الأصوات والألحان والايقاعات والموضوعات وأساليب العرض والتبادل ، وأنه لابد - فى رأيهم - من مجاراة الزمن ومسايرة التطور .

رابعا : ساعد على هذه الحال من الاضطراب والتشتت فى مواقف الأجيال المختلفة من الانتاج الفنى الجديد ، والطفرة الهائلة فى مساحة الانتاج الأجنبى الذى أصبح انتشاره واسعا وميسورا من خلال حركة الانفتاح النشيط أولا ، والتى لم تهتم بمراجعة مايسمى بالسلع المعنوية وما تحمله من أخطار على الوجدان المصرى والعربى ، هذه السلع المتمثلة فى الكاسيت الغنائى والموسيقى والفيلم السينمائى وشرائط الفيديو ، ثم من خلال أقمار الاتصال والقنوات الفضائية التى تملأ الأثير الآن . هذا الانتاج الأجنبى الذى يتعارض فى الكثير منه مع قيم مجتمعنا وتقاليده ومثله العليا وشخصيته وهويته الذاتية ، أصبح شديد النفاذ والتأثير فى وجدان الأجيال الجديدة ، ويوشك أن يشكل مثلها الأعلى فى الحكم والتقييم ورسم النموذج والقدوة ، وإن كانت هذه الأجيال الجديدة لم تخل من نسبة واضحة ماتزال حريصة على تأكيد انتمائها والتعبير عن هويتها الصحيحة عندما تتاح الفرصة لتقديم ألوان من الابداع الأصيل - خاصة فى مجال الموسيقى والغناء .

التوصيات

على ضوء ما سبق أصبح الأمر يتطلب مواجهة قومية شاملة تضع فى اعتبارها الأمور الآتية :

* ضرورة التصدى لما يسمى بطوفان السلع المعنوية ، من الانتاج الأجنبى ، ولا يكون هذا التصدى بمحاولة المنع أو المصادرة أو اغلاق الأبواب ، فهذا أمر شديد الصعوبة وباهظ التكلفة ويتهدد حرية الناس ، ولكن يكون التصدى بالعمل الجاد من أجل توفير الانتاج الوطنى الرفيع المستوى ، الشديد الجاذبية والقدرة على الاستهواء بحيث يمثل البديل الطبيعى والمطلوب ويحقق قيم الانتماء والأصالة ، لا بالفرض والأساليب الاستثنائية وانما بتوفير عناصر الجودة والجاذبية والارتباط بوجدان الناس والتعبير الصادق عن أشواقهم وطموحاتهم .

* العمل الجاد على أن تعود الاذاعة والتليفزيون إلى دورهما الأساسى فى انتاج ما كان يسمى بأغنية

المختارات ذات المواصفات الفنية العالية ، وأن يحشد لها من الامكانات والجهود والدعاية والدوران المتكرر فى الاستماع والمشاهدة مما يجعل منها البديل الجيد . وأن يتاح لهذا الانتاج المتميز أن يكون هو المطروح دائما فى البرامج التى تمثل رغبات المستمعين والمشاهدين والحفلات الغنائية التى يقيمها وينقلها هذان الجهازان إلى الملايين ، أى انهما لا يكتفيان بمجرد الانتاج والانفاق عليه ، بل لابد من حمايته وتوسيع دائرة انتشاره بالتكرار والترويج المستمر ، بدلا من ترك المجال أمام فرض نقيضه .

* لابد من العودة إلى ما كان يتم قبل ذلك من العمل على اكتشاف المواهب الجديدة والأصيلة واعطائها الفرصة حتى يكون لها موضعها من الساحة الفنية فى مجال الابداع بالكلمة واللحن والموسيقى والتأليف الدرامى فى مجالات السينما والمسرح والتليفزيون . على أن تتولى الأجهزة الإعلامية تجاه هذه المواهب التى لا تخلو منها أرضنا الطيبة جيلا بعد جيل ، مسئولية الكشف عنها وتبنيها وتدريبها وصقلها واعطائها فرصة الظهور وتاكيد الذات ، وتحقيق النغمة الصحيحة فى حياتنا الفنية المعاصرة .

* لابد من أن يتبوأ تراثنا فى هذه الفنون المختلفة - الأغنية والفيلم والمسرحية - مساحة أوسع من المتاح حاليا على خرائط الاذاعة والتليفزيون فى الشبكات والقنوات المختلفة ، بحيث لا تحرم الأجيال الجديدة حق الاستماع إلى الألوان الأصيلة التى أنتجها العصر الجميل ، وحق مشاهدة كنوزنا الفنية فى تراث المسرح والسينما .

ووجود هذه النسبة من التراث الأصيل فى هذه الفنون من شأنه أن يعيد التوازن إلى ما يسمع وما يشاهد ، ويضبط حركة الناس على النغمة الصحيحة فى الاستماع والمشاهدة .

* من الضرورى أن يتعدل موقفنا - نحن الشاكين والغاضبين - ازاء كل ما هو جديد فى حركة الابداع الجديدة ، بحيث لا تغيب فرصة الرؤية الكاشفة للعناصر الايجابية فى هذا الانتاج الجديد - على مستوى الكلمة واللحن والأداء - وبحيث لا يحدث خلط بين ما يمثل تجديدا وابتكارا حقيقيا وما هو زائف وخال من الموهبة أو القيمة ، وأن نفسح الطريق أمام ما يمثل اضافة واثراء لحياتنا الفنية المعاصرة ، وألا نغلق الأبواب فى وجه التطور والتجديد باسم المحافظة والتمسك بالتقاليد .

* أن ينجح المجتمع فى القضاء على الأمية التى تتفاقم والتى تمثل عنصرا مساعدا على انتشار الألوان الهابطة من الانتاج الفنى . وأن تتضمن المناهج التعليمية فى المدرسة مادة التذوق الفنى التى تربى النشء على أصول التربية الجمالية والقدرة على الاحساس بالجمال وتذوقه واكتشاف القبح ورفضه ، بحيث تنجح العملية التعليمية فى تكوين مواطن قادر على التذوق الصحيح ، يتحلى بالوجدان السليم .

المحتوى

الانتاج والشئون الاقتصادية

الصفحة

السياسات المالية والاقتصادية

- نحو استراتيجية للواردات فى ظل المتغيرات الدولية ١١
- سوق الأوراق المالية ٢٤
- استكمال الاصلاح الاقتصادى ٥٢

الانتاج الزراعى والرى

- نهر النيل والسياسات المائية ٥٩
- الآفاق الحالية والمستقبلية للحياة البرية ٨٣

الانتاج الصناعى

- مدخل لاستراتيجية التصنيع ١٠٠
- نحو استراتيجية للمناجم والمحاجر ١٢٩
- نقل التكنولوجيا المتقدمة ١٣٣

النقل والمواصلات

- مشروعات النقل والتنمية الاقليمية فى ظل السلام ١٤١

السياحة

- تنشيط حركة السياحة الى مصر فى ظل المتغيرات الاقليمية والعالمية ١٨٤

الخدمات والتنمية الاجتماعية

الصفحة

التنمية الادارية والقوى العاملة

- تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة ١٩١
- الفائض والعجز فى سوق العمالة فى ظل اقتصاد السوق ٢٠٤
- العمالة وتهيئة فرص العمل فى المجتمعات العمرانية الجديدة ٢١٩

العدالة والتشريع

- ضوابط تعيين الخريجين أعضاء بالهيئات القضائية ٢٣٦
- الضبطية القضائية فى ظل التحرر الاقتصادى بين الواقع والقانون ٢٤٩
- حول استخدام التشريع كأداة لمجابهة مشكلة المخدرات ٢٥٥

الخدمات الصحية

- حماية صحة المستهلك ٢٨٠
- الامراض المشتركة وأثرها على الانتاج (الفاشيولا) ٢٩١

البيئة

- القانون ٤٨ لسنة ٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ٣٠٣
- حالة البيئة الريفية ٣١١

الشباب والرياضة

- الاطار العام للاستراتيجية القومية للشباب ٣٤٥

التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

التعليم العام

الصفحة

- عن استراتيجية تطوير التعليم ٣٨١
- تعليم المرأة فى ظل متطلبات القرن الحادى والعشرين ٣٩١
- نحو سياسة مقترحة لتطوير مناهج الدراسة وتحديثها ٣٩٨
- تقويم مستوى الأداء فى التعليم ٤٠١
- النشاط المدرسى ٤٠٥

التعليم الجامعى والعالى

- التعليم الجامعى والعالى : وظائفه وسياساته والتوزيع الجغرافى لخدماته ٤١٠
- حول مقومات وضوابط إنشاء جامعة أهلية ٤٢٨

التعليم الأزهرى

- سياسة الأزهر وجامعته فى إعداد الدعاة وتدريبهم ٤٣٣
- مشكلات التعليم الابتدائى الأزهرى ووسائل النهوض به ٤٤٠

التعليم الفنى والتدريب

- دور التعليم الفنى والمواد الثقافية فى الربط بين التعليم والحياة ٤٤٨
- تنمية المهارات الفنية لصغار السن ٤٥٤
- دور التعليم الفنى والتدريب فى تنمية قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة ٤٥٩
- دور التعليم الفنى والتدريب فى مجال الصناعات الالكترونية ٤٦٤
- التعليم والتدريب الفنى المتواصل ٤٦٨

الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الثقافة

الصفحة

- دور مصر الريادى فى بناء الثقافة العربية المعاصرة ٤٧٣
- حرية تدفق الانتاج الثقافى والفكرى فى ظل المتغيرات الحالية ٤٨٢

الفنون

- الفنون والمتغيرات العالمية الجديدة ٤٩١
- نحو انعاش حركة الفن التشكيلى ورعاية مبدعيه ٤٩٥

الآداب

- الرسائل الجامعية ٤٩٧

التراث الحضارى والأثرى

- الآثار والتكنولوجيا والعلم الحديث ٥٠٢
- الحفاظ على ثروتنا الأثرية ومشروع الطريق الدائرى لمدينة القاهرة ٥٠٧
- سياسة حماية الآثار من السرقة والتهريب والتسرب ٥١٢

الاعلام

- وسائل الاعلام والثقافة ٥١٩
- الطريق السريع الاليكترونى ٥٢٢
- مسئولية أجهزة الاعلام عن الحياة الفنية ٥٢٩

صدر من هذه الموسوعة :

المجلد الأول : الزراعة والرى (طبعة ثانية)
المجلد الثانى : الصناعة
المجلد الثالث : السياسات المالية والاقتصادية (طبعة ثانية)
المجلد الرابع : النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية .
المجلد الخامس : السياحة
المجلد السادس : التعليم العام والفنى
المجلد السابع : التعليم الجامعى والعالى
المجلد الثامن : التعليم الأزهرى – البحث العلمى والتكنولوجيا – محو الأمية وتعليم الكبار – القوى العاملة
المجلد التاسع : العدالة والتشريع – التنمية الادارية – الرعاية الاجتماعية – الادارة المحلية
المجلد العاشر : الاسكان والتعمير – السياسة السكانية – الخدمات الصحية – الشباب والرياضة – القوى العاملة
المجلد الحادى عشر : الثقافة – الآداب – التراث الحضارى – العلوم الانسانية
المجلد الثانى عشر : الاعلام – الفنون
المجلد الثالث عشر : مستقبل الطاقة فى مصر – صناعة السكر – الأسمدة الكيماوية – الأراضى الجديدة – سيناء وخطط التنمية
المجلد الرابع عشر : السياسة الدوائية – السياسة الصحية – الخدمات الطبية العاجلة – سياسة تدريب الأطباء – التغذية الصحية – الوقاية من الأمراض المعدية – القوى العاملة فى مجال التمريض – الوقاية والعلاج من أمراض الحيوان .
المجلد الخامس عشر : الكتاب السنوى (١٩٩٠ – ١٩٩١) .
المجلد السادس عشر : ملامح ثروة مصر الأثرية والسياحية (القسم الأول : الوجه البحرى) .
المجلد السابع عشر : ملامح ثروة مصر الأثرية والسياحية (القسم الثانى : الوجه القبلى) .
المجلد الثامن عشر : الكتاب السنوى (١٩٩١ – ١٩٩٢) .
المجلد التاسع عشر : الكتاب السنوى (١٩٩٢ – ١٩٩٣) .
المجلد العشرون : الكتاب السنوى (١٩٩٣ – ١٩٩٤) .
المجلد الحادى والعشرون : الكتاب السنوى (١٩٩٤– ١٩٩٥) .

مطبـــوعات

المجالس القومية المتخصصة

- ٢٩١ -

القاهـــرة

١٤١٦هـ - ١٩٩٥م